Jerusalem

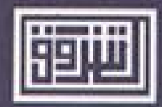
الدكتور عادل محمد العضايلة



القدس

بوابة الشرق الأوسط للسلام





القدس

بوابة الشرق الأوسط للسلام

الدكتور عادل محمد العضايلة



2007

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2006/5/1361)

956.4

العضايلة، عادل

القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام/ عادل محمدد العضايله

.- عمان: دار الشروق، 2006

(٢٨٠) ص

ر.إ.: 2006/5/1361

الواصفات: تاريخ فلسطين//فلسطين/

• تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل) 2006/5/1483

● القدس - بوابة الشرق الأوسط للسلام .

● الدكتور عادل العضايله .

● الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول 2007 .



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: شارع مستشفى رام الله - مقابل دائرة الطابو

هاتف 2975632 - 2991614 - 2975633 فاكس 02/2965319

غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

الاهداء

إلى قرة العين ومهجة الفؤاد صغيرتي جود، التي أدعو اللـه العلي القدير، أن يجـود عليها بمديـد العمر، لترى علم العروبة يخفق فوق القدس الخالدة، مدينـة المـؤمنين، مدينـة الاسراء والمعـراج وقبلة المسلمين الأولى.

والجود للقدس أسمى غاية الجود، أنشدي يا جود كلما أشرقت الشمس وغابت، نشـيد القـدس الخالد:

أجل أمشي إلى القدس وأمشي رافع الرأس

بها أختال في الدنيا وأمشي رافع الرأس

أنا أعطيتها عمري أنا أسكنتها حسي

وهل أسمى وهل أزهى من القدس!!!!!

الفهرس

مقدمة 13

الفصل الأول

القدس في التاريخ

القدس عبر العصور القديمة، قدسية المدينة وموقعها في الأديـان السـماوية، القـدس في الديانـة اليهوديـة، الحركـة الصـهيونية والقدس، نقض المغالطات الصهيونية حـول القـدس، القـدس في الديانـة المسـيحية، المراحـل التـي مـرت بهـا القـدس في العهـد المسـيحي، القـدس في الفكـر المسـيحي الكـاثوليكي، القـدس في الفكر المسيحي البروتستنتي، القدس في العهد الإسلامي، القدس في التاريخ الإسلامي، القدس في الفكر الإسلامي . 49-19

الفصل الثاني

القدس في الإستراتيجية الفلسطينية

مقدمة تاريخية، موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسـطينية، مرحلة العشرينيات والثلاثينيات ومـا بعـد عـام 1948، مظـاهر المقاومة الفلسطينية خلال الفترة من 1967 وحتـى عـام 1987، تقوية المؤسسـات الفلسـطينية وطـرح قضـية القـدس إعلاميـا، الموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس "منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية"، الموقف الغير رسمي من 82-51

قضية القدس، "وثيقة بيلين –أبومازن، وثيقة جنيف وخطة سري نسيبه – عامي بن أيلون"، موقف المعارضة الفلسطينية لسياسة السلطة اتجاه القدس .

الفصل الثالث

القدس في المشاريع والقرارات الدولية

تطور القرارات الدولية اتجاه قضية القدس، القرارات الدولية حول القدس قبل إعلان دولة إسرائيل، القرارات الدولية خلال الفترة من 1948 وحتى 1967، القرارات الدولية منذ عام بعد عقد مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام عام 1991. 91-83

الفصل الرابع

القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية

السيطرة على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، سياسة حفر الأنفاق، الاستيطان في القدس، الاستيطان في عهد الانتداب، وبعد عام 1948 وبعد عام 1967، الاستيطان بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، تغيير البنية الديموغرافية في القدس "سياسة التهجير القسري، سياسة تجميد البناء وهدم المنازل وسحب الهويات"، الإجراءات القانونية لتعزيز سلطة إسرائيل على القدس، قانون ضم القدس قضائيا وإداريا، قانون التنظيمات الإدارية قانون الإشراف على التعليم مجموعة القوانين المتعلقة بالأراضي، قانون أملاك الغائبين ومخاطر القانون على القدس وسكانها . 119-93

الفصل الخامس

مشروع القدس الكبرى

المشـاريع الإسرائيليـة لإقامـة القـدس الكـبرى، قـانون ضـم القدس، مشروع غلاف القدس، مشــروع الخارطـة الهيكليـة، انعكاسات الانسحاب الإسرائيلي من غزة على قضية القدس . 134-121

الفصل السادس

القدس والتسوية السياسية

مقدمة - القدس في اتفاقيات كامب ديفيد المـصرية، القـدس في وثائق مؤتمر مدريد للسلام واتفاقيـات أوسـلو، القـدس في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، ملف القدس بعد 4 أيار 1996، ملـف القـدس في مفاوضـات كامـب ديفيـد الثانيـة، مبادرة الرئيس الأمريكي كلينتون حول القدس في قمة كامـب ديفيد . 151-135

الفصل السابع

قضيتي السيادة والتدويل عل القدس

مقدمة - مشروع تدويل المدينة المقدسـة، موضـوع السـيادة على المدينة "إشكال السيادة ومسألة السيادة عـلى القـدس"، السيادة على القدس في مبادرة الرئيس كلينتون . 164-153

الفصل الثامن
الرؤية الدولية من قضية القدس

- الموقــف الأمــريكي : قضــية القــدس في إدارات الرؤســاء الأمــريكيين، لينــدون جونســون، ريتشــارد نيكســون، فــورد وكارتر، رونالد ريعــان، جــورج بــوش الأب، كلينتــون وجــورج بوش الابن، القدس في خطة خارطة الطريق، قرار الكــونغرس الأمريكي حول تسمية القدس عاصمة لإسرائيل . 164-153
- الرؤيــة الأوروبيــة لقضــية القــدس : الموقــف الأوروبي مــن قضية القدس قبل حرب تشرين 1973، الموقف الأوروبي بعد حرب تشرين، الموقف البريطاني والموقف الفرنسي من قضــية القدس .
- موقف الفاتيكان من قضية القدس : الكنيسة الكاثوليكيــة والقدس، المواجهة بين الحركة الصهيونية والفاتيكــان، موقــف الفاتيكان بعدة عام 1967 وحتى اليوم .

الفصل التاسع
الموقف الأردني من قضية القدس

مقدمة تاريخية – الاعمار الهاشــمي الأردني للمقدســات الأســلامية في القدس، الموقف السياسي الرسمي الأردني مــن قضــية القــدس ، الموقــف الأردني بعــد حــرب حزيــران 1967، الموقــف الأردني بعــد انطلاق مسيرة السلام ومؤتمر مدريد عام 1991 . 193-181

الفصل العاشر
موقف الفاتيكان من قضية القدس

الكنيســـة الكاثوليكيـــة والقـــدس، المواجهـــة بـــين الحركـــة الصـهيونية والفاتيكــان، موقــف الفاتيكــان بعــدة عــام 1967 وحتى اليوم 204 -195

الفصل الحادي عشر

الموقف الأردني من قضية القدس

مقدمـة تاريخيـة – الأعـمار الهاشـمي الأردني للمقدسـات الاسلامية في القـدس، الموقـف السـياسي الرسـمي الأردني مـن قضية القـدس، الموقـف الاردني بعـد حـرب حزيـران 1967 ، الموقف الأردني بعد انطلاق مسيرة السلام ومؤتمر مدريد عام 1991 . 224 -205

الملاحق 242 -225

فهرس الكتاب 252 -235

المراجع 272 -253



مقدمـــــة

يقول الكاتب الفلسطيني جبرا إبراهيم جبرا "القدس ليست مجرد مكان فحسب إنها الزمان أيضاً"، بهذه العبارة اختصر الكاتب جبرا ما يمكن كتابته عن القدس في مئات الصفحات، فتاريخ القدس الذي يمتد إلى خمسة آلاف عام خرجت من بين ثناياه مقولات الحق التاريخي والمقدس لهذا الشعب أو ذاك، كما أنه التاريخ الذي احتلت القدس خلاله أكثر من ثمانية عشرة مرة ودمرت تدميرا كاملا ثم أعيد بناءها، وهو التاريخ الذي أعطى المدينة قداستها ورمزيتها المبنية على المحبة والتعايش والتآخي والسلام .

يعالج هذا الكتاب قضية القدس باعتبارها تشكل نقطة الالتقاء باعتبارها بوابة لفتح آفاق السلام والاستقرار في المنطقة، والختلاف باعتبارها مدخلا للحرب والدمار إذا لم تحترم خصوصيتها ويعترف بحقوق الآخرين فيها وتعاد هذه الحقوق إلى أصحابها .

وتبدأ هذه الدراسة بالحديث عن تاريخ المدينة التي حاول البعض إعادة صياغة بعض مراحله، لتبرير احتلالها عام 1948 وضم الجزء الشرقي منها عام 1967 وإعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل عام 1980 لخدمة مصالحه وأهدافه، مستخدما النصوص الدينية - التي كانت ولا زالت عرضة للتغيير والتبديل على مر العصور والأيام- لتأكيد صحة مبرراته، على الرغم من أن المؤرخين لم يتمكنوا حتى الآن من إثبات صدقيه هذه المعطيات التاريخية التي لا زالت في دائرة التخيلات والمثاليات .

ثم تنتقل هذه الدراسة لمعالجة موضوع الصراع السياسي والديمغرافي على المدينة وبحث مركزية هذا الصراع، المتمثلة بالنشاط الاستيطاني المحموم الذي تتعرض له المدينة مع ما يرافقه من إجراءات قانونية وإدارية وتنظيمية، وعمليات تطهير عرقي وتدمير مبرمج من خلال طرد سكانها ومصادرة أراضيهم .

ويتناول الكتاب موضوع التسوية السياسية لقضية القدس التي رتبتها الولايات المتحدة الأمريكية وباشرت في تنفيذها عام 1991 ، والتي زالت تراوح مكانها بسبب التعنت الإسرائيلي الذي لا يزال يصر على السيطرة الكاملة على المدينة، وعلى مكوناتها الدينية والحضارية والثقافية المتنوعة، وينتهج سياسة الإقصاء لكافة المؤمنين الآخرين عنها بكافة الوسائل والأساليب .

ثم يبحث الكتاب في كل ما يرتبط بالسياسة الدولية اتجاه القدس وكيف شكلت المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية دورا كبيرا في تحديدها، إضافة إلى الدور العقائدي الذي لعبته

العديد من الدول لتحديد رؤية بعضها من هذه القضية، خاصة بعض الدول الأوروبية والفاتيكان، وما شكله ذلك من سند للعديد من الرؤساء الأمريكيين الذين ساهموا بشكل فاعل في مساندة وتأييد سياسة إسرائيل اتجاه القدس .

هذه الدول ورغم دعمها لعملية السلام ورفضها لكل الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت في القدس، إلا أنها وللأسف ظلت مترددة ومسايرة للموقف الأمريكي تارة ولموقف الفاتيكان تارة أخرى، ولم يتسم موقفها بالشدة والحزم اللذين تفرضهما مصالح هذه الدول الاقتصادية والسياسية في المنطقة .

أما الدور الأمريكي فقد تمت معالجته بالتفصيل باعتباره دورا محوريا وأساسيا في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى خطاه تتحسس بقية دول العالم مواقفها وسياستها، فالدور الأمريكي الداعم الأول لموقف إسرائيل من القدس، والصامت الأكبر على كل الانتهاكات الصارخة فيها، والغير أمين على عملية السلام برمتها، هذه العملية التي من المفترض أن تكون الولايات المتحدة موضوعية في إدارتها .

ثم يتناول الكتاب بشيء من التفصيل الموقف الفلسطيني الرسمي والغير رسمي من قضية القدس والإستراتيجية التي تبنتها حركة المقاومة الفلسطينية، بدءً منذ انفصالها عن حركة المقاومة السورية الأم وانتهاء بموقف السلطة الفلسطينية الحالية بما لها وما عليها، والمشاريع التي تم تداولها لحل قضية القدس، والتي كانت مجرد تفاهمات شكلت أرضية مشتركة بين طرفي الصراع للبحث في قضية خطيرة وحساسة كقضية القدس .

وفي الختام كان لابد من التطرق الى الموقف الأردني من قضية القدس باعتباره الطرف الأكثر التصاقا بالقضية الفلسطينية والفلسطينيين، ولما يقدمه الأردن من دعم سياسي ومعنوي للفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص للمفاوض الفلسطيني لمساعدته في استعادة حقوقه وفرض سيادته على أرضه ومقدساته .

بعض الحقائق التاريخية والجغرافية عن مدينة القدس

* مدينة القدس

تقع مدينة القدس على خط طول 35 درجة وخط عرض 31 درجة وتقع على سلسلة من التلال تميل من الغرب إلى الشرق، يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين 720 و830 متراً، ووترتفع عن سطح البحر الميت نحو 1150 مترا .

* تشكلت النواة الأولى للمدينة كما تشير الحفريات- على تلال الظهور أو تل أوفل المطل على قرية سلوان من الجنوب الشرقي للحرم المقدسي الشريف، وكانت تقدر مساحتها آنذاك بـ 55 دونماً، ويعتبر اليبوسيين إحدى القبائل الكنعانية هم اللذين بنو القدس في حدود عام 2500 ق.م وظلت القدس تحت سيطرتهم حتى عام 700 ق.م .

* خضعت القدس بعد ذلك لحكم الفارسيين واليونانيين والرومان حتى عام 636 م عندما حاصرتها الجيوش الإسلامية بقيادة أبي عبيدة عامر بن الجراح، وتسلمها الخليفة عمر بن الخطاب من البطريرك صفرونيوس عام 638 ، وأعطى أهلها ما عرف بالعهدة العمرية وظلت تحت الحكم الإسلامي مدة 463 عاما .

* في عام 1099 سقطت القدس في يد الصليبيين وحولوا بعض مساجدها إلى كنائس وأصبحت قبة الصخرة كنيسة باسم هيكل السيد ودام حكم الصليبيين للقدس 88 عاما .

* وتشير الدراسات التاريخية إلى أن الصليبيين بدءوا حروبهم عندما أطلق البابا أوربان الثاني نداءه "هكذا أراد الله"، لتخليص القبر المقدس من البرابرة الكفرة، وقد نظم الصليبيون مذبحة شهيرة في القدس ذهب ضحيتها نحو 70 ألف من مواطنيها بمن فيهم اليهود اللذين ذبحوا في كنسهم .

* حرر القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي القدس ودخلها يوم الجمعة 27 رجب من عام 1187 وصلى في المسجد الأقصى، وبقيت بأيدي أحفاد صلاح الدين حتى عام 1229 .

* عادت القدس لحكم الصليبين بعد أن قام الملك الكامل الأيوبي بالاستنجاد بفريدريك الثاني الذي قاد الحملة الصليبية السادسة على القدس، ثم خضعت بعد ذلك لحكم المماليك بعد أن هزموا المغول في معركة عين جالوت عام 1260 م .

* احتل السلطان العثماني سليم الأول القدس عام 1715 بعد انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق عام 1516، خلفه من بعد السلطان سليمان القانوني الذي بنا سور القدس وعدد من التكايا والمراكز الإسلامية وعمر قبة الصخرة .

* احتل ابراهيم باشا القدس غام 1831 دون أية مقاومة .

* دخل الجنرال أللنبـي القـدس عـانم 1917 وأصـبحت القـدس مركـز النشـاط السـياسي والجماهـيري الفلسـطيني ضـد الاحتلال البريطاني والهجرة اليهودية إلى فلسطين .

* القدس القديمة

القدس القديمة هي المدينة الموجودة داخل السور وهو ما يعرف بسـور سـليمان القـانوني البـالغ طولـه حـوالي 4.2 كـم، ويبلغ مساحة البلدة القديمة حوالي 8.71 دونم .

ويعيش في البلدة القديمة ألان 6 آلاف عائلة منهم 86% مسلمين و 24% مسيحيين و 8% يهـود، ويصـل عـدد الوحـدات السكنية فيها حوالي 5600 وحدة منها 3300 في الحي الإسـلامي، و 1150 في الحـي المسـيحي و 600 في الحـي الأرمنـي و 550 في الحي اليهودي، ويعيش في الحي الإسلامي حوالي 400 يهودي وفي الحـي المسـيحي حـوالي 60 يهـودي، 95% مـن اليهود في البلدة القديمة من الأصوليين والمتدينين .

* القدس الشرقية

القدس الشرقية هي القدس القديمة مضافًا إليها الأحياء التي أقامها المسلمون خارج السور مثل: حي الشيخ جراح، وحـي باب الساهرة، وحي وادي الجوز، وقد ظهر اسم القدس الشرقية في المنـاطق التـي يتركـز فيهـا السـكان العـرب المسـلمين والمسيحيين قبل قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 ، وهو الجزء الذي توحد مع الأردن يعد عام 1948 .

* القدس الغربية

القدس الغربية هي القدس الجديدة التي نشأت في ظل الانتداب البريطاني على فلسـطين لتسـتوعب الهجـرات اليهوديـة المتتالية، وقد اتسعت اتساعًا كبيرًا، وضمها البريطانيون إلى الحدود البلدية للقدس عـام 1946، فصـارت مسـاحة القـدس كلها 19 كيلومترا مربعا، أي أكثر من عشرين ضعفًا من القدس العتيقة .

* القدس الموحدة

ظهر مصطلح "القدس الموحدة" للدلالة على الجـزئين الشرـقي والغـربي عنـدما احتلـت إسرائيـل القـدس الشرـقية يـوم 7 حزيران 1967 ، وأعلنت توحيد المدينة باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل .

* القدس الكبرى

وهي القدس الموسعة التي تحاول إسرائيل تشكيلها وتوسيع حدود البلدية فيها لإيجاد أغلبية سكانية يهودية، مقابل أقلية عربية لا تتجاوز 14% من مجموع سكان المدينة الموحدة، ويهدف مشروع القدس الكبرى إلى تطويق الأحياء العربية في المدينة القديمة وفصلها عن الأحياء العربية القائمة خارج السور لدفعهم إلى الهجرة خارج مدينتهم .

* حائط البراق "حائط المبكى"

وهو جزء من الحائط الجنوبي الغربي من جدار الحرم القدسي الشريف يبلغ طوله حوالي 58 مترا وارتفاعه حوالي 17 مترا، وقد أتخذه اليهود مكانا للعبادة، على الرغم من أن التوراة لا تشير إلى هذا الحائط عندما تتحدث عن الهيكل، كما أن هذا الحائط لم يكن مكان عبادة لليهود حتى القرن السادس عشر الميلادي .

* الهيكل اليهودي

تشير الدراسات التاريخية إلى أن سيدنا سليمان عليه السلام بنى الهيكل الأول على نمط المعابد الكنعانية، وقد تم هدمه على يد نبوخذ نصر البابلي عام 587 ق. م، ثم أعاد اليهود اعماره في عهد الفارسيين، وبعد ذلك قام القائد الروماني تيطس بهدمه سنة 70 ق. م ثم جاء القائد هدريان ليزيل أثاره بشكل كامل سنة 135 م .

* حدود القدس

- رسمت بريطانيا حدود بلدية القدس في بدايات القرن الماضي مع مراعاة طبيعة الوجود اليهودي فيها وتم التركيز على القسم الغربي منها لتصبح على النحو التالي :

- أملاك إسلامية 40%
- أملاك مسيحية 13.86%
- أملاك يهودية 26,12%
- أملاك حكومية وبلدية 2.9%
- طرق وسكك حديدية 17.12%

* حين أنشئت دولة إسرائيل كانت مساحة القدس 21.1 كيلومتر مربع انقسمت بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949 إلى المناطق التالية :

أولاً : المنطقة العربية التي وضعت تحت الإدارة الأردنية ثم أصبحت جزءا من المملكة بعد قرار الوحدة وتبلغ مساحتها 2.4 كم2 أي ما يعادل 11.48% من مساحة القدس .

ثانياً : المنطقة التي احتلتها إسرائيل وتبلغ مساحتها 17.7 كم2 أي ما يعادل 84.03% من مساحة القدس .

ثالثاً : المنطقة التي خضعت للأمم المتحدة بمساحة كيلومتر مربع واحد أي 4.39% .

* وبعد احتلال القدس الشرقية عام 1967 قامت إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها، بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، وتم رسم حدود البلدية الموحدة بعد ذلك لتزداد مساحة القدس من 6.5 كم2 إلى 70.5 كم2 وومن ثم الى 108.5 كم2 .

* في عام 1995 توسعت مساحة القدس مرة أخرى باتجاه الغرب لتصبح مساحتها الآن 123 كم2 .

* في أب أغسطس 1969 قام الأسترالي اليهودي مايكل رومان بإشعال النيران في المسجد الأقصىـ حيث التهمت النيران بعض المعالم الأثرية فيه ومنها منبر صلاح الدين وقبة المسجد الخشبية المزخرفة بالزخارف الإسلامية المميزة .

* أسست لجنة القدس بناء على توصية مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الذي عقد في جدة عام 1975، وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في شهر تموز من عام 1979 برئاسة الملك الراحل الحسن الثاني .

الفصل الأول

القدس في التاريخ



لا يوجد في العالم مدينة حظيت بمثل ما حظيت به القدس من اهتمام مـن قبـل الأمـم السـالفة والحـاضرة، ويبـدو أن هذا الاهتمام يعود لموقعها الإستراتيجي أولا ولمكانتها الدينية ثانيا، إضـافة إلى أن الطبيعـة خصـتها بتحصـينات جغرافيـة يصعب اختراقها، إذ تحيط بها الجبال من الجهات الأربعة، وتقع على خمسة تلال رئيسية هـي تلـة الطهـور أو مـا يعـرف بتل أوفل "عوف إيل"، وتلة صهيون وتلة بزيتا وتلة موريا وجبل عكره، كما تحيط بهـا الأوديـة العميقـة والسـاحقة مـن ثلاثة جهات مما يمنحها بعدا استراتيجيا وأمنيا مميزا .

ومدينة القدس ليست مجرد مكان جغرافي فقط بل أنها تاريخ بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إذ أنها تغـوص في عمـق التاريخ بكل ما يحمله من تناقضات وتجاذبات سياسـية و دينيـة واجتماعيـة، كـما أنهـا مدينـة صـمدت في وجـه الغـزاة والطامعين الذين جاءوا إليها ليشيدوا حضاراتهم على أرضها تارة، وطامعين في السـيطرة عـلى خيراتهـا وثرواتهـا ومحملـين بهوس التدمير والاستحواذ عليها تارة أخرى .

وقد تركت هذه الحضارات بصماتها الواضحة فوق جبالعا أعمالا ثقافية وعمرانية وحضـارية بديعـة، لا زالـت شـاهدة على عمق تاريخها وأصالتها وقوتها على النهوض بعد كل فجيعة ألمت بها، وكان الشاهد الأكبر عـلى هـذه الحضـارات ولا زال هو الحضارة العربية الإسلامية على الرغم من محاولات طمسها وإنكارها .

القدس عبر العصور القديمة

يجمع المؤرخون والباحثون على أن مدينة القدس تعتبر من أشهر وأقدم مدن العالم إذ يقدر عمـر المدينـة بنحـو خمسـة آلاف سنة أو يزيد، و تدل الدراسات والآثار المتعلقة بتاريخ القدس والمكتشفات الأثرية التـي اكتشـفت مـؤخرا، عـلى أن الحضارات القديمة، الكنعانية والنطوفية والغسـولية وقبائلهـا الرئيسـية مـن العموريـون واليبوسـيون هـاجرت مـن شـبه الجزيرة العربية إلى بلاد الشام، واستقرت في القدس منذ ثلاثة آلاف عام تقريبا، أي قبل وصـول القبائـل العبرانيـة وأنبيـاء اللـه اسحق وسليمان إليها بنحو مائتي عام . [1]

وتؤكد الدراسات على أن الملك سالم أحد ملوك اليبوسيين هو الـذي أسـس المدينـة سـنة 3500 ق.م واتخـذها عاصـمة للدولة اليبوسية، ولهذا سميت "أور سالم" نسبة إلى اسمه، ويقول المؤرخ العربي مصـطفى مـراد الـدباغ بـأن القـدس مـن أقدم مدن العالم التي بنيت على الأرض، ولم يُبنى قبلها سوى مدينة "أدن" عاصمة الفراعنة الأولى والمعروفة حالياً بمدينـة هليوبوليس، ومدينة

ممفيس العاصمة الثانية للفراعنة والتي بنيت عام 2400 ق.م، كما تؤكد جميع المصادر التاريخية على أن القدس شهدت حركة عمرانية واستقرارا بشريا منذ الألف الرابعة ق.م، وهذا كله ينفي المزاعم الإسرائيلية التي تقول أن سيدنا سليمان هو الذي أسس القدس سنة 1000 ق . م . [2]

كما يؤكد المؤرخ الفلسطيني عارف العارف على أن اليبوسيين "إحدى القبائل الكنعانية" التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية، خلال الألف الثالثة قبل الميلاد، قاموا ببناء القدس كغيرها من مدن فلسطين كشكيم ومجدو وغزة وأشكلون، على الرغم من أن الدكتور كامل العسلي يقول بأن العموريين هم الذين بنو القدس استنادا إلى المشاهد التاريخية الدالة على ذلك، ومنها إن اسم أور سالم الذي سميت به وهو اسم عموري، وأن تلة موريا أحد تلال القدس الأربعة الرئيسية التي بنيت عليها المدينة كانت تشكل جزءا من أرض العموريين، كما تقول كتب التاريخ وتؤكد عليه التوراة في أسفارها، إضافة إلى أن أسمي أول أميرين للقدس هما باقر وعمور وهما اسمان عموريان وليسا يبوسيان . [3]

والحقيقة أن لا خلاف على أن الكنعانيين العرب هم الذين بنو مدينة القدس سواء كانوا اليبوسيين أم العموريون، كما تؤكد النصوص المصرية القديمة التي تعود إلى عهد الملك الفرعوني سنوسرت الثالث، الذي حكم خلال الفترة من 1879-1842 قبل الميلاد والتي اكتشفت عام 1887 على ذلك، وتضيف هذه النصوص على أن مدينة القدس كانت مأهولة بالسكان منذ أربعة آلاف سنة، وقد أظهرت رسائل تل العمارنة التي تعود إلى العام 1450 ق.م أن القبائل العربية سكنت المدينة واستقرت فيها، واستمرت سيطرتهم عليها أكثر من 1500 عام وكان ملكها آنذاك يدعى ملكي صادق . [4]

وتقول التوراة أن اليبوسيون هم الذين بنو القدس وسموها يبوس وأن ملكي صادق كان أول ملك للمدينة، أتخذ له معبدا فيها بناه على تلة موريا خلال الفترة من 2000-1600 ق.م، وتضيف "أن ملكي صادق نزل بأرض بيت المقدس وقطن بكهف من جبالها يتعبد فيه، واشتهر أمره حتى بلغ ملوك الأرض الذين هم بالقرب من بيت المقدس بالشام وسدوم وعددهم اثنا عشر ملكاً، فحضروا إليه جميعاً وسمعوا لكلامه وأحبوه حباً شديداً ودفعوا له مالاً ليعمر به مدينة القدس" . [5]

ويشير العهد القديم إلى أن ملكي صادق كان ملكا وكاهنا على القدس في عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام بحدود عام 1900 ق.م، وكان قد جعل من القدس عاصمة سياسية ودينية لليبوسيين منذ تأسيسها، وبقيت تحت سيطرتهم حتى قبل أن ينزح إليها العبرانيون من مصر بنحو ستة قرون كما تشير العديد من المصادر التاريخية .

وتؤكد التوراة على ذلك في سفر التكوين 8:14 وتقول ما نصه "وملكي صادق ملك شاليم أخرج خبزا وخمرا وكان كاهناً لله العلي وباركه، وقال مبارك إبرام من اللـه العلي مالك السموات والأرض، ومبارك اللـه العلي الذي أسلم أعداءك في يدك، فأعطاه عشراً من كل شيء، كما يقول الكاتب الفلسطيني هنري كتن "كان ملكي صادق أول كاهن للرب في مدينة القدس، وهو أول من بنا فيها معبداً وأطلق عليه القدس بدلاً من سالم وكان ذلك في حدود عام 1800 ق.م.، مما يظهر أن عروبة القدس تتجاوز حقبة التاريخ العربي الإسلامي في صدر الدعوة والفتوحات الإسلامية وتمتد إلى عمق التاريخ . [6]

وقد تعرضت القدس إلى العديد من الغزوات واحتلت من قبل العديد من الأمم السابقة، كالفراعنة والأشوريين والبابليين والفرس والحثيين واليونان والرومان، واشتهرت بأنها من أكثر مدن العالم تعرضا للحصار والدمار، حتى أن بعض المصادر تقول بأنها هدمت وأعيد بناءها أكثر من ثمانية عشر مرة، وعلى الرغم من كل ذلك بقيت خالدة على مر العصور وعصية على الانكسار والزوال، ولمعرفة حقيقة ما تتعرض له القدس حاليا لابد من الإشارة ولو بشكل سريع إلى ما واجهته خلال تاريخها القديم .

القدس في العهد الفرعوني :

خضعت القدس كغيرها من مدن وممالك بلاد الشام إلى حكم الفراعنة منذ منتصف القرن الثلاثين قبل الميلاد، حين فتح فرعون مصر "مرن رع" منطقة بلاد الشام عام 3235 ق.م، ثم عزز الملك تحتمس الأول حكم الفراعنة في القدس وبلاد الشام عام 1550 ق.م، واستمر حكم الفراعنة للمدينة مدة تزيد عن مائتي سنة حتى عهد رمسيس الثاني، وتقول بعض المصادر التاريخية أن اليبوسيين هم الذين ساعدوا الفراعنة على احتلال فلسطين وبلاد الشام، عندما استنجد بهم بعض ملوك اليبوسيين لصد هجمات العبرانيين الذين بدءوا شن غارات للسيطرة على القدس وفلسطين لأسباب اقتصادية . [7]

وقد أظهرت مخطوطات ألواح العمارنة التي تعود إلى القرن الرابع عشر ق.م والتي اكتشفت في مصر، وجود عدد من الرسائل التي بعث بها ملوك القدس إلى أخناتون وتحتمس الأول في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، تشكو فيها غزو بعض القبائل العبرانية لمدينة القدس وتستنجد بالفراعنة وتطلب مساعدتهم لصد غزوات هذه القبائل عن مدينتهم، وقد استجاب الفراعنة لطلب اليبوسيين وقاموا بمهاجمة فلسطين وإخضاعها لجميع ممالك الكنعانيين في بلاد الشام وفلسطين لسيطرتهم . [8]

ويقول المؤرخ عارف العارف بأن هدف الفراعنة من السيطرة على القدس كان اقتصاديا بحتا ولم تكن له أية دلالات سياسية، حيث اتخذت القدس مقراً لحماية طرق التجارة وجباية الضرائب والجزية من المواطنين والعابرين، ولم يتدخلوا في ديانة بلاد أهل الشام والقدس وعبادتهم، إضافة إلى أنهم لم يقوموا بتمصيرها من خلال ضمها إلى مصر الفرعونية أو إخضاعها إلى حكم مصر بشكل كامل، وقد استمر حكم الفراعنة للقدس نحو 200 عام حتى عهد رمسيس الثاني الذي حكم خلال الفترة من 1351-1225 ق. م . [9]

القدس في العهد الأشوري :

احتل الأشوريين القدس عام 730 ق.م في عهد الملك شلمنصر إلا أنه لم يتمكن من فرض سلطته عليها، وذلك بسبب مقاومة سكانها العرب والفينيقيين والعمونيين واليهود، وفي عام 713 ق.م قام الملك سنحاريب بغزوها مرة ثانية وحاصرها وتمكن من إخضاعها لسيطرته بعد مقاومة عنيفة، حتى أن بعض المصادر ذكرت أن الملك سنحاريب خاض لاحتلالها معركة شرسة خسر أثناءها أكثر من 185 ألف جندي، وتمكن من أسر ملكها منسة ابن حزقيا والاستيلاء على جميع مدن مملكة يهودا في شمال فلسطين، إلا أن الأشوريين لم يستقروا فيها طويلا بسبب الغزو البابلي لها . [10]

القدس في العهد البابلي :

قام نبوخذ نصر ملك بابل بمهاجمة الإمبراطورية الأشورية واستولى على القدس وقضى على مملكة يهوذا عام 598 ق.م، وهدم الهيكل من أساساته وسبى جميع أبناءها من اليهود والعرب الكنعانيين إلى بابل، "وهو ما عرف بالسبي الأول"، وعندما تمرد اليهود على البابليين في عهد حاكم القدس صدقيا، قام نبوخذ نصر بمهاجمة المدينة ودمر كل ما فيها وسبى من تبقى من اليهود فيها بعد حصار دام ثمانية عشر شهرا، وهو ما عرف "بالسبي الثاني عام 587 ق.م"، وبذلك انتهت مملكة اليهود في القدس وانتهى تاريخ إسرائيل السياسي والاجتماعي والثقافي والديني في المدينة منذ ذلك التاريخ . [11]

وتقول العديد من المصادر العربية أن المؤرخ الإسلامي الطبري وصف السبي البابلي لليهود، بأنه عبارة عن شكل من أشكال الغضب من الله سبحانه وتعالى، بسبب قتل اليهود لأنبياء الله عليهم السلام وخاصة نبي الله يحي بن زكريا عليه السلام .

القدس في العهد الفارسي :

تمكن الإمبراطور الفارسي كورش من مهاجمة بابل وإخضاعها لحكمه وسيطرته عام 539 ق. م، وبذلك أصبحت القدس وجزءا من فلسطين تحت النفوذ الفارسي، وتقول بعض المصادر أن الإمبراطور كورش عامل اليهود باللين والحكمة وكان ودودا معهم، حتى أنه قام بمهادنتهم ومصالحتهم، وسمح لمن هاجر منهم بالعودة من المنافي وأمر بإعادة جميع ممتلكاتهم التي فقدوها بعد السبي البابلي، وتضيف بعض المصادر على ذلك بأنه أمر بإعادة بناء الهيكل الذي دمره نبوخذ نصر على نفقته الخاصة . [12]

وعلى الرغم من احتلال القدس من قبل اليونان والرومان إلا أن كسرى ملك فارس تمكن من احتلالها مرة أخرى عام 614 م أبان حكم الرومان لها، بعد حصار دام لأكثر من 20 يوما قتل خلاله ما يزيد على 70 ألف من سكانها المسيحيين، وقد اشترك الرعايا اليهود المقيمين في المدينة آنذاك في عملية القتل والحصار، ثم غزا الفرس القدس مرة ثالثة عام 1077 في عهد الفاطميين ونهبوا خيراتها دون أن يحتلوها . [13]

القدس في العهد اليوناني :

تقول المصادر التاريخية بأن الاسكندر المقدوني استولى على القدس عام 332 ق . م من الفرس، وتضيف هذه المصادر بأن اليهود استقبلوا جيوش الاسكندر استقبال الفاتحين وأصبحوا أداة طيعة في أيديهم، وقاموا ببناء المذابح لآلهة اليونان وقيل أنهم نبذوا الشريعة اليهودية من أجل كسب ود اليونانيين، وقد كافئهم الاسكندر على موقفهم هذا بأن رفع عنهم الجزية وعاملهم معاملة حسنة، إلا أن واقعهم تغير بعد وفاة الاسكندر وتولي قائده العسكري بطليموس حاكم مصر السلطة، حيث انقلب على اليهود وقسا عليهم وتوالت الضغوط عليهم حتى وصلت إلى أوجها في عهد أنطونيوس، الذي دخل القدس وهدم معابدها وأجبر اليهود على اعتناق الوثنية اليونانية . [14]

القدس في العهد الروماني :

قام اليهود بالاستنجاد بالرومان لمحاربة اليونانيين وإنهاء وجودهم في القدس وفلسطين، ودارت بينهم معارك طاحنة تمكن اليونانيين من بعدها إخضاع القدس إلى سيطرتهم بالكامل في عهد يوليوس قيصر عام 49 ق.م وإنهاء الوجود اليوناني في القدس، وقد حاول اليهود كسب ود الرومان في بداية الأمر وقاموا بمساعدتهم وسهلوا تعيين هيرودس حاكما للقدس سنة 37 ق.م، وقام هيرودس بتعزيز ملكه في فلسطين وتعظيمه في القدس من خلال نهضة عمرانية يمجد بها عصره ويتباهى بها أمام مواطنيه وأمام اليهود في القدس .

وقد أراد هيرودس أن يكون هذا المجد على شاكلة ما فعله سيدنا سليمان وخاصة ما يتعلق منـه ببنـاء الهيكـل، ولهـذا قرر ترميم هيكل سليمان الذي تم تجديده في العهد الفارسي واتخاذه مقرا له، وقد ذكر ابـن خلـدون بـأن عمليـة تـرميم الهيكل استغرقت ثماني سنوات، إلا أن اليهود حولوه بعد ذلك إلى سوق تجاري ومكان للقذارة بدلا من تقديسه، حتى أن المسيح عليه السلام قال لهم يوما، "مكتوب بيتي بيت الصلاة وأنتم جعلتموه مغارة لصوص"، وقال " الحق أقول لكم أنه لا يترك ها هنا حجر على حجر لا ينقض" . [15]

وعلى الرغم من أن اليهود كانوا سببا في احتلال الرومان للقدس إلا أنهم كعادتهم تمردوا عليهم مرارا، الأمر الذي اضطر الرومان لقمع عمليات التمرد والعصيان التي قاموا بها بالقوة والقسوة، حتى أن بعض الروايات تقول بأن الرومان دمـروا القدس على سكانها اليهود دون رحمة أو هوادة، وأن القائد تيطس هاجمها عام 69 م ودمرها بالكامل وأسر أهلها ودمر الهيكل، وقد قدرت بعض الدراسات عدد القتلى الذين سقطوا في هذا الهجوم بنحو مليون ومائة ألـف قتيـل مـن اليهـود والمسيحيين . [16]

وفي عام 135م دمر الإمبراطور هدريانوس المدينة مرة ثانية وأخرج اليهود منها ومنعهم مـن السـكن فيهـا، ولم يكتفـي بذلك بل قام بإزالة المدينة من الوجود وبنا مكانها مدينة جديدة على الطابع الروماني وغير أسمها إلى إيليـا بهـدف محـو كل أثر لليهود فيها، وبنا مكان الهيكل معبدا للإله الروماني جوبتير، ولم يقف الحد عند هذا بل قام الإمبراطور قسـطنطين الأول باعتناق المسيحية والاعتراف بها دينا رسميا للإمبراطوريـة، كـما قامـت الإمبراطـورة هيلانـة والـدة قسـطنطين ببنـاء كنيسة القيامة في القدس عام 326م تحديا لمشاعر اليهود وتصرفاتهم العدائية اتجاه الآخرين . [17]

والحقيقة أن هناك مجموعة من الظواهر الملفتة للانتباه في تاريخ هـذه المدينـة العظيمـة لا بـد مـن التوقـف عنـدها ومقارنتها بأوضاع المدينة الحالية :

الظاهرة الأولى : تتمثل في أن القـدس تعرضـت للاحـتلال مـن قبـل العديـد مـن الحضـارات والأمـم السـالفة، وأن هـذه الحضارات سعت للسـيطرة عـلى المدينـة بكـل الوسـائل والإمكانيـات وبشـكل أدى إلى تـدميرها وخرابهـا بالكامـل، بعـد محاصرتها لأيام طويلة وشهور عديدة ودك أسوارها باستخدام كافة أنواع الأسلحة والوسائل والمعدات التقنية المسـتخدمة آنذاك .

الظاهرة الثانية : تتمثل في أن جميع محاولات احتلال المدينة والسيطرة عليها لم تكن لتنجح مع أي من هـذه الأمـم مـن المرة الأولى، وكانت تكلف مئات الآلاف من القتلى والمنفيين، حتى أن كتب التاريخ تذكر بأن جميع الجيوش التـي جـاءت لاحتلالها تكبدت

خسائر بشرية فادحة، فدخول القائد الروماني تيطس إلى القدس أدى إلى قتل أكثر من مليـون ومائـة ألـف قتيـل وحـوالي 190 ألف أسير، كما أن احـتلال الفـرس لهـا أدى إلى مذبحـة مشـهورة أودت بحيـاة نحـو 70 ألـف مسـيحي، وفي العصرـ الحديث قامت إسرائيل بتشريد أهلها وطردهم بشكل جماعي عامي 1948 و 1967، وتقوم الآن بممارسة سياسة التطهير العرقي فيها من خلال استخدام وسائل الضغط الاقتصادي وسياسة خنقها بواسطة الجدران . [18]

الظاهرة الثالثة : أن اليهود كانوا يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية اتجاه ما جرى لهذه المدينة من دمار وخراب، وأن تحالفاتهم مع الأمم والحضارات السابقة ونقضهم لهذه التحالفات كانت سببا في غزو القدس وحصارها وتدميرها، كما أن أهمية المدينة لهم لم تكن لسبب ديني ولوجود الهيكل فيها، بقدر ما كانت مركزا اقتصاديا باعتبارها كانت تشكل إحدى أهم المدن الاقتصادية في المنطقة في ذلك الزمان، وخير شاهد على ذلك أنهم حولوا الهيكل الذي بناه هـيرودس إلى سـوق للبيع والشراء انتشرت فيه الأوساخ والقاذورات .

إن الهدف من سوق هذه المقدمة التاريخية البسيطة هو إيضاح حقيقة بأن القـدس مدينـة كنعانيـة بناهـا اليبوسـيون العرب، وأن جميع الشعوب التي حكمتها قبل سقوطها في يـد النبـي داوود، مـن عمـوريين وحيثيـين ويبوسـيين وغـيرهم ليسوا من بني إسرائيل، ولا علاقة لهم بأبناء إسرائيل، كما أنها ومع تطـور الأمـم والشـعوب لم تعـد مجـرد مدينـة ماديـة فحسب، وإنما غدت مدينة تحمل في تاريخها وبين ثناياها وأزقتها العديد من التناقضات والصراعات والحقوق المتشـابكة، مما يجعلها جزءاً لا يتجزءا من صراع أزلي بدأ منذ فجر التاريخ ولا يزال حتى يومنا هذا ولا يعلم إلا الـلـه متى ينتهي .

قدسية المدينة وموقعها في الديانات السماوية

تشير كتب التاريخ إلى أن قدسية المدينة بدأت منذ أن بناها الملك العربي اليبوسي "ملكي صادق" واتخذها عاصـمة لـه، وبنا فيها معبده الأول في تلة موريا في موقع الصخرة المشرفة حالياً، وأصبح ملكا عليها وكاهنا لها في زمن سـيدنا إبـراهيم عليه السلام، حتى قيل أن ملكي صادق كان يقدم ذبائحه في مكان الصخرة الحالي .

وقد أشارت العديد من المصادر التاريخية إلى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام عندما وصل إلى فلسطين عـاش مـع أهلهـا الكنعانيين، واستضافه الملك "ملكي صادق" في كهفه الذي كان يتعبـد فيـه، واعـترف لـه سـيدنا إبـراهيم بقدسـية المدينـة وكهانته عليها، حتى أنه قدم ابنه إسماعيل قرباناً لله

تعالى على إحدى تلال القدس "تلة عوف"، ومنع جنوده المقاتلين من دخول المدينة احتراما لها، وقد استمر أبناءه إسحق ويعقوب من بعده عليهم السلام جميعاً بالاعتراف بقدسية المدينة وكان ذلك قبل أن يأتي إليها سليمان بنحو ألـف عـام . [19]

وبهذا يتضح أن الكنعانيين هم أول من قدس المدينة حتى قبل أن يصلها سيدنا داوود وسيدنا سليمان علـيهم السـلام الذي بنا فيها هيكله قبل نحو ثمانية قرون .

وقد وضع بعض المؤرخين الملك صادق في مرتبة الأتقياء والصالحين، وزاد عليهم البعض باعتباره مجازا في منزلة الرسـل والصديقين، وتؤكد الاكتشافات الأثرية أن معبد الملك صادق هو أول معبد بني في القدس بعد المسجد الأقصىـ في موقـع الصخرة المشرفة وفي المكان الذي عرج منه رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم إلى السموات العـلى، مـما زاد مـن قدسـية المدينة وأهميتها في نفوس المؤمنين، كما تؤكد العديد من المصادر بأن القدس كانت تضم هياكل دينيـة ومراكـز تقـديس بلغت شأنا عاليا من الحضارة والتقدم حتى قبل وصول سيدنا إبراهيم وأبناءه اسحق ويعقوب عليهم السلام إلى فلسطين . [20]

ويتساءل العديد من المؤرخين عن ماهية الوعي الديني لدى اليبوسيين في ذلك الوقت ومـن أيـن جـاءت كهانـة الملـك "ملكي صادق" ؟، وتشير الدراسات المتعلقة بهذه الفترة من التاريخ أن هذا الوعي قد يكون نابعا من الفطـرة التـي يولـد عليها الإنسان أولا، ومن التراث الفلسفي للحضارة الكنعانية التـي كانـت سـائدة في شـبه الجزيـرة العربيـة ثانيـا، والتـي شكلت بمجملها ما يمكن أن يطلق عليه فلسفة التوحيد أو حتى مجازا الدين، على الرغم من أن هـذا الـتراث هـو عبـارة عن أفكار اختلطت فيها الروحانيات بالوثنيات، أو كما يقول عنها أستاذ اللغة العبريـة والنقـد التـوراتي ج . جـراي " إنهـا عبارة عن مجموعة من الفضائل والعادات الاجتماعية التي كانت متبعة عند الكنعـانيين، كـما أظهـرت وثـائق أوغاريـت التي كشفت عن العديد من نقاط الاتصال الغزيرة بين هذه العادات والفضائل وبين التوراة" . [21]

أما قدسيتها الحالية فقد بدأت مع بناء المسجد الأقصى باعتباره ثاني مسجد وضع على الأرض لعبادة اللـه بعد المسجد الحرام، وقد روى الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري رضي اللـه عنه قال، قلت يا رسول اللــه صـلى اللــه عليـه وسـلم أي مسجد وضع في الأرض أولا ؟ قال، "المسجد الحرام، قلت ثم أي ؟ قال : المسجد الأقصى، قلت : كم بينهما ؟ قال : أربعـون عاما"، وجعله قبلة المسلمين الأولى قبل أن يأمر المولى عز وجل تحويلها إلى الكعبة المشرفة في مكة المكرمة .

ثم أضاف مجيء السيد المسيح عليه السلام الذي ولد على أطرافها وعاش جزءا من حياته في أزقتهـا وسـار عـلى دربهـا قدسية لهذه المدينة، وبهذا تكون القدس قد اكتسبت قدسيتها لدى جميع أتباع

الديانات التوحيدية، وأصبحت تحتل موقعا هاما في الفكر الديني لهذه الديانات وتشكل جزءا من تراثهم أتباعها الروحي ومقصدا تعبديا لهم .

كما أعطى المدينة قدسية ومهابة أكبر كثرة الأنبياء والرسل الذين أرسلهم اللـه سبحانه وتعالى إلى البشرية وكانت القدس وفلسطين موطنا لهم، بدءا من سيدنا إبراهيم وحتى سيدنا عيسى ومرورا بأنبياء اللـه إسماعيل واسحق وسليمان وداوود ويعقوب ويوسف وموسى وهارون وزكريا ويحيى عليهم السلام جميعا .

وقد شكلت القدس محور حركة رسل اللـه عليهم السلام ففيها عاش أنبياء اللـه إبراهيم وداوود وسليمان واسحق ويعقوب، ومن حولها انطلقت رسالة السيد المسيح عليه السلام للمحبة وللسلام، ومنها ستنطلق فكرة تحرير الإنسان من آثامه وستعيده إلى إيمانه الحقيقي، ومن على صخرتها المشرفة صعد رسول اللـه عليه الصلاة والسلام إلى السموات العلى وفي مسجدها الأقصى صلى عليه السلام إماما بالأنبياء جميعا، ومن يومها أصبحت قبلة المسلمين الأولى وهي اليوم ثالث الحرمين الشريفين .

ويبدو أن قدسية المدينة كانت ولا زالت هدفا لصراع سياسي وعاملا مؤثرا في تهافت الأمم عليها وعنصرا مساعدا لاحتلاها، حتى أن أماكنها المقدسة ارتبطت ارتباطا وثيقا بوضعها السياسي وأصبحت تحت رحمة القوة المسيطرة عليها، دونما أخذ بعين الاعتبار لأهميتها الروحانية وقدسيتها التي تجذرت في عمق التاريخ، ومن هنا فان حقيقة الصراع على هذه المدينة الخالدة العصية على الزوال، لا يمكن أن يفهم بشكل صحيح دون معرفة حقيقة مركزية هذه المدينة في الأديان السماوية الرئيسية الثلاث .

القدس في الديانة اليهودية

تشير المصادر التاريخية إلى أن الوجود اليهودي في فلسطين بدأ بخروج بني إسرائيل من مصر في القرن الثاني عشر ق.م، حين خرج سيدنا موسى عليه السلام بقومه متوجها إلى الأرض المقدسة في فلسطين، لقوله تعالى "يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب اللـه لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين" .

ومع ذلك رفض اليهود دخول فلسطين مع سيدنا موسى عليه السلام لأنهم خالفوه وعارضوه حتى في أوامر اللـه سبحانه وتعالى لقوله تعالى، "قالوا يا موسى إن فيها قوما جبارين، وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فانا داخلون"، ثم يأتي رفض بني إسرائيل المطلق بعدم دخولها حيث يقول تعالى، "قالوا يا موسى إنا لن ندخلها أبدا ما داموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون"، ثم يأتي العقاب الرباني بعد هذا الرفض بحرمانهم من دخول الأرض المقدسة في قوله تعالى، "فإنها محرمة عليكم أربعين سنة يتيهون في الأرض فلا تأس على القوم الفاسقين" .

هذه الآيات الكريمة تظهر بوضوح وجلاء أن لا رابطة روحية أو دينيـة أو تاريخيـة لليهـود في القـدس، منـذ أن رفضـوا دخول فلسطين بعد أن أمرهم سيدنا موسى عليه السلام بدخولها ومن بعد ذلك عصيانهم لأنبياء الـلــه، سـليمان وزكريـا ويحيا وهارون وموسى عليهم السلام جميعا ومخالفـة أمـرهم ومحـاولات قـتلهم، ونجـاحهم في قتـل سـيدنا زكريـا عليـه السلام، وحين عبر سيدنا موسى جبـال مـؤاب في شرق الأردن، في عـام 1221 ق.م تـوفي عليـه السـلام وهـو في طريقـه إلى فلسطين وخلفه من بعده يوشع بن نون .

خرج يوشع بن نون باليهود من التيه في سيناء بعد أربعين سنة وتوجه بهم إلى فلسطين ودخلها من منطقة أريحا بعـد أن حاصرها فترة من الوقت، ويمكن القول أنه ومنذ ذلك التاريخ بدأت القبائل الإسرائيلية تنتشر في فلسـطين، لكـن مـن دون أن تتمكن من احتلالها وإخضاعها لسيطرتهم بشكل كامل، وظلت عصية على السـيطرة اليهوديـة طيلـة فـترة حيـاة يوشع بن نون، حتى أن بعض المصادر تقول بأنه لم يتمكن من السيطرة على أكثر من 10% - 15% من مساحة فلسـطين في ذلك الوقت، وبعد موت يوشع تمكن العرب الكنعانيين من الانتصار على اليهود وطردهم من فلسطين . [22]

وبعد أن أصبح سيدنا داوود عليه السلام ملكا على بني إسرائيل خلال الفترة من 1012 – 972 ق.م ، اخـذ يبحـث عـن عاصمة لملكه بعد أن قتل جالوت كما ورد في القران الكريم، ووجد في القدس ضالته وتوجه إليهـا واحتلهـا بعـد مقاومـة عنيفة وصراع دام مع أهلها اليبوسيين الذين كانوا يعيشون فيهـا، وكـما يقـول العهـد القـديم "وذهـب داوود وكـل بنـي إسرائيل إلى يبوس، وهناك اليبوسيين سكان الأرض، وقال يبوس لداوود لا تدخل إلى هنا، فأخذ داوود حصن صهيون وهي مدينة داوود"، وتمكن سيدنا داوود من إقامة عاصمته في القدس في جبل صهيون سنة 1049 ق.م . [23]

وبعد أن أخضع سيدنا داوود فلسطين والقدس لسيطرته بنا فيها حصنه المعروف "بمدينـة داوود" عـلى جبـل صـهيون، واتخذ مقر قيادته في مكان على جبل الطهور في تل أوفل، وأعلن قيام المملكة اليهودية المتحدة في فلسطين، وقـد اسـتمر حكم داوود عليه السلام في فلسطين أربعين عاما منها سبعة أعوام في حـبرون وثلاثـة وثلاثـون عامـا في القـدس، وفي فـترة استقرار حكمه شرع في الإعداد لبناء مكان مقدس للعبادة إلا أنه توفي قبل بدء البناء، وبعد أن تولى ابنـه الملـك سـليمان الحكم من بعده بدأ بتعزيز حكمه وتوطيد أركان ملكه، حتى ازدهرت البلاد في عهده اقتصاديا وتجاريا وتوسعت مدينـة القدس عمرانيا، وكان من أهم ما قام به بناء الهيكل الذي قيل أن بنائه استغرق سبع سنوات وقد بناه عـلى نظـام البنـاء الكنعاني رغم معارضة أحبار اليهود له آنذاك . [24]

وبعد أن شاخ سيدنا سليمان تمرد اليهود عليه ونصبوا ابنه رحبعام ملكا عليهم ثم عادوا وانقلبوا عليه وانحـازوا لأخيـه يربعام، ونشبت الخلافات والصراعات بين القبائل الإسرائيلية وانقسمت

المملكة اليهودية المتحدة إلى مملكتين، مملكة إسرائيل في شمال فلسطين في السامرة وعاصمتها شكيم وكانت تضم عشرة قبائل، ومملكة يهودا في الجنوب وعاصمتها أورشليم "القدس" وكانت تضم قبيلتي يهودا وبنيامين، واحتدم الصراع بين المملكتين ودارت بينهما حروب طاحنه، وتوالت عليهما الهجمات المتتالية من الفراعنة والآراميين والبابليين والأشوريين، وتمكن القائد المصري الفرعوني شيشنق من احتلال القدس سنة926 ق.م ودمر الهيكل وبذلك انتهى حكم اليهود ورمزهم الديني في القدس . [25]

وفي عام 722 ق.م تمكن سرجون الثاني من الاستيلاء على القدس وإنها ء مملكة إسرائيل، ومن ثم قام سنحاريب بمهاجمة فلسطين ومحاصرة القدس عام 713 ق.م والاستيلاء عليها، و بعد ذلك استولى نبوخذ نصر مرة ثانية على أورشليم عام 598 ق.م، ودمر مملكة يهودا وتمكن من إخضاع القدس لسيطرته عام 587 ق.م بعد أن دمر المدينة وأزالها من الوجود، وسرق خزائنها وكنوز المعابد فيها وسبى اليهود كما هو معروف إلى بابل في العراق . [26]

وكعادة اليهود في كل زمان ومكان نقضوا تحالفاتهم التي عقدوها مع الفراعنة ضد البابليون والأشوريون، ثم عادوا وتحالفوا مع ملوك فارس الذين أعادوا لهم اعتبارهم وبناء الهيكل الذي دمره نبوخذ نصر وفي العهد الروماني قام هيرودس الكبير بهدم الهيكل الذي أعادوا بنائه، وبنا مكانه هيكلاً يفوق هيكل سليمان ضخامة وهندسة بهدف التقرب من اليهود، وعلى الرغم من ذلك فقد حاربوا هيرودس لأنهم كانوا يعتبرونه غريباً عنهم لأن أمه عربية كما تقول كتب التاريخ . [27]

واستمر اليهود في خلق المشاكل للرومان حتى بعد وفاة هيرودس فلم يجد الإمبراطور فسبازيان بداً من إنهاء وجودهم في فلسطين والقضاء عليهم بشكل كامل، وكان له ما أراد حيث قام ابنه تيطس بحرق مدينة القدس وتدميرها بشكل كامل، حتى أن السيد المسيح عليه السلام لعنهم على أفعالهم هذه وخاطبهم قائلا، "يا أورشليم يا أورشليم، يا قاتلة الأنبياء، وراجمة المرسلين إليها، كم مره أردت أن أجمع أولادك، كما تجمع الدجاجة فراخها تحت جناحيها، ولم تريدوا ها هو ذا بيتكم يترك خراباً" . [28]

وأكمل الإمبراطور الروماني هارديان مهمة سلفه عندما قام بطرد اليهود من القدس بشكل نهائي، وبنا مكان هيكلهم معبداً لكبير آلهة الرومان جوبيتير ومنع اليهود من دخول المدينة، واستمر هذا المنع حتى تسلم جوليان، الذي ارتد عن المسيحية، العرش عام 361م وأعاد لهم اعتبارهم وحاول إعادة بناء الهيكل نكاية بالمسيحيين، إلا أنه لم يتمكن من ذلك حتى أن بعض كتب التاريخ تقول، أن محاولات جوليان تعطلت بفعل حدوث عدد من الظواهر الطبيعية في المدينة كاشتعال النيران والانفجارات التي فسرت بأنها تدخل سماوي . [29]

القدس في الديانة اليهودية:

الحركة الصهيونية والقدس

عمدت الحركة الصهيونية بالعودة إلى التراث الديني وأسفار التوراة لتثبيت إدعاءاتها بأحقية اليهود في مدينة القدس، وسخرت مجموعة من الأساطير التوراتية لتحقيق هدفها بإعادة الشعب اليهودي إلى فلسطين، واستخدمت القيم الروحية والدينية في التوراة والإنجيل لكسب عطف العالم المسيحي في الغرب لمساعدتها على تحقيق أهدافها، وشكلت بعض أسفار التوراة وأقوال الأناجيل الرئيسية التي استندت عليها الحركة الصهيونية لإقناع اليهود بالعودة إلى فلسطين، كالعهد الذي قطعه الرب لإبراهيم عليه السلام عندما أرسله من العراق إلى فلسطين كما تقول التوراة :

"في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً لنسلك أعطي هذه الأرض من مصر إلى النهر الكبير الفرات"، أما إسماعيل فيقول له الرب، "تغرّب في هذه الأرض فأكون معك وأباركك لأني ولنسلك أعطي جميع هذه البلدان، وأوفي بالقسم الذي أقسمته لأبيك إبراهيم"، كما تقول التوراة أيضاً "وكان داوود أبن ثلاثين سنة حين مُلّك، وملك أربعين سنة في حبرون، ملك على يهوذا سبع سنين وستة أشهر، وفي أورشليم ثلاثة وثلاثين سنة على جميع إسرائيل ويهوذا " . [30]

كما قام عدد من حاخامات الحركة الصهيونية والمنظمات اليهودية في العالم بإصدار اجتهادات خاصة في سياق تفسيرهم للتوراة والتلمود، تمحورت حول اعتبار أرض الميعاد التي وردت في كتب العهدين القديم والجديد بأنها القدس بعينها، ويقول الحاخام موشية بن ناحمان " بأن القدس هي المكان الوحيد المناسب لتأدية الوصايا الدينية المنصوص عليها في التوراة، ففيها يصل الإنسان وكذلك الحيوان إلى قمة كمالهما . [31]

ولم تكتف الحركة الصهيونية بذلك بل قام عدد من قادتها الدينيين والسياسيين بالتلاعب على مشاعر اليهود الروحية، وابتكروا مجموعة من المقولات والدعوات لتتلى في الصلوات والمناسبات الدينية والاجتماعية كمسلمات يجب على كل يهودي الالتزام بها، مثل ما يتلى في الصلاة ثلاث مرات في اليوم "شمونا أسراي"، و "إن نسيتك يا أورشليم تنسى يميني"، و "أقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس يا قدس التي بقيت موحدة"، كل ذلك بهدف ترسيخ الحق التاريخي اليهودي في القدس في ثقافة وفكر الإنسان اليهودي . [32]

كما استخدمت الحركة هذه الأساطير والمقولات لزرع الحنين في نفوس اليهود، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين والاستيطان في القدس، إلى جانب الدعوات السياسية التي كنت تصدر عن زعماء الحركة من أمثال ثيودور هيرتسل الذي قال يوماً "إن فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا

نسيانه"، وبن غوريون الذي قال "أن لا معنى لفلسطين بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل" . [33]

واستغلت المنظمات الصهيونية التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت الثورة الصناعية، خاصة ما يتعلق منها بازدهار النزعة القومية بين الشعوب الأوروبية وقيام الدول القومية الحديثة، وما رافقها من ظهور الفكر الليبرالي الذي اخذ ينادي بحقوق الإنسان بغض النظر عن دينه ولونه وجنسه، الأمر الذي انعكس على اليهود في أوروبا وأدى إلى ظهور حركات يهودية بدأت تطالب بتحطيم نظام الجيتو الذي كان يعيش فيه اليهود في اوروبا، وبدأت الدول الأوروبية تدفع باتجاه هجرة اليهود إلى فلسطين . [34]

وقد ساعد النشاط السياسي والفكري والديني الذي قامت به الحركة الصهيونية وحاخاماتها على تأسيس عدد من الجمعيات والوكالات، التي تولت مهمة الدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين والقدس والعيش فيها، ومن هذه الجمعيات "جمعية التحالف اليهودي العالمي الإليانس" التي تأسست في باريس عام 1860، "وجمعية البيلو" التي تأسست في روسيا عام 1882، "وجمعية أحباء صهيون" التي نشأت في أوروبا الشرقية عام 1881، بالإضافة إلى الكثير من المؤسسات والمنظمات والصناديق المالية التي ساهمت بشكل كبير في دعم المهاجرين اليهود وإسكانهم في فلسطين . [35]

وكثفت المنظمات الصهيونية جهودها لإقناع اليهود بالهجرة إلى القدس بعدما رأت خلو المدينة من الوجود اليهودي، منذ أن احتلها القائد الروماني تيطس ودمرها وهدم الهيكل وحتى بداية العهد العثماني، وتقول معظم المصادر التاريخية أن القدس لم يكن فيها عام 1267 سوى عائليتين يهوديتين فقط، ارتفع إلى حوالي ألفي يهودي في عام 1806 وإلى ثلاثة آلاف في عام 1819، على الرغم من الضغوط السياسية والعسكرية التي تعرض لها الشعب اليهودي في أوروبا خلال تلك الفترة، ومحاكم التفتيش التي جرت في اسبانيا وعملت على إبادة اليهود وطردهم من أوروبا . [36]

ويؤكد رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بنيامين نتنياهو في كتابه "مكان بين الأمم" على خلو القدس من اليهود في تلك الفترة، ويقول "إن الحاخام اليهودي هاليفي زار القدس بعد تحريرها من الصليبين ولم يجد فيها يهودي واحد"، كما يشير آدم فيتز في كتابه "تاريخ الحضارة الإسلامية"، إن الأماكن المقدسة اليهودية كانت بعهدة المسيحيين لأنه لم يكن يوجد في القدس إلا قلة من اليهود لا تزيد على أصابع اليد الواحدة، ويضيف ربما لم يزد عددهم عن أربعة أشخاص فقط . [37]

وبهذا تكون فكرة الاستيلاء على القدس حلماً صهيونياً قديماً ففيها بدأ مشروع الاستيطان الأول وفيها تستكمل حلقاته، كيف لا والادعاء بأحقية اليهود في القدس وفلسطين بأكملها بحاجة

إلى حقائق وأرقام على الأرض، تؤكد الوجود اليهودي المستقر والثابت في هذه المدينة، ومن هنا كان التسابق من قبل قادة الحركة الصهيونية وإسرائيل على اغتنام كل فرصة للسيطرة على كل شبر من أرض فلسطين، وبشتى الوسائل والإمكانيات بالقوة حيناً والمخادعة والحيلة حيناً وبالمفاوضات حيناً آخر .

كما شكلت قضية الهوية اليهودية لمدينة القدس والسيادة السياسية عليها بعدا رئيسيا في أجندة الحركة الصهيونية، وعلى الرغم من أن الحركة ظهرت كحركة علمانية بالدرجة الأولى في أوروبا، بهدف حماية الهوية اليهودية الوطنية لكافة أطراف المعادلة اليهودية من متدينين وعلمانيين، إلا أنها لم تتمكن من تشكيل وإبراز ذاتها دون الرجوع إلى الماضي، والاستظلال بعباءة التراث الديني اليهودي لتحقيق أهدافها السياسية .

وقد سعت الحركة في القرنين الأخيرين ولأسباب سياسية إلى تعزيز مدينة القدس في مركز الوعي الديني والثقافي والتاريخي لليهود، وعملت على إحياء العديد من النصوص التوراتية سواء الصحيح منها أو المختلق لإبقاء قدسية المدينة في الذاكرة اليهودية، ففي الآية 7 من الإصحاح الخامس من كتاب صموئيل الثاني نقرأ ما نصه، "أن الملك داوود جعل من جبل صهيون عاصمة له عام 1000ق.م ، وأكمل أبنه سليمان مركزية القدس في الديانة اليهودية ببنائه الهيكل واعتبار المدينة قبلة لصلاة اليهود حتى يومنا هذا" .

ويقول دوري غولد من مركز يافا للدراسات الإسرائيلية بأنه وعلى الرغم من قداسة القدس بالنسبة لليهود وأهميتها الدينية في الشعور اليهودي المرتبطة بوجود الهيكل فيها، إلا أن هذا الارتباط ليس محصوراً بالأماكن المقدسة فقط بل في المدينة كلها، ولهذا تعتبر عاصمة دولة إسرائيل الدينية والسياسية على مر العصور والأزمان . [38]

ولتحقيق هدفها عملت الحركة الصهيونية على طمس آثار الأمم السابقة في القدس، واستنهضت كل طاقاتها لإيجاد المبررات الدينية والسياسية لإثبات أن القدس ملك لليهود فقط، وأن جميع الشعوب التي عاشت فوق أرضها لم تنل الخلود مثل ما ناله اليهود .

ويؤكدون على ذلك بما جاء في العهد القديم ما نصه، "زحف الملك داوود ورجاله على أورشليم، وعلى اليبوسيين سكان تلك الأرض، فلكموا داوود وقالوا أنك لا تدخل إلى هنا، فحتى العميان والعرج يصدونك، ولكن داوود أخذ حصن صهيون، "هو حصن يبوس الذي أقامه اليبوسيين"، ومدينة داوود الذي ما لبث أن نزع عن المدينة اسمها، وأطلق عليها أسماء عديدة أوردها العهد القديم مثل مدينة الأمانة، ومدينة اللـه، ومدينة الملك العظيم، ومدينة الرب ومدينة صهيون" . [39]

إضافة إلى ذلك استخدمت الحركة الصهيونية القدس وهيكل سليمان أداة لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين، وجعلت من أسطورة الهيكل قضية مركزية للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل، هذا الهيكل الذي يصفه وزير الأديان الإسرائيلي زابرام فيرهافيتنغ بأنه درة ثمينة يجب أن تعود إلى سابق عهدها، ووصف عمليات البحث والتنقيب عن الهيكل بأنها تاريخية ومقدسة واعتبر هذا الأمر في غاية القدسية لنيل رضا الرب وتنفيذ أوامره . [40]

لقد تعرضت قيمة القدس الدينية إلى مغالطات وتزوير في حقائق التاريخ من قبل الحركة الصهيونية وإسرائيل بمساندة من العالم الغربي، وبدعم كبير من ما يمكن أن يطلق عليه المسيحية الصهيونية، والحقيقة أن الحقائق العلمية والتاريخية والدينية أثبتت بلا جدال أن هيكل سليمان الذي تستند إليه إسرائيل في إثبات قدسية المدينة يهودياً، قد أصبح إحدى القصص الأسطورية منذ البدء، لأن العمال الفينيقيين هم الذين بنو الهيكل وليس الإسرائيليين، وأن اسمه مأخوذ من كلمة هياكل الكنعانية، وأنه كان هيكلاً صغير الحجم بناه سليمان معبداً له ولحاشيته فقط ولم يكن معبداً عاماً لعامة الشعب .

وتنطلق الحركة الصهيونية من فرضية أساسية وهي أن قدسية المدينة تعود بالدرجة الأولى إلى بناء الهيكل فقط وليس للإسلام أو المسيحية، وعملت على التشكيك بأهمية علاقة الإسلام بالقدس ومكانتها لدى المسلمين، كما عملت على إثبات أن ما نص عليه القرءان الكريم في سورة الإسراء حول حادثة الإسراء والمعراج، إنما هي محض خيال، مستغلين بذلك بعض الاجتهادات التي تتحدث عن طبيعة الإسراء والمعراج وكيف تمت وهل كان بالجسد أم بالروح أم بالاثنين معا .

وتقول أن المسجد المذكور في القرءان موجود في السماء كما يقول بعض المفسرين المسلمين وليس هو المسجد الأقصى الحالي بمبناه وموقعه، وقد تبنى العديد من المستشرقين اليهود مثل هذه الفرضيات، من أمثال اسحق حسون الذي يقول، "إن علماء المسلمين لم يتفقوا جميعا على أن المسجد الأقصى هو المسجد الحالي في القدس، إذ يرى بعضهم أنه ممر في السماء يقع مباشرة فوق القدس أو مكة، وهو يستعين بذلك في ما كتبه المستشرق الفرنسي ديمومبن عندما حاول التمييز بين القدس السماوية والدنيا" . [41]

كما قامت الحركة الصهيونية وإسرائيل بإجراء العديد من الدراسات التي شككت في الأحاديث النبوية الشريفة، التي تمتدح المدينة وتؤكد قداستها لدى المسلمين وتتحدث عن أهميتها وفضائلها، وعملت في الوقت نفسه على جمع الأحاديث الضعيفة المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي تتناقض مع حقيقة موقف الإسلام ورسوله العظيم من هذه المدينة وخاصة حديث شد الرحال إلى الأقصى، وأضافوا على ذلك بأن قالوا إن معظم هذه الأحاديث إن وجدت

أنما وضعت في عهد بني أمية، للإيحاء بـأن قداسـة المدينـة لم تنبـع مـن أسـاس دينـي أو عقائـدي، وإنمـا حـدثت نتيجـة لتطورات سياسية وعسكرية مرت بها الدولة الإسلامية خلال مراحل نشوؤها . [42]

وعندما فشلت جهود الصهيونية العالمية ومن خلفها المسيحية اليهودية التشكيك في أسس العلاقة بين القدس والإسلام، عمدت للبحث عن قضايا أكثر إقناعا لعوام الناس خاصة في العالم الغربي، فتوجهت من خلال دراسات المستشرقين للطعن في تاريخ المدينة العربي والإسلامي، مدعية أن المدينة لم تكن ذات قيمة تاريخية في نظر المسلمين على مر العصور، حيـث شككت برواية استلام المدينة المقدسة من قبـل الخليفـة عمـر بـن الخطـاب رضي اللـــه عنـه، وتبنـت روايـة المستشرـق اليهودي شلومو غويتاين التي تقول أن أحد قادة الجيش الغير معروفين ويدعى خالد الفهمي هو الذي تسلم المدينة من صفريونوس، وأن ما تتناقله المصادر الإسلامية عن العهدة العمرية غير موجود . [43]

والحقيقة أن هناك الكثير من الادعاءات والمغالطات التاريخية التي حاولت التهوين من شأن القدس وأهميتها الدينيـة في الإسلام، بهدف الانتقاص من مكانة المدينة وعزلها عن بعدها الإسلامي والعربي، وأن المستشرقين كانوا يعلمون بان جل ادعاءاتهم سوف تعزز من مكانة القدس لدى المسلمين، وأن كل ما يقومون به هو البحث عن مرجع أو مصدر مـن هنـا وهناك يسعفهم في تبرير ادعاءهم بأن القدس كانت على مر التاريخ لليهود، وأن الاحتلال الأجنبـي المتعاقـب هـو الـذي شردهم من ديارهم، وأن عليهم واجب استرجاع أرضهم وأوطانهم مثلما تفعل جميع الشعوب الأرض .

نقض المغالطات الصهيونية حول القدس

لا أعتقد أن الخوض في نقاش فلسفي جدلي حول الوجود اليهودي في القدس وأحقية إسرائيـل في هـذه المدينـة يمكـن أن يوصل إلى نتيجة منطقية، لأن تزوير الحقائق وحشد الطاقات من مختلف الاتجاهات والدعم الذي تلقـاه إسرائيـل بهـذا الخصوص أكبر بكثير مما يمكن أن يقال، إلا أنه ومن أجل استكمال حلقات هذا الكتاب وتبيان الحقيقة كما هي فان الرد على هذه الادعاءات سيكون من خلال ما كتبوه وقالوه هم بأنفسهم، والذين لا يشك أحد بـأنهم لـن يكونـوا إلى جانـب الحقوق الإسلامية والعربية في القدس .

فالتوراة نفسها تعترف بداية وتقول أن سيدنا إبراهيم عليه السلام ومن بعده أبناءه إسـحق ويعقـوب كـانوا غربـاء في فلسطين وفي القدس، نصا على ما يذكره سفر التكوين رقم 34 الآية 21 ، "تغرب إبـراهيم في أرض فلسـطين وقـال لقبائـل الحيثيين التي كانت تسكن فلسطين، أنا غريب عندكم أعطـوني ملـك قـبر معكـم لأدفـن فيـه ميتـي"، وكـما ورد في سـفر التكوين رقم 21 "سكن يعقوب في أرض غربه وابنه في أرض كنعان" . [44]

وتضيف التوراة وتقول إن أبناء إسرائيل، وهو سيدنا يعقوب عليه السلام، الاثنـي عشرـ ولـدوا جميعـا في فـدان أرام في منطقة حران بالعراق، ولهذا لم يكن لهم أي علاقة بفلسطين وإنما كانوا طارئين عليها وغرباء في الوقت نفسـه، كـما تـذكر التوراة في سفر القضاة ما نصه، "أن أحد الإسرائيليين كان مسافراً وبينما هو عند يبوس والنهار قد انحدر، قـال لـه غلامـه تعال إلى مدينة يبوس نبيت فيها، فقال له سيده لا نبيت في مدن غريبة حيث لا أحد من بني إسرائيل هنا" . [45]

ثم يؤكد سفر التكوين على ذلك حين يقول الرب، "وخرجوا ليذهبوا إلى أرض كنعان فأتوا أرض كنعـان وأخبـار أبـرام في الأرض إلى مكان شكيم"، ثم يضيف "ثم أتى يعقوب سالماً إلى مدينة شكيم التي هي في أرض كنعـان، ونـزل أمـام المدينـة وأقام هناك قديماً ودعاه أيل إله إسرائيل"، وفي سفر التثنية يقول الـرب، "إذا جـاء بـك الـرب إلهـك إلى الأرض التـي أنـت داخل إليها، فاجعل البركة على جبل جرزيم واللعنة على جبل عيبال وهما جبلان في شـكيم"، وتوضـح هـذه الأسـفار بـلا غموض أن بني إسرائيل كانوا غرباء في القدس وفلسطين وقد جاؤوها بعد أن سكنها العرب الكنعانيين من قبلهم . [46]

وتؤكد التوراة بلا مواربة أو غموض في نصوص عديدة لا مجال لذكرها بأن القدس وهيكـل سـليمان لم يكونـا مقدسـان بالنسبة لسليمان واليهود، لأن شـكيم الواقعـة في شـمال فلسـطين هـي التـي كانـت مقدسـة قبـل أورشـليم في نظـرهم، واستمرت هذه القداسة منذ عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام حتى يشوع بن نـون، الـذي قـال عنـه سـفر يشـوع "قطـع يشوع عهدا للشعب في ذلك اليوم وجعل لهم فريضة وحكماً في شكيم وكتب هذا الكلام في سفر شريعة اللــه"، كـما أن إبراهيم عليه السلام أقام مملكته في حبرون وليس في القدس . [47]

كما يؤكد المؤرخ البريطاني جيمس بروستد على ذلك بقوله "حين دخـل العبرانيـون فلسـطين وجـدوا فيهـا الكنعـانيون يقيمون في مدن مزدهرة تطوقها الأسوار الضخمة، وكان لديهم نظاما إداريا وسياسيا موحدا وثقافة وعمرانا مزدهرا، فلم يستطيعوا أن يقيموا فيها أو يفتحوا مدنها، إلى أن جاء الملك داوود عليه السلام سنة100ق.م حين فتحهـا بواسـطة حيلـة قام بها من خلال النفق الذي بناه اليبوسيين، وأقام فيها هو وأهله وحاشـيته دون غـيره مـن أتباعـه اليهـود، وظـل عـدد اليهود فيها قليلاً مقارنة مع سكانها اليبوسيون . [48]

أما المؤرخ اللبناني فيليب حتي فيضيف على ذلك قائلا، "أن سليمان بني الهيكل على تلة مرتفعة وقد صنعه الفينيقيـين وليس اليهود"، ويقول "أن كلمة هيكل كلمة كنعانية وليست عبرية وهي مفرد لكلمة هياكـل الكنعانيـة"، " وأن طقـوس الهيكـل كانـت تسـتدعي العـزف عـلى الآلات الموسـيقية، وكـان الموسـيقيون والمغنـون الأوائـل في الهيكـل كنعـانيون في أشخاصهم وتدريبهم، وعندما

بدأ الملك داوود بالموسيقى العبرانية المقدسة ورقاها سليمان من بعده، لم يكن هناك من نموذج يمكن إتباعه سوى النموذج الكنعاني أو المقامات الموسيقية نفسها، وفي عهود إسرائيل الأخيرة كانت العائلات تسمى بأسماء كنعانية . [49]

والملفت للنظر أيضاً أن المعبد الذي بناه الملك سليمان لم يكن معبداً عاماً للشعب الإسرائيلي آنذاك، بل كان خاصاً له ولأسرته حتى أنه كان يتعبد فيه أحياناً لوحده دون نسائه لأن العديد منهن كن وثنيات وغير مؤمنات، وكان لهن معابدهن الخاصة بهن كما تقول كتب التاريخ، كما أن مذبح المعبد كان صغيراً استنادا إلى ما ورد في سفر الملوك الأول في الإصحاح 8 الآية 64 ما نصه، إن مذبح النحاس الذي أمام الرب كان صغيراً عن أن يتسع المحرقات والتقدمات وشحم ذبائح السلامة"، ويشير سفر أخبار الأيام الأول أن مساحة الهيكل ومذبح النحاس كان طوله عشرون ذراعاً" . [50]

إضافة إلى ما ذكر فان هيكل سليمان لم يكن المعبد الوحيد في القدس آنذاك بل سبقته معابد كثيرة، كان أولها معبد الملك ملكي صادق وغيرها الكثير من المعابد التي بناها سيدنا إبراهيم ويعقوب واسحق عليهم السلام في فلسطين في منطقة الخليل وبئر السبع، ويذكر سفر التكوين الإصحاح 13:18 ما نصه، "نقل إبرام خيامه وأقام عند بلوطات في حبرون وبنا هناك مذبحاً للرب"، وفي الإصحاح 21:33 "وغرس إبرام أثلا في بئر السبع، ودعا هناك باسم الرب الإله السرمدي" . [51]

كما يشكك المؤرخ البريطاني ويلز في طبيعة الهيكل ويرى أن الخيال لعب كثيراً في تصوير عظمته، وهو ما يتناقض مع واقع الحال الذي كان يعيشه الملك سليمان، خاصة وأنه كان يحكم مدينة صغيرة آنذاك، وأنه لم يبني المعبد ليكون ملكاً عاماً للشعب وإنما بناه لنفسه وأسرته وحاشيته، وأن مجده لم يكن قد وصل إلى هذه العظمة حتى يبني هيكلاً خرافياً كما تذكر الروايات التي تعتمد عليها الحركة الصهيونية ومؤيدو إسرائيل من المسيحيين الصهاينة، ويضيف ويلز قائلاً، "بأنه إذا استخرجنا من القصة هيكل سليمان، لوجدنا أنه بالإمكان وضع الهيكل داخل كنيسة صغيرة من كنائس الضواحي" . [52]

وعلى أية حال فعلى الرغم من أننا لا نعتقد بصحة كل ما ورد في أسفار التوراة والعهد القديم لما طاله من التحريف والتأويل، إلا أننا نريد أن نؤكد هنا أنه حتى التوراة التي يعتقدون بها تتناقض مع الحقائق التاريخية التي يستندون إليها في دعواهم، وأن هذه النصوص نفسها هي التي تقول بأن الهيكل لم يكن هو المكان الوحيد المقدس، حتى أنه لم يقدس بالمعنى الحقيقي لدى أنبياء الله داوود وسليمان، ولم يكن مكان العبادة الوحيد لبني إسرائيل في تلك الفترة، وأن هذا الهيكل دنس منذ الأيام الأولى لحكم سليمان . [53]

ففي سفر الملوك الأول 11:1-11 تقول التوراة، "أحب سليمان نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون، مؤابيات وعمونيات وأدوميات وصيدونيات وحيثيات من الأمم السابقة، الذي قال عنهم الرب لبني إسرائيل لا تدخلون إليهم وهم لا يدخلون إليكم، لأنهم يميلون قلوبكم وراء آلهتهم، فالتصق سليمان بهؤلاء بالمحبة، وكان له سبعمائة من النساء السيدات وثلاث مئة من السراري فأمالت نساؤه قلبه، ولم يكن قلبه كاملاً مع الرب كقلب داوود أبنه، فغضب الرب على سليمان لأن قلبه قال عن الرب، إله إسرائيل، وأوصاه في هذا الأمر ألا يتبع آلهة أخرى، فلم يحفظ ما أوصى به، فقال الرب لسليمان "من أجل ذلك عندك ولم تحفظ عهدي وفرائضي التي أوصيتك بها فإنني أمزق المملكة عنك تمزيقا وأعطيها لغيرك" . [54]

وفي سفر الملوك الثاني 12:21 – 15 يقول، "قال الرب إله إسرائيل هاأنذا طالب شراً على أورشليم ويهودا .. وأمسح أورشليم كما يمسح الصحن .. وأدفعهم إلى أيدي أعدائي فيكونون غنيمة لهم نهباً لجميع أعداءهم .،، لأنهم عملوا الشر في بيتي وصاروا يغيظوني من اليوم الذي خرج فيه آباؤهم من مصر إلى هذا اليوم" . [55]

وبعد ذلك تأتي الشهادة القاطعة من السيد المسيح عليه السلام في أن اليهود لم يكونوا يقدسون الهيكل، بل كانوا يقدسون الذهب الذي صنع منه الهيكل حين قال كما جاء في إنجيل متى بالإصحاح 23، "ويل لكم أيها القادة العميان القائلون من حلف بالهيكل فليس بشيء ومن خلف بذهب الهيكل يلتزم"، وبهذا يكون المسيح عليه السلام قد شهد بأن الهيكل لم يكن مقدساً عند اليهود بل تراكمت فيه النجاسة، وبقي هكذا حتى جاء المسيح عليه السلام وطهر القدس من رجسهم ثم طهرت لاحقا ومن بعده من قبل المسلمون" . [56]

ومن خلال هذه العجالة التاريخية يتضح لنا أن القبائل العبرانية التي جاءت إلى فلسطين لم تتمكن من إقامة نظام سياسي أو إداري مركزي في القدس، وأن فترة حكم هذه القبائل في هذه البلاد لم تزد عن 97 عاما فقط، وقد انقطع اليهود عن فلسطين والقدس نحو 1800 سنة متواصلة، كما أن الإسرائيليين كانوا عبارة عن قبائل متحاربة متصارعة جاءت إلى فلسطين عندما كانت تحكمها أمم وشعوب ذات حضارة لها نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أن اليهود تقاتلوا وتفرقوا وهانت عليهم ديانتهم ومقدساتهم وسرقوا الهيكل الذي يتغنون به من أجل أن يبيعوا ذهبه وفضته .

القدس في الديانة المسيحية

يقول الرحالة نيكوس كازا نتزاكي "عندما زرت القدس عام 1926 كنت أراقب الحجيج المسافرين بفضول إلى المشرق، وأتساءل ما هي الدرجة التي وصل إليها الإنسان المعاصر بعد تسعة عشر قرناً من السعي والانجازات، والتي دفعته لتحقيق هذا العشق العميق لمغادرة بلده وبيته، والبدء

في هذه الرحلة والمكلفة إلى الشرق بين العرب، للعبادة في هذا المعبد المسيحي الذي لم يُعرف كنهه بعد . [57]

ولكن يبدو أن المؤمنين المسيحيين حقاً عرفوا ما هو كنه هذه المدينة وما هي قدسيتها، فالقدس في العقيدة المسيحية هي قضية مركزية ورمزية في آن واحد، فهي المكان الذي انطلقت منه رسالة المحبة والسلام، وبنفس الوقت هي المكان الذي حدثت فيه التضحية والفداء من أجل الآخرين، ففي شوارعها سار المسيح يعاني الآلام لإنقاذ المؤمنين، فهي بهذا تعتبر رمزاً للخلاص لكل من يؤمن ويعترف بالمسيح ويبقى وفياً له . [58]

وقد شكّلت القدس أحد أهم عناصر عقيدة الخلاص والفداء في الديانة المسيحية، لأن المسيح عاش ومات من أجل أتباعه ومن أجل حياتهم الأبدية، على اعتبار أن عقيدة الفداء التي تنص على أن صلب المسيح جاء من أجل خلاص الجنس البشري، باعتباره عملاً من صنع اللـه وإرادته وليس من صنع البشر، وبعد أن مات المسيح أصبحت رمزاً لشعائر الصلب والقيامة والحلول حسب الاعتقاد المسيحي .

ففي القدس تشكلت جذور هذا الاعتقاد والإيمان الذي يستمد منه العون في هذه الحياة المضطربة، وفيها وجدت جميع القيم المادية والمعنوية للمسيحية، فهي عاصمة الروح والخلاص، وهي مدينة كنيسة القيامة والقديسة حنة والأديرة والكنائس الأخرى، وفي شوارعها درب الآلام الذي شكل المراحل الأربعة عشر الأخيرة في حياة السيد المسيح عليه السلام، هذا الدرب الذي يذكّر المسيحيين بالآمة وآماله بأن يعيش الإنسان في سلام في كل مكان وزمان، فالقدس إذن هي عبارة عن إنجيل متنقل لكل مراحل حياة المسيح .

هذه المدينة التي يقول عنها تلميذ المسيح مُرقس " لا مكان فيها لهيكل أو مذبح صنعته يد البشر، ولا حاجة فيها لذبائح وأكياس ومحروقات لحم ودم، بعد أن شق ستار الهيكل المادي اليهودي عشية موت المسيح على الصلب، كما أنه المدينة التي يقول عنها تلميذ المسيح لوقا "إن المسيح يعلم أنه لا ينبغي لنبي أن يهلك خارج أورشليم" . [59]

فالقدس في الفكر المسيحي الكاثوليكي القديم والأرثوذكسي لم تعد مدينة اليهود منذ أن جاء المسيح إليها، بل أصبحت مدينة المسيحيين وفلسطين وطنهم، فالمكانة الروحية التي ترمز إليها القدس هي التي تجعلهم يحجون إلى أماكنها المقدسة، على الرغم مما اعترى تاريخها من صراع يهودي مسيحي قاسي، استمر منذ ميلاد المسيح وحتى ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا، المسيحية التي كانت ترى أن اليهودية شر وأن على اليهودي أن يبقى معزولاً عن غيره في المجتمعات

الأوروبية، في إشارة إلى مجتمع الجيتو الذي فرض على اليهود في العصور الأولى والوسطى، والذي تحول لاحقا على يد الكنيسة البروتستنتية ومن بعدها الكنيسة الكاثوليكية بعد اختراقها .

المراحل التي مرت بها القدس في التاريخ المسيحي

مرت مدينة القدس في التاريخ المسيحي بمراحل متعددة منذ ميلاد السيد المسيح عليه السلام وحتى يومنا هذا ويمكن إيجازها بثلاثة مراحل رئيسية هي :

المرحلة الأولى : وهي المرحلة التي بدأت مع ميلاد السيد المسيح عليه السلام وظهورها كدين وحتى اعتراف الإمبراطور الروماني قسطنطين بها عام 306 م ، وكانت الكنيسة المسيحية قد تشكلت في عهد حاكم القدس بيلاطس النبطي خلال الفترة من 26-36م، وجرى فيها محاكمة وصلب السيد المسيح ظلما وزورا ولم يكتفوا بذلك بل قاموا باضطهاد تلاميذه وأتباعه الحواريين من بعد موته، الأمر الذي أدى إلى تشتتهم في فلسطين وهجرتهم إلى باقي أنحاء العالم، حيث أخذوا على عاتقهم نشر المسيحية وتأسيس مراكز روحية جديدة خارج فلسطين في أنطاكية وروما وبيزنطة . [60]

وقد ضلت المسيحية في هذه المرحلة عبارة عن حركة إصلاح ديني تهتم بإصلاح أخلاق البشر وسلوكهم، ولهذا واجهت معارضة صارمة من اليهود لما شكلته من خطر حقيقي على مواقعهم الدينية ومكتسباتهم الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعرض أتباعها للظلم والاضطهاد وإرغامهم على الهجرة من القدس أولاً ومن ثم من فلسطين كلها .

كما شهدت هذه المرحلة فترة التحالف اليهودي الروماني ضد المسيحية كدين وضد أتباعها كمخلصين ومدافعين عن القيم الإنسانية، ولهذا لم يتمكن أتباع المسيح في هذه الفترة من إحداث أي وجود أو حضور سياسي أو معنوي أو مادي لهم في القدس، وبقي هذا الوضع حتى تولى الإمبراطور الروماني قسطنطين الحكم واعتنق الدين المسيحي في عام 306م وأعلنه ديناً رسمياً للإمبراطورية، حيث بدأ الاعتراف السياسي بالمسيحية كدين وكمنهج حياة ونظام اتبعته الإمبراطورية .

المرحلة الثانية : وتمتد من عام 306م عندما أصبحت دينا رسميا للإمبراطورية الرومانية، وحتى عام 636م بداية العصر الإسلامي عندما فتحها عمر بن الخطاب وتسلمها من حاكمها صفرونيوس، وقد تميزت هذه المرحلة بتحقيق حضور سياسي للمسيحية كدين ولإتباعها كمخلصين، وذلك بسبب اعتناق الإمبراطور قسطنطين المسيحية وإعادة الاعتبار لها ومساعدة المسيحيين على نشر الدين المسيحي في القدس ومن ثم خارجها وخارج فلسطين، حتى أصبحت

مركزاً دينياً وسياسياً إلى جانب المراكز الثلاث الأخرى التي تأسست في روما وأنطاكية والإسكندرية، وازداد فيها الحضور المادي إلى جانب الحس الروحي من خلال بناء كنيسة القيامة التي بنتها الإمبراطورة هيلانة عام 326 م .

المرحلة الثالثة : وتمتد من عام 636م وحتى يومنا هذا وقد تميزت بتطورات سياسية عديدة أثرت على وضع المدينة، وبدأت بمرحلة انقسام الكنيسة إلى قسمين هما الكنيسة الغربية الكاثوليكية ومركزها روما، والكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والتي تعددت مراكزها في أنطاكية والإسكندرية وموسكو، ثم جاء الانشقاق الثاني في هذه المرحلة حين وجدت الكنيسة البروتستنتية التي غيرت وقلبت مفاهيم الفكر المسيحي من أساسه كما سنرى لاحقا .

وقد تفاوتت مواقف هذه الكنائس من الديانة المسيحية بشكل عام ومن مركزها الروحي مدينة القدس بشكل خاص، بسبب الصراع الذي دار بينها حول طبيعة المسيح عليه السلام وصحة الأناجيل والموقف من اليهود واليهودية، وقد ساعدت التطورات السياسية التي حدثت في المنطقة بوجه خاص وفي أوروبا بشكل عام خلال هذه الفترة، على تكوين طبيعة الفكر المسيحي لهذه الكنائس، والذي أخذ يتنقل بين زوايا الاعتدال والتطرف والوسطية وسبب صراعاً دينياً وسياسياً بينها كانت القدس محور ومركز هذا الصراع .

وعلى الرغم من أن الصرع المسيحي- المسيحي ليس مجال بحثنا الآن إلا أن موقع القدس في هذا الصراع تقتضي التطرق له ولو بإيجاز حتى نتمكن من فهم دور القدس في تكوينه والتأثير على مفرداته .

القدس في الفكر المسيحي الكاثوليكي

كانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر القدس مدينة المسيح والمسيحيين وترفض أي سيادة يهودية عليها، كما كان يقول البابا بندكيت الخامس عشر عام 1917 " لا سيادة لليهود على القدس والأرض المقدسة"، وكانت تعتبر أن تدمير القدس وإعادة بناءها لتصبح مركزاً لدولة إسرائيلية يعاد تكوينها يتناقض مع نبوءات السيد المسيح عليه السلام، الذي قال "بأن القدس سوف تدوسها العامة حتى نهاية الزمان" . [61]

وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد إلا أن المؤسسات اليهودية تمكنت من اختراق هذه الكنيسة، ونجحت في تغيير سياسيتها اتجاه اليهود والأرض المقدسة، وقاد الفاتيكان مهمة هذا التغيير عام 1962 عندما اصدر بيانه الشهير الذي أعلن فيه إنهاء حالة العداء التاريخية بين المسيحيين واليهود، حيث نص البيان على ما يلي : "ومع أن السكان القدماء في القدس كانوا كلهم

من اليهود الذين أمنوا بيسوع مسيحياً مهدياً، وأن القسم الأكبر من الشعب المختار لم يؤمن بيسوع مسيحياً، مما يعني أن جميع اليهود اخذوا بهذه الجريرة، ولهذا فإن على الكاثوليك أن يعترفوا بالمعني الديني لدولة إسرائيل بالنسبة لليهود، وأن يفهموا ويحترموا صلة اليهود بتلك الأرض" . [62]

ثم جاءت وثيقة الاعتذار الفاتيكاني لليهود لتتوج هذا التحول والتغير في المنهج المسيحي الكاثوليكي، حين قدم البابا يوحنا بولس الثاني مشروع هذه الوثيقة إلى المجمع الكنسي في عام 1997 للموافقة عليها وإقرارها، مصحوبة باقتراح لتعديل كل النصوص الدينية التي وردت في الإنجيل والتي تتحامل على اليهود، إضافة إلى تعديل أنجيلي متى وبولس تلاميذ السيد المسيح برمتها من قبل ستين خبيراً لاهوتياً من الكاثوليك والبروتستنت . [63]

وقد واجهت هذه التحولات انتقادات شديدة من عدد كبير من المسيحيين وخاصة الشرقيين منهم، ويشير الدكتور جورج حداد الخبير بالشؤون المسيحية إلى خطورة هذا الموقف ويقول، "إن موقف المسيحية من اليهود واليهودية معروف للجميع وهو الرفض المطلق، فالرسالة المسيحية تتناقض مع التحجر اليهودي، إلا أن اليهود اختاروا في العقود الأخيرة أن لا يواجهوا المسيحية وجهاً لوجه، وأن يلتفوا عليها من خلال التظاهر بالمسيحية وتدميرها وتهويدها من الداخل، وهو ما يحصل، حتى أن الفاتيكان كان له موقف صحيح وواضح في السابق من اليهود، لكنه انحرف في العقود الثلاث الأخيرة 180 درجة" . [64]

كما انتقد المطران بولس حنا مسعد تحول الكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان وقال في كتابه هجمة لتعاليم الصهيونية، إن أساليب اليهود في التعامل مع الأغيار الذين خلقوا من نطفه حصان كما يزعم ويعتقد اليهود، هدفها السيطرة السياسية والاقتصادية على العالم، واستخدام هؤلاء الأغيار لخدمة الشعب اليهودي، كما شن الأب جورج مسوح مدير مركز الدراسات المسيحية والإسلامية في جامعة البلموند هجوما على الفاتيكان، وفضح مزاعم اليهود والمسيحيين الصهاينة ورفض تغيير الموقف المسيحي من القدس والمبني على تعاليم وأقوال السيد المسيح . [65]

القدس في الفكر المسيحي البروتستنتي

تبنت الكنائس البروتستنتية والإنجيلية معظم المزاعم والدعاوى اليهودية في القدس، وقامت بتغيير النصوص والطقوس الدينية التي وضعها تلاميذ المسيح، وتمادوا في ذلك بأن أقدموا على تغيير الأناجيل بشكل يخدم المصالح اليهودية وإسرائيل، وقاموا بنشر الأساطير التي تقول أن المسيح سيظهر في القدس ويحكم العالم منها، ولهذا يطالبون بإعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، ويطالبون مراكز صنع القرار في العالم بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل . [66]

وقد نجح أتباع هذه الكنائس في عقد مؤتمرهم الأول في مدينة بال بسويسرا عام 1985 والذي أعلنوا فيه حق اليهود التوراتي في فلسطين والقدس، وطالبوا في هذا المؤتمر الأمم المتحدة ودول العالم الاعتراف بالقدس عاصمة للشعب اليهودي ونقل سفاراتها إليها، كما طالبوا شعوب العالم بالصلاة من أجل أن تصبح القدس مركزاً لاهتمام الإنسانية، حينها تكون مملكة الرب التي وعد بها المسيح قد أصبحت حقيقة واقعة . [67]

كما استغلت قيادات الكنيسة البروتستنتية القدس واستخدمتها كسلاح لدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، وهي بهذا لا تكون قد تعاطفت مع الأصولية اليهودية فقط بل تفوقت عليها، على الرغم من أن المقدسات المسيحية تعرضت إلى أبشع أنواع الاعتداء من قبل اليهود، ففي عام 1967 سرق الصهاينة تاج السيدة العذراء من كنيسة القيامة، وفي عام 1977 حطمت قناديل الزيت والشموع فوق القبر المقدس، وبعدها أُحرق المركز الدولي للكتاب المقدس في جبل الزيتون، وتعرض دير الأقباط إلى الاعتداء، كما صودرت أملاك الكنائس والأديرة، وتعرض رجال الدين المسيحي إلى الاعتداء مراراً وتكراراً .

وقد جرى كل هذا على مرأى ومسمع من الكنائس المسيحية في العالم الغربي حتى أن القاصد الرسولي في القدس حذّر من خطورة ما جرى ويجري، وقال "إنه وبسبب الاعتداءات الإسرائيلية، فإن المسيحيين يهجرون الأرض المقدسة ومركز المسيح عليه السلام، وإذا ما استمر نزوح المسيحيين العرب عن القدس، فلن يبقى فيها سوى المطارنة والقديسين والرهبان، يعملون في كنائس تاريخية ستتحول مع الزمن إلى متاحف" . [68]

وعلى الرغم من كل ما جرى ومن اعتراف الفاتيكان بإسرائيل عام 1993 وتبرئته لليهود من دم المسيح عليه السلام، وإعلان البابا مراراً أن المسيح ابن بار لإسرائيل ومباركته لشعب إسرائيل، إلا أنه الحضور المسيحي في القدس بقي ماثلاً للعيان واستمر أتباع المسيح الصادقون يمارسون شعائرهم ويشاركون في إدارة المدينة بحرية كاملة .

واندفعت الكنيسة العربية تقاوم هذه التحولات بشتى الطرق والوسائل ويمكن أن نجمل موقف الكنيسة العربية بما قاله المطران باسيليوس سماحة، "بأن الصهيونية أدركت أن الخطر الكبير الذي يقف حائلاً دون تحقيق غايتها أنما هو الدين المسيحي، ولهذا نشطت الصهيونية ضمن الدائرة المسيحية بهدف إلغاء الدين المسيحي ومن بعده بقية الأديان، إن الصهيونية تحلم بحكم الفاتيكان، لأنه سيساعدها على بسط سيادتها على حكومات العالم سياسياً، كما يقول البروتوكول السابع عشر من بروتوكولات حكماء صهيون . [69]

إذا يقول هذا البروتوكول "حينما يحين الوقت كي نحطم البلاط البابوي تحطيماً تاماً فإن يداً مجهولة ستعطي إشارة الهجوم، وحينها يقذف الناس في أثناء هيجانهم على الفاتيكان، سنظهر نحن كحماة له لوقف المذابح، وبهذا العمل سننفذ إلى أعماق هذا البلاط وحينها لن يكون لقوة على وجه الأرض أن تخرجنا منه حتى ندمر السلطة البابوية . [70]

وفي الختام يمكننا القول أن مكانة القدس في الفكر المسيحي توزعت بين اعتبارها رمزية روحية تستند إلى تعاليم المسيح المبنية على الأخلاق، وتشترك مع الحضارة الإسلامية بالتسامح الذي عرفته المدينة منذ فتحها على يد عمر بن الخطاب عام 636م، وإعطاء العهدة العمرية للمسيحيين والتي شكلت علامة بارزة في التسامح الإسلامي والتعايش الديني، وبين استغلال رمزيتها الروحية لأغراض سياسية أدت بها إلى أقسى أنواع التمييز العنصري خلال فترة الاحتلال الصليبي، والى أشد الإجراءات والسياسات التعسفية والعدائية من قبل إسرائيل ومن خلفها الصهيونية المسيحية .

القدس والإسلام

القدس في الفكر الإسلامي

القدس في اللغة تعني الطهر والبركة وفي الإسلام تعني القداسة والنزاهة، والقداسة ترتبط في كل ما يتعلق بذات اللـه سبحانه وتعالى وصفاته ورسله، وبالمعتقدات والأصول الثابتة في القرآن الكريم والسنة الشريفة، والقدس في الوعي والفكر الإسلامي هي قضية مركزية في عقيدة المسلم بنص القران الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، إذ يقول تعالى "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا انه هو السميع البصير" صدق اللـه العظيم .

ومحطات قدسية المدينة في الإسلام ومركزيتها في الوعي الإسلامي والهوية الدينية للمسلمين كثيرة، كما أن إحساس المسلم الديني بالقدس ووعيه التاريخي الممتد من عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام وحتى يومنا هذا، يستند على موقف التقدير والاحترام والتقديس لهذه المدينة المباركة .

ففي البدء كانت مكاناً لفداء سيدنا إسماعيل عندما أمر اللـه سيدنا إبراهيم عليهم السلام أن يذبحه، لقوله تعالى "قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك، قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إنشاء اللـه من الشاكرين"، صدق اللـه العظيم، وقصة الفداء هذه تشكل إحدى عقائد المسلمين باعتبارها ركناً من أركان الحج في الإسلام، وسنة من سنن الرسول عليه السلام يقوم بها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها .

وفيها المسجد الأقصى ثاني مسجد وضع على الأرض بعد الكعبة المشرفة، كما يروى عن أبا ذر الغفاري حين سأل رسول الله عليه الصلاة والسلام، يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أولاً ؟ قال المسجد الحرام، قلت ثم أي ؟ قال المسجد الأقصى، قلت كم بينهما ؟ قال أربعون عاماً "، هذا المسجد المبارك الذي أمر الرسول عليه السلام أن لا تشد الرحال إلا إليه مع المسجد الحرام ومسجد رسول الله عليه الصلاة والسلام، كما يقول الرسول، "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى" .

كما أنها كانت قبلة المسلمين الأولى في صدر الدعوة الإسلامية عندما فرضت الصلاة، واستمر المسلمون على هذا الحال مدة ستة عشر شهراً، حتى أمر الله سيدنا محمد عليه السلام بأن يتوجه إلى الكعبة المشرفة في مكة المكرمة، مما يعطي دليلاً واضحاً على تأكيد وحدة الأديان المنزلة من عند الله سبحانه وتعالى .

ومع ذلك ظلت قدسية المدينة باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين حتى بعد تحول القبلة عنها، وفي هذا تقول ميمونة بنت الحارث زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أفتن في بيت المقدس؟ ، قال أرض المحشر والمنشر ائتوه فصلوا فإن الصلاة فيه كألف صلاة فيما سواه، قالت يا رسول الله أرأيت من لم يطق محملاً إليه؟ ، قال فليهد له زيتاً يسرج فيه فمن أهدى إليه شيئاً كان كمن صلى فيه" .

ثم تأتي حادثة الإسراء والمعراج لتؤكد على مركزية هذه المدينة في الإسلام وتجعل منها مركزاً لتراث ديني كبير يلزم كل مسلم أن ينظر إليها نظرة تقديس وإجلال تكاد تقترب من نظرتهم إلى مكة والمدينة، ولهذا ليس غريباً أن نرى الربط المباشر بينها وبين مكة والمدينة في العديد من الظواهر، فسيدنا إبراهيم عليه السلام الذي بنا البيت الحرام والكعبة المشرفة يرقد جسده الطاهر الشريف بالقرب من القدس، والأقصى بني مباشرة بعد الكعبة المشرفة بأربعين عاماً، والرسول محمد عليه الصلاة والسلام أسرى به من مكة إلى القدس ليعرج إلى السموات العلى من المسجد الأقصى، كما أن المسلمون جميعاً توجهوا إلى المسجد الأقصى في صلاتهم قبل أن يأمرهم الله بالتوجه إلى الكعبة .

كما أن من مظاهر هذه القدسية أن القدس كانت موطناً لأنبياء الله سبحانه وتعالى ومقصداً لكل أتباع الديانات السماوية، بدءاً من إبراهيم وانتهاء بعيسى عليهم السلام جميعا، وبما أن المسلمين وحدهم الذين يؤمنون بكل الأنبياء والمرسلين ويكرموهم وينزهوهم عن كل نقص أو تجريح، ولم يذكر القرآن أو السنة أي نص يتهم فيه أي نبي بفاحشة أو جريمة، ولا يقبل إيمان أي مسلم إلا إذا آمن بكل الأنبياء كإيمانه بمحمد عليه الصلاة والسلام، امتثالا لقوله تعالى، "آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا يفرق بين أحد من رسله" سورة البقرة آية 285 .

وقوله تعالى "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا تفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" سورة البقرة الآية 136، كما قد ورد في الحديث أنه "ما فيها - أي القدس - موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبي أو قام فيه ملك"، فمن باب أولى أن تكتسب هذه المدينة قدسية خاصة لدى المسلمين والدفاع عنها بكل الوسائل والإمكانيات .

وما يزيد هذه المدينة قداسة في الفكر الإسلامي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالأنبياء إماماً في الحرم القدسي الشريف عند قبة الصخرة، وانطلاقاً من هذا الإيمان لا يمكننا إلا القول أن المسلمين هم حماة التراث السماوي في القدس وأصحاب الحق فيها، لا الذين قالت عنهم التوراة، "أن إسرائيل - أي النبي يعقوب - أصر على محق العرب الكنعانيين، وعدم الاعتراف لكنعان بحق الحياة حتى لو اعتنق العرب اليهودية لأنها دين إسرائيل وحده"، ونحن كمسلمين نقول حاشى لله أن يصدر عن نبي الله يعقوب مثل هذا الكلام، ولكن لا عجب في ذلك أن التوراة المحرفة التي يؤمنوا بها تقول، "إنهم قتلوا الأنبياء حزقيال وأشعيا بن أموص وأرميا وزكريا ويحيا" .

من ناحية أخرى فإن القدس هي قبلة العلماء ومحج الفقهاء والدارسين، حتى أن الباحثون أحصوا ما يزيد على 70 مدرسة كانت تدرس في القدس في العهود الإسلامية، وتذكر كتب "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" لكاتبه محمد المحيي، وكتاب "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر" لكاتبه محمد خليل المرادي، تذكر حركة العلم وتنقل العلماء بين مكة والمدينة والجامع الأموي والأزهر الشريف والقدس، حتى قيل فيها، "أنه ليس من بلد في الدنيا يجعله يفاخر بما حوته من مقدسات كمدينة بيت المقدس"، كما قيل فيها، " أن علم الأمصار المتفرق قد اجتمع في بيت المقدس .

إن مدينة القدس في الإسلام ليست مكانا فحسب فإذا ما عدنا إلى بنية الفكر الديني في الإسلام، فإننا نجد أن هذه المدينة متأصلة في جذور عقيدة المسلم لأنها تشكلت منذ أن بدأت رسل التوحيد، وتعززت منذ أن بعث سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، ولم تتشكل قداسة هذه المدينة في الوعي الديني الإسلامي نتيجة لأحداث أو تطورات سياسية كما حدث في الديانة اليهودية،عندما تشكلت قدسية المدينة لديهم نتيجة لعملية الشتات التي تعرض لها الشعب اليهودي والمعاناة التي واجهها طيلة تاريخه .

القدس في التاريخ الإسلامي

فتح المسلمون القدس عام 638م بعد ثلاث محاولات سابقة جرت في عهد الرسول عليه السلام، كانت أولاها أثناء غزوة مؤتة عام 629م بقيادة زيد بن حارثه إلا أن المسلمين هزموا في هذه المعركة، والمحاولة الثانية كانت في غزوة تبوك بقيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه، إلا أنه عليه الصلاة والسلام لم

يكمل الرحلة وعاد إلى المدينة، أما المحاولة الثالثة فكانت عندما جهز عليه السلام جيشا بقيادة زيد بن حارثه لفتح القدس ومنطقة بلاد الشام، إلا أنه توفى قبل أن يغادر الجيش أرض الجزيرة .

وأتم الخليفة أبو بكر الصديق رضي اللـه عنه رغبة رسول اللـه وسير أربعة جيوش، تحت قيادة عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنه ويزيد بن أبي سفيان وأبي عبده عامر بن الجراح، التقت جميعها في منطقة أجنادين تحت قيادة خالد بن الوليد في عام 634م، وعلى الرغم من انتصار المسلمين في هذه المعركة إلا أنهم خسروا العديد من الصحابة رحمهم اللـه جميعا ووفاة الخليفة أبو بكر الصديق وتولى الحكم من بعده عمر بن الخطاب . [71]

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي اللـه عنه سير جيشا لملاقاة الروم في اليرموك سنة 636م ، وبعد أن انتصر المسلمون في هذه المعركة أنقسم الجيش إلى قسمين انطلق الأول إلى الشام بقيادة أبو عبيده عامر بن الجراح، فيما انطلق الثاني إلى فلسطين بقيادة عمرو بن العاص، وحاصر القدس أربعة أشهر استسلم أهلها بعدما اشتد عليهم الحصار، وخرج البطريرك صفرونيوس طالباً الصلح شرط حضور الخليفة عمر بن الخطاب رضي اللـه عنه، وعندما وصل عمر بن الخطاب إلى القدس أعطى أهلها وثيقة الأمان المعروفة بالعهد العمرية، أنظر نص الوثيقة العمرية ملحق رقم 1 . [72]

وبعد مقتل سيدنا عثمان رضي اللـه عنه وقيام الدولة الأموية أولى الأمويون القدس اهتماما كبيراً، حتى أن معاوية بن أبي سفيان طلب أن تتم مبايعته في الحرم القدسي الشريف خليفة للمسلمين، وعاشت القدس في عهد الأمويين أبهى عصورها وكانت أحد أهم المناطق في الدولة الإسلامية التي امتدت من المحيط الأطلسي إلى السند، تميزت الحياة في القدس بأرقى صور التعايش والتسامح الديني، وازدهر فيها العمران والفن والثقافة وتطورت اقتصاديا واجتماعيا وتجاريا، وقد نالت القدس حظها في عهود الخلفاء الأمويين الأربعة عشر الين استمر حكمهم لمدة 90 عاماً .

ومن أهم وأعظم ما قام به الأمويين ببناء المسجد الأقصى على يد الخليفة الوليد ابن عبد الملك في الفترة من 709-714م، وقبة الصخرة على يد الخليفة عبد الملك بن مروان والتي قيل أنه بدأ ببنائها عام 685م وأكملها عام 691، ورصد لبنائها خراج مصر لمدة سبع سنين، والذي قدر في حيينه بنحو 15 مليون دينار ذهبي، وتقول المصادر التاريخية أن عبد الملك بن مروان عهد إلى أبو المقدام رجاء بن حيوه الكندي العيساني ومزيد بن سلام بإدارة مشروع بناء القبة، التي تمثل في الوقت الحاضر أحد أشهر معالم الفن المعماري الإسلامي وتحفة فريدة من نوعها في العالم . [73]

أما في العهد العباسي فقد واصل خلفاء بني عباس اهتمامهم بالقدس وأجروا العديد من التجديدات للمسجد الأقصى وقبة الصخرة، وكان لهم دور كبير في نشر الأمن والطمأنينة في المدينة، وتعمقت علاقات المحبة في المدينة بين المسلمين والمسيحيين تأكيدا لصدق نوايا المسلمين

والتزاما منهم بالعهدة العمرية، حتى أن برنـارد الحكيم وصـف هـذا الواقـع في زمـن العباسـيين بمـا يـلي، "أن المسـلمين والمسيحيين فيها على تفاهم تام والأمن مستتب حتى أن المسافر ليلاً لا يجب أن يكـون بيـده وثيقـة تثبيـت هويـة، وإذا سافر أحدهم من بلد إلى بلد ونفق جمله أو حماره وترك أمتعته مكانها وذهب لاكـتراء دابـة مـن البلـدة المجـاورة عـاد فوجد كل شيء على حاله ولم تمسه يد أحد ". [74]

وعلى الرغم من الخلافات التي دبت بين المسلمين وانقسام الدولة الإسـلامية عـبر تاريخهـا إلى دويـلات، إلا أن القـدس بقيت في ضمير الحكام المسلمين ولم يتخلوا عنها أو يتهاونوا في الدفاع عنها، وواصـلت دويـلات الطولـونيين والإخشـيديين والفاطميين والسلاجقة والمماليك والأيوبيين اهتمامها بالقدس، وعمروها وازدهرت في أيامهم التجارة والصناعة والعمـران، حتى أن المدينة كانت تعج بالعمران وبناء المساجد والمدارس والمباني السكنية وشبكات المياه، التي ما زالت شاهدة عـلى جهود الملوك والأمراء المسلمين، حتى أن الحي اليهودي الذي تدعي إسرائيل بملكيته مـا هـو إلا عبـارة عـن أبنيـة عربيـة إسلامية قديمة بنيت خلال فترة الحكم الإسلامي، كما أن معظم ملوك الدول الإسلامية دفنوا فيها . [75]

ويؤكد الباحث الألماني فيكس فايبر الذي زار مدينة القدس في عام 1480 بأنه شاهد مدى التطور الـذي كانـت تعيشـه المدينة في ذلك الوقت، وأشاد بالهندسة الإسلامية بشكل عام وخاصة في مجال المياه، وكيف رمم المسـلمون مشـروع نقـل المياه إلى القدس من برك سليمان، ويمكن القول أن القدس كانت في زمن الدولة الإسلامية مدينة عامرة تشد إليها الأنظار، وكانت مركزا دينيا وثقافيا وسياسيا أثارت انتباه رجال الدين والسياسة . [76]

الفصل الثاني

القدس في الاسترتيجية والسياسة الفلسطينية



مقدمة تاريخية

تباينت الرؤى والمواقف حول موقع القدس في السياسة الفلسطينية بدءاً من ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة مستقلة عن الحركة الوطنية السورية الأم - بعد توقيع اتفاقية سايكس بيكو-، ومرورا باحتلال القدس الغربية عام 1948 ثم الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية عام 1967، وانتهاء بإعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988 ومن ثم إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية كأول كيان سياسي فلسطيني معترف به دولياً .

فمن جهة يرى فريق بأن القدس لم تكن في يوم من الأيام محور اهتمام السياسة الفلسطينية السابقة والحالية، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه على أن جميع الجهود التي بذلت في سبيل القدس هي عبارة عن جهود فردية، يقوم بها بعض الشخصيات السياسية والدينية في فلسطين دون أي دعم من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية السابقة واللاحقة .

ويحمل بعض من أنصار هذا الفريق بعض القيادات الفلسطينية منذ ثورة عام 1936 جزءاً من مسؤولية ما جرى للقدس، لإخفاقهم في توحيد الجهود حول المدينة المقدسة وانشغالها بصراعاتهم الداخلية، ويستشهدون بذلك على ما وصلت إليه أوضاع الفلسطينيين من انقسام اجتماعي وسياسي حاد منذ العشرينيات، بلغت ذروته بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وانعكست آثاره على القدس بشكل واضح، حتى أن هذه الصراعات وصلت إلى حد اتهام هذه القيادات بالتقصير والخيانة والتفريط بالوطن والمقدسات .

ويقول الدكتور إدوارد سعيد في هذا الموضوع "لم تكن القدس في أي يوم من الأيام محور إستراتيجية فلسطينية مكثفة، ولم تكن هناك مطلقاً حملة منظمة لمقاومة السيطرة الإسرائيلية على المدينة والمناطق المحيطة بها، وهكذا فإن خيار غزة أريحا أولاً يبدو مثل فخ أو خطة محكمة لإلهاء الطاقات الفلسطينية بمهمة السيطرة على الأطراف البعيدة وإدارتها بينما يترك القلب للإسرائيليين" . [77]

كما يرى أصحاب هذا الرأي بأن موقف السلطة الفلسطينية الرسمي من القدس لم يكن بعيدا عن موقف الحركة الوطنية في بداية القرن الماضي، حيث اتسم بعدم الوضوح خاصة بعد أن أرجأت القيادة الفلسطينية بحث موضوع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي في اتفاقية أوسلو، مما أعطى الجانب الإسرائيلي الفرصة لاتخاذ المزيد من الإجراءات والخطوات العملية لتهويد المدينة واستيطانها، وخلق واقع جديد على الأرض كان لها دور كبير في تأزيم وتعقيد الموقف التفاوضي الفلسطيني .

ويضيف هؤلاء بأن القدس لم تعد تشكل محور السياسية الرسمية للسلطة بشكل يتناسب مع أهميتها الدينية والتاريخية، ويتماشى مع احتياجاتها في مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى إنهاء الوجود العربي فيها وتهويدها بشكل كامل، حيث تراخت السلطة الفلسطينية في بحث موضوع القدس مرارا لصالح مواضيع أخرى بدت أكثر إلحاحا وأهمية في نظر السلطة، أو لقناعتها بأن موضوع القدس شائك ومعقد ولا يجوز التوقف عنده وإهمال بقية القضايا الخطيرة والحساسة كالمياه والحدود والسيادة .

وقد وصف بعض الكتاب والمحللين سياسة السلطة تجاه القدس بالمتواضعة أو حتى أقل من ذلك، على اعتبار أنه لا يوجد طاقم متخصص للتعامل مع قضية القدس من كافة جوانبها، وان وجد مثل هذا الطاقم فانه لم يعطى الإمكانيات والصلاحيات التي تتناسب مع احتياجاتها، إضافة إلى عدم بذل أي جهد حقيقي للوقوف إلى جانب أبنائها الذين تصادر أراضيهم وممتلكاتهم، مما يجعل المواطن الفلسطيني يدفع فاتورة المشروع الإسرائيلي ومشروعاته التعسفية بشكل منفرد . [78]

أما في الجانب الآخر فهناك من يقول أن القدس تقع في بؤرة العقل والوجدان الفلسطيني وتشكل بعدا محوريا في السياسة الفلسطينية، ويؤكد أصحاب هذا الرأي على أن القدس احتلت موقع الصدارة في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدايات القرن الماضي، وكانت مركزاً للنشاط السياسي والتعبوي والاقتصادي الفلسطيني ومقراً لقيادة الحركة الوطنية ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية طيلة السنوات التي سبقت النكبة .

كما أن السلطة الفلسطينية التي يلومها البعض بالتقصير والرضوخ للمطالب الإسرائيلية أقدمت على خطوات شجاعة كان لها دور كبير في حماية القدس، وأن الخطاب السياسي التقليدي الذي يتهم السلطة وبعض القيادات بالقصور في الدفاع عن القدس أو حتى التفريط بها هو من أوصل القضية الفلسطينية وقضية القدس إلى ما وصلت إليه الآن .

ويدعي هؤلاء أن القدس كانت محتلة قبل توقيع اتفاقية أوسلو وأن المشكلة لا تكمن في السلطة الفلسطينية، التي آمنت بمبدأ التدرج والمرحلية في تحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن في الذهنية الإسرائيلية المتطرفة والمجتمع الدولي المؤيد للمواقف الإسرائيلية منذ عام 1948، والتي تضع العراقيل والعقبات أمام تنفيذ الاتفاقيات، والقفز عن الاستحقاقات التي ترتبت على إسرائيل بموجب هذه الاتفاقيات، إضافة إلى المناخ الدولي والإقليمي الظالم والمتحيز إلى إسرائيل، والموقف العربي والإسلامي المتراخي عما يجري في القدس من إجراءات منذ عام 1948 .

موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية

شـكلت قضـية القـدس طـوال مرحلـة الاحـتلال البريطـاني لفلسـطين مركـز انطـلاق وعامـل توحيـد الحركـة الوطنيـة الفلسطينية على الرغم مما شابها من تجاذبات واختلافات في الرؤى والمنهج، وكانت الوقود الذي يشحذ الهمم ويشد من العزيمة لمقاومة الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية الاستيطانية، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى أهمية المدينـة الدينيـة والتاريخية في الثقافة العربية الإسلامية والمسيحية على السواء .

وبما أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت في بداية القرن الماضي جزءاً من الحركة الوطنية السورية الأم وحتى انفصالها بعد أن احتلت بريطانيا فلسطين عام 1918، فان المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت لم تكن تزيد عن هبات متفرقة هنا وهناك ضد الظلم الذي كان يمارسه الحكام العثمانيون في البلاد العربية، ولعل أشهر هذه الهبات التي اندلعت في مدينـة القدس هبة عام 1834 التي أودت بحياة العشرات من المواطنين .

وقد انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد انفصالها عن الحركة الوطنيـة السـورية الأم إلى تيـارين رئيسـيين لكـل منهما أهدافه ودوافعه في مقاومة الاحتلال، حيث مثل التيار الأول كبـار المـلاك والتجـار والقيـادات السياسـية التقليديـة التي كانت تدعو إلى المقاومة السلمية واستخدام سياسة اللاعنف، فيما مثل التيار الثاني بعض المثقفـين والطبقـة العاملـة التي أخذت تدعو إلى المقاومة العسكرية واستخدام أسلوب العنف وحرب العصابات كوسـيلة وحيـدة لمقاومـة الاحـتلال البريطاني والصهيوني وطرده من فلسطين . [79]

واتسمت مقاومة الحركة الوطنية الفلسطينية طيلة السنوات الماضية بحالات من المد والجزر استناداً لمراحـل تطورهـا، وللظروف الدولية والإقليمية التي أحاطت بالوضع الفلسطيني بشكل عام، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى ما يلي :

المرحلة الأولى في العشرينيات : تميزت هذه المرحلة بضعف المقاومة وقلة الإمكانيات بسبب الصراعات الحزبية والعائليـة بين القيادات الفلسطينية، إضافة إلى افتقار المجتمع الفلسطيني لمؤسسات مدنية فاعلـة تجمـع عنـاصر الحركـة الوطنيـة وتوحد جهودها، ولهذا يمكن القول أن المقاومة في هذه المرحلة انحسرت بشكل لافت بسـبب قنـوط الشـعب والمـواطن العادي ويأسه من كبار الملاك، ومن القيادات التـي كانـت تـدعو إلى اسـتخدام أسـاليب المقاومـة السـلمية والمظـاهرات والاحتجاجات للتعبير عن رفضهم للواقع الذي يعيشونه، وقد اتهم المواطنون هذه الطبقة بالخيانة خوفـا عـلى مصـالحها المالية ومكاسبها الاقتصادية . [80]

ونتيجة لذلك فقد تعاظم السخط الشعبي في هذه المرحلة مما أدى إلى وقوع صدامات مسلحة وانقسام حاد بين قيادات الحركة، وتبادلت القيادات الفلسطينية الاتهامات حتى أن المؤتمر الوطني السابع الذي عقد في عام 1928، صنف هذه القيادات إلى صنفين هما الوطنيين وأعضاء الثورة المضادة المنادين بضرورة التعاون مع الإنجليز، وكان من نتائج هذه الصدامات تنحية الحكومة البريطانية موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس وتعيين راغب النشا شيبي بدلا منه . [81]

إلا أن من أبرز ملامح هذه المرحلة في القدس كانت هبة البراق التي قامت بتاريخ 1928/8/23، تلك الهبة التي كان للأوضاع الاقتصادية والحياتية الصعبة التي كان يعيشها الفلسطينيون، والسخط الشعبي العام من القيادات الفلسطينية التقليدية دوراً كبيراً ومؤثرا في اشعالها وتأجيجها، على الرغم من أن أسبابها الظاهرة والمباشرة كانت نتيجة للاستفزازات اليهودية للمسلمين، والقيام باحتفالاتهم الدينية بعيد الغفران بالقرب من حائط البراق، وقد انتهت هذه الهبة باعتقال المئات من المواطنين العرب وإعدام العديد منهم . [82]

المرحلة الثانية في الثلاثينيات : أظهرت هذه المرحلة تطورا لافتا للحركة الوطنية الفلسطينية، نتيجة لتطور الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وإدراك وفهم الفلسطينيين لحقيقة أهداف بريطانيا والحركة الصهيونية، وقد تمثل هذا التطور في المجال السياسي بتشكيل الأحزاب السياسية كالحزب العربي بزعامة جمال الحسيني، والدفاع بزعامة راغب النشاشيبي والإصلاح بزعامة حسن فخري الخالدي، والاستقلال بزعامة عوني عبد الهادي والكتلة الوطنية بزعامة عبد اللطيف صلاح ومؤتمر الشباب بزعامة يعقوب الغصين، ثم تشكيل اللجنة العربية العليا عام 1936 لتنضوي تحت لواءها الأحزاب الستة واتخاذ القدس مقراً لها، إضافة إلى تأسيس النوادي والجمعيات والصحف . [83]

وقد انتهج الفلسطينيون في هذه المرحلة سياسة المقاومة المسلحة ضد البريطانيين واليهود، وقرروا مواجهة الإجراءات اليهودية السياسية والتنظيمية بأعمال مماثلة حيث تم عقد المؤتمر الإسلامي العام في القدس يوم 1931/12/7 في مواجهة المؤتمر الصهيوني، إضافة إلى تأسيس صندوق الأمة في عام 1932 لمواجهة الصندوق القومي اليهودي، وشراء الأراضي في القدس وإنقاذها من التسرب إلى أيدي المستوطنين اليهود، كما كان من مظاهر تطور الحركة في هذه المرحلة انعقاد المؤتمرات النسائية والعمالية والفنية والثقافية والدعوة إلى مشاركة جميع فئات الشعب في المظاهرات ضد الاحتلال . [84]

ونتيجة للتطورات السياسية المتسارعة وازدياد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين والتسهيلات التي كانت تقدمها حكومة الانتداب للمهاجرين، والسماح لهم بامتلاك الأراضي وافتضاح الموقف البريطاني الرامي لتسليم فلسطين لليهود، فقد خرجت المظاهرات في شتى أنحاء فلسطين للتنديد بالموقف البريطاني حتى تحولت إلى مصادمات عنيفة، كان من نتائجها عزل القدس عن محيطها الخارجي وعزل رئيس بلديتها موسى كاظم الحسيني، الذي كان يقود عمليات الاحتجاج، وتدفق العشرات من أبناء سوريا وشرق الأردن للمشاركة في الدفاع عن المدينة . [85]

واستمرت الاحتجاجات والمظاهرات حتى اندلاع ثورة القسام في حيفا بتاريخ 11/19/ 1935، وبعدها ثورة عام 1936 التي استمرت لمدة أربع سنوات ومن ثم إعلان الإضراب السياسي الشهير في كافة أنحاء فلسطين بتاريخ 1936/4/20، وتشكيل اللجنة العربية العليا من الأحزاب العربية الست وإعلانها الاستمرار في الإضراب، إلى أن تدخلت الدول العربية لوقفه حيث جاء نوري السعيد وزير خارجية العراق آنذاك إلى القدس طالباً من اللجنة العربية المساعدة في وقف الإضراب، مبررا ذلك بحصول العرب على وعد من بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد استجابت اللجنة لطلب العرب وأصدرت بيانا طلبت فيه وقف الإضراب ووقف جميع الأعمال المسلحة ضد البريطانيين . [86]

بقيت القدس طوال مرحلة الاحتلال البريطاني مركزا لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ومقرا للأحزاب السياسية الرئيسية، وكذلك للمجلس الإسلامي الأعلى ودار الإفتاء واللجنة التنفيذية العربية، كما كانت منطلقاً لجميع الأعمال العسكرية المسلحة ضد الاحتلال البريطاني، حتى أن بعض هذه العمليات ظلت محصورة في القدس لأيام طويلة قبل أن تنتقل إلى بقية المدن الفلسطينية، كما كانت مركزاً للنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي عندما أسست فيها البنوك وعقدت فيها المؤتمرات الثقافية والعمالية والنقابية .

ويمكن القول أن القدس كانت تملك زمام المبادرة في كل حدث سياسي أو اقتصادي أو نقابي أو اجتماعي رئيسي يحدث في فلسطين، وكانت منطلقا لكل الثورات التي حدثت ومن وحيها وباسمها كان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية يعملون على تهيئة الرأي العام وتنشيطه وتحفيزه وتهدئته إذا اقتضت الضرورة، واستمر الوضع على هذا المنوال حتى قيام السلطات البريطانية بمحاصرة الثوار ومعاقبة قادة الحركة الوطنية، وأخيرا إلقاء القبض على بعض أعضاء اللجنة العربية العليا وتمكن البعض الآخر من الهروب إلى خارج فلسطين وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني .

وتشير المصادر التاريخية إلى سقوط ألاف الشهداء خلال هذه المراحل التي مرت وهروب العديد منهم دون أن يتمكنوا من تحقيق أي هدف من أهدافهم، وذلك بسبب افتقار الحركة الوطنية

الفلسطينية إلى برنامج سياسي واضح وأسلوب عمل تنظيمي وتعبوي، إضافة إلى تشرذم قيادات الحركة وسيطرة عناصر الثورة المضادة عليها، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع الحركة في مرحلة الأربعينيات وانحطاط المقاومة، حتى استعادت القدس زمام المبادرة وقام قادتها بتشكيل قيادة الجهاد المقدس لمقاومة قرار التقسيم وما نتج عنه من احتلال فلسطين والقدس الغربية بالكامل وقيام دولة إسرائيل . [87]

المرحلة الثالثة ما بعد صدور قرار التقسيم

بعد أن تمكنت الولايات المتحدة من إقناع المجتمع الدولي بتقسيم فلسطين كحل للمشكلة بين العرب واليهود، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1948/11/29 ، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى يهودية ووضع القدس تحت نظام حكم دولي خاص تديره الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الاحتجاجات ضد الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونيةً، وبدأت الحركة الوطنية الفلسطينية بمواجهة الخطر الصهيوني والتصدي لقرار التقسيم والعمل على حماية القدس من خطر التدويل، وقد ساعد الحركة على ذلك عودة عدد من قياديها من الخارج كعبد القادر الحسيني وجمال الحسيني وإميل الغوري، وقامت بتشكيل الهيئة العربية العليا وقوات الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني التي اتخذت من القدس مقراً لها .

وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية الفلسطينية حاولت إحباط قرار التقسيم ومنع قيام دولة صهيونية، من خلال شن حرب عصابات ضد العصابات الصهيونية بمساعدة المتطوعين العرب الذين جاءوا من مختلف الأقطار العربية بقيادة فوزي القاوقجي، واستمرارها في القتال لمدة خمسة أشهر ونصف حتى وصلت الجيوش العربية إلى فلسطين بتاريخ 14أيار 1948، إلا أنها فشلت كما فشلت الجيوش العربية في الحفاظ على فلسطين من الضياع للأسباب التالية : [88]

1- عدم وجود سلطة سياسية وعسكرية واحدة تشرف على تعبئة الجماهير والقوى السياسية والاجتماعية والعسكرية في فلسطين .

2- سيطرة الأنانية والمصالح الذاتية على بعض قيادات الحركة الوطنية واهتمامها بمصالحها الشخصية، وانقسامها إلى تيارين يطالب الأول بالتهدئة ويقبل بالوعود البريطانية فيما يدعو الثاني إلى الثورة وعدم الركون إلى بريطانيا ووعودها .

3- فشل معظم القيادات الفلسطينية في اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة لتعبئة الجماهير وتنظيم موارد مالية من خلال الضرائب والرسوم لتوفير التمويل اللازم للحركة، كما كانت تفعل الحركة الصهيونية ومؤسساتها المالية في الصندوق القومي والوكالة اليهودية .

4- التناقض والتنافس في إصدار البلاغات والبيانات حول الأوضاع في فلسطين بشكل يحقق مصالح كل تيار ولا يتفق مع الحقيقة والواقع .

5- عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة لدى القيادة السياسية للحركة نظراً لعدم وجود قيادة مؤهلة وقادرة على تحديد هدفها .

وعلى الرغم من كل ما قيل عن قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية إلا أنه من الظلم تحميلها المسؤولية الكاملة عن ضياع فلسطين واحتلال القدس، لأن الجميع يعرف أن موازين القوى كانت تميل في تلك الفترة لصالح العصابات الصهيونية، المدربة والمجهزة بأحدث المعدات والآليات وأجهزة الاتصال وتساندها القوات البريطانية، فيما كانت عناصر المقاومة الفلسطينية والعربية تتسلح بأسلحة بدائية ولا تتلاءم مع طبيعة الأهداف والمهام الجسيمة التي كانت تقاتل من أجل تحقيقها، إضافة إلى أن الدول العربية لم تكن لتستطع أن تقدم أي دعم أو مساعدة مماثلة للفلسطينيين، على اعتبار أن معظم هذه الدول كان لا يزال يرزح تحت الاستعمار البريطاني والفرنسي بشكل مباشر أو غير مباشر .

وعلى الرغم من أن المقاومة اجتاحت كل المناطق الفلسطينية إلا أن القدس كانت مركز صنع الثورة وإشعالها، ولم تكن أهمية المدينة الإستراتيجية على ذات القدر من أهميتها الروحية والرمزية بالنسبة للفلسطينيين والمسلمين عموماً، حيث كان يدور في القدس قتالاً شديداً وضارياً، وقد شهدت العديد من المعارك الضارية كمعركة بيت صفافا التي اندلعت بتاريخ 1947/12/25 واستمرت حتى يوم 1948/2/2، وكانت من أولى المعارك التي أدت إلى رحيل سكان بيت صفافا عن منازلهم . [89]

إضافة إلى معارك الصبيح وبيت سوريك وحي الشيخ جراح وحي المونتوفيري والمطران وباب العامود ومعركة القسطل وباب الواد، حيث تمكن المقاتلون الفلسطينيون من قطع الطريق على العصابات الصهيونية التي كانت تزحف إلى القدس وأوقعوا في صفوفها خسائر فادحة، وقد استمرت المعارك في القدس وحولها حتى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين بتاريخ 1948/5/15 بعد انسحاب آخر جندي بريطاني منها، عندها تمكنت العصابات الصهيونية من الاستيلاء على معظم المناطق المحيطة بالقدس الغربية وأحكام سيطرتها عل المدينة ومن ثم إعلان قيام دولة إسرائيل . [90]

المرحلة الرابعة الممتدة ما بين عام 1948 وحتى عام 1967

أدت نكبة فلسطين عام 1948 إلى تدمير البنية التحتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وخاصة في مدينة القدس، وتلاحقت التطورات السياسية بعد انحسار الحركة الوطنية الفلسطينية وانعقاد مؤتمر أريحا الذي قرر توحيد الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية مع

المملكة الأردنية الهاشمية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت القدس تقع تحت المسؤولية القانونية والسياسية والإدارية للأردن حتى إعلان قرار فك الارتباط عام 1987، وسنتعرض للدور الأردني في القدس في فصل خاص إلا أن ما يهمنا هنا هو دور الحركة الوطنية الفلسطينية في القدس خلال هذه الفترة .

لم يلق قرار مؤتمر أريحا بتوحيد الضفتين استحسانا لدى قادة الدول العربية وجزء من الشعب والقيادة الفلسطينية، حيث كان بعض الفلسطينيين يعتبرون أن قرار أريحا هو قرار ضم للضفة الغربية إلى المملكة، ويهدف إلى إنهاء طموحاتهم وأمالهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، أما على الجانب العربي فقد كانت الوحدة بمثابة تعزيز لمكانة الأردن الدولية والإقليمية من النواحي السياسية والاقتصادية والدينية، لما تمثله القدس من إرث ديني وتاريخي وحضاري للديانات السماوية الثلاث، بما تحتويه من مقدسات دينية إسلامية ومسيحية ويهودية، خاصة وأن نظام الحكم في الأردن كان يستمد شرعيته من ارتباطه بالعائلة الهاشمية التي تنتمي إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم .

ولهذا فقد وقف الجميع ضد هذه الوحدة حتى الذين كانوا يدعون القومية وينادون بالوحدة العربية، وكان لابد أن يتأثر قطاع كبير من الفلسطينيين بهذا الموقف خاصة بعد نجاح ثورة الضباط الأحرار في مصر واستيلائهم على السلطة، ولهذا نشطت في الضفة الغربية مجموعات من الطبقة المتوسطة تدعو إلى تشكيل جبهة معارضة قوية لهذه الوحدة، ما لبثت أن تطورت لاحقاً إلى معارضة مسلحة بدأت بتشكيل مجموعات فدائية تمارس العمل العسكري ضد إسرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية .

وقد لقيت هذه المعارضة تأييداً سياسياً ودعماً مادياً ومعنوياً من العديد من الأنظمة العربية العسكرية، التي وصلت إلى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية وامتطت قضية فلسطين عنواناً بارزاً لتبرير سطوها على الحكم في تلك الدول، وقد ظهر ذلك بشكل واضح بعدما بدأت تتشكل الفصائل المسلحة ذات التوجهات السياسية المناوئة لهذا النظام أو ذاك، حيث قامت هذه الأنظمة باحتواء هذه الفصائل وتسخيرها لخدمة أهدافها، وكان من نتيجة تطورات هذا الواقع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وما تلاها من تداعيات على القضية الفلسطينية والمنظمة ذاتها . [91]

المرحلة الخامسة الممتدة بين عامي 1967 و 1987

بعد هزيمة حزيران تراجع دور الأنظمة العربية على المستوى الوطني والإقليمي وفقدت الشعوب العربية ثقتها بتلك الأنظمة، وبدأ العرب والفلسطينيون بالبحث عن وسائل جديدة لإعادة الاعتبار إلى كرامة الأمة، والبحث في كيفية حماية المدينة المقدسة من الأخطار التي باتت تهدد الوجود العربي فيها وتفريغها من سكانها بشتى الوسائل .

وعلى الرغم من مرارة الهزيمة إلا أنها وبلا شك ساهمت في نشر الوعي وتعميقه بطبيعة الصراع، كما زادت من إصرار الشعب الفلسطيني والشعوب العربية على التحدي والمواجهة والتصدي لسياسة الاحتلال خلال هذه المرحلة، وتميزت المقاومة الفلسطينية والعربية في هذه المرحلة بحالة من المد والجزر، استنادا إلى الأوضاع السياسية والتوازنات الدولية والتحالفات الإقليمية، وكانت المقاومة الفلسطينية تأتي على شكل ردات فعل على ممارسات سلطات الاحتلال، ولم تكن تملك في حيينها إستراتيجية واضحة ومحددة لكيفية العمل بالداخل، ولهذا تعلقت آمال الفلسطينيين على منظمة التحرير في الخارج خاصة بعد أن بدأت بشن حرب عصابات من خارج حدود فلسطين .

وإذا ما استثنينا بعض العمليات التي كانت تقوم بها الفصائل الفلسطينية فقد تميزت المقاومة بالقدس وبقية أنحاء الضفة الغربية، باستخدام الوسائل السلمية والمقاومة الجماهيرية، كشكل من أشكال التكيف مع طبيعة الاحتلال ورفضاً لكافة الإجراءات والقوانين التي كانت تفرضها إسرائيل على سكان المدينة، سواءً ما كان يتعلق منها بطرد المواطنين والاستيلاء على ممتلكاتهم وتحويلهم إلى لاجئين خارج فلسطين، أو حتى خارج القدس نفسها، أو ما يتعلق منها بتهويد المدينة والعمل على ضمها إلى القدس الغربية من خلال تغيير الواقع الديموغرافي فيها وتكثيف الاستيطان ز

مظاهر المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة

* المظهر الأول تمثل في عدد من إجراءات المقاومة الشعبية منها

أولا : رفض جميع القرارات والإجراءات التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية لضم المدينة إدارياً وسياسياً، من خلال الاحتجاج والإضراب والمظاهرات واستخدام الوسائل القانونية، وتوجيه العرائض لسلطات الاحتلال والمؤسسات والهيئات الدولية، والعمل على إبقاء المؤسسات السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية والنقابية خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية، وإبداء سكان المدينة اعتراضهم على جميع الإجراءات الإسرائيلية ورفض التخلي عن ممتلكاتهم، وإبلاغ سلطات الاحتلال والهيئات الدولية بذلك عبر الرسائل والاتصالات الشخصية وعقد الندوات والمؤتمرات .

ففي الأيام الأولى للاحتلال أرسل عدد من شخصيات مدينة القدس رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول جاء فيها، "نبعث إليكم هذه المذكرة لننقل لكم قلقنا البالغ إزاء ما يعكسه مصادرة الأرض العربية في القدس على الجهود المبذولة لإحلال السلام العادل في المنطقة، إن غايتنا هي الحفاظ على المدينة العربية والطابع الذي عرفت به على مر العصور، ونرغب أن نؤكد لكم شجبنا لهذه الإجراءات لأسباب كثيرة منها" : [92]

* إن مصادرة الأراضي في القدس تؤكد الشكوك في سياسة إسرائيل التي تستهدف العدوان والاحتلال والاغتصاب .

* إن هذه الإجراءات تعتبر تحدياً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة وبناءً عليه فإنا نسجل احتجاجنا الصارخ على هذه الإجراءات .

ثانيا : رفض التعامل والتعاون مع سلطات الاحتلال فيما يتعلق بشؤون حياة المقدسين اليومية، حيث رفضت جميع المؤسسات العربية بمختلف أشكالها تنفيذ القرارات الإسرائيلية الرامية إلى دمجها في المؤسسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال رفض الجهاز القضائي العربي قرار إغلاق المحاكم العربية واستبدالها بمحاكم إسرائيلية، وامتنع المحامون والقضاة المدنيون والشرعيون والعاملون في القضاء التعامل مع سلطات الاحتلال أو الظهور أمام المحاكم والهيئات القضائية الإسرائيلية . [93]

كما رفض رئيس بلدية القدس الشرقية روحي الخطيب وأعضاء المجلس انضمامهم إلى بلدية القدس الموحدة الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى حل المجلس البلدي ودمجه بالقوة وإبعاد السيد الخطيب إلى الأردن، ورفضت الغرف التجارية في القدس الشرقية ضمها إلى المؤسسات الإسرائيلية، وكذلك عملت المؤسسات التعليمية الفلسطينية بذات الاتجاه، وتصدت لمحاولات فرض منهج عربي إسرائيلي على المدارس العربية . [94]

أما في مجال النقابات المهنية والجمعيات الخيرية فقد رفضت جميعها التسجيل في النقابات والجمعيات الإسرائيلية، وظلت تعمل بموجب القوانين والأنظمة الأردنية واعتبارها فروعاً للنقابات المهنية في الأردن .

وفي الجانب الاقتصادي شكل رفض دفع ضريبة الأرنونا والصراع على شركة كهرباء القدس أحد أهم أبرز المقاومة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، فاحتجاجاً على سياسة إسرائيل الاقتصادية أرسل مواطنو القدس رسالة إلى الحاكم العسكري يعترضوا فيها على تطبيق الأنظمة والقوانين الضريبية وأعلنوا تمردهم على دفع هذه الضريبة . [95]

وبخصوص شركة كهرباء القدس فقد وقف العرب بحزم اتجاه محاولة سلطات الاحتلال منذ البداية مصادرة امتياز الشركة، وتصفيتها وتهويدها كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، بهدف محو الوجود العربي الاقتصادي في المدينة باعتبارها تشكل رمزاً سيادياً، وتمثل بعداً معنوياً للهوية الفلسطينية لما تمثله من همزة وصل بين عروبة القدس وبقية المناطق في الأراضي الفلسطينية .

وعلى الرغم من أن إسرائيل تمكنت من تدمير قسم كبير من شبكات وتجهيزات الشركة وتسجيلها رسمياً كشركة إسرائيلية بعد قرار ضم القدس، وصادرت أسهم أمانة القدس العربية

البالغة 8.2% من مجموع أسهم الشركة، وربط بعض شبكاتها بالشبكة القطرية الإسرائيلية وتدهور أوضاع عمالها المعيشية، إلا أن الإصرار الفلسطيني في مواجهة تصفيتها بقي قوياً، وأصدرت العديد من الفعاليات الوطنية ونقابات العمال والمواطنين بيانات أكدت فيها رفض تصفية الشركة والاستيلاء عليها . [96]

* المظهر الثاني وتمثل في التصدي لمحاولات إسرائيل السيطرة على المؤسسات الفلسطينية السياسية والدينية والاقتصادية، حيث أعلنت جميع الفعاليات الوطنية والإسلامية رفضها لقرار الحكومة الإسرائيلية ضم هذه المؤسسات إلى المؤسسات الإسرائيلية التي أنشأت حديثا أو التي كانت قائمة، وأكدت تمسكها بالمؤسسات العربية – الأردنية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، وقامت بإنشاء المزيد من هذه المؤسسات كالهيئة الإسلامية للتصدي لقرار وزارة الأديان الإسرائيلية السيطرة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في الضفة والقدس، واللجنة العليا للتوجيه الوطني بهدف تشكيل قيادة عمليات مشتركة لتوحيد جهود المقاومة بمختلف أنواعها . [97]

* أما المظهر الثالث فقد تمثل في استخدام أسلوب الانتفاضات والمظاهرات والإضرابات واستخدام سلاح البيانات والمنشورات إلى جانب بعض النشاطات المسلحة، حيث شهدت القدس سلسلة طويلة من المظاهرات والإضرابات والصدامات مع قوات الاحتلال، ومن أبرزها الإضراب العام الذي عم القدس 1967/8/21 إضافة إلى إضرابات ومظاهرات يوم الأرض التي تجتاح الأراضي الفلسطينية في كل عام، كما شهدت القدس وبقية الأراضي الفلسطينية انتفاضات متكررة منذ عام 1981 وحتى انتفاضة عام 1987 . [98]

كما لعبت البيانات والمنشورات التي كانت تصدر عن لجنة التوجيه الوطني والهيئة الإسلامية والفصائل الفلسطينية دوراً مؤثراً في توعية الفلسطينيين لمواجهة إجراءات الاحتلال في مدينة القدس، إلى جانب بعض النشاطات المسلحة التي تزايدت قوة وتأثيراً بعد الانتفاضة الرئيسية التي اندلعت في كانون أول/ 1987. [99]

وشكلت الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987 خياراً وآلية جديدة للمقاومة في مواجهة المنادين بضرورة التكيف مع واقع الاحتلال، ونجحت في تنظيم وتعبئة الجماهير وفرضت واقعاً جديداً في إسرائيل عندما تمكنت من إصابة الأهداف الإسرائيلية بشكل مباشر، ولم تستطع إسرائيل من مواجهتها خاصة في مدينة القدس التي تميزت بالمظاهرات الكبيرة، وترافقت باستخدام أسلوب المقاطعة الاقتصادية للبضائع الإسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب، حتى أن تقارير

الشرطة الإسرائيلية ذكرت أن 80% من الأحداث التي وقعت داخل الخط الأخضر عام 1990 كانت في مدينة القدس . [100]

وكانت القدس تشكل رئة المقاومة الفلسطينية وعنوانها الحقيقي وذلك من خلال التصدي لمخطط ضم القدس وتهويدها، وأصبحت مقراً لكل الفعاليات والنشاطات الفلسطينية والمنظمات الاجتماعية والثقافية، وأسست فيها النقابات المهنية والعمالية ومكاتب الدراسات وتم اختيارها مكاناً للمؤتمرات الصحفية، حتى أصبحت مقراً لأكبر تجمع للصحافة العالمية ومركزاً لأكثر من خمسة صحف يومية وأربع مجلات شهرية، مما أعطى المدينة ومواطنيها حرية أكبر للحركة والمناورة والاستفادة من هامش الحرية التي منحت لها . [101]

ويرى الدكتور زياد أبو عمرو وزير الثقافة الفلسطيني الأسبق وأحد المثقفين الفلسطينيين أن مثقفي القدس ساعدوا على استمرار الانتفاضة، كما ساعدتهم الانتفاضة على تحديد توجهاتهم السياسية وضبط سرعة حركتهم ونشاطهم وكتاباتهم، ويضيف "إن المثقفين والشخصيات الفلسطينية صاحبة النشاط الإعلامي في القدس لعبوا دوراً هاماً في الانتفاضة، لأنهم كانوا يمتلكون حرية زائدة في متابعة نشاطهم السياسي أكثر من أقرانهم في الضفة والقطاع، الخاضعين للحكم العسكري الإسرائيلي، كما أنهم استمدوا قوة إضافية من خلفياتهم الاجتماعية ومن استنادهم إلى مؤسسات شرعية ظلت بمنأى عن إجراءات القمع الإسرائيلي إلى حد ما، كالغرف التجارية ورابطة الصحافيين، ومن خلال صلاتهم بالقيادة الموحدة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت نفسه" . [102]

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد كانت القدس علامة بارزة في وحدة المقاومة بين المسيحيين والمسلمين، حيث جاءت المقاومة نتيجة لامتزاج العوامل والمشاعر الدينية بالوطنية واستقواء كل منهما بالآخر، حتى وصل التضامن المسيحي الإسلامي في المدينة المقدسة إلى ذروته، وقد ظهر هذا التضامن في مواسم الأعياد الدينية التي تحولت إلى مواسم ومناسبات للحداد والتحدي، كما حدث ليلة اعتقال المطران هيلاريون كابوتشي بتاريخ 1974/8/18 ، حين قاد المسلمون انتفاضة واسعة أدت إلى وقوع 13 شهيداً وأكثر من 300 جريح، حتى أن بعض الصحفيين شبه المدينة المقدسة في تلك الليلة بمدينة بلفاست في ايرلندا الشمالية من شدة أعمال العنف التي جرت فيها . [103]

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الانتفاضة لم تحقق أهدافها التي اندلعت من أجلها أو التي كان يأمل الفلسطينيون تحقيقها، لأسباب عديدة كان من أهمها الظروف الإقليمية والدولية التي رافقت

سنوات الانتفاضة، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واندلاع حرب الخليج الثانية، والصراعات الفلسطينية الداخلية بين الفصائل المختلفة، وتوجه تيار كبير داخل منظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية السياسية، وأخيرا توقيع اتفاقية أوسلو التي أطفأت لهيب الانتفاضة وساهمت بتراجع حماس الحركة الوطنية الفلسطينية، خشية من تكرار الوقوع في أخطاء الماضي ورفض مشاريع التسوية والفرص الضائعة .

الموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس

تشكلت الرؤية الفلسطينية اتجاه القدس كجزء من رؤية عربية وإسلامية منذ عهد الانتداب وما تلاها من احتلال فلسطين عام 1948، باعتبار هذه المدينة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومحج المؤمنين المسلمين والمسيحيين الى المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة ودرب الام السيد المسيح عليه السلام، ومنة ثم باعتبارها مدينة محتلة بشطريها الشرقي والغربي تمثل جوهر القضية الفلسطينية .

وظلت هذه الرؤية تمثل الهم الأكبر لمختلف الأطراف والأطياف الفلسطينية الرسمية والشعبية منها حتى عام 1967، عندما قبلت الدول العربية ومن بعدها منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بقراري مجلس الأمن 242 و 338 كأساس لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى اعتراف المنظمة بالواقع الذي فرض نفسه في المنطقة، والإعلان عن استعدادها للتنازل عن فلسطين التاريخية التي احتلت عام 1948 والاعتراف بدولة إسرائيل .

أحدث هذا التطور شرخاً في العلاقة الفلسطينية الفلسطينية وأوجد هوة بين تيارين متناقضين، تيار يقوده جناح رئيسي في منظمة التحرير بقيادة الرئيس عرفات ويدعو لقبول فكرة التسوية السلمية للصراع، والآخر تقوده المنظمات اليسارية والقومية والحركات الإسلامية ويرفض التحول، ويقول إن ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ويطالب بكامل فلسطين والقدس باعتبارها وقفا إسلاميا وأرضا عربية فلسطينية محتلة .

وبدأ التجاوب الفلسطيني الرسمي مع الجهود الأمريكية والعربية بأن لا وسيلة لحل الصراع إلا من خلال التسوية السلمية، وتصاعدت لهجة الحديث عن هذه التسوية عام 1975، بعدما سعت المنظمة لإجراء حوار جدي مع الولايات المتحدة وطلب هنري كيسنجر منها الاعتراف بإسرائيل كشرط لبدء هذا الحوار، وازدادت وتيرة الاتصالات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد المصرية على الرغم من كل ما رافقها من احتجاجات واستنكارات .

وكانت البداية عندما بعث الرئيس الفلسطيني الراحل أبو عمار رسالته الشهيرة إلى القيادتين الأمريكية والسوفيتية في شهر أيار من عام 1988، والتي أبدى فيها استعداده للاعتراف بفلسطين وطن لشعبين يهودي وعربي فلسطيني، وهو ما يوضح بما لا يدع مجالا للشك عن استعداد المنظمة للاعتراف بدولة إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس الشرقية فقط والتسليم بأن القدس الغربية أصبحت مدينة إسرائيلية . [104]

وإلحاقا لذلك استجاب الرئيس أبو عمار لشروط هنري كيسنجر لبدء الحوار مع المنظمة، وبعث برسالة إلى الإدارة الأمريكية من خلال وزير خارجية السويد في شهر كانون أول عام 1988، أكد فيها على استعداده للاعتراف بإسرائيل والتنازل رسميا عن فلسطين التاريخية كوطن للفلسطينيين وبدأ العمل على تهيئة تقبل هذا الطرح الجديد . [105]

وتلاحقت التطورات السياسية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وأصبحت قيادة المنظمة جزءاً من عملية التسوية السياسية، وانعقد مؤتمر مدريد عام 1991 وتم التوقيع على اتفاقيات أوسلو وما تلاها من اتفاقيات، كل ذلك ساعد على ظهور العديد من المشاريع التي تناولت قضية القدس، بشكل أخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي الذي فرضته إسرائيل في المنطقة وفي المدينة على وجه الخصوص .

وقد ساعدت سياسة الحل المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية بعد عقود من رفض كل أساليب التسوية، واستعداد المنظمة للتنازل عن 82% من مساحة فلسطين التاريخية، والقبول بإقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت عام 1967، وتأجيل بحث موضوع القدس الى مفاوضات الوضع النهائي، كل ذلك ساعد على ظهور العديد من المشاريع التي بحثت في تسوية قضية القدس، على الرغم من تأكيد المنظمة على تمسكها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف وعلى رأسها قضية القدس واللاجئين .

كما زاد من وتيرة تسارع هذه المشاريع الاختلال الكبير في موازين القوى بين العرب وإسرائيل، وتعثر المفاوضات السياسية الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي واندلاع الانتفاضة الثانية، إضافة إلى وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل بشكل سافر ومخالف للقيم والمبادئ .

ومن هذه البدايات بدأ الغموض يلف الموقف الفلسطيني الرسمي من قضية القدس، وازداد الغموض عندما قبلت المنظمة حضور مؤتمر مدريد دون أن تتضمن دعوة الحضور أي إشارة من قريب أو بعيد للقدس، كما ازدادت الشبهة عندما لم يتطرق راعيا مؤتمر السلام وبقية الوفود المشاركة إلى

القدس، مع تأكيد رئيس الوفد الإسرائيلي اسحق شامير على أن القدس ستبقى خارج عملية التفاوض .

واكتفت المنظمة برسالة تطمينات بعث بها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر يوضح فيها أن موقف بلاده من القدس لم يتغير باعتبارها أرضا محتلة، وأن أمريكا ستدعم الفلسطينيين في إثارتها في مفاوضات الوضع النهائي، وهو أمر لم يستطع الوزير بيكر أو غيره من إدارة الرئيس بوش الأب من إبقاءه ركيزة أو مبدءا من مبادئ السياسة الأمريكية التي تبدلت وتغيرت حسب مصالح وأهواء حكام البيت الأبيض .

ثم جاءت اتفاقية أوسلو لتزيد من شدة هذا الغموض عندما وافقت على تأجيل بحث قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي، وهنا تكمن خطيئة المنظمة على اعتبار أن موعد المفاوضات النهائية التي لم تبدأ بعد، سيأتي موعدها عندما لا يبقى شيء من القدس يتم التفاوض عليه، لأن مساحة القدس عام 1967 لم تكن تتجاوز 3.8 كم2 فيما هي الآن تزيد على 108 كم2، كما أن عدد سكانها في نفس العام كان حوالي 268 ألف نسمة منهم 200 ألف إسرائيلي و 68 فلسطيني عربي مسلم ومسيحي، بينما هي الآن حوالي 472 ألف يهودي مقابل حوالي 190 ألف فلسطيني عربي فقط . [106]

لقد أدى غموض الموقف الفلسطيني في بداية المفاوضات إلى تحرك الساسة الإسرائيليين على ثلاثة مسارات، تمثل الأول في تأمين الدعم الدولي لوجهة نظر إسرائيل من قضية القدس، والثاني في عملية التهويد المنظمة والمتسارعة التي تنفذها في المدينة، فيما تمثل الثالث في محاولة حصر قضية القدس في الأماكن المقدسة والمواطنين العرب القاطنين فيها، إلا أنه وللحقيقة فان الأداء الفلسطيني عاد واستيقظ ولو متأخرا ليتنبه إلى أخطاءه السابقة ولكن بعدما أجهزت إسرائيل على القدس كما رأينا سابقا .

وعلى الرغم من أن تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أثبتت أن جميع الاتفاقيات التي تم التوصل إليها كانت مجحفة بحق الفلسطينيين، بسبب الاختلال في موازين القوى بين الفلسطينيين وإسرائيل، وعلى الرغم من أن إسرائيل بدأت مبكراً في هجومها المتواصل على عرقلة تنفيذ هذه الاتفاقيات وإن كانت تصب في صالحها، إلا إن السلطة الفلسطينية تؤكد على أن موضوع القدس لم يحسم لصالح إسرائيل كما يدعي البعض لأنه لا يزال على رأس سلم أولوياتها، خاصة وأن السلطة تستند في موقفها إلى ما تم التوصل إليه من تفاهمات بشأن القدس حتى مع اعتراض البعض عليها .

وعلى الرغم من تجاهل القدس في إعلان المبادئ وغموض الموقف حولها في بعض الاتفاقيات التي وقعت، إلا أنها عادت بشكل أو بأخر في المفاوضات التي تلت توقيع إعلان المبادئ، ويبدو أن السلطة الفلسطينية أدركت قصورها أو خطأها في التعامل مع قضية القدس في اتفاقيات أوسلو، وراحت تشدد عليها في المفاوضات اللاحقة وإن كان أداؤها حتى الآن دون المستوى المطلوب ويظهر حضور القدس في هذه المفاوضات بما يلي :

* في الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي للمرحلة الانتقالية الموقع في واشنطن بتاريخ 1995/9/28، ورد في البند الخامس من المادة الحادية من الفصل الخامس تحت عنوان متنوعات "مفاوضات المرحلة النهائية ستبدأ في أقرب وقت ممكن وبموعد لا يتعدى 1996/5/4 بين الأطراف"، والمفهوم أن هذه المفاوضات تشمل ما تبقى من مسائل وقضايا وعلى رأسها قضية القدس .

* وفي الفقرة السابعة من المادة 31 من المواد الختامية من الاتفاقية ذاتها "لا يحق لأي طرف أن يتخذ أي خطوة تغير شكل الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الإعلان عن نتائج المفاوضات النهائية"، واستناداً إلى قراري الأمم المتحدة رقم 242 و338 والتي قامت على أساسهما العملية السلمية فإن القدس الشرقية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة لعام 1967 .

* كما سعت السلطة الفلسطينية إلى التأكيد على مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في انتخابات المجلس الفلسطيني الذي تحول لاحقا إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، باعتبارها تمثل شكلا من أشكال السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، ونوعا من أنواع الاعتراف الغير مباشر بأن القدس الشرقية أرضا محتلة ينطبق عليها قرارات الشرعية الدولية .

* حيث جاء في البند الثالث من المادة الثانية في الملحق الخاص بالانتخابات "إن فلسطينيو القدس والذين يعيشون فيها يمكن لهم المشاركة في الانتخابات بناءاً على ترتيبات خاصة بهم ومتعلقة بهذه الانتخابات"، ثم التأكيد على ذلك في المادة الثالثة من الملحق ذاته وتحت عنوان "تركيبة المجلس الفلسطيني"، "المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس يشكلون الحكومة الانتقالية الفلسطينية، والذين سيتم انتخابهم عن الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة لفترة انتقالية" .

* واستجابة لطلب السلطة تشكيل لجنة عمل خاصة بالقدس أثناء اجتماعات اللجنة التوجيهية للمفاوضات المتعددة الأطراف، التي عقدت في شهري أيار وكانون أول عام 1992، أبدت إسرائيل استعدادها لتوسيع دائرة الولاية التفاوضية حول مستقبل الأماكن

المقدسة، وقبول أي طرف آخر على استعداد للمساهمة في هذه الولاية كالفاتيكان أو منظمة المؤتمر الإسلامي،على الرغم من رفض إسرائيل في بداية هذه الاجتماعات لبحث موضوع القدس باعتبارها قضية محسومة لصالحها من وجهة نظرهم.

وقد جاءت مراجعة السلطة الفلسطينية لسياستها اتجاه القدس بعد الانتقادات الحادة التي تعرضت لها على المستويين الفلسطيني والعربي، وبعدما أدركت حقيقة النوايا الإسرائيلية وتراجع الإدارة الأمريكية عن موقفها من القدس، ومن أجل إثبات مركزية المدينة في السياسة الفلسطينية، وأخذت تعمل على مزاوجة المفاوضات السياسية التي تخوضها مع إسرائيل حول القدس بأدوات سياسية وإدارية أخرى .

ولهذا تبنت أسلوبا جديدا تمثل الأول بتقوية المؤسسات الفلسطينية الموجودة في المدينة وإنشاء المزيد منها، والبدء بإنشاء البنية التحتية لمؤسسات الدولة الفلسطينية القادمة، والثاني طرح قضية القدس إعلاميا لشرح المخاطر التي تتهدد المدينة والحصول على الدعم اللازم لصمود أهلها .

أولا : تقوية المؤسسات الفلسطينية في القدس

شكلت قضية صراع المؤسسات بين إسرائيل والفلسطينيون منذ عام 1967 أحد أهم عوامل الحفاظ على عروبة القدس، وقد أحسنت السلطة الفلسطينية صنعا عندما حاولت إعادة موضوع تقوية المؤسسات الوطنية في القدس إلى الواجهة، كونها تؤسس لخلق قيادات محلية تساهم في تعزيز الوجود السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في المدينة، كما تساعد على تأكيد الهوية السياسية الفلسطينية في المدينة باعتبارها من تمثل أهم عناصر الدولة المقبلة، كما أن هذا الوجود الفلسطيني المكثف في المدينة سيؤثر بشكل مباشر على وضع المفاوضات النهائية حول القدس .

إضافة إلى ذلك فان تعزيز الوجود الفلسطيني شبه الرسمي في القدس يقلل من الضغط المتواصل على السلطة، ويزيل الهواجس التي تقول أنها تخلت عن القدس أو قصرت في موضوعها، وتؤكد من خلال هذا النشاط أن تبنيها لمبدأ تأجيل بحثها من مراحل المفاوضات الأولى لم يكن قصورا أو تهاونا، وإنما تكتيكا وانتظارا لتحقيق لواقع فلسطيني سياسي واقتصادي واجتماعي مخالف لما هو موجود على أرض المدينة المقدسة، قد يسهم هذا الواقع بدعم المفاوض الفلسطيني على مختلف الصعد .

في هذا المجال يقول السيد فيصل الحسيني مسئول ملف القدس السابق في منظمة التحرير الفلسطينية، "نعتقد أنه من الممكن أن نحصل على الضفة وغزة بالمفاوضات، أما القدس فلا يمكن

أن يتأتى ذلك إلا من خلال أمر واقع، ومعالم هذا الأمر تتحدد بخلق وضع سياسي ودبلوماسي واقتصادي "مؤسساتي" للقدس الشرقية يثبت شخصيتها . [107]

كما يؤكد إدوارد سعيد على أهمية التواجد الفلسطيني بمختلف أشكاله في القدس للتأكيد على مركزية هذه القضية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عمليا وليس من خلال التصريحات والمؤتمرات والاجتماعات، ويقول " علينا أن ندحض الادعاء الزائف بأن القدس هي جوهرياً مدينة يهودية وأنها كانت مركزاً للحركة اليهودية متعددة الأبعاد، وعلينا أن نتصور كيف أن المدينة كانت ولا زالت مركز فلسطين وعاصمتها كدولة وكيان . [108]

وقد عملت السلطة الفلسطينية على تثبيت المؤسسات الموجودة خاصة ما كان موجودا منذ العهد الأردني، كالهيئة الإسلامية العليا، إتحاد الجمعيات الخيرية، مجلس التعليم العالي، مجمع النقابات المهنية، المؤسسة الكنسية، جمعية المقاصد الخيرية، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والاتحاد العام للعمال، وافتتحت مكاتب للمؤسسات الفلسطينية الرسمية كالشرطة والأوقاف والإحصاءات ومجلس الإسكان الفلسطيني ومجلس الصحة الفلسطيني ومركز بحوث الطاقة والمؤسسات الاقتصادية كمؤسسة بكدار وباد يكو وغيرها .

كما أسهمت بشكل كبير بإظهار بيت الشرق في القدس كمظهر من مظاهر السيادة الفلسطينية وتأكيدا لحق الفلسطينيين بإعلانها عاصمة لدولتهم المقبلة، من خلال اعتماده مركزا لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة معاً، واستقبال المبعوثين الدوليين فيه خاصة وزراء الخارجية والدبلوماسيين الذين يزورون إسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية، وقامت بتعيين السيد الحسيني ابن مدينة القدس ورئيس بيت الشرق عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية ومسئولا عن ملف القدس فيها .

وعلى الرغم من تواضع الجهود الفلسطينية في هذا المجال لأسباب داخلية تتعلق بضعف السلطة ومشاكلها المتعددة، وأخرى إسرائيلية تتعلق بتقييد هامش حرية الحركة السياسية والقانونية للسلطة الفلسطينية الذي تفرضه القوانين الإسرائيلية، إلا أن النشاط المؤسساتي الفلسطيني في القدس على محدوديته، لفت نظر الجانب الإسرائيلي وبدأت تنطلق أصوات التحذير منه، حتى أن عضو الكنيست جيئولا كوهين صاحبة مشروع ضم القدس تقول "أن من أهم أخطاء إسرائيل بعد أوسلو تغاضيها عن الاقتطاع المتواصل من سلطتها في القدس لصالح مؤسسات فلسطينية كبيت الشرق والأوقاف والشرطة الفلسطينية، والسماح لمكاتب السلطة المتعددة العمل في المدينة وعدم اتخاذ أي إجراء لإغلاقها . [109]

كما ذهب داني روبنشتاين إلى ما هو أبعد من ذلك عندما حرض على مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأعلن بأن الأنشطة الفلسطينية لم تعد تتعلق بالقدس الشرقية فقط وإنما بدأت تصل

إلى مناطق في القدس الغربية، من خلال جمعية حقوق الإنسان العربية التي بدأت بجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بملكيات المواطنين العرب فيها . [110]

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية استندت في تعزيز هذا الوجود المؤسساتي على تأكيد وزير الخارجية الإسرائيلي شيمعون بيريس لوزير خارجية الدنمرك بتاريخ 1993/3/10 ، بأن إسرائيل لن تتعرض لمثل هذا النشاط الفلسطيني ولن تعمل على وقفه، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بوعود بيريس قامت بالعمل ضد هذا النشاط وتمكنت من إضعاف أنشطة المؤسسات الرئيسية الفاعلة في القدس وإغلاق بيت الشرق نهائيا .

ثانيا : طرح قضية القدس إعلاميا على المستويين الإقليمي والدولي

بدأت السلطة الفلسطينية بطرح قضية القدس إعلامياً على المستويين الإقليمي والدولي بموازاة نشاطها المؤسساتي في المدينة، بهدف محاولة خلق واقع جديد يرغم إسرائيل على التعاطي معه، انطلاقا من حقوق الفلسطينيين التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية والمجتمع الدولي، وعلى رأسها موقف الولايات المتحدة النظري على الأقل المتعلق بالقدس الشرقية والذي يقول بعد اعترافه بالإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية .

ولتحقيق ذلك فقد ساهمت وشاركت بفاعلية في جميع المؤتمرات والندوات التي عقدت حول القدس، ومن أهمها "الحملة العالمية لأجل القدس" التي عقدت في لندن في شهر حزيران عام 1995، وحضرها ما يزيد على ثلاثمائة شخصية من القيادات السياسية العالمية والمفكرين وممثلي الأديان السماوية الثلاث، و "اللقاء الوطني من أجل القدس" الذي عقد في عمان في شهر نيسان 1997، "والمؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس" الذي عقد أيضا في عمان بتاريخ 1997/8/20، واجتماع هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي الذي عقد في القاهرة في شهر شباط عام 1997، إضافة إلى العديد من الندوات واللقاءات والمؤتمرات التي عقدت في عواصم الدول الأوروبية .

وكان محور هذه اللقاءات والمؤتمرات ينصب على مجموعة من الأهداف تمثلت بتبصير الرأي العام العالمي بقضية القدس، والتأكيد على أن القدس الشرقية أرض محتلة ينطبق عليها القرار 242، ومناشدة المجتمع الدولي ممثلاً بمجلس الأمن بأن يتولى التأكيد على شرعية قرارات المنظمات الدولية وضرورة تنفيذها، إضافة إلى التأكيد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت لتغيير معالم المدينة المقدسة .

كما هدفت هذه الحملة إلى تعبئة الجهود الشعبية لمساندة الجهود الرسمية في الدفاع عن عروبة القدس ومواجهة مخططات التهويد والاستيطان التي تقوم بها إسرائيل، وتأكيد مكانة المدينة العربية والإسلامية دولياً، وتحديد عناصر إستراتيجية إعلامية مكثفة لإثارة الاهتمام بخطورة الأوضاع

السائدة في المدينة، إضافة إلى التأكيد على أن لا سلام حقيقي وشامل بدون حل لقضية القدس حلاً عادلاً .

إلا أن مشكلة هذه المؤتمرات والحملات الإعلامية اتسمت بالخطاب السياسي التقليدي الرافض دوماً لأي حوار أو حل سياسي، وتفتقد أطروحاته إلى آليات تنفيذ واضحة ومحددة الأمر الذي حدا ببعض المحللين إلى القول بأن القدس تواجه حتى هذه اللحظة مأساتين، الأولى احتلالها من قبل إسرائيل وإجراءات تهويدها المتسارعة، والثانية استمرارية وقوعها تحت وطأة الخطاب التقليدي الذي لن يساعد على تحريرها، في ضل غياب سياسة عربية فلسطينية تخلق وقائع سياسية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية في القدس .

الموقف الفلسطيني الغير رسمي من القدس

ينقسم الموقف الفلسطيني الغير الرسمي من قضية القدس إلى تيارين رئيسيين أحدهما شعبي جماهيري تقوده الحركات الإسلامية وبعض القوى اليسارية والقومية، وينادي بتحرير القدس كاملة ويرفض المساومة عليها وعلى أي حل ينتقص من حق الفلسطينيين بالسيادة الكاملة عليها وعلى المقدسات الدينية فيها، باعتبارها قضية مقدسة تمس مشاعر المسلمين وعقيدتهم ولا يجوز التنازل عنها بأي شكل من الأشكال وهو ليس مدار بحثنا الآن .

فيما يمثل التيار الأخر بعض الرموز السياسية والأكاديمية والمثقفين الذين خرجوا من تحت عباءة السلطة الفلسطينية، تساندهم شريحة واسعة يمكن أن يطلق عليها الأغلبية الصامتة تمثل كبار الملاك والتجار ورجال الأعمال، ويدعمهم عدد من السياسيين الفلسطينيين من أنصار المدرسة الواقعية الفلسطينية، الذين يرون أن الظروف الدولية والإقليمية لن تسمح للفلسطينيين بالحصول على أكثر مما هو مطروح .

وفي محاولة من هذا التيار للوصول إلى حلول عملية لقضايا الصراع المعقدة والشائكة وعلى رأسها قضية القدس واللاجئين، فقد شرعوا في إجراء سلسلة متلاحقة من الحوارات واللقاءات الغير الرسمية مع عدد من الأكاديميين والسياسيين الإسرائيليين، باستخدام ما يمكن أن نطلق عليه "دبلوماسية الأبواب المغلقة"، في إشارة إلى السرية والتكتم الشديد الذي ساد هذه اللقاءات نظراً لخطورة القضايا التي طرحت فيها، والنتائج والتفاهمات التي تم التوصل إليها، والذي كان يعتبر الاقتراب منها إلى زمن غير بعيد من المحرمات في نظر الكثيرين من الجانبين ومن أهم هذه المشاريع :

1- مشروع وثيقة بيلن- أبومازن " مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي " عام 1995 .

2- مشروع وثيقة جدعون عزا وديفيد كمحي مع هاني الحسن "عصف فكري" عام 1997 .

3- مشروع وثيقة ستوكهولم بين احمد قريع وشلومو بن عامي عام 2000 .

4- مشروع تفاهمات شيمعون بيريز – احمد قريع والتي سميت باللاورقة عام 2001 .

5- مشروع مبادرة د. سري نسيبه – عامي أيالون عام 2002 .

6- اتفاقية جنيف يوسي بيلين- ياسر عبد ربه "مسودة اتفاقية للوضع الدائم" عام 2003.

وعلى الرغم من أن جملة هذه المشاريع تلتقي عند نقطة رئيسية واحدة تتمثل بمحاولة إيجاد حلول عملية وواقعية لقضايا الصراع المعقدة، والولوج في بحث قضايا مقدسة لدى الجانبين كان يخشى الاقتراب منها، إلا أنها أثارت جدلا سياسيا وفكريا في ساحتي الصراع ولم تستثمر للبناء عليها، ولهذا سنحاول البحث في أهم هذه الوثائق وهي وثيقة بيلين أبو مازن ووثيقة جنيف ووثيقة سري نسيبة وعامي بن أيالون .

وثيقة بيلين - أبومازن

يعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" عميد المدرسة الواقعية السياسية الفلسطينية، تلك المدرسة التي ساهمت بشكل مباشر في الوصول إلى اتفاقيات أوسلو ومعظم الاتفاقيات التي تلتها، وتسعى لإيجاد حل سياسي لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المعقدة بما يتناسب مع طبيعة المرحلة، على الرغم من أن السيد أبو مازن يقتنع بأن ما تم التوصل إليه حتى الآن لا يرقى إلى طموحات الشعب الفلسطيني .

إلا أنه في الوقت نفسه يرى أن لا مجال أمام الشعب الفلسطيني إلا الاشتباك مع أي مبادرة أو مشروع أو خطة سياسية يمكن أن تؤدي إلى إعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة إلى أصحابها، كما أعتقد أن السيد أبو مازن يرى أن تكلفة الرفض واللاءات لغرض الرفض فقط حملت الشعب الفلسطيني الكثير، ولا يمكنه أن يحتمل أكثر من ذلك خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وظهور النظام الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة حتى هذه اللحظة على النظام العالمي الحالي .

والحقيقة أن السيد أبو مازن شخصية وطنية فلسطينية يتمتع بكثير من المصداقية والالتزام السياسي ويستخدم لغة واحدة في خطابه العام والخاص، ومعروف عنه أنه يقول الحقيقة كما هي وكما يعتقد ويؤمن بها وليس كما يريدها الآخرين، وعلى الرغم من أن الرجل يؤمن بسرية المفاوضات إلا أنه يؤكد على ضرورة إعلان ما يتم الاتفاق عليه، ولهذا لا يخفي السيد أبو مازن مواقفه وأرائه السياسية ولا يتوارى خلفها .

وقد سقت هذه المقدمة لبيان موقف الرجل من الوثيقة التي أثارت جدلا واسعا في الساحة الفلسطينية، واتهم ظلما بما هو ليس فيه لأن ما سمي بالوثيقة هي عبارة عن حوارات دارت بين

مجموعة من الأكاديميين والسياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين، استمرت لسنوات تم التوصل فيها على عدد من التفاهمات حول قضايا الصراع الرئيسية وعلى رأسها قضيتي القدس واللاجئين باعتبارهما من أكثر القضايا خصوصية وحساسية لدى طرفي الصراع وعلى المستويين الرسمي والشعبي .

وقد مثل الجانب الفلسطيني في هذه اللقاءات كل من :

- السيد محمود عباس أبو مازن عندما كان أمينا لسر اللجنة التنفيذية للمنظمة وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح .
- د. سري نسيبة أكاديمي فلسطيني ورئيس جامعة القدس
- د. أحمد الخالدي أكاديمي وباحث فلسطيني مقيم في بريطانيا
- د. حسن الأغا أكاديمي وباحث فلسطيني مقيم في بريطانيا
- د. مهدي عبد الهادي رئيس المركز الأكاديمي الفلسطيني للدراسات الدولية .
- السيد حسن عصفور سياسي فلسطيني يساري وعضو المجلس التشريعي سابقا .
- البروفيسور برنارد سابيلا أكاديمي فلسطيني من جامعة بيت لحم .

فيما مثل الجانب الإسرائيلي كل من :

- السيد يوسي بيلين وزير العدل الإسرائيلي وأحد أعمدة اليسار في إسرائيل .
- البروفيسور يعير هرشفيلد أكاديمي وباحث وأحد منظري أوسلو .
- د. رون بونداك عالم تاريخ ومؤلف وأحد منظري أوسلو .
- د. يوسي آل غور باحث أكاديمي في جامعة تل أبيب .
- السيد دان زلدمان باحث وخبير في الشؤون القانونية .
- السيد اسحق رالتر أكاديمي وباحث من الجامعة العبري .

ومن خلال كل ما نشر وقيل عن هذه الوثيقة يمكننا القول أنها تهدف إلى بلورة موقف مشترك من قضايا الصراع الرئيسية، كالقدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات والأمن، ولم يتم صياغتها حتى الآن على شكل اتفاق وقع عليه أو ينتظر التوقيع، ويبدو أن ذلك يعود إلى سبب رئيسي يتمثل بمقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين، وما تلاه من سقوط لحزب العمل في الانتخابات وصعود الليكود إلى السلطة .

وعلى الرغم من ذلك فقد أثارت الوثيقة ردود أفعال متفاوتة وصلت إلى حد التخوين والعمالة من جانب، واعتبارها حدثا سياسيا هاما ومحاولة جريئة تناولت قضايا الصراع الحساسة والخطيرة بروح من المسؤولية من جانب آخر .

وتظهر الوثيقة التـي تكـتم عليهـا الجـانبين الفلسـطيني والإسرائـيلي وأنكـرا وجودهـا في البدايـة إلى أن نشرـتها مجلـة النيوزويك الأمريكية، بأنهما توصلا إلى تفاهم حول قضية القدس يـنص عـلى توسـيع حـدود المدينـة الجغرافيـة، لتشـمل الأحياء العربية "ابوديس والعيزرية والرام والزعيم وسلوان"، وتشكيل وحدة سياسية وجغرافية من هـذه الأحيـاء تسـمى "القدس"، وتصبح تحت السيادة الفلسطينية وعاصمة للدولة المقبلـة، التـي ستشـكل بعـد اسـتكمال مفاوضـات الوضـع النهائي . راجع نص الوثيقة في الملحق رقم 2 . [111]

وفي موازاة ذلك تم التفاهم على ضم المستوطنات الإسرائيلية "معاليه ادوميم وجعبات زيئـف وغيفـون"، والتجمعـات السكانية اليهودية الكبرى المحيطة بالقدس إلى القدس الغربية وتسمى "أورشليم" تمييزا لها عن القدس العربيـة، وتصـبح تحت السيادة الإسرائيلية ويعترف به عاصمة لدولة إسرائيل، فيما يخضـع السـكان العـرب في المقيمـين في "أورشـليم" إلى الإشراف الإسرائيلي من خلال مجلس بلدي محلي لإدارة شؤونهم المحلية .

أما المدينة القديمة والأماكن المقدسة فيها فقد حددت الوثيقة ترتيبـات خاصـة بهـا، بحيـث تمـنح الدولـة الفلسـطينية "سيادة خارج الأراضي على الحـرم القـدسي الشرـيف"، شريطـة أن تبقـى الأمـاكن المقدسـة تحـت إدارة وأشراف مديريـة أوقاف القدس، مع ضمان احترام الوضع القائم فيها فيما يتعلق بحرية الوصول إليها والصلاة فيها للجميـع دون إعاقـة أو تقييد، ويظهر أن الوثيقة ترى بضرورة تفعيل الدور الأردني المميز في الأمـاكن المقدسـة كـما نصـت عليـه اتفاقيـة السـلام الأردنية الإسرائيلية، مع إبقاء موضوع تدويل هذه الأماكن قائما باعتباره من أفضل الحلول المرضية لكافة الأطراف .

وثيقة جنيـــف "مسودة لاتفاقية الوضع الدائم عام 2003"

تعتبر وثيقة جنيف الوثيقة الأهم من بين الوثائق الغير رسمية باعتبارها مشروعاً سياسياً متكاملا مطروحـا أمـام الـرأي العام الفلسطيني، تدعو إلى وضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتحقيـق مصـالحة تاريخيـة بـين الشـعبين والعـيش بسلام وكرامة وأمن متبادل، وتهدف إلى وضع حد لنزيف دماء الشعبين الفلسطيني واليهـودي واحـترام حـق الجـانبين في العيش بحدود أمنه ومعترف بها دولياً، كما أنها تبشر بعهد جديـد قـائم عـلى أسـاس السـلام والتعـاون وعلاقـات حسـن الجوار .

إضافة إلى أنها الوثيقة الوحيدة التي أحدثت اختراقا سياسياً واضحاً في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية، بغـض النظـر عن طبيعة هذا الاختراق ومدى التوافق حوله، ووضعت برنامجاً زمنياً لتسوية الصراع وطرحت حلاً واقعياً قابلاً للتطبيـق في هذه الظروف، وهي من أكثر المشاريع التي قدمت اقتراحات مفصـلة بخصـوص قضـايا الوضـع النهـائي الرئيسـية وتـم التوقيع عليها رسميا بتاريخ 2003/12/1 .

وقد صاغ هذه الوثيقة مجموعة من الأكاديميين والسياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين، برئاسة السيد ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسيد يوسي بلين وزير العدل الإسرائيلي الأسبق وأحد أعمدة اليسار الفلسطيني، وقد استمر التفاوض حولها بسرية وكتمان شديدين على مدى ثلاثة سنوات متتالية . أنظر البند رقم 6 المتعلق بالقدس من الوثيقة كاملا في الملحق رقم 3 .

وأقرت الوثيقة بحل قضية القدس السياسية من خلال الاعتراف بسيادة كل طرف على المناطق الواقعة تحت سيطرته، وتسميتها عاصمة له واعتراف كل طرف بعاصمة الطرف الآخر دون وضع حدود جغرافية بين هذه المناطق، الأمر الذي يعيبه البعض على الوثيقة باعتبارها لم تضع حلا لموضوع التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية في القدس من جهة وبين القدس وبقية المناطق الفلسطينية من جهة أخرى .

كما أنها تشكل اعترافا فلسطينيا بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية والمستوطنات المحيطة بها أو ما يسمى بالقدس الكبرى، ويمتد هذا الاعتراف ليشمل السيادة إلى حائط البراق "المبكى" والحي اليهودي ونفق حشوئيم تحت المسجد الأقصى، إضافة إلى برج داود ومقبرة الزيتون وجبل صهيون والمستعمرة الألمانية في القدس الشرقية، وتؤكد على اعتراف الجانب الفلسطيني بقدسية الحرم بالنسبة لليهود .

في مقابل ذلك لم تتحدث الوثيقة صراحة عن موضوع انسحاب إسرائيل من الجزء الشرقي المحتل من القدس عام 1967، على الرغم من أنها أشارت في ديباجتها إلى التأكيد على حل الصراع استنادا إلى القرارات الدولية ذات الصلة، والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في أوسلو عام 1993 ومذكرة واي ريفر عام 1998 وشرم الشيخ عام 1999، ومفاوضات الوضع الدائم وقمة كامب ديفيد وأفكار كلينتون عام 2000، إلا أن المشكلة أن وضع القدس في هذه الاتفاقيات والمذكرات لا زال غامضا، ويفسره كل طرف بشكل يختلف عن الأخر وتتبنى الولايات المتحدة راعية عملية السلام وجهة النظر الإسرائيلية فيها .

وتقر الوثيقة بالأهمية التاريخية والروحية والثقافية للمدينة القديمة بالنسبة للديانات السماوية الثلاث، وتؤكد على ضرورة التزام الجانبين بالمحافظة على هذه الأهمية والقدسية وفتح الحرم الشريف أمام الجميع دون تمييز، ما يعني فتح باحات الحرم أمام اليهود الأمر الذي قد يؤدي إلى مصاعب قانونية مستقبلية قد تنشأ جراء هذا الدخول، وتثبيت ادعاءات إسرائيل بوجود حق تاريخي وديني لليهود في المسجد الأقصى كما يدعون، وليس السماح بدخول الحرم لأغراض السياحة والتمتع

بالوضع الفريد والفن المعماري المميز للمسجد الأقصى والمباني الإسلامية والتاريخية في ساحات الحرم .

كما تحمل الوثيقة السلطة الفلسطينية مسؤولية حفظ الأمن داخل الحرم وتمنحهم السيادة على أبواب الحرم الرئيسية في باب العامود والساهرة والأسباط، وتطالبهم بعدم السماح لاستخدام الحرم في عمليات دعائية ضد المدنيين الإسرائيليين أو الأراضي الإسرائيلية، الأمر الذي يرتب على السلطة الفلسطينية مسؤوليات أمنية وسياسية وقانونية مستقبلية، قد تجد السلطة نفسها في موقف حرج مع الحكومة الإسرائيلية إذا ما أقدمت بعض الفصائل الفلسطينية على القيام بأعمال عدائية ضد إسرائيل من داخل الحرم، الأمر الذي يعطي إسرائيل المبررات الكافية لإعادة السيطرة على الحرم القدسي الشريف بشكل أقوى مما كان في السابق، بحجة عدم قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها بهذا الخصوص .

ويبدو أن وثيقة جنيف جاءت لتكمل خطة خارطة الطريق التي رفضها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، من خلال تحفظاته الأربعة عشر عليها والتي أفقدتها أهميتها ومصداقيتها، ومن هنا جاء رفض الشارع الفلسطيني لها لأنه يرى فيها محاولة إسرائيلية لتثبيت المزيد من الحقائق على الأرض، ولتصبح سقفا لموقف السلطة الفلسطينية الذي لم يعد يثق به الجمهور الفلسطيني، وهو ما حاول حزب السلطة "حركة فتح" درء الشبهات عنه والتنصل من هذه الوثيقة، من خلال الإعلان بأنها لا تمثل وجهة نظرهم ولا تعبر عن إرادتهم وإرادة الشعب الفلسطيني .

خطة سري نسيبة – وعامي بن أيالون

يرى الدكتور سري نسيبه رئيس جامعة القدس أن توقف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ينذر بكارثة على الشعب الفلسطيني، وأن حالة الجمود السياسي التي تمر بالمنطقة ستقوض فكرة الرئيس الأمريكي بوش بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش إلى جانب دولة إسرائيل، كما يرى أن خطة خارطة الطريق التي وضعتها الإدارة الأمريكية قاصرة ولا تلبي شروط الحل السياسي، خاصة وأنها تجاهلت قضية القدس المركزية بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولهذا أعلن الدكتور نسيبه ورئيس جهاز الأمن الإسرائيلي السابق عامي بن أيلون، بأنهما توصلا إلى مشروع أطلقا عليه أسم "خطة الهدف " .

وتنص الخطة على اعتراف الشعبين اليهودي والفلسطيني بالحقوق التاريخية لبعضهما على ارض فلسطين، كما يتفقان على إيجاد حل وسط تاريخي للصراع يقوم على مبدأ دولتين سياديتين دائمتين تعيشان جنباً إلى جنب على أساس حدود الرابع من حزيران عام 1967، مع إجراء بعض

التعديلات الحدودية بين هاتين الدولتين وذلك من خلال تبادل مناطق بالتساوي 1 إلى 1 واستنادا إلى المتطلبات الحيوية للطرفين .

أما بخصوص القدس فقد اعتبرتها الخطة مدينة مفتوحة وعاصمة للدولتين يضمن الطرفان فيها حرية العبادة والوصول التام إلى الأماكن المقدسة للجميع دون استثناء، وتخضع الأحياء العربية في القدس للسيادة الفلسطينية فيما تخضع الأحياء اليهودية للسيادة الإسرائيلية، دون توضيح طبيعة هذه السيادة وما هي المناطق التي تشملها وما هو مصير السيادة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية .

ويبدو أن الخطة وفي محاولة لتجنب موضوع السيادة على المدينة نظرا لما يثيره هذا الموضوع من حساسية مفرطة لدى الجانبين، تحدثت عن مفهوم السيطرة على الأماكن المقدسة، وعرّفت سيطرة الفلسطينيين على الحرم الشريف باعتبارهم "حراس للحرم الشريف لصالح المسلمين"، فيما عرّفت إسرائيل بأنها حارسة للحائط الغربي لصالح الشعب اليهودي، فيما يبقى الوضع على ما هو عليه بالنسبة للأماكن المقدسة المسيحية بتثبيت سيطرة كل طائفة مسيحية على أماكنها المقدسة .

وقد جاءت بنود الخطة على شكل عموميات ولم تتحدث عن ماهية حدود السيطرة الإسرائيلية على الحائط الغربي، الذي تدعي إسرائيل بملكيته كاملا فيما لا يعترف الفلسطينيين بأكثر من 58 مترا، ولا حتى حدود السيطرة الفلسطينية على المسجد الأقصى وبقية الأماكن الإسلامية المقدسة .

أما بخصوص الحفريات الإسرائيلية فقد نصت الخطة على منع إجراء أي حفريات داخل الحرم القدسي الشريف أو تحته، وهو أمر لا يعتبره الكثيرون ذات أهمية لأن إسرائيل تقوم بعمليات الحفر منذ عام 1967 دون علم أحد أو استشارته، إضافة إلى أنها أجرت من الحفريات ما اقتنعت من خلاله بأن لا وجود لما يسمى الهيكل تحت المسجد الأقصى، بشهادة عدد من خبراء وعلماء الآثار الإسرائيليين أنفسهم، وأن ما تقوم به ما هو إلا استمرار لتثبيت وتعزيز وجودها وسيطرتها على المسجد الأقصى .

وعلى الرغم من أن نشر الخطة أثار ردود فعل فلسطينية غاضبة واتهمت الدكتور نسيبه بالتخلي عن المقدسات الإسلامية، إلا أنها أصبحت تشكل إحدى حلقات المشاريع السياسية التي طرحت لحل القضية الفلسطينية وتجاوزت عقدة قضيتي القدس واللاجئين . أنظر نص الخطة كاملا في الملحق رقم 4 .

لقد أثبتت هذه الحوارات وما نتج عنها من وثائق واتفاقيات بأن إمكانية التوصل إلى اتفاق حول القضايا الخلافية أمر وارد، وينقض الاعتقاد السائد بأن التوصل إلى حلول للقضايا المعقدة مثل

القدس واللاجئين أمر من ضرب الخيال، وبغض النظر عـما احتوتـه هـذه الوثـائق مـن أطروحـات يوافـق عليهـا الـبعض ويختلف معها البعض الأخر، إلا أنها شكلت أداة فعل سياسية عصفت بتفكير التيارات الفكريـة والسياسـية في الجـانبين، وأحدثت تفاعلاً على الساحتين لم يكن معهوداً في السابق، خاصـة وأن هـذه الحـوارات تناولـت قضـايا كانـت تعتـبر مـن المسلمات والمحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها .

كما أكدت هذه الوثائق على أن القدس التي كانت تعتبرهـا إسرائيـل موضـوعاً يحضر ـ النقـاش حولهـا، سـتكون محـل تفاوض حقيقي بين الجانبين آجلا أم عاجلا، وأن تناولها بهذا الشكل يشكل تراجعـاً إسرائيليـاً يصـب في مصـلحة الجانـب الفلسطيني، وإن كان هذا التراجع محدوداً وتؤكده القوانين والتشريعات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس .

كما تظهر هذه الوثائق تقدما على الكثير مـما تـم التوصـل إليـه خاصـة في مقترحـات الـرئيس كلينتـون، التـي حرمـت الفلسطينيين من السيادة الكاملة على مدينتهم وأماكنهم المقدسة، وسعت إلى إبقاء السيادة على معظم منـاطق القـدس والحوض المقدس للجانب الإسرائيلي، مع إعطاء الفلسطينيين حق الإشراف وإدارة هـذه الأمـاكن تـارة وتفـويض السـيادة عليها إلى أطراف أخرى تارة ثانية .

موقف المعارضة الفلسطينية من سياسة السلطة تجاه القدس

لقد أدى إرجاء بحث موضـوع القـدس إلى مفاوضـات الوضـع النهـائي إلى اتهـام مهنـدسي اتفاقيـات أوسـلو بـالتفريط والتنازل عن القدس، والرضوخ للمطالب الأمريكية بتقديم تنازلات في ملف القدس وإحالة المدينة إلى عالم مجهـول، عـلى اعتبار أن هذا التأجيل سيعطي الجانب الإسرائيلي فرصة أكبر لاستكمال تهويد المدينة، وخلق وقـائع جديـدة عـلى الأرض تجعل من مفاوضات الوضع النهائي حول المدينة عديمة الفائدة، بحيـث لا يبقـى مـا يمكـن التفـاوض عليـه سـوى مهمـة الإشراف على الأماكن المقدسة وجزء من السكان، وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل دوماً بالتعاون مع الولايات المتحدة .

ووصفت المعارضة الفلسطينية قيادة السلطة الفلسطينية بالفاشلة وحملتها مسؤولية منع الأخطار التي تتهدد المدينة، حتى أن البعض أكد على فشل التجربة الفلسطينية الرسمية وما رافقها من تجارب شبه رسمية لإنقاذ القدس أو الحفـاظ عليها، وقد عبر الدكتور رياض المالكي عن ذلك بوصفه سياسة السلطة الرسمية باستخدام أسلوب التنظير وتشكيل اللجـان الاجتماعات، وطالب السلطة بالخروج من "مرحلة التنظير واللجان والاجتماعات ومن نمطية التفكير التقليدي الذي رافق

مسيرتها خلال العقد الأخير في التعاطي مع ملف القدس، والذي أثبت فشله وعقمه، إلى تبني نمطية تفكير وآليات عمـل تضمن توزيع المهام والأدوار وتخصيص الإمكانيات وصياغة سياسات عملية للقدس" . [112]

ويتساءل العديد من الفلسطينيين عن سبب تقصير السـلطة في مواجهـة الإسـتراتيجية الإسرائيليـة الواضحة والمحـددة بشأن القدس، ويجيب الدكتور خليل التفكجي "أن الجانب الفلسطيني يقف متفرجاً أمام هجمة إسرائيلية مدعومة مـن الدولة والشركات والجمعيات والمؤسسات المختلفة"، ويعزي التفكجي هذا التقصير لسـببين ، الأول : أن يكـون وراء هـذه اللامبالاة الفلسطينية صفقة سياسية ويرجو أن لا يكون ذلك، والثاني : أن يكون هناك مشكلة لـدى السـلطة الفلسـطينية في تشكيل لجنة للقدس بحيث تكون مرجعية شاملة لأهلها، ويطالـب الـدكتور التفكجـي بوضـع إسـتراتيجية فلسـطينية واضحة حول القدس، واتخاذ قرار سياسي موحد يوفر الإمكانيات للدفاع عـن المدينـة، التـي تسـعى إسرائيـل إلى تحجـيم عدد سكانها العرب بما لا يزيد عن 22% من مجموع سكانها . [113]

أما المفكر الفلسطيني أحمد صدقي الدجاني فيرى أن اتفاق إعلان المبـادئ سـلط الأضـواء عـلى مدينـة القـدس، وأنـذر بتعاظم الأخطار المحدقة بالمدينـة المقدسـة، بفعـل الإصرار الإسرائـيلي عـلى تنفيـذ مخططـات تهويـدها أثنـاء الانشـغال بتطبيق الاتفاق، الذي لم يعالج قضية القدس أصلاً، ولهذا يقول الدكتور الدجاني "ستواجه المدينة مخططات التهويد قبـل أن تبحث قضيتها في مفاوضات الوضع النهائي، وستستكمل إسرائيل فرض سياسة الأمر الواقع عـلى المدينـة لتبقـى تحـت السيادة الإسرائيلية الكاملة، في ظل أي تسوية يتم التوصل إليها من خلال عملية سلام شاملة في الشرق الأوسـط بـالمفهوم الإسرائيلي" . [114]

ويضيف الدكتور الدجاني قائلا : "واقعياً تمعن حكومات إسرائيل المتعاقبـة في سياسـة اغتصـاب القـدس، مسـتفيدةً إلى آخر مدى من تصميم عملية التسوية الجارية التي أفسحت المجال لإسرائيل لأن تخلق واقعاً على الأرض بموافقة المصـمم الأمريكي، إلى حد تحدث فيه إسحاق شامير حين ترك السلطة، بأنه كان ينوي المماطلة في عمليـة التفـاوض عشرـ سـنوات يكون خلالها قد أكمل اغتصاب القدس وطرد سكانها ووطن مكانهم اليهود . [115]

والحقيقة أن إسرائيل عملت بعد توقيـع الاتفـاق عـلى فصـل وعـزل القـدس الشرـقية عـن بقيـة الأراضي الفلسـطينية المحتلة، ومنعت الفلسطينيين من دخول المدينة إلا بإذن مسبق وقيـدت حريـة حركـة العـرب الفلسـطينيين إلى الأمـاكن المقدسة، وقامت بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق بإصدار قرار يقضي بتوسيع بلدية القدس وضم 15ر000 دونـم إليهـا، وقال رئيس بلديتها في احتفال رسمي

بأن توحيد القدس بشطريها باعتبارها عاصمة دولة إسرائيل أمر يحظى بالإجماع في إسرائيل ولا يمثل طرح أي حـل آخـر للقدس . [116]

كما ويرى البعض بأن موقف السلطة الفلسطينية من القدس يتصف بالتناقض والغموض إلى حد ما، فهي لا تنفك على لسان ممثليها وقياداتها تجدد تمسكها بالقدس عاصمة لدولة فلسـطين، وبـنفس الوقـت لا تتـورع عـن توقيـع اتفاقيـات تتناقض مع خطابها المعلن، وتحتكم إلى أسس وأساليب في المفاوضات لا تخدم مصلحة المدينة أو أهـالي القـدس، ويؤكـد العديد من المحللين بأن الجانب الفلسطيني الرسمي اعترف مراراً وأقر بأنه وقـع اتفاقيـات مجحفـة بحـق الفلسـطينيين، مبرراً ذلك بسبب الظروف الدولية والإقليمية . [117]

ويتضح هذا الغموض والتناقض في السياسـة الفلسـطينية اتجـاه القـدس في تصريـحات المسـئولين الفلسـطينيين وعـلى رأسهم الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي دعا يوماً من مسجد جوهانسبيرغ في جنوب أفريقيا إلى الجهاد لتحرير القـدسٍ، وحشدت وسائل الإعلام الفلسطينية كل إمكانياتها لتفسير الدعوة، بأنها رد على المزاعم التي تقول بأن السلطة تنازلت أو فرطت بالقدس، وأن اتفاق أوسلو لم يضع حداً للنضال من أجل تحرير القدس .

وفجأة تغير الموقف وظهر التناقض الواضح في موقف السلطة الرسمي واستدارت بوصلة السياسة الفلسطينية والإعـلام الرسمي، عندما طلبت الإدارة الأمريكية وإسرائيل توضيح مغزى هذه الـدعوة، حيينهـا قـدمت السـلطة التبريـر الرسـمي للولايات المتحدة الأمريكية بأن الرئيس عرفات كان يقصد بالجهاد جهاد النفس الذي يمثل الجهـاد الأكـبر عنـد المسـلمين، ولم تكتفي السلطة بذلك بل خاطب الرئيس عرفات شخصيا رئيس الوزراء الإسرائـيلي رابـين بتـاريخ 1993/9/9 وأكـد لـه تمسكه بوقف كافة أشكال المقاومة، واعتماد أسلوب المفاوضات في حل الخلافات حول القضايا الرئيسية . [118]

وعلى الرغم من كل ما قيل إلا أنه يجب عدم المبالغة في اتهام السلطة الفلسطينية بالتفريط والتنـازل، فتأجيـل بحـث موضوع القدس يمكن اعتباره نتاج مفاهيم سياسية وأسس تفاوضية متعارف عليها في علم العلاقات الدولية والمفاوضـات وحل النزاعات، تستند إلى مبدأ تأجيل القضايا المعقدة في المفاوضات وبحث القضايا الأقل تعقيداً وخلافاً، عـلى اعتبـار أن قضية القدس شائكة ومعقدة وحساسة للجانبن الفلسطيني والإسرائيلي ولا يمكـن التوصـل إلى حلـول بشـأنها في المنظـور القريب، كما لا يمكن وقف التفاوض حول بقية القضايا التي يمكن التوصل إلى حل بخصوصها .

فالمفاوض الفلسطيني تعامل مع هذه القضية من منطلق سياسي مبني عـلى ضرورات التفـاوض وأسسـه، وان حـدوث تقصير أو خطأ في هذا الجانب أو ذاك لا يعني بالضرورة تنازل وتفريط،، لا بل

أن البعض يرى أن تأجيل بحث قضية القدس يعتبر إنجازاً غير مسبوق للمفاوض الفلسطيني، خوفا مـن فـرض حـل عـلى عجل ومتسرع قد لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني، وثانيا لأن إسرائيل اعترفـت بـأن القـدس سـتكون قضـية محـل تفـاوض بـين الجـانبين، وهـو مـا يمكـن اعتبـاره اعترافـا إسرائيليـا ولـو بشـكل غـير مبـاشر بـأن القـدس الشرقية سـتؤول للفلسطينيين، وهو ما يمكن الاستناد عليه لتأكيد بطلان شرعية الإجراءات الإسرائيلية التي تمت في المدينة المقدسة .

كما اعتقد أن السلطة الفلسطينية وقيادتها لم يكن لديها أية مخاوف من إرجاء قضـية القـدس، ولم يكـن يشـكل هـذا الإرجاء أي مشكلة لها على اعتبار أن إعلان المبادئ نص صراحة على أن الاتفاقية ستؤدي إلى حل نهائي على أساس قـراري مجلس الأمن 242 و 338، ويؤكد إعلان المبادئ على تفـاهم الجـانبين عـلى أن ترتيبـات الحكـم الـذاتي الانتقـالي في هـذه الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية، وأن مفاوضات الوضـع النهـائي التـي سـتبدأ في وقـت لا يتعـدى 4 أيـار 1996 ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن، وهو ما ينطبق على القـدس باعتبارهـا أراضي محتلـة اسـتنادا إلى القـرارين سالفي الذكر .

وقد يكون من أخطاء القيادة الفلسطينية في بداية المفاوضات اطمئنانها إلى رسالة التطمينات الأمريكيـة التـي أرسـلت إليها، واعتبارها بمثابة التزام أمريكي ثابت بموقفها من القدس، باعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة وأنهـا لا تعـترف بقـرار ضمها إلى إسرائيل، وهو أمر ما كان ينبغي الاستناد إليه ولا الاعتماد عليه، لأن التجربة أثبتت عدم صدق النوايا الأمريكية في تعاملها مع القضايا العربية، إذ من المعروف أن أمريكا تتعامل مـع الـدول مـن منطلـق مصـالحها ولا تلتـزم بالمبـادئ والاتفاقيات والقيم الأخلاقية، إضافة إلى العلاقة الإستراتيجية المعروف بين إسرائيل وأمريكا .

الفصل الثالث

القدس في المشاريع والقرارات الدوليــة



احتلت قضية القدس مكانة متميزة في المشاريع والقرارات الدولية والإقليمية ولم تغب عن مسرح المنظمات الدولية منذ بداية القرن الماضي وحتى اليوم، وتعزى هذه المكانة إلى مركزية قضية القدس وموقعها في عقيدة وثقافة طرفي الصراع، ومطالبهما التاريخية والدينية في المدينة إضافة إلى موقعها الإستراتيجي، باعتبارها تقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، ونقطة الوصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، ولهذا صدر بخصوصها العديد من المشاريع والقرارات الدولية التي لا زال معظمها ينتظر التنفيذ .

تطور القرارات الدولية اتجاه قضية القدس

نلاحظ خلال دراستنا للقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل عام وقضية القدس خصوصا أنها تميزت بالتطور تبعا لتطور مراحل هذه القضية، كما يلاحظ بشكل ملموس تغير طبيعة وأهداف وأسلوب صياغة هذه القرارات، بالمستوى الذي تطور فيه فهم المجتمع الدولي لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وأسبابه .

القرارات الدولية حول القدس قبل إعلان دولة إسرائيل عام 1948

احتلت القدس موقعا متميزا في المشاريع الدولية التي ظهرت في الفترة التي سبقت إعلان دولة إسرائيل، باعتبارها كانت المحرك الرئيسي للمقاومة ضد الاحتلال البريطاني وتنامي الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وضد سياسة شراء الأراضي المحيطة بالمسجد الأقصى بالقرب من حائط البراق، وكانت رمزية المدينة الدينية والروحية تغذي مشاعر العرب والمسلمين للدفاع ليس عن المدينة فقط، بل عن فلسطين كلها باعتبارها أرض المسجد الأقصى وأرض الرباط، وقد وعت حكومة الانتداب البريطاني جيدا هذا البعد المميز وعملت على معالجة وحل قضية القدس كجزء من حل القضية الفلسطينية بشكل عام .

وتميزت بعض مشاريع هذه المرحلة بمحاولة فرض حل سياسي على طرفي الصراع وان كان على حساب الجانب العربي، وقامت بريطانيا باعتبارها سلطة الانتداب على فلسطين بالتدخل المباشر لحل القضية، عن طريق لجان التحقيق والوساطة والتوفيق التي شكلت خلال النصف الأول من القرن الماضي، كلجنة والتر شو ولجنة بيل واللجنة الأنجلو أمريكية والتي كانت توصياتها جميعا تحابي اليهود على حساب الحقوق العربية .

يعتبر قرار التقسيم رقم 181 الذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ 1947/11/29 الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ووضع القدس تحت نظام حكم دولي خاص تديره

الأمم المتحدة، من خلال مجلس وصاية تعينه الجمعية العامة يقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة، يعتبر من أهم المشاريع المتعلقة بالقدس وتكمن أهمية هذا القرار باعتباره يشكل اللبنة الأولى لتدويل المدينة، كمخرج وحيد للخروج من الأزمة المستعصية، وباعتباره لا يزال يشكل أحد المشاريع المطروحة الآن لحل هذه القضية الشائكة والمعقدة . [119] أنظر نص القسم المتعلق بموضع القدس في الملحق رقم 5 .

القرارات الدولية خلال الفترة ما بين 1948 – 1967

تراجع الاهتمام الدولي بقضية القدس خلال هذه الفترة وانحسر في موضوع البلدة القديمة والأماكن المقدسة فقط، والمساعدة في إيجاد الوسائل الكفيلة بتوفير الضمانات اللازمة لتأمين حرية وصول المؤمنين إلى هذه الأماكن، والطلب من طرفي الصراع وقف اتخاذ أي إجراءات أو أعمال عسكرية تعرض سلامة الأماكن المقدسة للخطر والمطالبة بتجريد المدينة من السلاح، وبهذا انحسرت عملية إصدار المشاريع والقوانين سواء من قبل المنظمات الدولية أو حتى الدول ذات العلاقة بالقضية الفلسطيني بهذا الاتجاه .

ويبدو من دراسة قرارات هذه المرحلة أن التوافق الدولي الذي ظهر أثناء إقرار قرار التقسيم وإعطاء اليهود حقا تاريخيا في فلسطين، كان لا بد وأن تظهر أثاره في القرارات اللاحقة للمجتمع الدولي، ولهذا لم تكن هذه القرارات ذات صبغة إلزامية بل كانت عبارة عن محاولات للوساطة والتوفيق بين طرفي الصراع، ومناشدة كل من العرب وإسرائيل إبداء استعدادهما للتعاون من أجل تجنيب المدينة صراعات دينية أو عرقية، ودعوتهما لعدم اتخاذ أي إجراءات استفزازية ضد الطرف الآخر .

إضافة إلى تشجيع إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين من خلال تشكيل لجان الوساطة كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 186 الصادر بتاريخ 1948/4/14، بخصوص تعيين الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي اغتالته العصابات الصهيونية، لأنه ضمن تقريره بندا يقترح فيه ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية ومنح الطائفة اليهودية استقلالا ذاتيا لإدارة شؤونها، أو من خلال لجان التوفيق كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم 194 تاريخ 1948/12/11، بخصوص إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة لحماية الأماكن المقدسة ومنح جميع سكان فلسطين حرية الوصول إليها . [120]

كما يلاحظ أن القرارات الصادرة في هذه المرحلة لم تحمل إسرائيل أية مسؤولية مباشرة سياسية أم أخلاقية عن احتلالها لمدينة القدس، لا بل أن دول العالم تسابقت للاعتراف بدولة إسرائيل بعد

إعلانها مباشرة، وبدون ربط هذا الاعتراف بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات المجتمع الدولي ووقف إجراءات تهويد المدينة التي بدأت منذ تلك الفترة .

ويبدو واضحا هنا أن إسرائيل والولايات المتحدة كانت تعمل على تهيئة الرأي العام الدولي للاعتراف بالمطالب التاريخية والدينية والسياسية لإسرائيل في المدينة، على الرغم من أن قرارات الشرعية الدولية كانت ترفض الاعتراف باحتلال الجزء الغربي من المدينة عام 1948 وفرض تقسيمها عمليا بين إسرائيل والأردن في ذلك العام .

القرارات الدولية بعد هزيمة حزيران عام 1967

بعد احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية عام 1967 دخلت قضية القدس في منعطف جديد أكثر تعقيدا من ذي قبل، خاصة بعد أن أصدرت إسرائيل مجموعة من القوانين والأنظمة التي أحكمت من خلالها السيطرة على القدس، وأصدرت قرار ضم المدينة وقانون أساس القدس ونقلت إليها مؤسسات الدولة الرسمية، باعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل، كما قامت بتطويقها بمجموعة من الكتل الاستيطانية والطرق الالتفافية وممارسة الضغوط على سكانها العرب لطردهم من المدينة .

ولأن الحرب الباردة بين المعسكرين الرئيسيين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كانت على أشدها، فكان لا بد للمجتمع الدولي من أن يعيد النظر في حساباته اتجاه القدس من جديد ليبدأ الاهتمام بالمدينة يأخذ منحا تصاعديا، وظهر العديد من المشاريع التي تراوحت جميعها بين طروحات إحياء مشروع التدويل، أو تقسيم المدينة وإعادة القدس العربية القديمة إلى الأردن، أو إقامة ترتيبات خاصة يعترف فيها بمصالح الأديان السماوية الثلاث الكبرى، أو وضع الأماكن المقدسة جميعها تحت سلطة دينية دولية مشتركة وتأمين حرية المرور إليها وضمان العبادة فيها لكافة أتباع الأديان والمؤمنين .

ونتيجة لموازين القوى الدولية والإقليمية السائدة آنذاك فقد أظهر المجتمع الدولي رفضه لجميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير واقع المدينة السياسي، سواء بالتصويت في المنظمات الدولية والإقليمية بالرفض حينا أو الامتناع عن التصويت من بعض الدول حينا آخر، إلى مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإلغاء كافة الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل في مدينة القدس، ودعوتها للامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي للمدينة .

كما ظهر في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2253 الصادر بتاريخ 1967/7/4 ورقم 2254 الصادر بتاريخ 1967/7/14 ، والذي دعا الأول إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها مستقبلا، فيما أكد الثاني على أشد الأسف وأبلغ القلق بعدم التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، وكرر الطلب الذي وجهته الجمعية العامة لإلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها، والامتناع فورا عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير المركز القانوني أو السياسي للقدس . [121]

وكما جاء في قرارات مجلس الأمن التي أكدت على ما جاء في قرارات الجمعية العامة ودعت إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأي إجراءات غير قانونية تتعلق بالقدس، وإبطال جميع الإجراءات التي تمت سابقا، ومن هذه القرارات القرارين رقم 252 الصادر بتاريخ 1968/5/21، ورقم 263 الصادر بتاريخ 1969/7/3 والذين أكدا على رفض المجلس الاستيلاء على أراض الغير بالقوة العسكرية واعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها إسرائيل في القدس باطلة ولا يمكن أن تغير وضع المدينة . [122]

حتى وصل الأمر أن بعض القرارات نددت بإسرائيل وأدانتها أحيانا جراء بعض الإجراءات الغير مقبولة كقرار المجلس رقم 271 الصادر بتاريخ 1969/9/15، وقرار منظمة اليونسكو رقم 83 عام 1970، والصادرين عقب محاولة إحراق المسجد الأقصى، حيث أدانا فشل إسرائيل في الالتزام بالقرارات الدولية ذات العلاقة ودعاها إلى تنفيذ نصوص هذه القرارات، وأكد على أنه في حال رفض إسرائيل هذه القرارات فان المجلس سينعقد للنظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها في بهذا الخصوص، كما أدانت منظمة اليونسكو الحريق الإجرامي للمسجد وجميع المسئولين عنه . [123]

ومن خلال دراسة موضوعية لجميع القرارات الصادرة بعد عام 1967 وحتى انطلاق العملية السلمية بعد مؤتمر مدريد عام 1990 نجد أن هذه القرارات تتميز بما يلي :

1- تسمية القدس باسمها بكل وضوح تأكيدا على تميزها وتفردها بوضع خاص لا يمكن لأحد أن يتجاهله .

2- وصف إسرائيل باعتبارها سلطة احتلال في مدينة القدس ومطالبتها بتنفيذ كافة التزامات دولة الاحتلال استنادا على اتفاقية جنيف الرابعة .

3- مطالبتها بإنهاء الاحتلال المطول للقدس واعتبار جميع التدابير والإجراءات التي اتخذت فيها باطله ولاغيه ولا تستند إلى سند قانوني، والدعوة إلى التوقف إلى التغيير طابع المدينة المادي والثقافي والتاريخي .

4- اعتبار القدس منذ عام 1967 بندا ثابتا في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

5- تميزها بالعموميات رغم تناولها لبعض القضايا التفصيلية أحيانا وعدم تضمنها آليات معينة ومحددة لإلزام إسرائيل لتنفيذها .

القرارات الدولية بعد عقد مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام

لقد أدى انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم وظهور ما سمي بالنظام الأحادي القطبية، وتسارع العديد من التطورات الإقليمية بدءا من حربي الخليج الأولى والثانية، وما تلاها من تطورات قادت منظمة التحرير الفلسطينية إلى اعتماد أسلوب المفاوضات السلمية وتوقيع اتفاقيات السلام، كل ذلك أدى إلى تراجع التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، ومسايرة معظم دول العالم للموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل المر الذي ظهر جليا بالقرارات الدولية التي جاءت مخيبة لأمال الشعوب العربية والإسلامية .

وأصبح مجلس الأمن والجمعية العامة وبقية المنظمات الدولية رهينة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، التي أقنعت العالم بما فيها دول الاتحاد الأوروبي إلى الابتعاد عن القضية الفلسطينية وتركها للمفاوضات بين طرفي الصراع، وراحت تستخدم نفوذها لمنع تمرير أي قرار يدين أو حتى يندد بإسرائيل، من خلال استخدام حق النقض الفيتو وسياسة العصا والجزرة، لإرغام العديد من الدول على السير خلف الموقف الأمريكي وعدم التصويت إلى جانب القرارات التي تزعج إسرائيل أو تدينها أو تندد بها، بحجة أن مثل هذه القرارات لا تخدم عملية السلام الجارية بين الجانبين وتعرقل سير المفاوضات كما تدعي .

كما ظهرت المنظمات الدولية في موقف أضعف من أن تتخذ أي قرار يحمل إسرائيل مسؤولية أعمال القتل والتدمير التي تمارسها في القدس وفلسطين، وانصبت مشاريعها وقراراتها على البحث في كيفية ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس، وضمان حرية العبادة فيها لكافة أتباع الديانات السماوية، ومنح إسرائيل الإمكانيات والفرص اللازمة التي تمكنها من فرض رؤيتها وشروطها فيما يتعلق بموضوع القدس .

ومن خلال هذه الوقائع والتطورات السياسية التي حدثت على الساحة الفلسطينية أولا وعلى المنظومة الدولية والإقليمية ثانيا، يمكننا أن نحدد أربعة قضايا رئيسية تميزت بها القرارات والمشاريع الدولية في مختلف مراحل تطور القضية الفلسطينية، على الرغم من تفاوت أهمية هذه القضايا من مرحلة إلى أخرى هي :

الأولى : تتمثل في أن هذه القرارات والمشاريع أرست مبدأ الاعتراف بسياسة الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل في القدس، منذ احتلالها عام 1948 وضم القدس الشرقية عام 1967،

وبالتالي اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق التاريخية والدينية والسياسية لإسرائيل في المدينة المقدسة على حساب الحقوق العربية .

الثانية : تتمثل في استهتار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بهذه القرارات وعدم الالتزام بتنفيذها وتحديها لإرادة المجتمع الدولي الذي أصدرها .

الثالثة : عدم وجود آليات معينة وتحديد مراحل زمنية لإلزام إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات، ولهذا ظلت حبرا على ورق طيلة مراحل الصراع .

الرابعة : إن جميع المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة لم تحرك ساكنا لتنفيذ هذه القرارات كما تفعل مع بقية دول العالم، وظلت مكتوفة الأيدي لا تقوى على فعل شيء إلا بترديد عبارات الأسف والقلق اتجاه ما تقوم به إسرائيل، على الرغم من أن إسرائيل تعهدت أثناء مناقشات الجمعية العام للأمم المتحدة لقبولها عضوا في الأمم المتحدة عام 1949 بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بدون تحفظ .

حيث كانت إسرائيل قد أبدت استعدادها لاحترام الالتزامات الدولية المترتبة عليها أثناء تقديم طلب عضويتها إلى الأمم المتحدة، وهو ما ظهر في قرار الجمعية العام رقم 273 تاريخ 1949/5/11 والذي نص على ما يلي، "وإذ تلاحظ الجمعية العامة تصريح إسرائيل بأنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة، وإذ تشير إلى التصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية، وبناء على ذلك قررت الجمعية قبول إسرائيل المشروط في عضوية الأمم المتحدة" . [124]

ولم يتوقف التزام إسرائيل آنذاك على ذلك فقط بل نص البيان الرسمي لإعلان الدولة بشكل واضح، على استعداد إسرائيل للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها لتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 181، الأمر الذي يعني اعتراف إسرائيل رسميا بأن القدس تتمتع بوضع دولي خاص وأن جميع إجراءاتها التي اتخذت لاحقا باطلة وغير معترف بها قانونيا .

إلا أنه ومن جهة ثانية وعلى الرغم من كل ما يقال عن عدم جدوى هذه القرارات وتوقف هيئة الأمم المتحدة عند حدود عبارات الأسف اتجاه رفض إسرائيل تنفيذها، وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي المتحيز إلى جانب إسرائيل، إلا أنه لا يمكن التقليل من قيمتها لثلاثة أسباب رئيسية :

الأول يتمثل في أن هذه القرارات تضفي طابعا شرعيا على عدالة القضية الفلسطينية بوجه عام وقضية القدس بشكل خاص، وتعتبر مصدرا قانونيا وتاريخيا وسياسيا يستند عليه الفلسطينيين،

لتفنيد المزاعم الإسرائيلية التي تقـول بـأن القـدس مدينـة يهوديـة، وتسـاعد عـلى إبطـال مفعـول القـرارات والإجـراءات الإسرائيلية التي اتخذت في القدس .

أما الثاني فيتمثل في إرساء معظم القرارات التي صدرت إن لم تكن كلهـا مبـدأ هامـا هـو عـدم الإقـرار بـاحتلال مدينـة القدس وضم الجزء الشرقي منها إلى إسرائيل، واعتبارهـا جميـع الإجـراءات التـي اتخـذتها الحكومـات الإسرائيليـة لتغيـير الواقع الديمغرافي والجغرافي في المدينة باطلة، باعتبارها مخالفه للقانون الدولي ولاتفاقيات جنيف الرابعة .

والثالث يظهر في أن هذه القرارات تمثل أحد أشكال التواصل الفلسطيني مع الرأي العام الدولي، وتساعد على تعـاطف ودعم المجتمع الدولي للحقوق الفلسطينية ومطالبه العادلة في هذه المدينة، وهو ما يمكن الاعتماد عليـه في تغيـير نظـرة هذه المجتمعات إلى القضية الفلسطينية، واستخدامها كوسيلة للضغط على دولها لاتخاذ المواقف السياسية العادلـة التـي تتناسب مع عدالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

كما أن المهم في هذه القرارات هو موقف القانون الدولي المساند للشـعب الفلسـطيني كـما يقـول البروفسـور تومـاس ماليسون أستاذ القانون ومدير برنامج القانون الدولي والقانون المقارن في جامعة جورج واشنطن، "يظهر في قرارات الأمـم المتحدة حول القدس مبدآن قضائيان بارزان : أولهما بطلان قرار ضم القـدس الشرقية إلى إسرائيـل عـام 1967، وثـانيهما مبدأ الكيان المستقل، وإذا أمعنا النظر في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة يظهر لنا أن هناك نيـة للمحافظـة عـلى مبدأ الكيان المستقل للقدس، حتـى وإن كانـت القـرارات التـي تلـت حـرب 1967 قـد أولـت اهـتمام خاصـا للإجـراءات الإسرائيلية . [125]

الفصل الرابع

القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية



تمثل القدس في الإستراتيجية الإسرائيلية مركزا دينيا وسياسيا في آن واحد ولهذا سعى قادة اسرائيل إلى تكريس ما أطلق علية أبائهم في الحركة الصهيونية "الهدف الأعظم"، المتمثل في جعل القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، ويقول أحد قادة اسرائيل "القدس هي المركز الذي يشيد حوله المنفيون من أبناء مملكة يهوذا في أحلامهم صروح عظمتهم في المستقبل، يوم يتم إرجاع الورثة الشرعيين للأرض إلى مساكن الآباء، وسوف تؤذن النهاية بسقوط عدو المسيح وتحرير مملكة يهوذا من عبودية النير الأجنبي" .

وقد استخدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة القدس سلاحا لدفع اليهود لتحقيق هذا الهدف، ولتنفيذ رغبة تيودور هيرتزل الذي قال في مؤتمر بال عام 1897، " إذا حصلنا على القدس وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون"، أما ديفيد بن غورين فيقول "لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل" .

لقد شكلت القدس والأماكن المقدسة ذريعة في إستراتيجية إسرائيل لاحتلال المدينة والسيطرة عليها، وأصبحت أحد أبرز عناوين الحكومات الإسرائيلية وظهرت في كل المواقف السياسية الرسمية والشعبية في إسرائيل، وتم تعزيز شعار "القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل وهي ليست خاضعة لأي مناقشة أو مساومة في أي مكان أو زمان"، في مفهوم وثقافة وعقيد المواطن اليهودي أينما كان .

وقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال ثلاثة محاور رئيسية سارت بشكل متواز هي : السيطرة على الأماكن المقدسة والاستيطان وتغيير البنية الديموغرافية للمدينة المقدسة .

السيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية

شكّلت الأماكن الإسلامية المقدسة وعلى رأسها المسجد الأقصى محور سياسة إسرائيل العدائية اتجاه المقدسات الدينية غير اليهودية في القدس، وتم اتخاذ إجراءات عملية متعددة بهدف طمس الهوية الدينية للمسلمين في القدس، وإقناع العالم بأن هذه المدينة يهودية خالصة لا ينازعهم فيها أحد، وقد استخدمت إسرائيل إستراتيجية خاصة تم فيها تبادل الأدوار بين المؤسسة الرسمية الإسرائيلية والمنظمات اليهودية المتطرفة .

ولهذا لم يكن مستغربا أن يقوم وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك موشي ديان بزيارة المسجد الأقصى بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967، ليعلن أمام مناصريه بصوت عالي "لقد حررت

قوات جيش الدفاع الإسرائيلي القدس وأعادت توحيدها عاصمة لإسرائيل، وعدنا إلى أقدس الأماكن ولن نرحل عنها مرة أخرى أبدا "، وعندما وصل إلى حائط البراق قال "أورشليم لن نتركك بعد الآن"، وليتبعه بعد ذلك حاخام الجيش الإسرائيلي شلومو غورن ليؤدي الصلاة عند حائط البراق ويعلن من أمام الحائط، بأن الشعب اليهودي حقق حلمه الذي طال انتظاره بالعودة إلى القدس وإعادتها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل . [126]

ومن ثم تبدأ الحكومة الإسرائيلية بعملية هدم واسعة في محيط الأقصى بدءا من حارة المغاربة القريبة من ساحة البراق "المبكى"، وامتدادا إلى بقية أماكن القدس داخل السور وخارجه وتقوم بتغيير أسماء بعضها، وتضع سياسة استفزازية تمس مشاعر المسلمين والمسيحيين، وتحد من حرية وصولهم إلى الأماكن المقدسة بحجة المبررات الأمنية والمحافظة عليها، وتصدر العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي مكنتها من المشاركة في الإشراف على هذه الأماكن وإدارتها وحراستها، وتضع برنامجا للزيارات السياحية وللمتطرفين اليهود لزيارة الحرم القدسي الشريف وباحات المسجد الأقصى .

وما هذه الإجراءات الإسرائيلية إلا سياسة متعمدة تهدف إلى تغيير ملامح المدينة وطمس هويتها الدينية الإسلامية والمسيحية، وتسهيل مهمة المتطرفين لتنفيذ مخططاتهم بالوقت المناسب، والتي أثبتت الأيام الأخيرة صحة مخاوف وتوقعات القائمين على شؤون الحرم القدسي الشريف، حين سربت وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلا عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن اكتشاف عدد من المخططات، التي أعدتها المنظمات الصهيونية المتطرفة لتدنيس المسجد الأقصى وتدميره تارة ونسفه بالصواريخ من الجو تارة أخرى .

ولم تترك إسرائيل وسيلة للسيطرة على الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى خصوصا إلا واتبعتها، بدءا من محاولات تدنيسه والادعاء بحقهم في الصلاة فيه وانتهاء بمحاولة هدمه وإحراقه، ولهذا ليس مستغربا أن يُعلن رئيس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي " الشاباك" كرمي غليون لصحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ 2000/4/25 " بأنه عشية الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في عام 1982، كان هناك خطة جاهزة لتفجير المسجد الأقصى وقبة الصخرة على أيدي مجموعة متطرفة ضمت أربعة أشخاص أحدهم يعمل في سلاح الهندسة في الجيش الإسرائيلي . [127]

ولم تكن محاولة إحراق المسجد الأقصى بتاريخ 1969/8/21 على يد المتطرف اليهودي الأسترالي مايكل روهان، الذي تسترت السلطات الإسرائيلية على جريمته واعتبرته مختلا عقليا ، الأولى في مسلسل الاعتداءات على الأماكن المقدسة في القدس، حيث أدت هذه العملية إلى

تلف وتخريب ما يزيد على 1500م2 من مساحة المسجد الإجمالية البالغة 4400م2 ، أي ما يعادل ثلث مساحته، إضافة إلى حرق وتدمير منبر صلاح الدين إحدى التحف المعمارية التي تجسد أصالة الفن العربي الإسلامي في القدس . [128]

سياسة حفر الأنفاق

شكلت سياسة حفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى بحجة البحث عن الهيكل أخطر الوسائل التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على المسجد الأقصى، وقد اتبعت إسرائيل سياسة التكتم الشديد على عملية الحفر، وجعلت مناطق العمل بعيدة عن أعين وسائل الإعلام والمتخصصين حتى اليهود منهم، وقد تركزت معظم الحفريات التي جرت في المناطق الملاصقة للمسجد الأقصى وأسوار البلدة القديمة، قبل أن تمتد لتشمل جميع مواقع الأماكن الأثرية الإسلامية المحيطة بالبلدة القديمة وخارجها .

وتشير العديد من المصادر إلى أن مذبحة حضارية تجري تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة الشريفة، تتمثل في حفر شبكة طويلة ومتشعبة من الأنفاق أشهرها نفق "الحشمو إئيم"، الممتد من باب السلسلة وحتى المدرسة العمرية، وهو النفق الذي افتتحه رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو عام 1996 وكان سببا لاندلاع هبة الأقصى في ذلك العام، إلا أن الأهم في كل ذلك هو ما سربته بعض المصادر من أن هذه العمليات وصلت إلى مراحل متقدمة، في "بناء بعض أجزاء مدينة سياحية أسفل المسجد تقع على عمق 14 مترا في إطار خطة لبناء البنية التحتية لبناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى" [129] .

وتعود أعمال البحث عن الآثار في فلسطين والقدس إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بهدف البحث عن الآثار التي تثبت يهودية القدس ووجود الهيكل تحت المسجد الأقصى، عندها اكتشف عالم الآثار الفرنسي ديبولي مقابر الملوك عام 1863 وادعى أنها تعود إلى عصر الملك داود، إضافة إلى تخيل ورسم الخبير الألماني كونراد تشيك للهيكل كما هو أسفل المسجد الأقصى، ثم جاءت عالمة الآثار البريطانية كاثلين كينون لتنقض كل ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وتؤكد في كتابها "القدس حفريات 3000 سنة" على عدم ظهور أي دليل يدعم وجهة نظر الإسرائيليين فيما يتعلق بموضوع الهيكل . [130]

كما أن نتائج الحفريات التي تمت توصلت إلى استنتاجات مغايرة للادعاءات الإسرائيلية لا بل تم فيها اكتشاف العديد من الآثار الرومانية والبيزنطية والإسلامية، ومع ذلك تمعن إسرائيل في سياسة الحفر وتتخذ منها وسيلة لتعزيز تواجدها داخل الحرم الشريف وحول المسجد الأقصى، وقد

بدأت الحكومة الإسرائيلية عمليات الحفر مبكرا في أواخر عام 1967 بعد احتلال القدس الشرقية ولا تزال مستمرة حتى الآن، على الرغم من إعلان إسرائيل رسميا وقفها للحفر منذ عام 1977، ويمكن تقسيم أعمال الحفر التي تمت في الحرم القدسي الشريف إلى عدة محاور رئيسية هي :

المحور الأول : حفريات جنوب المسجد الأقصى وخلف المسجد والمتحف الإسلامي ومصلى النساء، وتمتد على مسافة 70 مترا أسفل الحرم وعلى عمق 14 مترا، وقد أشرف عليها البروفيسور مناحيم مازار ومساعده مائير بن دوف من الجامعة العبرية، وقد أكد البروفيسور مازار في تقريره الذي نشره حول نتائج هذه الحفريات عام 1969 ، بأن ما تم اكتشافه خلال هذه الحفريات كان عبارة عن أثار إسلامية تعود للعصر الأموي خلال الفترة من 660 – 750 ميلادي وأخرى رومانية وبيزنطية، ومع ذلك أصر مازار على أن موقع الهيكل هو في المكان الذي تجرى فيه الحفريات . [131]

المحور الثاني : حفريات جنوب غرب الأقصى بمحاذاة الجزء الجنوبي الغربي لجدار المسجد، وهي استكمال للمرحلة الأولى وبدأت من النقطة التي انتهت عندها حفريات المرحلة الأولى، ومن ثم اتجهت الحفريات باتجاه الشمال حتى وصلت إلى منطقة باب المغاربة الذي يفصل الحي اليهودي عن المسجد الأقصى بطول 80 مترا، وقد أعلن يومها عن عدم العثور على أي دليل أو أثر للمدينة المقدسة أو الهيكل، لا بل أن مائير بن دوف أحد علماء الآثار الإسرائيليين الذين شاركوا في عملية الحفر، أكد على أن ما تم اكتشافه هو عبارة عن أثار إسلامية تتمثل في ثلاثة قصور أموية . [132]

المحور الثالث : حفريات جنوب شرق المسجد الأقصى في المنطقة الواقعة خلف الحائط الجنوبي، الممتد أسفل القسم الشرقي للمسجد بطول وصل إلى 80 مترا وبعمق 13 مترا، وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل لأن الحفريات فيها اخترقت الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى ووصلت إلى أسفله من أربعة اتجاهات هي، أسفل المحراب وجامع عمر والأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد وأسفل الأروقة الجنوبية الشرقية، مما شكل خطورة على أساساته وجداره الجنوبي وعدد من المعالم الإسلامية الأخرى . [133]

المحور الرابع : وهو النفق الغربي الممتد من ساحة البراق الشريف "المبكى" على طول الحائط الغربي حتى يصل إلى أسفل المدرسة العمرية، ويبلغ طوله حوالي 450 متر ويتراوح عمقه ما بين 11 – 14 مترا وبارتفاع 2.5 متر، وقد بدء العمل به عام 1968 إلا أن إسرائيل توقفت عن استكمال الحفر فيه عام 1974 بسبب الاحتجاجات الفلسطينية والعربية والتنديد الدولي به . [134]

عادت إسرائيل واستأنفت عملية الحفر عام 1975 وأكملته عام 1988 ، بعـدما اخـترق المنطقـة الواقعـة أسـفل أبـواب السلسلة والقطانين والمطهرة والحديد وعلاء الدين البصيري، وتكمن خطورته في أنه يقع أسفل المواقـع الأثريـة الإسـلامية كالمدارس المملوكية والجوهرية والمنجكية التاريخية وعدد من المساكن العربية، وقد امتدت حفريات هـذا النفـق لتصـل إلى المحكمة الشرعية وتحو جزءا منها إلى كنيس يهودي . [135]

وفي عام 1987 أعلنت دائرة الآثار الإسرائيلية أنها اكتشفت قناة للمياه بطول 80 مترا تقع أسفل المسجد الأقصىـ وقـد جاء هذا الإعلان لتمويه عمليات الحفر في النفق الغربي وبهدف تهويته وإضاءته وإعداده للصلاة باعتباره موقـع الهيكـل الأصلي، وقد حاول رئيس الوزراء الأسبق رابين افتتاحـه، إلا أنـه لم يـتمكن بسـبب الاحتجاجـات الشـعبية التـي اجتاحـت الأراضي الفلسطينية والدول العربية والإسلامية، وقام نيتنياهو بافتتاحه عام 1996 مدعيا أنه نفق قديم وأن دائـرة الآثـار الإسرائيلية أعادت ترميمه . [136]

وعلى الرغم من كل ما قامت وتقوم به إسرائيل من إجراءات الحفر والتنقيب تحت المسـجد، إلا أنهـا لم تـتمكن حتـى الآن من العثور على دليل واحد لبقايا الهيكل تحت المسجد الأقصى كما تدعي، وكما تخيله عـالم الآثـار مـازار ونقلـه عـن كتب المؤرخ اليهودي جوسيفوس فلافيوس Josephus flavius .

وعلى الرغم من أن هذه الحفريات أثبتت أن لا وجود لهذا الهيكل وأن مـا عـثر عليـه حتـى الآن هـو عبـارة عـن آثـار عربية ورومانية وبيزنطية وفينيقية، إلا أن إسرائيل لا زالت مستمرة في عملية الحفر، وتقوم بـإجراءات موازيـة لعمليـات الحفر شكلت ولا زالت تشكل خطرا حقيقيا على المسجد يوازي ما تقوم بـه هـذه الحفريـات، تمثلـت بزيـادة عمليـات الاستيطان داخل المدينة القديمة، والعمل على إخراج مدينة القـدس مـن قضـايا مفاوضـات الوضـع النهـائي مـع الجانـب الفلسطيني بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية .

الاستيطان في القدس

اندفع الاستيطان في القدس بشراسة لا مثيل لها في التاريخ بسبب أهمية المدينة الدينيـة والتاريخيـة، مسـتهدفا بـذلك خلق واقع سياسي يصعب تغييره في أي مفاوضات قد تتم لاحقا مع الفلسطينيين، وتعود جذور هذه السياسـة إلى سـنين طويلة خلت بدأت منذ عهد الانتداب وما قبله ولا زالت حتى اليوم .

الاستيطان في القدس في عهد الانتداب وما قبله

بدأت عملية الاستيطان الحقيقية في القدس منذ بداية القرن التاسع عشر وبعد اختتام مؤتمر الحركة الصهيونية الأول في سويسرا عام 1897، حين تم إنشاء المؤسسات والمنظمات التي تولت عملية تهجير اليهود إلى فلسطين، كصندوق الائتمان اليهودي الذي أسس عام 1899 والصندوق القومي اليهودي عام 1901 والبنك البريطاني - الفلسطيني عام 1903 والصندوق التأسيسي لفلسطين عام 1921، والوكالة اليهودية لفلسطين عام 1922 والتي أنشئت استنادا للمادة الرابعة من صك الانتداب، والتي تنص على السماح للمهاجرين اليهود بالإقامة في فلسطين وخاصة في القدس . [137]

وفي عام 1855 تمكن السير موشي مونتفيوري من شراء قطعة أرض في مدينة القدس بحجة بناء مستشفى عليها، إلا أنه أقام عليها أول حي سكني يهودي في المدينة عام 1857، أطلق عليه لاحقا اسم يمين موشيه نسبه إلى مؤسسه، ويعتبر هذا الحي أول نواة استيطانية يهودية في القدس، ثم توالى شراء الأراضي في القدس وبناء الأحياء السكنية عليها، لتصبح لاحقا عبارة عن نواة لكل المستوطنات التي شكلت الحزام المني الاستيطاني الذي يلف مدينة القدس في الوقت الحاضر . [138]

بدا الفلسطينيون والعرب يدركون مخاطر ما يجري في فلسطين، خاصة بعد أن تقاعس متصرف لواء القدس آنذاك رشيد باشا عن منع بيع الأراضي لليهود، وقدموا احتجاجات عديدة إلى السلطان العثماني في الأستانة، عبروا فيها عن تخوفهم من هجرة اليهود إلى القدس، الأمر الذي أدى إلى إصدار أمر من السلطان في شهر تشرين ثاني من عام 1892 يمنع بموجبه بيع الأراضي الأميرية والعقارات إلى اليهود . [139]

وعلى الرغم من احتجاجات الجانب العربي إلا أن الحركة الصهيونية تمكنت من تأسيس قاعدة استيطانية في مدينة القدس، وأجبرت حكومة الانتداب على توسيع مساحة المدينة من 694 دونم عام 1860 إلى 4130 دونم عام 1918، ثم أعادت ترسيم حدود البلدية مرة أخرى في عامي 1921 و 1946 ضمت بموجبها أحياء باب الساهرة ووادي الجوز والشيخ جراح بهدف استيعاب الأحياء اليهودية الجديدة، وتكريس مبدأ السيطرة اليهودية على المدينة بشقيها الشرقي والغربي، وقد توزعت ملكية الأراضي في المدينة 1946 على الشكل التالي : 40% أملاك إسلامية و 27% أملاك يهودية و 14% أملاك مسيحية و 3% أملاك حكومية و 17% طرق وخدمات وحدائق . [140]

وبعد دخول القوات البريطانية إلى فلسطين بتاريخ 11 كانون الأول 1917، ازدادت وتيرة الاستيطان، وقدمت حكومة الانتداب كل التسهيلات اللازمة للاستيطان في هذه المدينة بالذات، ولم تكتفي بتقديم التسهيلات بل قامت باقتطاع (117) ألف دونم من أرضي القدس الأميرية، وهو

ما يُشكل حوالي 7% من مساحة المدينة، ومنحتها للحركة الصهيونية لإقامة عدد من المستوطنات عليها، كما سهلت أبواب الهجرة المنظمة إلى فلسطين حتى وصل عدد اليهود في فلسطين عام 1918 نحو (35) ألف يهودي . [141]

من ناحية ثانية قام الجنرال البريطاني اللنبي بإعادة تقسيم المدينة بما يتناسب مع أهداف الحركة الصهيونية، وأوكل إلى المهندس الذي صمم مخططات مدينة الإسكندرية "ماكلين" بوضع هيكلية جديدة تم بموجبها تقسيم المدينة إلى أربعة وحدات إدارية تكونت من * البلدة القديمة * المناطق المحيطة بالبلدة القديمة * القدس الشرقية * القدس الغربية، بهدف المساعدة على ضم المستوطنات والأحياء اليهودية التي أقيمت خارج حدود البلدية إلى ما أصطلح على تسميته لاحقا باسم القدس الكبرى . [142]

استغلت المنظمات اليهودية الأوضاع السياسية في فلسطين والدعم اللامحدود الذي وفرته لها سلطة الانتداب البريطاني، وقامت بالاستيلاء إلى أراضي القدس وتكثيف الاستيطان فيها وتوطين المهاجرين فيها حتى وصل عدد اليهود في فلسطين عامي 1920 – 1940 348.534 سكن منهم في القدس 53.800 ثم زاد عددهم إلى 99.400 في عام 1947، أي ما يزيد عن 60% من مجموع سكان المدينة البالغ 164.500، وهو شكل بداية عملية التغير الديموغرافي الذي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية في القدس . [143]

ونتيجة لأعمال التوسع وإعادة هيكلة المدينة لأكثر من مرة في عهد الانتداب، فقد زادت مساحة الجزء الغربي منها إلى ستة أضعاف الجزء الشرقي، ووصلت مساحة المدينة الإجمالية عام 1946 إلى 19.331 دونم، منها 868 دونم داخل أسوار البلدة القديمة، كان العرب يملكون منها 11.191 دونم، بينما يملك اليهود 4.835 دونم فقط، والباقي 3.305 دونم يمثل مباني عامة وطرق وخدمات . [144]

وقد ساعدت حكومة الانتداب البريطاني اليهود على تعزيز سيطرتهم على مدينة القدس، وإعدادها لتكون مركزا سياسيا وإداريا واقتصاديا وثقافيا للدولة القادمة، وكانت تعمل على توسيع المدينة في المناطق التي لا تتواجد فيها كثافة سكانية عربية، بهدف المحافظة على وجود أغلبية يهودية فيها، وأصبحت المدينة مقرا للحاخامية اليهودية والصندوق القومي اليهودي، واللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، ثم افتتحت فيها الجامعة العبرية في عام 1925، ومستشفى هداسا في عام 1939، وارتفع عدد سكانها إلى حوالي 252 ألف نسمة موزعة كما هو موضح في الجدول رقم 1 : [145]

جدول رقم 1

الدين	مسلم	مسيحي	يهودي	المجموع
العدد	104000	46000	102000	252000
النسبة المئوية	%41.27	%18.25	%40.5	%100

الاستيطان في القدس بعد عام 48 :

في ظل التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية وتطور الصراع العربي – الإسرائيلي، قررت الحكومة البريطانية إنهاء انتدابها على فلسطين ونقل المسؤولية إلى الأمم المتحدة، التي قامت بإصدار قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1947/11/29، وما تبعه من احتلال فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل واحتلال الجزء الغربي من القدس .

وبعد إعلان دولة إسرائيل تم احتلال القرى العربية المحيطة بالقدس الغربية وطرد ما يزيد على 60 ألف فلسطيني منها، والاستيلاء على 30 ألف دونم من مناطق لفتا والشيخ بدر ودير ياسين وعين كارم، إضافة إلى السيطرة على المستعمرة الألمانية والحي اليوناني والقطمون وجزء من الطور وحي الثوري ومعظم الأراضي المحيطة بالقدس، وارتفعت ممتلكات اليهود في القدس الغربية على الرغم من أن مجموع ما كان يملكونه لم يزيد على 26% مقابل 40% للفلسطينيين و 34% أراضي أميرية . [146]

ونتيجة لاستيلاء إسرائيل على الأراضي العربية المحيطة بالقدس فقد تم توسعة مساحة البلدية لتصل إلى 21.1 كم2 كانت مقسمه بين العرب واليهود كما هو موضح في الجدول رقم 2 : [147]

جدول رقم 2

المنطقة	المساحة	النسبة
العربية	2.4 كم2	%11.48
الإسرائيلية	17.7 كم2	%84.3
دولية	1 كم2	%4.39

وبتاريخ 1949/12/11 أعلنت إسرائيل عن نقل عاصمتها إلى القدس وشرعت بتهويد المدينة بشكل منظم ومبرمج، الأمر الذي زاد عدد سكان اليهود فيها من (1850) يهودي في نهاية العهد

العثماني إلى (100) ألف في عام 1948 ووصل إلى (200) ألف في عام 1965، مقابل تناقص أعداد السكان العرب بشكل متواصل نتيجة لإجراءات الضغط الإسرائيلية عليهم، حتى وصلت إلى (66) ألف عربي عام 1967، وتقول بعض الإحصاءات أن نسبة اليهود وصلت في المدينة إلى نحو 85% مقابل 209% للعرب . [148]

كما قامت الحكومة الإسرائيلية بنقل مؤسسات الدولة الرسمية إلى القدس حيث تم نقل المحكمة العليا في عام 48 والكنيست في عام 49، والذي قام بدوره بإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل بتاريخ 1950/1/23، وبهذه الإجراءات ارتفعت مساحة القدس خلال الفترة من عام 48 إلى 64 من (16261) دونم إلى (38100) دونم، كما تم توسيع المدينة إلى خارج حدودها لبناء المستوطنات وتطويق مدينة القدس . [149]

الاستيطان في القدس بعد حرب حزيران عام 1967

دعا ديفيد بن غورن أول رئيس وزراء لإسرائيل يوم 8 حزيران إلى سرعة استقدام اليهود إلى القدس الشرقية، وقال "يجب أن يعود اليهود إلى هنا بأي ثمن، إذا ينبغي توطين عشرات الآلاف في القدس خلال وقت قصير ولو في أكواخ من القصدير، ولا يجوز الانتظار إلى حين بناء أحياء منظمة لهم، والمهم أن يتواجد اليهود هنا بسرعة" . [150]

وقامت إسرائيل منذ اليوم الأول لاحتلال القدس الشرقية باتخاذ الإجراءات العملية لاستكمال السيطرة عليها، وأصدرت يوم 1967/6/28 قرارا يقضي بتوسيع حدود بلدية القدس، من خلال مصادرة 70 كم2 من أراضي الفلسطينيين المجاورة وضمها إلى حدود البلدية، وبذلك أصبحت القدس تمتد من منطقة صور باهر في الجنوب وحتى مطار قلنديا في الشمال، وتشمل القدس القديمة والمناطق المحيطة بها من قرى صور باهر وبيت صفافا وعناتا والعيسوية والرام والطور، وبهذا أصبحت مساحة القدس تشكل نحو 20% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية . [151]

كما قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعمليات المصادرة لمساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين وضمها إلى حدود البلدية، وقامت بعمليات شراء واحتيال غير قانونية من بعض المؤسسات الدينية المسيحية والمواطنين العرب، حيث قدمت لهم الإغراءات المادية والمعنوية للتنازل عن أراضيهم وممتلكاتهم، مثلما حدث مع الأسقف الأرمني شاهي عجاميان الذي وعدته السلطات الإسرائيلي بتنصيبه بطركا للأرمن في القدس، مقابل تسهيل عمليات بيع الممتلكات الأرمنية في الحي الأرمني في البلدة القديمة إلى الشركات الإسرائيلية، إضافة إلى قضية مار دير يوحنا المعروفة . [152]

ولم تكتفي بذلك بل وضعت برنامجا زمنيا محددا لاستكمال مشروعها الاستيطاني في القدس، اعتمد على سلسلة من المصادرات للأراضي العربية وبناء المستوطنات عليها من خلال ثلاثة أطواق رئيسية، يمثل الطوق الأول المستوطنات داخل البلدة القديمة، فيما يمثل الطوق الثاني المستوطنات حول المناطق العربية في القدس الشرقية، ويمتد الطوق الثالث ليشمل القرى والأراضي العربية المجاورة لمدينة القدس .

الطوق الأول : وقد استهدف البلدة القديمة والأراضي الواقعة على أطراف السور حيث تم مصادرة ما مجموعه 18 ألف دونم، منها 116 دونم داخل السور في المنطقة الجنوبية من البلدة القديمة، وتم إزالة أحياء باب المغاربة والشرف والباشورة وشارع باب السلسلة بهدف إقامة الحي اليهودي على أنقاضها، كما عملت إسرائيل على إرغام المواطنين العرب على مغادرة مساكنهم من هذه الأحياء، وتمكنت من طرد أخر مواطن عربي من الحي اليهودي والسيطرة عليه بالكامل، وبذلك ارتفعت مساحته إلى 180 دونم من أصل 868 دونما تشكل مساحة البلدة القديمة الإجمالية . [153]

كما أطلقت الحكومة الإسرائيلية مشروع تجميل القدس حول سور البلدة القديمة وذلك بهدف إخلاء السكان العرب من الأحياء الواقعة بالقرب من السور، وأصدرت بلدية القدس قرارات تنظيمية اعتبرت بموجبها مناطق العيزرية وباب الخليل وباب العامود وجبل الزيتون مناطق خاصة لا يجوز البناء والسكن فيها، حفاظا على جماليتها وطبيعتها المتميزة واعتبرتها مناطق سياحية وترفيهية، وقامت بمصادرة 30 دونما في منطقة باب الخليل وحولتها إلى حديقة عامة باسم حديقة بيت السلام . [154]

وفي عام 1970 قامت بمصادرة 116 دونم من منطقة ماميلا كفار ديفيد "مقبرة مأمن الله"، الواقعة في الجهة الغربية من سور البلدة القديمة، وحولتها إلى منطقة تجارية وسياحية بهدف ربط مدينة القدس الغربية بالبلدة القديمة . [155]

وشكل الحي اليهودي في البلدة القديمة اللبنة الأولى للمشروع الاستيطاني في مدينة القدس، لما تمثله البلدة القديمة من أهمية رمزية ودينية وتاريخية في المفهوم الصهيوني، باعتبارها تقع داخل السور وبالقرب من المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط البراق وبقية الأماكن المقدسة، وقد شكل هذا الحي ما يمكن تسميته بالطوق الاستيطاني الأول والأخطر حول مدينة القدس، حيث تم إنشاء بؤر استيطانية متعددة تتوزع في كافة الاتجاهات بهدف محو الطابع العربي الإسلامي للبلدة القديمة وتهويدها بشكل كامل .

وقدمت الحكومة الإسرائيلية عام 1968 مساعدات مادية مغرية للمنظمات والشركات اليهودية المتخصصة، لشراء ما يمكن شراءه من العقارات والممتلكات المختلفة داخل البلدة القديمة وخاصة في

الحي الإسلامي، بهدف ربط الحي اليهودي مع باب السلسلة مع بعضهما البعض، وقد تمكنت من شراء 44 عقارا في الحي الإسلامي بالقرب من المسجد الأقصى تم توزيعها على عدد من اليهود المتطرفين . [156]

الطوق الثاني : تمثل في إقامة سلسلة من المستوطنات حول القدس بمواصفات أمنية وعسكرية، بهدف حماية المدينة من أي اعتداء مستقبلي في حال نشؤ حرب مع العرب من ناحية، ولفصلها عن بقية الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية جغرافيا وبشريا وعن إقليمها العربي من ناحية أخرى .

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم مصادرة 3830 دونم من أراضي قرى شعفاط والعيسوية ولفتا وجبل المشارف وتلة نوح، إضافة إلى 765 دونم من أراضي قريتي حزما وبيت حنينا وغيرها من المناطق، حتى وصل مجموع ما تم مصادرته في عام 1990 حوالي 25627 دونم أقيم عليها المستوطنات التالية : [157]

1- رامات أشكول وصممت لتشكل إحدى ضواحي مدينة القدس الكبرى وأصبحت من أكبر المستوطنات في شمال شرق المدينة، وقد بدء البناء فيها عام 1969 وتم توسيعها لاحقا لتلتهم جبل المشارف بالكامل حتى بلغت مساحتها 1039 دونما ، وقد أقيمت على أراضي المواطنين الفلسطينيين في منطقة الشيخ جراح وقرية لفتا، ويبلغ عدد وحداتها السكنية 8000 وحدة سكنية يعيش فيها الان 37200 نسمة .

2- الجامعة العبرية ومستشفى هداسا وتعتبران من أقدم الكتل الاستيطانية في القدس، وتشرف على وادي الأردن وتسيطر على شمال القدس، وقد تم مباشرة البناء في الجامعة عام 1913 وافتتحت عام 1925 ، فيما افتتح المستشفى التعليمي عام 1939 بإيعاز من الحركة الصهيونية، وبهدف توسعة حرم الجامعة والمستشفى وإنشاء مباني لبعض المؤسسات والدوائر الحكومية، فقد قامت البلدية بمصادرة بقية أراضي جبل المشارف وجزء من بلدتي العيسوية والطور حتى بلغت مساحتهما 1190 دونم .

3- التلة الفرنسية تقرر إقامة هذه المستوطنة لتشكل مع مستوطنة رامات أشكول والجامعة العبرية ومستشفى هداسا طوقا أمنيا حول مدينة القدس من الناحية الشمالية، ويتميز موقع المستوطنة ببعده الاستراتيجي لوقوعها على مفترق الطرق بين القدس ورام الله وبقية الأراضي الفلسطيني، وقد تم مصادرة أراضي هذه المستوطنة البالغة 961 دونما من أصحابها الفلسطينيين وخزينة الحكومة الأردنية ودير اللاتين، وبعض الأفراد اليهود الذين كان قد تملكوا هذه الأراضي قبل عام 1948 .

4- النبي يعقوب وأقيمت على أراضي بيت حنينا وحزما عام 1970 وتم توسعتها عامي 1991 و 1993، وبلغت مساحتها الإجمالية حوالي 1795 دونما .

5- راموت وأقيمت على أراضي قرى لفتا وبيت أكسا وبيت حنينا وبدء العمل بها في عام 1973، وتم توسعتها في التسعينيات حتى بلغت مساحتها الإجمالية 4449 دونم .

6- جيلو التي تشكل الحلقة الأهم مع مستوطنة جبل أبو غنيم لاستكمال الطوق حول القدس من الجهة الجنوبية، وقد أقيمت على أراضي بيت صفافا وشرفات وبيت جالا وبدء العمل بها عام 1970 وتم بنائها على ثلاثة مراحل، وتعتبر من المستوطنات الكبيرة في جنوب القدس إذ تصل مساحتها إلى 2743 دونم .

7- تليبوت الشرقية الواقعة في المنطقة الجنوبية الشرقية لمدينة القدس على أراضي قرى سعد وأبو طور وصور باهر، وقد بدء العمل بها عام 1973 وبلغت مساحتها الإجمالية 1071 دونم، وتعتبر من أكبر المستوطنات الصناعية في إسرائيل، وتشكل جزا من الجدار الأمني الذي يحمي القدس من الناحية الجنوبية .

8- معالوت دفنا تشكل امتدادا طبيعيا لمستوطنة رامات أشكول من الجهة الشمالية، وقد بنيت على أراضي قرية لفتا وحي الشيخ جراح وتبلغ مساحتها 485 دونم .

9- بسجات زئييف وبسجات عوفر اللتين أقيمتا على أراضي بيت حنينا وقرية حزما، وبدء العمل بهما عام 1982 واستكمل على عدة مراحل كانت أخرها عام 1993، وتشكلان حيا استيطانيا واحدا وتبلغ مساحتهما 5518 دونم .

10- ريجيس شعفاط وتقع على أراضي قرية شعفاط بمساحة إجمالية بلغت 1355 دونم وقد بدء العمل بها عام 1991، لتكون فاصلا أمنيا بين مدينة القدس والتجمعات السكانية الفلسطينية المحاذية لمدينة رام الله كمخيم شعفاط .

11- جفعات هامتوس وأقيمت على أراضي بيت صفافا بمساحة إجمالية بلغت 1062 دونم ، منها 82 دونما ملك للكنيسة الأرثوذكسية، وتكمن أهميتها الإستراتيجية بوقوعها على الطريق الواصل بين الخليل والقدس وبالقرب من مستوطنة جليو .

الاستيطان في القدس بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو

لم يغير انطلاق عملية السلام في مدريد عام 1991 وتوقيع اتفاق أوسلو من سياسة إسرائيل الاستيطانية شيئا، وظل الواقع الاستيطاني كما هو إلا بإصدار أوامر بتأجيل العمل في بعض المواقع أو تأخيره في مواقع أخرى، استجابة على استحياء للضغوط الأمريكية والأوروبية والدولية الأخرى التي كانت تنطلق بين الحين والأخر .

وتحاشيا لهذه الضغوط فقد ابتدعت إسرائيل مفهوما جديدا للاستمرار في النشاط الاستيطاني، أطلقت عليه تسمين المستوطنات القائمة بدلا من الإعلان عن إنشاء عن مستوطنات جديدة، وكان من ثمار هذه السياسة توسيع عدد من الكتل الاستيطانية الرئيسية الثلاث في الضفة الغربية، وعلى رأسها مستوطنة معاليه أدوميم التي شكلت نموذجا صارخا للتوسع الاستيطاني، وتطويق مدينة القدس وخنقها والقضاء على التفكير بأي توسع عمراني في المناطق العربية المجاورة لها .

وقد تبنت الحكومة الإسرائيلية مشروع توسيع مستوطنة معاليه أدوميم بعد أن وقع كل من أسحق رابين وأسحق شامير ورئيس الدولة حاييم هيرتزوغ على ما سمي "بميثاق القدس" عام 1992، حيث نص الميثاق على تأكيد الحزبين الرئيسيين في إسرائيل على عدم التفريط بالقدس الموحدة كعاصمة لدولة إسرائيل، ورفض أية ضغوط من أية جهة كانت لوقف الاستيطان أو تجميده في هذه المدينة . [158]

وعندما قررت حكومة نتنياهو عام 1996 توسيع بلدية القدس وضم الكتل الاستيطانية المحيطة بها إلى المدينة، كانت مستوطنة معاليه أدوميم هي الهدف الأول لهذه العملية حين قررت بلدية القدس مصادرة أراضي المناطق العربية المجاورة الواقعة بين المستوطنة والقدس، والتي تعود لقرى الطور والعيزرية وأبوديس والبدء بإعداد المخططات اللازمة لوصل المستوطنة بالقدس عمرانيا . [159]

وفي شهر تموز من عام 1996 باشرت حكومة نتنياهو ببناء مستوطنة هارحوما "جبل أبو غنيم"، والتي ستكون بعد اكتمال بناءها من أكبر وأخطر المستوطنات في تاريخ إسرائيل، نظرا لموقعها الإستراتيجي المتميز على جبل أبو غنيم المشرف على القدس من جهة ومدينة بيت لحم وبيت ساحور من جهة أخرى، الأمر الذي يمكن إسرائيل من التحكم بأمن القدس من الجهة الجنوبية الشرقية، وتستكمل من خلالها الطوق الاستيطاني حول المدينة من الجهة الجنوبية، وقد أقيمت المستوطنة على أراضي قرى أم طوبا وصو باهر وبيت لحم وبلغت مساحتها حتى الآن 1950 دونم . [160]

وقد تزامن بدء البناء في هذه المستوطنة مع بدء تنفيذ مرحلة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من بعض أجزاء الضفة الغربية، في خطوة إسرائيلية لتغطية أعمال البناء المتسارعة في هذه المستوطنة وإضفاء الشرعية الدولية عليها، وقد واصلت إسرائيل عملية البناء على الرغم من الاحتجاجات العربية والإقليمية والدولية، والتي اعتبر نتنياهو أن الاستجابة لهذه الاحتجاجات والضغوط المتتالية على إسرائيل، يعني تنازل إسرائيل عن سيادتها الغير قابلة للنقاش في مدينة القدس.

وتشير الدراسات إلى أن الحكومة الإسرائيلية استولت خلال الفترة من توقيع اتفـاق أوسـلو وحتـى عـام 1995 عـلى مـا مجموعة 36611 دونم للأغراض التالية وكما هو موضح في الجدول رقم 3 : [161]

جدول رقم 3

مناطق عسكرية مغلقة	26382 دونم
مناطق لتوسيع مستوطنات قائمة	4295 دونم
مناطق لشق طرق لخدمة المستوطنات	2984 دونم
محميات طبيعية	2950 دونم

كما تشير هذه الدراسات إلى أن إسرائيل استولت على ما نسبته 33% من مساحة القدس الكبرى لأغراض الاسـتيطان، و 6% لأغراض شق الطرق والجسور والأنفاق لربط المستوطنات بالقدس الغربية، إضافة إلى 40% تم الاستيلاء عليها تحـت بند إنشاء "المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية"، والحقيقة أن الهدف من هذه المحميات هو الاحتفاظ بهـا كاحتيـاطي إستراتيجي استيطاني مستقبلي، وبهذا يكون 79% من مساحة القدس الممتدة ما بين الخليل ورام اللـه وبيت لحم تحـت السيادة الإسرائيلية المطلقة . [162]

تغيير البنية الديموغرافية في القدس

لقد كان بن غوريون يقول "أن درع أمن إسرائيل هو في زيادة عدد سكانها وأن القدس هي قلب إسرائيل ولهذا يجـب استيطانها بشكل مكثف وطرد سكانها العرب منها"، ولهذا لـيس مسـتغربا أن تتسـابق الحكومـات الإسرائيليـة بمختلـف انتماءاتها السياسية، على إحداث تغيير ديمغرافي جذري في مدينة القدس يختلف عن أية مدينة أخرى في إسرائيل، ويبـدو أن الإنجاز الذي حققته إسرائيل في هذا المجال في القدس هو من أعظم التغيـيرات الديموغرافيـة التـي حـدثت في تـاريخ العالم وليس في فلسطين فقط، كما تقول سارة كامنكر Sara Kaminker العضو السابق لمجلس بلدية القدس . [163]

ولهذا أعلنت إسرائيل ومنذ الأيام الأولى لإعـلان الدولـة عـام 1948 عـن جملـة مـن الإجـراءات والسياسـات والقـوانين، الهادفة لتغيير التركيبة الديموغرافيـة في فلسـطين بوجـه عـام وفي القـدس بوجـه خـاص، وتمكنـت الحكومـات الإسرائيليـة المتعاقبة من إحداث تغيير في مدينة القدس لم تشهده أي مدينة في العالم .

ففي شهر تموز عام 1967 أي بعد أقل من شهر على احتلال القدس أجرت السلطات الإسرائيلية تعدادا سكانيا ، لإحصاء سكان المدينة وتحديد عدد المواطنين العرب فيها بهدف رسم السياسة السكانية المناسبة للتعامل معهم، حيث ظهر وجود 110000 فلسطيني يعيشون ضمن حدود بلدية القدس الجديدة، و 22.000 يعيشون في المناطق المحيطة في المدينة والتي ضمت لاحقا إلى حدود البلدية، وقد اعتبرت إسرائيل هؤلاء الفلسطينيون مقيمون في دولة إسرائيل استنادا إلى قانون دخول إسرائيل لعام 1952 . [164]

واتخذت الحكومة الاسرائيلية قرارا تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة وتحديد حجمه بما لا يزيد عن 24% إلى 28% من مجموع سكان شطري المدينة المقدسة، وبدأت بضم المناطق الغير مأهولة بالسكان إلى بلدية القدس، واستثناء المناطق التي تتواجد فيها تجمعات سكانية كبيرة وإبقائها خارج حدود البلدية، وكانت هذه السياسة تسير بالتوازي مع إجراءات أخرى أشد خطورة تمثلت في سياسة التهجير القسري وطرد السكان الفلسطينيين إلى خارج حدود المدينة وإحلال المستوطنين مكانهم .

وقد تسابق الحزبين الرئيسيين "العمل والليكود" على ابتداع الطرق المختلفة لتهويد المدينة وتحقيق أحلام مؤسسي دولة إسرائيل، وإقامة دولة يهودية نقية عاصمتها القدس الموحدة والأبدية، وفرض أمر واقع يكون له دور حاسم في أي مفاوضات قد تحدث مستقبلا حول القدس، وقد ظهرت عنصرية الحزبين حول القدس في مقالة للسيدة سارة كامنكر نشرتها صحيفة القدس بتاريخ 1993/8/1، حين قالت أن سياسية تيدي كولك/ رئيس بلدية القدس الأسبق كانت تهدف إلى تفريغ المدينة من الفلسطينيين، وأنه عمل بهدوء على تهويد المدينة وأن خططه المستقبلية تشير إلى جعل السكان الفلسطينيين في المدينة مثل جزر صغيرة محاطة في بحر من اليهود . [165]

ويؤكد تيدي كولك ذلك شخصيا حين يقول في الصحيفة ذاتها "لم يبذل احد طوال 26 عاما ما بذلته من جهود لتهويد مدينة القدس، حيث فعلت كل شيء للقدس الغربية لكني لم أفعل شيئا للقدس الشرقية، لا شوارع ولا خدمات ولا مؤسسات ثقافية، وكل ما فعلته هو شبكة المياه والمجاري لا من أجل مساعدة الفلسطينيين ولكن من أجل حماية المواطنين اليهود من الأمراض التي قد تنتشر بسبب عدم وجود شبكة للمياه والمجاري" . [166]

وقد استخدمت إسرائيل عددا من الوسائل لتقليص الوجود العربي في المدينة منها سياسة التهجير القسري، والضغط الاقتصادي وتجميد أعمال البناء للعرب وسياسة هدم المنازل العربية وسحب الهويات من مواطني القدس، إلى جانب الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تقنن هذه الإجراءات وتعمل على شرعنتها أي جعلها شرعية .

سياسة التهجير القسري

كعادتها قامت القوات الإسرائيلية في الأيام الأولى لاحتلال القدس الشرقية وما تلاها على تهجير السكان العرب من المدنية والمناطق المحيطة بها بشكل قسري وجماعي، حيث قامت بتدمير أحياء بكاملها في البلدة القديمة، منها حي المغاربة وأحياء الشرف والباشورة وباب السلسلة وأقامت الحي اليهودي مكانها .

وقد نتج عن هذه الإجراءات طرد (4) آلاف فلسطيني من حي المغاربة ونزع ملكية أكثر من (200) عائلة، إضافة إلى طرد نحو 3500 مواطن فلسطيني من بقية أحياء البلدة القديمة، وتدمير أكثر من (135) منزلا من محيط حائط البراق ومسجدي البراق والأفضلي في حي المغاربة، وهدم أكثر من 450 محلا تجاريا داخل أسوار البلدة القديمة ومعظم المواقع الأثرية الإسلامية والمسيحية فيها . [167]

وقد اعترف القائد العسكري لمدينة القدس شلومو لاهط بأن قائد القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي إبرهام شتيرن أشرف شخصيا على عملية تدمير حي المغاربة وبقية الأحياء في البلدة القديمة، وقال "بأنه تم تدمير الحي على رؤوس أصحابه الذين رفضوا مغادرة الحي وتم دفن جثث القتلى تحت الأنقاض" . [168]

كما أكد الحاكم العسكري للضفة الغربية حاييم هيرتسوغ على ذلك حين قال "بأن عملية الهدم والطرد الجماعي لأهل القدس كانت منظمة، حيث عمل الجيش الإسرائيلي على إقناع الفلسطينيين بالرحيل وتوقيعهم على إقرار بأنهم رحلوا بملء إرادتهم ودون أي ضغط إسرائيلي عليهم، وأضاف هيرتسوغ بأنه تم في هذه العملية طرد حوالي (200) ألف فلسطيني من الضفة الغربية إلى الأردن، منهم (60) ألف فلسطيني من القدس، بالإضافة إلى مصادرة (595) منزلا و (437) محلا تجاريا داخل أسوار المدينة القديمة . [169]

سياسة تجميد البناء ضمن حدود البلدية

قامت إسرائيل بإلغاء المخططات الهيكلية التي كانت تنظم عملية البناء في زمن الإدارة الأردنية، وأعلنت أنها بصدد استكمال مخططات جديدة للقطاع العربي في المدينة، إلا أن ذلك لم يحدث ولم يتمكن الفلسطينيين من البناء في أراضيهم أو حتى توسعة ما هو قائم، وعندما ظهرت مثل هذه المخططات أرفقت بشروط تعجيزية، لم تمكن أصحاب الأراضي الذين حصلوا على تراخيص الأبنية من بناء ما يريدون، منها تخصيص 40% من الأراضي للأغراض العامة وإبقاء نسب مماثلة كمناطق خضراء، ومنع البناء في المناطق السهلية وفرض استبدال بعض الأراضي المرخصة بأراض أخرى لأغراض المنفعة العامة . [170]

كما تم بموجب المخططات الجديدة إيجاد نظاما بيروقراطي معقد للحصول على رخص البناء، والانتظار لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أحيانا للحصول على رخصة البناء، وعدم السماح ببناء أكثر من طابقين أو ثلاثة وفرض ضرائب ورسوم خدماتية باهظة تثقل كاهل المواطن العربي، مقابل ذلك يتم الترخيص لآلاف الوحدات السكنية للمستوطنين واليهود الذين كانت تشجعهم الحكومة للانتقال للعيش في القدس .

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن مجموع ما سمحت بلدية القدس ببنائه عام 1971 في مناطق، الطور ووادي الجوز وسلوان والثوري لم يزد عن 400 وحدة سكنية فقط، مقابل منح الترخيص لبناء 7000 وحدة سكنية للمستوطنين، أما في عام 1993 فقد وافقت البلدية على بناء 10.000 وحدة سكنية للعرب، على الرغم من أن تقديرات البلدية ذاتها لاحتياجاتهم تزيد عن 18.000 وحدة سكنية في العام ذاته . [171]

ويصر الجانب الإسرائيلي على رفض التعامل مع احتياجات الفلسطينيين السكنية في منطقة القدس، بهدف دفع المزيد منهم إلى الهجرة إلى خارج المدينة وبالتالي تفريغها من سكانها العرب الفلسطينيين، ويخشى بعض الخبراء أن يؤدي هذا الوضع إلى الرضوخ للمطالب الإسرائيلية، وقبول المقدسيين للتجنس بالجنسية الإسرائيلية مع ما يشكله ذلك من مخاطر على الوضع الاجتماعي والأسري للعائلات المقدسية التي بدأت تنتشر بينها ظواهر الانحلال والتفكك وما يعنيه ذلك من مخاطر على قضية القدس برمتها . [172]

سياسة هدم المنازل

استخدمت إسرائيل سياسة هدم المنازل كإجراء عقابي ضد المواطنين الفلسطينيين على الرغم من أن تبريرات الحكومة الإسرائيلية لهذه السياسة تتعلق، بدواعي أمنية أحيانا وبأمور فنية بحجة البناء بدون ترخيص أحيانا أخرى، وقد أشار مركز بتسليم لحقوق الإنسان الإسرائيلي إلى أن حوالي 12 ألف منزل تم هدمها في القدس الشرقية لوحدها منذ عام 1967 وحتى عام 2005 بحجة عدم الحصول على تراخيص بناء . [173]

وتشير إحصائيات المركز ذاته إلى أن ما يزيد على 21.000 مواطن فلسطيني هدمت منازلهم في القدس بحجة البناء بدون ترخيص، ويعيشون الآن في أكواخ خشبية وكهوف داخل أراضيهم لا يستطيعون إعادة بنائها خوفا من هدمها مرة ثانية .

كما تشير هذه الإحصائيات إلى أن مجموع ما خصصته البلدية لغايات البناء للفلسطينيين في القدس الشرقية لا يتجاوز 14% من مساحة المدينة الإجمالية وقد تم استغلال معظمها حتى الآن،

الأمر الذي يعني أن المواطن الفلسطيني لن يتمكن من بناء مسكن له ولأبنائه في المستقبل القريب، خاصة اذا علمنا أن نسبة التوالد الطبيعية في المجتمع الفلسطيني تزيد على 3.5% سنويا، ويوضح الجدول رقم 4 نسب مساحة الأراضي التي حرم الفلسطينيين من استخدامها في القدس الشرقية . [174]

جدول رقم 4

المساحة بالدونم	نوع الأراضي
39158 دونم	مناطق خضراء خارج التنظيم وطرق مغلقه
21738	أراضي مصادرة مقام عليها مستوطنات
9504	مخصصه للبناء العربي
70400	المجموع

كما أشار منسق الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت الفلسطينية مائير مرغاليت وأحد الناشطين في حزب ميرتس، بأن إسرائيل هدمت منذ عام 1967 وحتى عام 2005 ما مجموعه 12 ألف منزل في القدس الشرقية، منها 152 منزل عام 2004 بما يعادل 9 الاف م2 ، و 90 منزلا عام 2005 بما يعادل 12 ألف م 2 . [175]

سياسة سحب الهويات الإسرائيلية من المقدسيين

ظهرت قضية الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس إلى واجهة الأحداث السياسية في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام 1996 وصعود حزب الليكود إلى السلطة، ومع قرب بدء مفاوضات قضايا الوضع النهائي ومنها قضية القدس، وقد استخدمت إسرائيل سياسة تجريد أبناء القدس من هوياتهم لمنعهم من الإقامة في مدينتهم، كإحدى أساليب سياسة تفريغ المدينة من سكانها العرب في أوائل التسعينيات، وتكثفت في عهد وزير الداخلية حامون رامون من حزب العمل عام 1995 .

وقد ابتكرت إسرائيل مفهوما أطلقت عليه "التغيير في مركز الحياة" تمثل في سحب الهويات الشخصية من المقدسيين الذين يتمتعون بحق الإقامة الدائمة في القدس، كما نصت عليه المادة 11 من قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 1952، إذ أن أبناء القدس استنادا إلى هذا القانون لهم حق

الإقامة الدائمة وليس المواطنة الكاملة، إضافة إلى تمتعهم بحق الإقامة خارج المدينة لمدة لا تزيد عن سبع سنوات متتالية، تسقط عنهم حقوقهم المدنية والاقتصادية في حال زادت عن هذه المدة، وتصبح ممتلكاتهم المنقولة والغير منقولة ضمن اختصاصات القيم على قانون أملاك الغائبين . [176]

ويعتبر هذا القانون انتقال مواطني القدس للعيش خارج المدينة بمثابة انتقال للعيش خارج دولة إسرائيل، ويشكل ذريعة لسحب هويات المواطنين الذين انتقلوا للعيش أما في الدول العربية أو الأجنبية والمناطق الفلسطينية المجاورة للقدس، مما أدى إلى سحب حوالي 6000 هوية وحرمان ما يزيد على 20000 مواطن مقدسي من حق المواطنة الدائمة في إسرائيل، وحرمان آلاف الفلسطينيين من حق الإقامة في المدينة التي ولدوا وعاشوا فيها، واضطرتهم ظروف الحرب والاحتلال إلى هجرتها لغايات العمل أو الدراسة . [177]

وكانت وزارة الداخلية الإسرائيلية قد أصدرت عام 1995 تعليمات مشددة وقاسية إلى سلطات الإقامة والهجرة، تطلب فيها من كل فلسطيني أن يثبت إقامته في مدينة القدس على نحو متواصل ودون انقطاع، وحرمانه من الحصول على الإقامة في المدينة إذا لم يتمكن من إثبات ذلك، وقد جاء هذا القرار لمعاقبة الفلسطينيين الذين تخلفوا عن سداد الضرائب وكانوا يعيشون في المناطق المحيطة في القدس لأسباب اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى فقدان 6257 عائلة عام 1998 حق الإقامة في القدس جراء هذه التعليمات . [178]

وقد أدت هذه السياسة إلى حرمان حوالي 30.000 فلسطيني من حقوقهم وممتلكاتهم في القدس، بسبب أنهم كانوا خارج المدينة حين إجراء التعداد السكاني عام 1967، واعتبروا منذ تلك اللحظة غرباء عن وطنهم، استنادا إلى قوانين دخول إسرائيل وأملاك الغائبين التي صدرت في بداية الخمسينيات . [179]

كما بينت الإحصائيات أن العرب الذين هاجروا من القدس ال خارج فلسطين حتى عام 2005 وصل إلى 28997 مواطن، منهم 16917 هاجروا إلى خارج فلسطين ونحو 12080 هاجروا إلى خارج حدود البلدية في المناطق المجاورة، فيما كان عدد الذين كانوا خارج البلاد عند احتلال القدس حوالي 7630 ، وقد صممت إسرائيل العديد من القوانين التي حرمت هؤلاء المواطنين من حقوقهم وجردتهم من مواطنتهم . [180]

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن ماهية كنه القوانين الإسرائيلية في تعاملها مع الفلسطينيين وخاصة المقدسيين منهم، فالقانون قد يفهم تجاوزا في أن من يتغيب خارج القدس وفي دولة أخرى لمدة تزيد عن سبع سنوات يفقد حقه في الإقامة فيها، لكن ما لا يمكن فهمه ولا بأي شكل من

الأشكال، هو كيف يصبح من يقيم خارج حدود بلدية القدس وفي القرى المحيطة بها أو داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية غير مواطنا مقدسيا .

فكيف يستقيم رفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو حتى بالسيادة الفلسطينية على مناطق السلطة التي تقع خارج حدود البلدية، واعتبار هذه الأراضي لا زالت تخضع للاحتلال الإسرائيلي، وبنفس الوقت يعتبر القانون الإسرائيلي المقيمين في هذه المناطق غرباء عن دولة إسرائيل، ويطبق عليهم قانون الدخول إلى إسرائيل سالف الذكر، ما يعني أن هذه الإجراءات اتخذت لاعتبارات سياسية لا علاقة لها بالأنظمة والتشريعات القانونية .

إلى جانب ذلك لجأت إسرائيل إلى إجراءات اقتصادية أكثر تعسفا بهدف تغيير الواقع الديموغرافي، تمثل فيما يعرف بضريبة الأرنونا، حيث ساهمت هذه الضريبة بشكل كبير في فقد العديد من الفلسطينيين لممتلكاتهم في القدس، بسبب عدم قدرتهم على تسديد ما يترتب عليهم من التزامات مجحفة وظالمة، وبالتالي دفع العديد منهم لبيع هذه الممتلكات والخروج للسكن في الضواحي والقرى المحيطة بالمدينة .

وعلى الرغم من أن إسرائيل تمكنت من تقليص الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية بشكل واضح، وعلى الرغم من أن عدد السكان العرب تضاعف من 68800 عام 1967 إلى ما يزيد عن 160800 عام 1993، في الوقت الذي لم يكن في القدس الشرقية عام 1967 يهودي واحد، في حين بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية عام 1993 أكثر من 152800 مستوطن، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك تشبثا من أبناء مدينة القدس بالبقاء في مدينتهم رغم كل إجراءات الضغط والحصار التي تمارس ضدهم . [181]

الأمر الذي أدى إلى إطلاق التحذيرات من قبل خبراء الديموغرافيا الإسرائيليين من أمثال سيرجيو فيرغولا Sergio virgolaأستاذ الديموغرافيا في الجامعة العبرية، الذي حذر عام 1990 من ازدياد عدد المواطنين العرب في القدس الشرقية، واحتمال أن يصل عددهم في عام 2010 إلى ما يزيد عن 40% من إجمالي سكان المدينة، أي ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية في الجانب الإسرائيلي، على الرغم من أن الخطط الموضوعة تسعى للمحافظة على تفوق يهودي يصل إلى 73% مقابل 27% الفلسطينيين . [182]

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة النمو السكاني الطبيعية في الجانب العربي خلال الثمانينيات والتسعينيات، "بحدود 4%"، مقابل تدني هذه النسبة في الجانب الإسرائيلي "لم تزد عن 2%"، إلا أن إسرائيل تمكنت من المحافظة على فرض أغلبية يهودية داخل المدينة، من خلال توجيه سكان

القدس الغربية وإسرائيل للسكن فيها، وتحويل قسم كبير من المهاجرين اليهود الذين تدفقوا من دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى القدس، مما حافظ على تفوق ديموغرافي يهودي واضح في المدينة . [183]

الإجراءات القانونية لتعزيز سلطة إسرائيل على القدس

أولا : قانون ضم القدس قضائيا وإداريا رقم (11) لعام 1967

تفاديا لرفض المجتمع الدولي الاعتراف باحتلال القدس الشرقية وضمها لإسرائيل قررت الحكومة تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لعام 1948، بحيث يتيح التعديل للحكومة الإسرائيلية تطبيق القانون الإسرائيلي على أي منطقة ترى الحكومة ضمها إلى الدولة، وأصدرت بتاريخ 1967/6/28 مرسوما يقضي بضم القدس الشرقية وبعض مناطقها الشمالية والجنوبية،ووضعت حدود المنطقة بخطوط وهمية وبذلك خضعت منطقة القدس الشرقية وجميع المناطق المحيطة بها إلى القانون الإسرائيلي . [184]

وقد جاءت هذه الإجراءات بعد توصية القيادات العسكرية واللجنة الوزارية التي شُكلت لبحث موضع ضم القدس الشرقية، والمتضمنة تأجيل موضع الضم والاستعاضة عنه بتنفيذ القانون المذكور المعمول به في إسرائيل، والذي يخول الحكومة ضم أي مساحة من الأراضي المحتلة إلى دولة إسرائيل، حيث تم بموجبه هذا القانون ضم مناطق صور باهر والشيخ جراح ومطار قلنديا وشعفاط وجبل المكبر والمناطق المجاورة له، والتي بلغت مساحتها 99.69 كم2 . [185]

وبهذا الإجراء حققت إسرائيل هدفين رئيسيين الأول تمثل في زيادة مساحة القدس من (5.37) كم2 إلى (108) كم2، أخذة بعين الاعتبار أن هذه الزيادة شملت الأراضي العربية المحيطة بمدينة القدس والتي لا يوجد بها كثافة سكانية كبيرة، والثاني تمثل بفصل القدس عن الضفة الغربية من النواحي الجغرافية والإدارية والاقتصادية، وكل ذلك بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية بالسيطرة على المدينة، وتحقيق أمنها من خلال إدخال سلسلة الجبال المحيطة بها إلى حدود مدينة، وفصل المقدسيين عن باقي الفلسطينيين في الضفة والقطاع اقتصاديا وإداريا وبالتالي ضمها إلى إسرائيل بسهولة . [186]

ثانيا : قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة 1967 .

جاء إصدار هذا القانون بتاريخ 1968/8/23 لتُحكم إسرائيل قبضتها على المدينة من الناحية القانونية ولتصبح القدس خاضعة لدولة إسرائيل بالكامل، بهدف فصل أبناء القدس عن باقي أبناء الضفة الغربية، وربط شؤون حياتهم اليومية بالقوانين والأنظمة الإسرائيلية بشكل قسري، وهو ما تحقق لاحقا بحصول أبناء القدس على امتيازات محددة تتعلق بالإقامة والعمل والتنقل دون حصولهم على كامل حقوق المواطنة الإسرائيلية . [187]

ثالثا : قانون الإشراف على التعليم لسنة 1967.

أصدرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1967/8/29 أمرا عسكريا منعت بموجبه تدريس 55 كتابا في مدينة القدس لوحدها، إضافة إلى 64 كتابا في بقية مدن الضفة الغربية، تتعلق جميعها باللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية والدينية، كما قامت بإصدار قانون الإشراف على المدارس لعام 1969 حتى تتمكن من السيطرة على المدارس الخاصة والحكومية بان واحد، وقد جاء إصدار هذا القانون لإحكام قبضتها على الحياة الثقافية والتربوية في فلسطين، وطمس الهوية الثقافية والتربوية لمدينة القدس . [188]

رابعا : مجموعة القوانين المتعلقة بالأراضي .

من أهم هذه القوانين تعديل قانون البلديات لمنح وزير الداخلية صلاحيات توسيع بلدية القدس وتعيين الأعضاء العرب فيها، وتفعيل قانون المصادرة للأغراض العامة الأردني رقم 2 لعام 1952، حيث مكن هذا التعديل بلدية القدس من مصادرة 116 دونما داخل أسوار المدينة القديمة، ونحو 1168 دونم من الأراضي العربية المحيطة بالقدس في عام 1970، ونحو 137 دونم في عام 1982 أقيم عليها أحياء سكنية يهودية في القدس، هذا مع العلم أن الأردن كان قد سن هذا القانون بهدف استملاك الأراضي لأغراض النفع العام وإقامة المشاريع الخدمية والحيوية كالمدارس والمستشفيات والحدائق والطرق، كما أصدرت الأمر العسكري رقم 59 لعام 1967 الإدارة الممتلكات الحكومية، تم بموجبه الاستيلاء على جميع الأراضي الأميرية المسجلة باسم الحكومة الأردنية وخزينة الدولة . [189]

خامسا : قانون أملاك الغائبين .

يعتبر هذا القانون من أكثر القوانين التي شرعتها إسرائيل خطورة للأسباب التالية :

أولا : أنه يشكل امتدادا لقانون الغائب لعام 1950 والذي صدر في أعقاب احتلال فلسطين عام 1948 ونص على، "أن كل من تغيب خارج دولة إسرائيل ساعة إعلان قيامها يوم 29 تشرين الثاني عام 1947 فانه يفقد حقة في أرضه وممتلكاته" .

ثانيا : لأنه يعطي الحق لسلطة الحكم في القدس بالسيطرة على أملاك الغائبين ويعرف الغائب بأنه "الشخص الذي ترك الضفة الغربية قبل يوم 7 حزيران 1967 أو في نفس ذلك اليوم أو ما بعده" .

ثالثا : أن هذا القانون لا يزال سيفا مسلطا على رقاب سكان مدينة القدس العرب حتى الآن على الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على احتلال فلسطين . [190]

والحقيقة أن قانون أملاك الغائبين لعام 1967 كان أشد قسوة من قانون الغائب لعام 1950، لأنه أعتبر كل من كان خارج الضفة الغربية قبل الاحتلال غائبا بغض النظر عن مكان وجوده، إضافة إلى أنه شمل جميع أنواع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وتم تعين ما أطلقت عليه إسرائيل حارس أملاك الغائبين، الذي فوض بالاستيلاء على كل أملاك أبناء المدينة الذين كانوا خارجها أو اجبروا على مغادرتها وهم كثر . [191]

مخاطر القانون على القدس وسكانها

أثار تطبيق قانون أملاك الغائبين على سكان الضفة الغربية والقدس مخاوف الفلسطينيين من عملية تهجير جماعية، كما حدث في فلسطين عام 1948 عندما استولت إسرائيل على 97% من أراضي وأملاك الفلسطينيين هناك، وعلى الرغم من أن إسرائيل عملت طيلة السنوات الماضية على تحقيق هذا الهدف، ونجحت في تقليص عدد الفلسطينيين في القدس إلى معدلات كبيرة، إلا أنها لا زالت تواجه مقاومة شرسة بالقضاء على الوجود العربي في هذه المدينة العصية على الاستسلام .

وقد تمكنت إسرائيل من خلال هذا القانون من الاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي والممتلكات داخل القدس، ولا تزال تعمل على قضم المزيد من خلال بناء الجدار الفاصل، الذي سيمكن إسرائيل من الاستيلاء على آلاف أخرى وسيعمل على إخراج عشرات الآلاف من مواطني الضفة الغربية ومدينة القدس إلى خارج حدودها، وبهذا يعتبر قانون أملاك الغائبين من أكثر القوانين في العالم إجحافا وظلما بحق الفلسطينيين، باعتباره يسيطر على أملاك مواطنين موجودون في وطنهم، ولكنهم يعيشون خارج حدود مناطقهم وهم كما أطلق عليهم الكثيرون "الحاضرون الغائبون" .

وعلى الرغم من أن إسرائيل أعلنت بأن إحالة هذه الأملاك إلى حارس أملاك الغائبين يهدف إلى المحافظة عليها، مثلما فعلت العديد من دول العالم وعلى رأسها الأردن التي أوجدت ما يسمى "بحارس أملاك العدو"، إلا أن الحقيقة هي إن القانون الإسرائيلي يهدف إلى وضع هذه الأراضي والممتلكات تحت إشراف "سلطة التطوير"، التي منحتها الحكومة صلاحيات واسعة لشراء الأراضي والممتلكات واستئجارها والتصرف بها كمالك، ومن ثم توزيعها على المهاجرين والمستوطنين اليهود .

أما القانون الأردني فقد كان يهدف إلى وضع أملاك اليهود وعقاراتهم تحت سلطة الحراسة للمحافظة عليها وحمايتها، ولم يقم بالاستيلاء عليها أو بيعها، إضافة إلى أن الأردن احتفظ بسجلات هذه الأملاك ووثائقها بشكل رسمي حتى عام 1967 عندما استولت عليها الحكومة الإسرائيلية .

وعلى الرغم من أن إسرائيل تدعي أن الأملاك التي صودرت هي لغائبين فلسطينيين هجروا أرضهم برغبتهم الشخصية، وتم تحويلها لأغراض التطوير والإسكان والاستيطان وهو أمر ليس مقتصرا على دولة إسرائيل، بل هناك العديد من الحكومات التي استولت على أملاك مواطنين، تركوها وهاجروا عنها نتيجة للعمليات العسكرية والهروب الجماعي التي حدثت في هذه الدول ومنها تركيا واليونان وبلغاريا وألمانيا، وتجادل إسرائيل في أحقيتها في إصدار ما تشاء من أنظمة وقوانين بهذا الخصوص أسوة ببقية دول العالم . [192]

والحقيقة أن لا وجه للمقارنة بين ما تورده إسرائيل من شواهد تاريخية وبين ما قامت به، لأن طبيعة القانون الإسرائيلي تهدف إلى تعزيز سلطة الاحتلال على ممتلكات وأراضي أصحابها الشرعيين، وتسعى إلى تكريس عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات من خلال الأطر والتشريعات القانونية، كما يقول الكاتب الإسرائيلي أهرون ليسكوبسكي في مقالة له نشرتها جريدة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية تحت عنوان "الغائبين الحاضرين في إسرائيل"، ويؤكد ليسكوبسكي في مقالته على أن القوانين التي وضعتها إسرائيل بهذا الخصوص هي قوانين جائرة وهدفها واضح . [193]

من جانبها تصف المحكمة العليا الإسرائيلية القانون بأنه "يستهدف أساسا تركيز إدارة الأراضي التي كان يملكها الغائبين في نظر القانون، بيد حارس الأملاك ليقوم بحماية هذه الممتلكات، كما ويحدد القانون العلاقات القانونية بين الحارس وبين الغائبين وأملاكهم، إذ بموجب هذا القانون يعتبر الحارس مالكا لهذه الممتلكات إلى أن يثبت الغائب أنه لم يكن غائبا أو أنه لا يعتبر غائبا في نظر القانون"، وهذا في الحقيقة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد ولا يمكن إثباته في ظل الإجراءات الإسرائيلية المتبعة مع الفلسطينيين .

لقد استخدمت إسرائيل القانون لتكريس الاستيطان في القدس، كما استخدمه أريئيل شارون عندما كان وزيرا للإسكان في التسعينيات، لوضع يده على بعض الممتلكات العربية في البلدة القديمة والاستيلاء على كثير من العقارات والأملاك خارج أسوار القدس .

وتشير الدراسات إلى أن إسرائيل صادرت بموجب هذا القانون أكثر من 35% من أراضي القدس الشرقية، وأخرجت من حدود البلدية نحو 52% من مساحتها بحجة تحديث المخططات الهيكلية للمدينة، ويقول السيد خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس، بأن السلطات الإسرائيلية استكملت وضع قوائم بالممتلكات التي من الممكن أن تضع يدها عليها في إطار القانون بهدف السيطرة عليها واستملاكها، ويضيف بأن المرحلة المقبلة قد تشهد

عملية تفعيل جديدة للقانون للاستيلاء على المزيد من الأراضي والعقارات داخل القدس وخارجها . [194]

والغريب في الأمر أنه وعلى الرغم من أن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية اعترف بمخالفة هذا القانون، لأبسط مبادئ العدالة ومفاهيم حقوق الإنسان والأعراف والقوانين الدولية والقيم الإنسانية والأخلاقية، حينما اصدر في الأول من شباط 2005 أمرا لوزير المالية يقضي بوقف تطبيق القانون في القدس الشرقية، وقال "إن تأميم أملاك الفلسطينيين الذين هربوا من منازلهم في إعقاب احتلال الضفة الغربية عام 1967، يخلق صعوبات قضائية كثيرة تجاه القانون الدولي واتجاه القانون الإسرائيلي"، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تلقي بالا لهذا التحذير ولم تغير من سياستها بهذا الخصوص . [195]

كما تمادت الحكومة الإسرائيلية في تحدي رأي المستشار القضائي وأصدرت قرارا تحت رقم (2279) بتاريخ 2004/7/8، أوضحت فيه أن حارس أملاك الغائبين يمتلك وفقا للمادة 91 من قانون أملاك الغائبين، صلاحيات واسعة تتضمن نقل وبيع وتأجير العقارات في القدس الشرقية لسلطة التطوير . [196]

وبهذا يتضح أن القانون ما هو إلا وسيلة لتحويل أراضي وممتلكات الفلسطينيين وأموالهم المنقولة وغير المنقولة، إلى ملكية دولة إسرائيل وتحت اسم الصندوق القومي اليهودي وسلطة التطوير، واللتان تدعيان بدورهما بشراء هذه الأراضي من أصحابها بأموال يهودية، كما يبدو أن عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات تجري بشكل قانوني وتسمح للمحاكم المتخصصة النظر في الدعاوى المرفوعة ضد الحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص، لإظهار إسرائيل إمام العالم بأنها دولة النظام والقانون واحترام حقوق الإنسان .

الفصل الخامس

مشروع القدس الكبرى



رأينا كيف استخدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة موحدة تمثلت بالتدرج والتنظيم لإحكام قبضتها على مدينة القدس، من خلال استخدام الوسائل القانونية والتنظيمية بشكل أقنع دول العالم بحقها في هذه المدينة، واعترف لها بحقوق دينية وسياسية تزيد عن حقوق أصحاب الأرض الحقيقيين بكثير .

وقد عملت إسرائيل أولا على استكمال كل المتطلبات السياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية للسيطرة على القدس، ومن ثم بدأت بتنفيذ الإجراءات العملية لإخراج مشروع "القدس الكبرى" الذي كان يحلم به أباء إسرائيل المؤسسون وقادتها المعاصرون إلى حيز الوجود، وقد مرت هذه الإجراءات بمراحل متعدد وتمت على فترات زمنية متفاوتة أملتها المتطلبات الأمنية والسياسية التي رافقت القضية الفلسطينية .

المشاريع الإسرائيلية لإقامة القدس الكبرى

بدأت اللجان الهندسية الصهيونية منذ عام 1967 دراسة وتنفيذ مشروع توسيع حدود بلدية المدينة لتصل إلى ما يقارب 30% من مساحة الضفة الغربية، ثم طور نائب رئيس بلدية القدس نيرون بنيفينسيتي Meron Benvensiti هذا المشروع بحيث تصل حدود البلدية إلى أطراف مدينتي رام الله وبيت لحم، وقد أطلق عليه في حينه أسم مشروع الأب باعتباره يشكل جوهر المشاريع الكبرى في مدينة القدس . [197]

ثم توالت المشاريع الصهيونية بعد ذلك من قبل الحزبين الرئيسيين في إسرائيل "العمل والليكود" على السواء، حيث أظهر الحزبان قدرة فائقة على التنافس والتسابق في أيهم يقدم للقدس أكثر، واشتدت المنافسة بينهم طيلة السنوات الماضية حتى تم الاتفاق بين كل من اسحق رابين ونيتينياهو ورئيس الدولة حاييم هيرتزوغ على ميثاق شرف يتعلق بالقدس عام 1996، نص على عدم التنازل عن القدس كعاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل، وحرم التفريط بأي شبر من القدس لأي طرف كان ومهما كانت الظروف .

وفي عام 1974 وضع رافل بنكلر Rafel Binkler مشروع بلدية القدس الكبرى الذي شكل الركيزة الأولى لتنفيذ المشاريع الحالية، ثم تلاه نشر الحكومة الإسرائيلية عام 1982 لما سمي "بالمشروع الإسرائيلي لتخطيط منطقة المركز "، ومن ثم نشر مشروع القدس الكبرى لعام 2010 ، الذي أعده رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية ميتاهو دروبلس Mittyaho Drobless ، وعلى الرغم من اختلاف واضعي هذه المشاريع إلا أنها تمحورت جميعها حول هدف واضح ومحدد تمثل بما يلي : [198]

* محاصرة النمو السكاني العربي في القدس وفرض أغلبية يهودية في المدينة .

* توسيع حدود المدينة لتشمل جميع الأحياء العربية الغير مكتظة بالسكان في القدس الشرقية، وضم جميع المستوطنات والأحياء اليهودية التي أقيمت حول المدينة بشقيها الشرقي والغربي .

* ربط القدس ببقية المدن الإسرائيلية بشبكة من الطرق والأنفاق والجسور التي تتجاوز المناطق التي يتواجد فيها أكثرية عربية .

* فصل الأحياء العربية المكتظة بالسكان عن القدس الكبرى والتخلص من تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية لهم .

* تطويق مدينة القدس بالمستوطنات من الخارج وتكثيف الاستيطان فيها من الداخل بهدف زيادة عدد سكانها إلى نحو مليون إنسان .

* تعزيز مكانة القدس العالمية كعاصمة موحدة أبدية للشعب الإسرائيلي .

وفي عام 1992 شكل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين طاقما لوضع مشروع القدس الكبرى أو ما أطلق عليه "ميتروبوليتان القدس" موضع التنفيذ، وقد ترأس هذا الطاقم المهندس آدم مزور **Adam Mazor** يسانده مجموعة من الخبراء من وزارتي الإسكان والداخلية، وبلدية القدس وإدارة أراضي إسرائيل، وقد حدّد رابين هدفا لهذا الطاقم يقضي بوضع حدود قانونية وثابتة للقدس، تمتد من مستوطنة غوش عيتصون بالقرب من الخليل جنوبا وحتى بيت أيل بالقرب من رام اللـه شمالا، ومن مستوطنة معاليه أدوميم شرقا إلى منطقة بيت شيمش غربا، وقد اقترح طاقم الخبراء تصميم هذا المشروع وتنفيذه من خلال مجموعة من البدائل والاقتراحات التالية : [199]

1- البديل التجمعي ويقضي بأن تتركز جميع النشاطات الخدمية المختلفة في مركز مدينة القدس ومحيطها المباشر .

2- بديل القطاعات الدائرية ويقضي بتقسيم القدس إلى ثلاث قطاعات هي، القطاع المركزي، ويضم المناطق الجبلية من الشمال والجنوب التي يتركز فيها الاستيطان، والقطاع الشرقي ويضم المنطقة الممتدة على طول غور الأردن ذو الكثافة السكانية القليلة، وأخيرا القطاع الغربي ويضم المنطقة الممتدة على طول الجهة الشرقية .

3- بديل الأطواق ويقضي بأن تتشكل مدينة القدس من المركز وتحاط بطوقين من المستوطنات من الجهة الشرقية الجنوبية والجنوبية الشمالية .

4- بديل الأصابع بحيث تمتد المدينة من مركزها على طول الشوارع الخمس الرئيسية التي تنطلق من وسطها .

5- البديل العام وهو عبارة عن مزيج من البدائل الثلاث الأخيرة .

وفي عام 1993 وضع المهندس مزور Mazor وطاقمه خطته النهائية لمشروع "ميتروبوليتان القدس"، تحت غطاء قانون ضم القدس لعام 1980 الذي سنتحدث عنه بالتفصيل في الفقرات اللاحقة، وتمحورت خطة مزور حول فرضية ربط مركز المدينة بالمستوطنات المحيطة بها، ورسم حدود المدينة المستقبلية لتمتد من البحر الميت شرقا إلى بيت شيمش غربا، ومن منطقة بيت أيل في رام الله شمالا وحتى مشارف الخليل جنوبا، وبهذا ترتفع مساحة المدينة لتصل إلى نحو 40% من مساحة الضفة الغربية، الأمر الذي أقره إسحاق رابين في شهر كانون أول 1993 . [200]

قانون ضم القدس

شكل قانون ضم القدس المبرر القانوني لجميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتوسيع المدينة وتغيير واقعها الديموغرافي، وقد شرع القانون لجعل القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، على الرغم من رفض المجتمع الدولي لهذا القانون، باعتباره يتعارض مع معاهدة جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وخاصة ذات العلاقة بالقدس .

وقد صاغت النائبة المتطرفة غيئولا كوهين Geola Kohain هذا القانون بعد انشقاقها عن حزب الليكود احتجاجا على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، باعتبارها من أشد المعارضين للسلام مع الدول العربية، وكوهين بالمناسبة يهودية عربية من أب يمني وأم مغربية، وكانت عضوا بارزا في حزب الليكود وأسست مع بعض اليهود المتطرفين حزب هتحياه بعد انشقاقها، وقد قدمت من خلاله للكنيست قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل" الذي تم إقراره بتاريخ 1980/8/30 ونص على ما يلي : [201]

المادة أولى : القدس الكاملة والموحدة عاصمة لدولة إسرائيل .

المادة ثانية : القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .

المادة ثالثة : الأماكن المقدسة تصان من كل تدنيس أو أي مساس بها بأي شكل، ومن أي شيء من شأنه أن يمس بحرية الوصول لأبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة أو بمشاعرهم نحو هذه الأماكن .

المادة رابعة :

1- تحرص الحكومة على تطوير مدينة القدس وازدهارها وتوفير الرفاهية لسكانها، من خلال تخصيص موارد مائية لها بما في ذلك منحة خاصة لبلدية القدس .

2- تحظى القدس بأولوية خاصة في أعمال الحكومة بهدف تطوير الخدمات العامة والمجالات الاقتصادية وأية مجالات أخرى .

3- قوم الحكومة بتشكيل هيئة أو هيئات لتنفيذ هذا البند .

أثار صدور القانون ردود فعل على كافة المستويات الداخلية في إسرائيل والإقليمية والدولية، ففي الجانب الداخلي رأى بعض الإسرائيليين أن صدور مثل هذا القانون في ذلك الوقت يسبب متاعب للحكومة الإسرائيلية، خاصة من قبل المجتمع الدولي الذي لا يعترف أصلا باحتلال الشطر الشرقي من القدس فكيف به يعترف بضمها الى إسرائيل، كما يحمل القانون إسرائيل مسؤولية كبيرة اتجاه المدينة، ويطالبها بالتعامل مع سكان القدس استنادا إلى اتفاقيات جنيف الرابعة، وقد قاد هذا الرأي كل من اسحق رابين وشيمعون بيريس من حزب العمل، وأبدا اعتراضهما على القانون من خلال تغيبهما عن حضور جلسة التصويت التي عقدت لإقراره . [202]

وعلى أية حال فان هذا الموقف لم يكن موقفا أخلاقيا من حزب العمل أو من قيادته وهو المعروف بمواقفه الصارمة من قضية القدس، كما لم يكن اعتراضا أو احتجاجا على احتلال المدينة وتهويدها، أو رفضا لسياسة تفريغها من سكانها وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، بقدر ما كان موقفا سياسيا تكتيكيا يهدف إلى حماية إسرائيل من الانتقادات الدولية، وتخفيف الضغوط عليها في مرحلة الحرب الباردة .

أما على المستوى الدولي فقد نددت معظم دول العالم بالقانون وطالبت إسرائيل بالتراجع عنه، كما أوصت جميع المنظمات والهيئات الدولية برفض القانون وعدم الاعتراف به أو التعامل مع إسرائيل على أساسه، وقد توج هذا الرفض بإصدار مجلس الأمن قراره الشهير رقم 478 بتاريخ 1980/8/20، والذي اعتبر الإجراء الإسرائيلي مخالفا للقانون الدولي كما اعتبر كل الإجراءات التي اتخذتها سلطة الاحتلال "إسرائيل"، والتي غيرت طابع المدينة وخاصة القانون الأساس الذي ضم القدس باطلة ولاغيه ونص القرار على ما يلي : [203]

- على جميع الدول الأعضاء أن تقبل قرار مجلس الأمن .
- على جميع الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في القدس أن تسحب بعثاتها فورا .

والحقيقة أن هذا القانون يشكل خطورة بالغة الأهمية باعتباره يتعلق بالقدس تحديدا وتظهر خطورته في القضايا التالية :

1- يعتبر هذا القانون قانونا سياسيا يتحدى إرادة وقرارات المجتمع الدولي .

2- يشرع لعمليات ضم أخرى لأراضي مواطنين عرب محتلة هجروا من أراضيهم بالقوة .

3- يسرع في عمليات الاستيطان في القدس الشرقية بشكل يهدد مستقبل الوجود العربي فيها .

4- هو "قانون أساس" وهنا تكمن خطورته بمعنى أنه لا يمكن تعديله أو إلغاؤه إلا بموافقة ثلثي أعضاء الكنيست، وهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد .

5- يكرس المفهوم الإسرائيلي من قضية القدس باعتبارها موضوعا غير قابل للنقاش أو المساومة أو التفاوض حولها لا حاضرا ولا مستقبلا .

مشروع غلاف القدس

يشكل مشروع غلاف القدس جزءا مكملا لمشروع جدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه في الضفة الغربية، والذي تعود فكرة بنائه إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين عندما قال يوما، "لن نعود إلى حدود عام 1967"، وقد بدأت منذ ذلك التاريخ خطوات الإعداد لبناء هذا الجدار عندما أمر أيهود باراك في شهر تشرين أول من عام 2000 ببناء حائط على امتداد الخط الأخضر لصد السيارات المفخخة بالمتفجرات .

وفي شهر نيسان من عام 2002 قرر المجلس الأمني الإسرائيلي في حكومة الوحدة الوطنية بناء حائط دائم، على امتداد الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية "خط الهدنة لعام 1949"، ثم أعلن شارون في برنامجه الانتخابي عام 2002 استعداده لتقديم تنازلات مؤلمة تسمح بإقامة لدولة فلسطينية على ما مجموعه 42% من مجموع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما يبقيه الجدار للفلسطينيين في الضفة الغربية بعد استكمال بنائه . [204]

وقد بدأت الحكومة الإسرائيلية ببناء الجدار بتاريخ 2002/6/23 بدعوى وقف ما تسميه بالإرهاب الفلسطيني وحماية أمن مواطنيها، وتحت مظلة المبررات الأمنية أطلقت حملة دبلوماسية مكثفة حاولت فيها التأكيد على البعد الأمني للجدار، على الرغم من إدراكها بعدم صحة هذه المبررات لسبب بسيط هو، أنه لو كان كذلك لبني على طول الخط الأخضر داخل الأراضي الإسرائيلية، وليس أدل على ذلك مما صرح به العديد من المسئولين وما قاله رئيس الاستخبارات الأسبق أبراهام بندور شالوم، "بأن مثل هذا الجدار لا يمكن أن يحمي إسرائيل، بل أنه يمكن أن يزيد من العمليات النوعية"، لأن اختراقه ليس مستحيلا خاصة مع تنوع الوسائل الفلسطينية مؤخرا لاختراقه . [205]

طبيعة الجدار ومواصفاته :

هو عبارة عن منظومة من الوسائل الأسمنتية والتكنولوجية والحواجز والتجهيزات المعدنية والترابية يبلغ اتساعها من 60 إلى 100م، يبدأ من نقطة تقع في شمال الأغوار ويتجه غربا حتى جنين، ثم جنوبا إلى طولكرم وقلقيلية حتى اللطرون، ثم يلتقي مع غلاف القدس الذي يشكل الجزء الأخطر من الجدار، ومن ثم يتجه إلى الجنوب حتى مدينة الخليل، ويتوغل في عمق الأراضي الفلسطينية لمسافة تتراوح ما بين 300 م إلى 23 كم، بطول يصل إلى 620 كم متجاوزا بذلك خط الهدنة لعام 1949 والبالغ 350 كم، بسبب توغله داخل المناطق الفلسطينية . [206]

وعلى الرغم مما قيل عن المبررات الأمنية التي ساقتها الحكومة الإسرائيلية إلا أن الحقائق تنفي هذا الإدعاء، وتؤكد على أنه جدار سياسي بالدرجة الأولى يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وديموغرافية واقتصادية، وخلق وقائع جديدة في الضفة الغربية وفرض حقائق على الأرض، تستبق مفاوضات قضايا الحل النهائي وإفراغ عملية السلام من مضمونها، ويرسم في المحصلة النهائية حدودا سياسية جديدة ودائمة بين إسرائيل والفلسطينيين، تعمل على منع إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة كما أكدت عليها القوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة .

وقد تنبه المجتمع الدولي لهذه المخاطر وأكد على أن الجدار غير قانوني من خلال قراري محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة، وطالب بوقف بنائه وإزالة ما بني منه وتعويض المواطنين اللذين تضرروا من بنائه وصودرت أراضيهم ودمرت ممتلكاتهم السكنية والزراعية، وقد نشر الكثير من التقارير التي تحدثت عن أثاره السلبية على مختلف أوجه النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الفلسطينيين والدول المجاورة، وأظهرت أرقاما وإحصائيات مذهلة عن الخسائر الناجمة عن بناء الجدار، وتأثيره على السكان وحركة المواطنين والاقتصاد والزراعة والحدود والقدس والمياه .

وما يهمنا من جدار الفصل في هذا الكتاب هو الجزء المتعلق بغلاف القدس والذي يتكون من مجموعة من الأحزمة الأمنية والديمغرافية "المستوطنات"، التي تهدف إلى عزل مدينة القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية جغرافيا وديمغرافيا، حتى يسهل السيطرة عليها والتحكم بتطورها، بما يخدم المصلحة اليهودية، إضافة إلى أنه يعمل على ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج المدينة إلى جسم المدينة الرئيسي، ويبلغ طوله نحو 75كم ويتكون من عدة عناصر متداخلة بعضها ببعض هي، السور الرئيسي والطرق الترابية والأسلاك الشائكة والأجهزة الإلكترونية .

وتختلف طبيعة الجدار ومواصفاته الفنية من منطقة إلى أخرى استنادا إلى الطبيعة الجغرافية التي يمر بها، ففي المناطق المفتوحة والغير مأهولة بالسكان يزداد عمقه وعرضه ليصل إلى أكثر من مئة متر، فيما تنخفض هذه النسبة في المناطق المغلقة والمأهولة بالسكان، ويقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية : [207]

أولا : المحور الشمالي، يضم المنطقة الواقعة بين قلنديا وجبع بطول يصل إلى نحو ثمانية كيلو مترات وعرض يتراوح ما بين 40-100 متر، ويهدف إلى إدخال مستوطنات عطروت، كوفان يعقوب، بسغوت، وخفقات زئيف إلى داخل حدود القدس.

ثانيا : المحور الشرقي، ويتكون من جزأين يمتد الأول من بيت ساحور ثم يتجه شمالا إلى أبو ديس والعيزرية وحتى حاجز الزعيم بطول يصل إلى 17 كم، فيما يمتد الثاني من عناتا

ويتجه شمالا إلى حاجز قلنديا بطول يصل إلى 14كم ، ويضم هذا المحور مناطق الرام ومخيم شعفاط وكفر عقب، ويهدف إلى إدخال مستوطنات معالي أودوميم وآدم وعلمون إلى داخل حدود مدينة القدس الكبرى .

ثالثا : المحور الثالث، ويمتد من قريتي الخاص والنعمان شرق منطقة بيت لحم، ثم يتجه غربا حتى يصل إلى مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ثم جبل أبو غنيم، بطول يصل إلى 11 كم2 ويهدف إلى ضم مستوطنتي جبل أبو غنيم وجيلو إلى مدينة القدس .

وقد أولت الحكومة الإسرائيلية مشروع غلاف القدس أهمية كبرى وقررت الانتهاء من بنائه بالسرعة الممكنة لحماية أمن سكان المدينة بشكل خاص، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو، كيف ستتعامل إسرائيل مع العرب الذين تتركز طبيعة أعمالهم خارج حدود بلدية القدس ولهم صلات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية داخل المدينة؟، وما هو مصير المواطنين العرب الذين سيفصلهم الجدار ويبقيهم خارجه؟، علما بأنهم يتمتعون بكافة خدمات المقيمين داخل دولة إسرائيل، إضافة إلى التساؤل حول مصير المقيمين في مناطق السلطة الفلسطينية وسيصبحون بعد استكمال بناء الجدار داخله .

لقد أعلنت إسرائيل عن حل هذه المشاكل بإنشاء ما أسمته "سلطة حاضنة القدس" وهي عبارة عن جهة رسمية ستتكفل بحل مشاكل سكان الأحياء التي تقع داخل حدود البلدية لكنها جاءت خارج الغلاف، وأعلنت عن إنشاء مراكز لتقديم الخدمات اليومية بالقرب من نقاط العبور التي تقرر افتتاحها على الجدار وعددها 12 معبر، وأعلنت بأن سكان القدس الذين فصلهم الجدار وأبقاهم خارجه سيواصلون الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية والبلدية المتاحة لهم بموجب الإقامة التي يحملونها . [208]

إلا أن حقيقة هذه الحلول لا تعدو كونها عمليات دعائية وعلاقات عامة لتحسين صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي الرافض لفكرة بناء الجدار، وأن هذه الحلول لن تقدم شيئا للمواطن الفلسطيني الذي سيدفع ثمن سياسة إسرائيل التعسفية والتي تسعى لطرده من أرضه ومصادرة ممتلكاته والاستيلاء عليها، بهدف إنهاء الوجود العربي في المدينة وتغيير واقعها الديموغرافي .

ويؤكد السيد خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس أن غلاف القدس سيخرج عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين خارج الجدار، وسيضم جميع المستوطنات والكتل الاستيطانية إلى حدود بلدية القدس، ما يعني ضم مئة ألف دونم من أراضي الفلسطينيين التي تقع خارج حدود البلدية إلى مشروع القدس الإسرائيلي، وزيادة عدد المستوطنين

مـن 182ألـف مسـتوطن عـام 2003 إلى 242 ألـف مسـتوطن في بدايـة عـام 2006، مقابـل تخفـيض الوجـود العـربي الفلسطيني من 150ألف إلى أقل من 130ألف وبذلك تحقق إسرائيل هدفها . [209]

الخارطة الهيكلية للقدس

يعتبر ما سمي "بالخارطة الهيكلية" آخر ما ابتكرته إسرائيل لتهويد المدينة التي مر على احتلالها أكثر مـن 57 عامـا، ومـا زالت تتعرض إلى هجمة شرسة على جميع الجبهات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية .

وقد أشرف على إعداد وإصدار الخارطة بلديـة القـدس عـلى في نهايـة عـام 2004، وهـي في الحقيقـة لا تختلـف عـن سابقاتها من المخططات المقترحة للقدس حتـى عـام 2020، وتهـدف كـما يبـدو إلى تحويـل القـدس إلى مركـز للحكـم في إسرائيل، ومحاصرة السكان العرب وحرمانهم من تلبية احتياجاتهم من السكن والبنية التحتية والمرافق العامة، والضـغط عليهم اقتصاديا من خلال حرمانهم من المرافق الصناعية والتجارية والسـياحية، وتفعيـل جميـع القـرارات التـي جمـدت سابقا، خاصة ما يتعلق منها بمصادرة الأراضي الخضراء والمفتوحة المملوكة للمقدسيين، وبالتـالي ترحيـل المـواطنين العـرب من القدس طوعا . [210]

كما تنص الخارطة على منع إقامة أي تواصل جغرافي بين التجمعات العربية داخل حدود البلدية الحالي، وذلـك بإقامـة كتل استيطانية داخل هذه التجمعات في مناطق، رأس العامود، جبل الزيتون، جبل المكبر، وادي الجـوز، والشـيخ جـراح، وحرمان المناطق العربية بعد استكمال بناء الجدار من التنمية والتطور، وإخـراج مـا يزيـد عـلى خمسـة وعشرـون ألـف فلسطيني من مناطق شمال القدس وقلنديا وأم الشرائط وكفر عقب وسمير أميس، على الرغم من أن هذه المناطق تقـع جميعها ضمن حدود البلدية التي قامت إسرائيل بتوسيعها بعد عام 1967 . [211]

وتؤكد الخارطة على جميع ما نصت عليه الخطط السابقة إلا أن الجديد فيها هو القسوة والعنصرية الغير مسـبوقة في تعاملها مع البلدة القديمة وسكانها، إذ تقول "أن المباني التي ليست ذات قيمـة للترمـيم في البلـدة القديمـة والتـي تـؤذي تركيبة النسيج البلدي من الممكن هدمها"، هذه المباني التي تعود إلى مئـات السـنين والتـي أدرجـت عـلى لائحـة الـتراث العالمي، والتي يطالب المجتمع الدولي ومنظمة اليونسكو بالمحافظة عليها، تصـبح مؤذيـة في المفهـوم الإسرائـيلي وتعطـي بلدية القدس الحق في تقرير مصيرها . [212]

وقد ظهرت أولى إرهاصات تنفيذ الخارطة في قرار اللجنة المحلية للتخطـيط والبنـاء في بلديـة القـدس، القـاضي بإقامـة ثلاثين مسكنا استيطانيا وكنيس يهودي في حي باب الساهرة على بعد عدة

أمتار من المسجد الأقصى، حسب ما أعلنته صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم 2005/7/26 ، وأكدت أن رئيس الوزراء السابق اريئيل شارون كان شخصيا وراء هذا القرار، على الرغم من أن مهندس البلدية رفض القرار باعتباره يسيء إلى التراث التاريخي للبلدة القديمة ويشوه صورتها . [213]

ويقول السيد خليل التفكجي الخبير الفلسطيني في الاستيطان والخرائط بأن هذا المخطط ليس جديدا، وهو جزء مما كان يعرف بمشروع شارون لتهويد القدس حين كان وزيرا للزراعة، الذي قام بنقل ملكية السيطرة على الأرض المنوي إقامة المشروع عليها إلى بلدية القدس الغربية، والحقيقة أن هذه الأرض كانت ملكا للوقف الإسلامي حتى عام 1885 وكانت تعرف باسم أرض المسكوبية، ثم انتقلت إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي باعتها بدورها إلى شركات يهودية في عام 1963 . [214]

إن خطورة هذا المشروع تكمن في زيادة أعداد اليهود المتدينين المتطرفين داخل البلدة القديمة، حيث تقدر لجنة إعمار بيوت وعقارات البلدة القديمة عدد البؤر الاستيطانية داخل السور بنحو ستين بؤرة، يضاف إلى ذلك الحي اليهودي الذي أقيم على أنقاض حي الشرف عام 1967، ويقطنه نحو ثلاثة آلاف مستوطن، إضافة إلى تداعيات المشروع الأخرى على الحرم القدسي الشريف الذي لا يبعد عنه سوى عشرات الأمتار . [215]

وقد أثار هذا المشروع رد فعل حاد من قبل عضو المجلس البلدي لمدينة القدس بابا علالو الذي قال عنه، "إن المشروع عبارة عن مخطط تمييز عنصري وله أهداف سياسية ويستهدف استفزاز الجانب العربي فقط، وقد يؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة لما يشكله في نظر المسلمين من تهديد للمسجد الأقصى كما أنه يشكل من الناحية التنظيمية كارثة باعتباره بنص كافة القوانين والتشريعات العالمية التي تدعو إلى المحافظة على البلدة القديمة باعتبارها تراث إنساني عالمي . [216]

أما عضو الكنيست ران راهوت فقد قال "إن مضمون هذا المخطط هو زرع موطئ قدم سياسي في البلدة القديمة، وهو عبارة عن برميل بارود متفجر قد يؤدي إلى إشعال القدس وتمزيق العلاقات الحساسة القادمة بين المسلمين واليهود في المدينة، وقد ينتج عن المشروع إذا ما تم تمثيله أزمة سياسية دولية جديدة في المنطقة" . [217]

والحقيقة أن هذا المشروع وغيره من المشاريع الأخرى كشراء عقارات الكنيسة الأرثوذكسية في باب الخليل وباب حطه المجاور لباب الساهرة، وما تطرحه إسرائيل من مشاريع لتقليص الوجود السكاني العربي في المدينة خلال عام 2020، ومنع العرب من البناء في منطقة ما يسمى بالحوض

المقدس وهي المنطقة المحاذية للبلدة القديمة، إضافة إلى سياسية هدم المنازل في القدس الشرقية، وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية وغلاف القدس، لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الواقع السياسي وبعيدا عن محاولات إسرائيل فرض حقائق على الأرض قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي .

انعكاسات الانسحاب الإسرائيلي من غزة على قضية القدس

يجب الاعتراف بداية بأن إسرائيل ما كان لها أن تتمادى في تهويد القدس والاستمرار في بناء الجدار الفاصل في الضفة وغلاف القدس، لولا انشغال المجتمع الدولي والرأي العام الداخلي الفلسطيني والمؤسسة الرسمية الفلسطينية بموضوع قرار فك الارتباط، "disengagement"، أو ما يعرف بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، حيث أوحت إسرائيل للمجتمع الدولي بأنها قدمت للفلسطينيين تنازلا مؤلما تستحق عليه المكافأة، ولهذا تحركت دبلوماسيتها لتخفيف الضغوط التي تمارس عليها فيما يتعلق بموضوع القدس والجدار والمستوطنات، والغريب أن هذه العملية أصبحت الشغل الشاغل للسلطة الفلسطينية وشريحة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني والعالم العربي .

ومن هنا أرى أن قرار الانسحاب من غزة لا يمكن اعتباره مؤشرا على قناعة إسرائيلية بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإعادتها إلى أصحابها، أو حتى نتيجة للمفاوضات أو الضغط الدولي أو بسبب ضربات المقاومة كما يقول البعض، وان ساهمت جميع هذه الاعتبارات بشكل بسيط في أسباب الانسحاب .

والواقع كما يراه كثيرون هو أن هذه الخطة هي عبارة عن عملية سياسية مدروسة أراد منها شارون أن يظهر أمام الرأي العام العالمي بأنه بطل سلام، وأنه على استعداد لتقديم التنازلات مقابل تحقيق مشروعه، الذي أفصح عنه مستشاره للشؤون السياسية دوف فايسغلاس، والمتمثل بتجميد العملية السياسية وإنهاء الالتزامات التي ترتبت على إسرائيل منذ توقيع أوسلو وما تلاها من تفاهمات واتفاقات، وإنهاء مشروع إقامة الدولة الفلسطينية مقابل منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في دولة ذات حدود مؤقتة على قطاع غزة ، و42% من الضفة الغربية دون مدينة القدس لفترة قد تصل إلى عشرين عاما .

إذا فقرار فك الارتباط في المفهوم الإسرائيلي يهدف إلى تأجيل البحث في قضايا الوضع النهائي، كموضوع القدس والدولة واللاجئين والحدود وإلهاء الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي عن أكثر هذه القضايا خطورة وحساسية وهي قضية القدس، وهذا ما صرح به شارون نفسه يوم

2005/7/25، حين قال "إنه في الوقت الذي تنسحب فيه إسرائيل من غزة ومن بعض المستوطنات النائية في شمال الضفة الغربية، ستكون إسرائيل بذلك قد حسمت ثلاث قضايا رئيسية لصالحها هي : [218]

أولا : القدس، بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل ولا تفاوض حولها أو بشأنها.

ثانيا : الحدود، ترسيم الحدود بين الدولة الفلسطينية القادمة وإسرائيل بواسطة الجدار الفاصل الذي أنجزت منه إسرائيل الكثير.

ثالثا : الاستيطان، حيث سيتم ضم الكتل الاستيطانية حول القدس إلى داخل حدود المدينة المقدسة، واعتبار الخليل جزءا من إسرائيل لأهميتها الدينية في نظر اليهود .

ومن خلال ذلك يتبين لنا أن تداعيات عملية الانسحاب من غزة على أرض الواقع تتمثل في تهويد القدس واستكمال بناء الجدار الفاصل، وقد أظهرت الإجراءات الإسرائيلية على الأرض وتصريحات المسئولين الإسرائيليين، بأن هذه العملية ستعطي إسرائيل الفرصة الذهبية لابتلاع الضفة والقدس .

وقد أشار شارون أمام مؤتمر هرتسيليا لعام 2004 بأن حق إسرائيل في القدس أمر تحكمه التوراة وليس خارطة الطريق، حين قال أمام المؤتمر "إن التوراة أهم من أي وثيقة سياسية"، وهو يشير بذلك إلى أسفار التوراة التي تقول بأن يهودية القدس والأرض المقدسة هي وعد إلهي يجب تنفيذه، كما أن توحيد المدينة وإعادة بناء الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى هو حلم توراتي قرب تحقيقه، وأن هذه الوعود هي أقدس لدى اليهود من جميع الاتفاقيات التي وقعت مع الفلسطينيين .

وفي الوقت الذي اشغل فيه شارون قادة العالم وشعوبها ببحث تداعيات عملية الانسحاب من غزة وآثارها على عملية السلام، وجعل السلطة الفلسطينية تجند كل طاقاتها لمرحلة الانسحاب وما بعدها، نجد أن الجانب الإسرائيلي يعمل ليلا ونهار على تهويد مدينة القدس وطرد سكانها، من خلال توسيع حدودها ومصادرة أراضي مواطنيها العرب وربط المدينة بشبكة من الطرق والأنفاق والجسور مع المدن الإسرائيلية الأخرى، وتسارع وتيرة عمليات البناء في غلاف القدس والجدار الفاصل في الضفة الغربية، وتغيير الواقع الديموغرافي في القدس واستكمال تنفيذ مشروع القدس الكبرى .

وأكملت سياستها الرامية لشراء العقارات والممتلكات داخل البلدة القديمة وخارج أسوارها، ونفذت العديد من مشاريع الاستيطان خارج السور في حي سلوان وفي باب الساهرة، وبذلك تكون إسرائيل ومن خلال قرار الانسحاب ترسم خارطة المستقبل بالنسبة للقدس من الناحيتين الجغرافية والديموغرافية متحدية بذلك القوانين والقرارات الدولية .



الفصل السادس

القدس والتسوية السياسية



أدت العديد من المعطيات الدولية والإقليمية التي حدثت في المنطقة في الربع الأخير من القرن الماضي، إلى حصول تداعيات متسارعة في المنطقة من أهمها : خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982، وانهيار المعسكر الاشتراكي عام 1985، وغزو نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين للكويت عام 1990، وما تلاه من وقف لأهم مصادر دخل المنظمة المتمثلة بالمساعدات التي كانت تقدمها دول الخليج، بسبب الموقف الذي اتخذه الرئيس الراحل ياسر عرفات من غزو الكويت، وما تبعه من عودة مئات الآلاف من الفلسطينيين من دول الخليج .

وقد أدت هذه التداعيات بشكل مباشر على نشوء تيار واسع في منظمة التحرير الفلسطينية يدعو إلى تبديل أساليب المقاومة، ويطالب بوضع السلاح جانبا وانتهاج أسلوب المفاوضات والحوار مع إسرائيل لحل القضية، والقبول بما هو متاح وممكن من أي جزء من الأرض الفلسطينية، متخطيا بذلك كل المواثيق الوطنية الفلسطينية السابقة التي كانت تدعو إلى تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، باعتبارها أصبحت من مخلفات الماضي وتمثل مشاريع خيالية في زمن السلام والواقعية .

وقد يكون أصحاب هذا التيار محقين في هذا التوجه نتيجة لقراءة سياسية واقعية لمجريات الأحداث في العالم، إلا أن مشكلتهم تمثلت بسيطرتهم وتفردهم على القرار الفلسطيني، ومبالغتهم في الاعتماد على الوعود الأميركية والدولية وهجر التنسيق مع بقية زملائهم وبقية أطراف الصراع في المنطقة، مما كان له أثر سلبي على مجريات الأحداث اللاحقة وتوجهاتهم الشريفة والنبيلة التي لا يمكن التشكيك فيها .

ويجب الاعتراف أولا وقبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع بحقيقة تغافل عنها الجميع، وهي أن جميع وثائق التسوية والاتفاقيات التي وقعت ولها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقضية الفلسطينية، قد اصطدمت بعقبة التصلب الإسرائيلي في ملف القدس ولهذا أجل البحث في موضوعها إلى مراحل لاحقة، كما أنها أغفلت أو تغافلت الإشارة إلى حقيقة ما هي القدس المقصودة في هذه المفاوضات، وعن أي قدس يتحدث المتفاوضون وما هي الخيارات والحلول المقترحة التي سيتم التفاوض حولها .

وعليه فسوف نبحث في هذا الفصل موقع القدس في اتفاقيات كامب ديفيد المصرية واتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وملف القدس في مفاوضات كامب ديفيد الفلسطينية الإسرائيلية والمفاوضات اللاحقة، وموقف المملكة الأردنية الهاشمية من القدس .

القدس في اتفاقيات كامب ديفيد المصرية

شكلت قضية القدس في السياسة المصرية جزءا من الموقف المصري العام من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والتي ترى أن أية تسوية سياسية للصراع يجب أن يتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العربية، وقد حافظ الموقف المصري على ثباته من هذه القضية رغم التحول الذي شهده الموقف المصري نحو الصراع العربي الإسرائيلي، وخروجها عن الصف العربي عام 1977 عندما أعلن الرئيس الراحل أنور السادات زيارة القدس ومن ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد .

ولهذا لم تشر مشاريع التسوية التي اقترحها الرئيس السادات لإحلال السلام في المنطقة على الولايات المتحدة وإسرائيل بتاريخ 1970/8/28 ، أو تلك التي قدمها للمبعوث الدولي جونار يارنج في 18 كانون ثاني أو 4 شباط من عام 1971 ، واللذين أكدا على الاعتراف بالسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدودها القائمة عام 1967 ، بأية إشارة مباشرة لمدينة القدس باستثناء ما تضمنته هذه المشاريع من دعوة إسرائيل للانسحاب من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة باعتبار القدس جزءا من الأراضي المحتلة عام 1967 . [219]

إلا أن الرئيس السادات أكد في خطابه الذي ألقاه في الكنيست الإسرائيلي في القدس الغربية بتاريخ 20 تشرين ثاني 1977 على ذلك حين قال :

"هناك أرض عربية احتلتها إسرائيل بالقوة ونحن نصر على الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية، القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام والتي سوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث، وليس من المعقول أن يفكر أحدا في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين، والأهم من هذا كله فان المدينة يجب أن لا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرا ومقاما لهم لعدة قرون، ومن هنا يجب ألا يخطى أحد في تقرير الأهمية والإجلال اللذين نكنهما للقدس نحن معشر المسلمين والمسيحيين" . [220]

ويبدو أن إلقاء الرئيس السادات لخطابه في القدس الغربية يعني إقرار السياسة المصرية بالقدس الغربية جزءا من دولة إسرائيل، وهو بالمناسبة ليس موقفا متفردا إذ شهد الموقف العربي برمته تحولا واضحا من قضية القدس بعد هذه الزيارة، وبدأ يحصر مطالبته بالقدس في الجزء الشرقي منها باعتبارها أرضا محتلة عام 1967 .

ويمكن فهم إسقاط اتفاقية كامب ديفيد المصرية لموضوع القدس من وثائقها وعدم تطرقها إلى مستقبل المدينـة بـنص واضح وصريح، والاستعاضة عن ذلك بتبادل رسائل مع الوسيط الأمريكي حول المدينة يؤكد كل طرف فيه موقفه، بالرغبة لدى الجانبين المصري والإسرائيلي في تأجيل البحث في موضوعها، باعتبارها قضية خلافية ولا يمكـن التوقـف عنـدها وتـرك البحث في بقية القضايا التي يمكن التوصل إلى اتفاق وحلول ما حولها .

وبالتأكيد فأن إسقاط القدس من وثائق كامب ديفيد لا يعني إهمال مصر للقدس ولا يقلل من أهمية موقفها، الـذي يعتبر القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية المحتلة عام 1967 ينطبق عليها قراري مجلس الأمن 242 و 338 ، ويجـب أن تعود إلى السيادة العربية الفلسطينية، وأن تتوفر لجميع أتباع الأديان السـماوية حريـة الوصـول إلى القـدس وزيارتهـا وممارسة الشعائر الدينية فيها دون تمييز .

وعلى الرغم من ذلك يرى البعض أن إعلان مصر لهذا الموقف من طرف واحـد لا يشـكل حجـة قانونيـة ويعتـبر دلـيلا ضعيفا وغير كافي لحماية المدينة، لأنه لم يشر بشكل واضح إلى المركـز القـانوني لمدينـة القـدس، الـذي يسـتند إلى قـرارات الشرعية الدولية، التي تعتبر القدس أرضا فلسـطينية محتلـة يجـب أن تعـود السـيادة عليهـا إلى أصـحابها الفلسـطينيين، وإزالة كل التغييرات التي أحدثتها إسرائيل من الناحيتين الجغرافية والديموغرافية . [221]

ويؤكدون على ذلك بالموقف الإسرائيلي الذي بعثت بهـا الحكومـة إلى الـرئيس كـارتر الـذي أكـد عـلى أن القـدس هـي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل، وأنها غير قابلة للتقسيم استنادا إلى القـانون الأسـاس الـذي أصـدره الكنيسـت بهذا الخصوص، وإنهاء هذه الرسالة لأي محاولة مصرية لإدراج بحث موضوع القدس بشكل مباشر في مفاوضـات كامـب ديفيد، وبالتالي قبول مصر تأجيل البحث فيها إلى مراحل لاحقة . [222]

ويرى الباحث أن موقف مصر في عدم إقحام موضوع القدس في وثائق كامب ديفيد وتأجيل بحثها إلى مراحـل لاحقـة، يمكن فهمه في إطاره الزمني الذي رفض فيه الفلسطينيون والدول العربية المبادرة المصرية، وعـدم اسـتعداد صر الانتظـار لسنوات طويلة، تتعطل خلالها عملية المفاوضات حتى يرضى العرب والفلسطينيون ويقبلوا المشاركة في محادثات كامـب ديفيد والحكم الذاتي الفلسطيني آنذاك .

وبسبب عدم رغبة الولايات المتحدة في تعطيل سـير المفاوضـات بعـث الـرئيس كـارتر برسـالة الى الحكـومتين المصـرية والإسرائيلية، أكد فيهما على موقف الولايات المتحدة من القدس استنادا لما أعلنته أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة يوم 1967/7/14، وأعادت التأكيد عليه يـوم 1969/7/14، والمتمثـل بضرـورة الاعـتراف بوجـود مصـالح لأتبـاع الـديانات السماوية الثلاثة في

القدس، وأن على هذه الأطراف التشاور فيما بين قياداتها الدينية قبل الإقدام على اتخاذ أي إجراء إنفرادي من هذا الطرف أو ذاك . [223]

إلا انه وبعد الانتقادات التي وجهت الى مصر بهذا الخصوص فقد أعادت مصر طرح موضوع القدس خلال مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني التي جرت في كامب ديفيد، وعمدت السياسة المصرية على تأكيد وتوثيق موقفها من موضوع القدس بشكل أكثر وضوحا، حيث أثارت مستقبل القدس خلال المفاوضات التي امتدت من شهر أيار 1979 وحتى كانون أول 1981، على الرغم من أنها لم تتمكن من تحقيق أي تقدم حول قضية القدس بسبب الرفض الإسرائيلي لبحث هذه القضية الشائكة . [224]

إلا أن الموقف المصري عاد وتراجع عن هذه الالتزامات بوضوح في رسالة بعث بها الرئيس السادات إلى الإدارة الأمريكية والملك الحسن الثاني بصفته رئيسا للجنة القدس قال فيها، "يجب أن يكون لجميع الناس حق في دخول المدينة بحرية وممارسة العبادة فيها والزيارة والمرور إلى الأماكن المقدسة من دون تمييز، ويجب وضع أماكن العبادة لكل طائفة دينية تحت إدارة ممثليها، وإبقاء مرافق المدينة الرئيسية موحدة تحت إدارة مجلس بلدية مؤلف من عدد متساو من العرب واليهود وبهذه الطريقة تكون المدينة موحدة" . [225]

ويشكل هذا التراجع خطوة غير مسبوقة في السياسة العربية لأنه يشطب حق الفلسطينيين في القدس الشرقية، ويحصر هذه القضية في حرية المرور الى الأماكن المقدسة وزيارتها أسوة بالمواطنين اليهود، ويحصر السيادة الفلسطينية في القدس بأضيق حالاتها من خلال منحهم الفرصة للمشاركة في عضوية المجلس البلدي المشتركة .

ويبدو أن هذا الموقف جاء أمام إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في كامب ديفيد، على أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ولا يمكن التنازل عن ذلك ويجب أن تبقى كذلك، ولم يكن هذا الموقف مستغربا من الرئيس السادات لأنه كان قد أكد للرئيس كارتر في رسالة سابقة، استعداده لتقديم تعديلات على مقترحات حول القدس كان قد قدمها في وقت سابق للإدارة الأمريكية، وقال فيها "يجب إلا تكون القدس مقسمة" . [226]

ولمواجهة الانتقادات المتصاعدة للاتفاقية وللموقف المصري هذا لم يكن أمام مصر سوى إعلان التأكيد على أن القدس تنطبق عليها ترتيبات الحكم الذاتي أرضا وسكانا، وأنها يجب أن تكون مقرا لسلطة الحكم الذاتي المقترحة، فيما توضع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية تحت الإدارة الفلسطينية، ويوضع حائط البراق "المبكى" تحت إدارة حكومة إسرائيل، مع الإصرار على أن تبقى

القدس الشرقية للفلسطينيين ورفض مبدأ السيادة المفتوحة على كل مناطق الحكم الذاتي . [227]

وبعد انطلاق مسيرة السلام في مدريد عام 1991 تلافت مصر جميع ما حدث في مفاوضات واتفاقات كامب ديفيد، ورفضت ادعاءات إسرائيل بالحق التاريخي لليهود في القدس الموحدة، وقال وزير خارجيتها عمرو موسى "إن القدس الشرقية أرضا محتلة ويجب أن تخضع للتفاوض، والقرار الإسرائيلي بأنها العاصمة الخالدة الأبدية مسألة خاصة بهم ولا تشكل لدينا سببا كافيا للتوقف عن العمل على استعادة شرق القدس" . [228]

وخلاصة القول هي أن الموقف المصري الحالي من قضية القدس يتمحور حول الالتزام بالموقف العربي المعلن من هذه القضية، والداعي إلى التأكيد على مكانة القدس التاريخية والروحية لدى العرب والمسلمين، وأن المساس بوضعها الديني والقانوني والحضاري هو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية، كما أن القدس – دون تحديد ماهية القدس - هي جزء من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وعاصمة للدولة الفلسطينية، مع التركيز على البعد الديني للأديان السماوية الثلاث في المدينة، والتأكيد على أن أي حل لمشكلتها يجب أن يتم من خلال المفاوضات بما يحقق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية .

القدس في وثائق مدريد واتفاقيات أوسلو

لم يكن حال القدس في مؤتمر مدريد للسلام أفضل من حالها في كامب ديفيد المصرية من حيث تجاهل موضوع القدس، حتى أن الدعوات التي وجهت إلى الدول لحضور المؤتمر لم تتضمن أي إشارة لمدينة القدس، أو لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وخاصة القرار رقم 252 لعام 1967، كما لم يشر أي من الرئيسين جورج بوش وميخائيل جورباتشوف في كلماتهم في افتتاح المؤتمر إلى موضوع القدس، وكل ما ذكر كان على لسان ممثل الاتحاد الأوروبي الذي أشار إلى القدس بشكل غير مباشر عندما أكد على موقف الاتحاد الأوروبي بشأن الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية . [229]

حيث ربطت إسرائيل حضورها المؤتمر بعدم الإشارة إلى موضوع القدس في وثائق المؤتمر باعتبارها قضية غير قابلة للتفاوض بالمفهوم الإسرائيلي، كما رفضت مشاركة أيا من مواطني المدينة في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك الذي حضر المؤتمر، حتى لا يعطي أية دلالة سياسية أو معنوية لعلاقة الفلسطينيين بالمدينة المقدسة، ولم يشر إسحق شامير/ رئيس وزراء إسرائيل في كلمته أمام المؤتمر إلى القدس بأي كلمة، سواء في الجلسة الافتتاحية أو جلسة الردود التي عقدت يوم 1990/11/1 .

ولم يكن أمام رئيس الوفد الفلسطيني د. حيدر عبد الشافي إلا أن يكسر هذا التجاهل بأن يعلن خلال جلسة الافتتاح، أن القدس حاضرة في الذاكرة والوعي الفلسطيني برغم غيابها المزعوم

عن مسرح المؤتمر واستبعادها المصطنع من جدول أعماله، ثم يعيد التأكيد في مداخلته خلال جلسة الردود على أن قرار مجلس الأمن 242 وكافة قرارات الشرعية الدولية تنطبق نصا وروحا على مدينة القدس، وأن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير معالمها، وعلى رأسها قرار ضم القدس هي أعمال غير مشروعة وتمثل إهانة للسلام الذي تستحقه المدينة رمز هوية الشعب الفلسطيني . [230]

أما في إعلان المبادئ فقد وافق الفلسطينيون على تأجيل بحث موضوع القدس كما نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من الإعلان، "ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في أقرب وقت ممكن على أن لا تتعدى 4 أيار 1996، ومن المفهوم أن هذه المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة وأمور أخرى ذات اهتمام مشترك، أو أي شيء في هذه الاتفاقية سوف يستبق أو يجحف بنتائج مفاوضات الوضع الدائم، والتي ستجري بموجب إعلان المبادئ، ولن يعتبر أي من الطرفين بحكم دخوله في هذه الاتفاقية على أنه تخلى أو تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه أو مواقفه" . [231]

وكل ما تمكن الفلسطينيون تثبيته موافقة إسرائيل على مشاركة المقدسيين في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ترشحا وانتخابا، وتحديد سقف زمني لبدء التفاوض حولها لا يتعدى 1996/5/4، كما نصت الفقرة الأولى من الملحق الأول من البروتوكول الخاص بالانتخابات التي نصت على ما يلي : "يحق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في الانتخابات وفقا لاتفاقية بين الطرفين" . [232]

والحقيقة أن الفلسطينيين كانوا يعلمون أن تأجيل بحث موضوع القدس سيزيد من تعقيد المفاوضات حولها مستقبلا، وسيؤدي ذلك التأجيل إلى فرض إسرائيل لأمر واقع في المدينة من خلال إجراءات مصادرة أراضي المدينة وتهويدها، مما يعقد من موضوع التفاوض عليها مستقبلا ولكن لم يكن أمامهم خيار أخر كما أعلنوا .

وكان الموقف الإسرائيلي عنصريا ومتشددا عن حق اليهود في القدس الموحدة وإنكار وجود أي مشكلة حول المدينة المقدسة، حتى أن وسائل الإعلام الإسرائيلية عبرت عن ارتياحها لعدم تطرق المؤتمر لمدينة القدس من قريب أو من بعيد وتجاهلها في كلمات المتحدثين، هذا الواقع دعا رئيس الوفد الفلسطيني إلى رفع صوته أمام المؤتمر والتأكيد على أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة .

أما الإدارة الأمريكية فقد حاولت طمأنة الفلسطينيين من خلال رسالة التطمينات التي أرسلت إلى الرئيس الراحل عرفات بتاريخ 1991/10/18، التي حاولت توضيح الموقف الأمريكي من القدس، والمتمثل بعدم الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدودها، والتأكيد على دعمها للفلسطينيين في طرح أي موضوع يتعلق بالقدس على طاولة المفاوضات، وقد نصت الرسالة الأمريكية على ما يلي : [233]

"أن الولايات المتحدة تفهم مدى الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على القدس الشرقية، وتريد التأكيد والتطمين على أنه لا شيء يهم الفلسطينيين بخصوص اختيار وفدهم في هذه المرحلة، يمكن أن يؤثر على مطالبهم بشأن القدس الشرقية أو أن يضر بنتيجة المفاوضات أو أن يكون بمثابة تحديد وضع سابق فيها، ويبقى موقفا ثابتا للولايات المتحدة أن يتقرر مصير القدس بالمفاوضات"، كما تعتقد الولايات المتحدة أنه يحق لمواطني القدس الشرقية الاشتراك في التصويت لانتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية، ويحق لفلسطينيي القدس الشرقية من خارج الأراضي المحتلة أن يشتركوا في مفاوضات الوضع النهائي" .

إلا أن التطمينات الأمريكية هذه لا يمكن الاستناد إليها لأن الأيام أظهرت أن الإدارة الأمريكية تتنصل من وعودها باستمرار وتنحرف باتجاه الموقف الإسرائيلي بسهولة، وهي التي حصرت قضية القدس في الأماكن المقدسة والسكان المقدسيين فقط، وفصلتها عن بقية المناطق الفلسطينية، وكانت تقدم خلال المفاوضات المتعددة أفكارا تدعم الموقف الإسرائيلي، الأمر الذي حدا بالدكتورة حنان عشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني إلى التصريح، "بأن هذه الأفكار تدل على خرق للسياسة الأمريكية منذ عهد الرئيس كارتر خصوصا فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية عليها" . [234]

لقد وعى الفلسطينيون منذ البداية تعقيد ملف القدس ولهذا قرروا حصر القضية في القدس الشرقية، باعتبارها موضوع ولاية الحكم الذاتي الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من أنهم فشلوا في إقناع إسرائيل ببحث القضية في بداية المفاوضات ووافقوا على تأجيل بحثها إلى مفاوضات الوضع النهائي، إلا أنني أعتقد أن موافقتهم على عملية التأجيل هذه لم تكن تنازلا أو تفريطا، بقدر ما كان واقعا أملته ضرورات التفاوض وموازين القوى الفلسطينية الإسرائيلية والتطورات الدولية والإقليمية .

ملف القدس بعد 4 أيار 1996

قلنا سابقا أن اتفاق إعلان المبادئ حدد يوم 4 أيار 1996 موعدا أقصى لبدء مفاوضات قضايا الوضع النهائي ومنها القدس، وقد شاءت المصادفة أن يتزامن هذا التاريخ مع وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل، وهو المعروف بتشدده المعلن وعنصريته الواضحة اتجاه قضية القدس، ومن المعروف أن نتنياهو كان قد أوضح موقفه من القدس في كتابه "مكان تحت الشمس"، وقدم في فصل كامل تحت عنوان "سلام دائم" قراءة ليكودية متطرفة للقدس الشرقية ترتكز على المبادئ التالية : [235]

1- رفض فكرة تقسيم القدس إلى غربية إسرائيلية وشرقية عربية، وتأكيد ضم القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية وتوحيدها مع القدس الغربية .

2- تأكيد الرفض الإسرائيلي الليكودي المطلق للبحث في موضوع السيادة على القدس أو إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المفاوضات النهائية .

3- اتخاذ إجراءات طوارئ تهدف إلى ضمان سيادة إسرائيل الوحيدة على القدس من خلال إغلاق بيت الشرق الفلسطيني أو أي مؤسسة أو مكتب تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية .

واستنادا إلى هذه الرؤيا فقد أعلن نتنياهو فور توليه السلطة رفضه التفاوض حول القدس وعمل على تسريع وتيرة الاستيطان حولها وداخلها، وقام باتخاذ قرارات لإجراء مزيد من الحفريات أسفل المسجد الأقصى، وكان من نتائج سياسته المتطرفة هذه افتتاح نفق البراق بتاريخ 1996/9/25، والذي أشعل موجة من الغضب العارم في القدس والأراضي الفلسطينية بمجملها واندلاع هبة الأقصى .

وبدأت الحكومات الإسرائيلية الإخلال بنصوص الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية والتنصل منها، وارتكبت العديد من الأخطاء في نصوص وروح الاتفاقيات وتوقف الحديث عن القدس وتعطل تنفيذ مراحل إعادة الانتشار، على الرغم من توقيع اتفاق واي بلانتيشن في واشنطن بتاريخ 23 تشرين أول 1998، والتي نصت المادة الرابعة منها على استئناف مفاوضات الوضع النهائي فورا بوتيرة متسارعة، ودعت الجانبين إلى بذل جهودهما للتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من أيار 1999 موعد إعلان الدولة الفلسطينية .

وانخرط الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات سرية وجادة في السويد بعد توقيع اتفاق واي بلانتيشن، وتم التوصل إلى مسودة عمل جاءت خالية من أي ذكر للقدس، وذلك بسبب

الموقف الحاسم لنتنياهو ورفضه بحث موضوع القدس في أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وانتهت هذه المفاوضات بعد أن سُربت أخبارها إلى وسائل الإعلام، ويقول الصحفي المعروف وليم كوانت بأن إحدى الشخصيات الفلسطينية هي التي سربت الخبر بعد أن شعرت بأنه قد تم إقصاؤها من المحادثات السرية . [236]

ملف القدس في مفاوضات كامب ديفيد الثانية

أظهرت قمة كامب ديفيد الثانية بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، والتي عقدت برعاية الرئيس الأمريكي بل كلينتون خلال الفترة من 11-25 تموز 2000، أظهرت مدى اتساع الفجوة وتباين المواقف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حول مختلف قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها قضية القدس .

ففلسطينيا كانت القيادة الفلسطينية تتعرض لضغوط أمريكية ودولية ونصائح عربية وإقليمية لحضور القمة، وبنفس الوقت كانت تتعرض إلى انتقادات واتهامات بالتفريط والتنازل عن القدس وحقوق الفلسطينيين، إضافة إلى أن الرئيس عرفات كان على موعد مع إعلان الدولة الفلسطينية حسبما نص عليه اتفاق أوسلو "2000/9/13" وكانت كل هذه المعطيات ماثلة أمام الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية وتحاصر تفكيرها، وكان لابد من اتخاذ القرار بالمشاركة في هذه القمة على الرغم من التيقن من فشلها .

وكانت السلطة الفلسطينية تؤكد دوما على أن الفلسطينيين لا يمكنهم التنازل عن حقوقهم المشروعة في القدس وقضية اللاجئين، وقد قيل يوما أن الرئيس عرفات أبلغ وزير خارجية إسرائيل شلومو بن عامي عندما التقاه في نابلس، بأن موضوع القدس في غاية الأهمية والخطورة ولا يحتمل أي تلاعب، حتى أن الرئيس عرفات أشار بيده إلى رقبة بن عامي في تلك المقابلة مدللا على أهمية القدس والاستعداد للموت في سبيلها .

وقد قيل أن الرئيس عرفات كان يعلم هدف باراك وكلينتون من هذه القمة، وكان يخشى أن يتعرض لمزيد من الضغوط والإغراءات الأمريكية والدولية، وكان يسأل زواره دوما ما هو الهدف من هذه القمة ؟ هل هو تفجير الموقف في واشنطن وإحراج الرئيس كلينتون ؟ أم إحراج الفلسطينيين واتهامهم بأنهم هم الذين أفشلوا القمة ؟ .

وكان الرئيس عرفات يريد عقد قمة تحقق نتائج لا قمة بروتوكولية وتبدأ بالتفاوض، وأعتقد أن الرئيس عرفات رحمه الله كان محقا في موقفه هذا، لأن باراك لم يكن مستعدا لإعطاء الفلسطينيين أكثر مما أعطاهم إياه نتنياهو في واي ريفر من إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من بعض المناطق وتوقيع اتفاق الخليل .

ومع ذلك وافق عرفات على حضور القمة بسبب الضغوط الدولية والنصائح الإقليمية التي كانت ترى أن الرئيس كلينتون لا بد وأن يفعل شيئا في هذه القمة، لأنه يقوم بمخاطرة كبيرة بالنسبة له ولحزبه الديمقراطي، ولأن فشل هذه القمة سينعكس سلبا عليه وعلى مستقبل حزبه خاصة وأن الانتخابات الأمريكية باتت على الأبواب .

أما إسرائيليا فكان أمر القدس قد حسم قبل التوجه إلى هذه القمة خاصة وأن الأجواء السياسية آنذاك كانت تميل لصالح إسرائيل، وكانت قد تمكنت من إقصاء كافة الأطراف الإقليمية والدولية التي كان من الممكن أن يكون لها دور مؤثر في سير المفاوضات، كالأمم المتحدة والفاتيكان والاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية .

كما أن إسرائيل كانت تعرف جيدا موقف منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في المفاوضات من خلال تجارب السنوات السابقة، والتي استندت إلى مبدأ ترحيل القضايا الخلافية واعتماد أسلوب مرحلة الحل، ولهذا اتفق حزبا الليكود والعمل على وثيقة صاغها كل من رفائيل يوتان ويوسي بيلين عام 1997، نصت على أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل ضمن حدودها البلدية الحالية، وهي مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأن على الفلسطينيين أن يعترفوا بالقدس عاصمة لإسرائيل .

وقد قال يوسي بيلين ذات مرة "أن هناك ضرورة لإجراء مفاوضات حول القدس ولكن دون تحديد وقت محدد"، وأضاف "بأنه وبسبب الرمزية التي تمثلها المدينة المقدسة لليهود والمسلمين، فإنه قد لا يتم التوصل إلى حل بشأنها في الوقت الحالي"، أما أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي فقد قال "بأنه لا يمانع من استمرار المفاوضات حول القدس خمسة وعشرين عاما قادمة شريطة أن لا يتغير الوضع الحالي للمدينة" . [237]

من ناحية ثانية فقد عقدت القمة وباراك غير مستعد لتقديم أي تنازلات للفلسطينيين فيما يتعلق بقضية القدس واللاجئين، على الرغم من أنه هو من ضغط على الرئيس كلينتون لعقدها في ذلك الوقت، لأسباب حزبية وانتخابية حيث كان يعاني من متاعب سياسية في مواجهة خصمه العنيد شارون .

وقد رفض الوفد الإسرائيلي للقمة أي سيادة فلسطينية على القدس والحرم الشريف، مع إعلانه الاستعداد للتنازل في موضوع المشاركة الفلسطينية في السيادة على الأماكن المقدسة بشكل لا يتعارض مع سيادة إسرائيل على المدينة، وبما يمكن أن تقبل به الحكومة الإسرائيلية، ويؤكد شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل على ذلك بقوله "إن إسرائيل لم تكن مستعدة لتقديم أي تنازلات

فيما يتعلق بالقدس، وأنه أبلغ الرئيس عرفات هذا الموقف عندما التقاه في نابلس بتاريخ 2000/6/25، وقال له بأن باراك وضع سقفا للوفد الإسرائيلي المفاوض حول القدس لا يستطيع تجاوزه" . [238]

أما الجانب الأمريكي فقد كان الرئيس كلينتون يسابق الزمن وهو على أعتاب نهاية فترة رئاسته الثانية، وكان يأمل بالتوصل إلى شيء ما ولو على شكل اتفاق إطار عام يحفظ له ماء وجهه، ويحقق له نصرا سياسيا لم يستطع أي رئيس أمريكي تحقيقه من قبل، كما كان يرغب بأن يضع من خلال هذا الاتفاق بصماته على خريطة الشرق الأوسط، ويساهم في التخفيف من الضغوط الداخلية التي كان يتعرض لها رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، وهو المعروف بتعاطفه مع باراك ويعمل على مساعدته .

ولم يكن الرئيس كلينتون يدرك جيدا ما كان باراك مستعدا لتقديمه للفلسطينيين حتى أن بعض المصادر الأمريكية قالت بأن قراءة كلينتون لموقف عرفات كانت أكثر دقة وتفصيلا من قراءته لموقف باراك، وكان لموقف إسرائيل هذا أحد أهم أسباب فشل القمة إضافة إلى أنها عُقدت قبل توصل الجانبين على حد أدنى من الاتفاق أو التفاهم على حل قضايا الصراع الرئيسية وعلى رأسها قضيتي القدس واللاجئين . [239]

ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية تسرعت في الدعوة إلى عقد القمة ظنا منها أن انعقادها سيساهم في تحريك المفاوضات التي كانت تمر بحالة من الجمود، على الرغم من أن تقديرات الموقف الفلسطيني كانت ترى ضرورة توفير المقومات اللازمة لإنجاح هذه القمة، خاصة وأنه لم يتم التوصل حتى موعد انعقادها الى أية قواسم مشتركة حيال القضايا الرئيسية التي عقدت من أجلها .

وقد عمل الوفد الأمريكي المفاوض بكل طاقته على المستوى التنظيمي وتم تشكيل أربع لجان رئيسية تتولى عملية التفاوض هي، لجنة الأرض والحدود والمستوطنات، لجنة الأمن، لجنة القدس ولجنة اللاجئين، وبعد جولات شاقة من المفاوضات قرر الرئيس عرفات إنهاء المفاوضات والعودة إلى الأراضي الفلسطينية .

وعلى الرغم من فشل القمة إلا أن الجانب الفلسطيني يعترف بأن الرئيس الأمريكي كلينتون لعب دورا ايجابيا يحسب له، حيث كان يصل الليل بالنهار ويشرف على كل صغيرة وكبيرة، وكان صبورا ومتعاطفا مع الفلسطينيين من الناحية الإنسانية، إلا أن العلاقات الإستراتيجية والتاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى خلفية أعضاء الوفد الأمريكي المفاوض اليهودية فإنه لم يتمكن من أن يكون محايدا في هذه القمة .

وبعد عودته إلى فلسطين أرسل الرئيس عرفات رسالة إلى الرئيس كلينتون بتاريخ 2000/7/31 قال فيها، "لقد فشلت القمة في التوصل إلى اتفاق سلام على الرغم من جهودنا المشتركة، وكان من المستحيل بالنسبة لنا قبول التنازل عن السيادة على الحرم الشريف أو كنيسة القيامة إلى إسرائيل، وأننا لا نستطيع أن نقبل أن تكون عاصمتنا القدس الشرقية مقسمة ومجزئة، مع تحويلها بأكملها إلى مجموعة من العناصر غير المتجانسة والغير قابلة للإدارة، وتبقى كل المسائل الأخرى لا ترقى إلى المستوى الذي تم وضعه من قبل إسرائيل وشركائنا العرب في سلام الشرق الأوسط مع مصر والأردن ولبنان وسوريا" . [240]

وبعد اتهام وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية القيادة الفلسطينية والرئيس عرفات شخصيا إفشال القمة، وتحميلهم مسؤولية إضاعة فرصة أخرى من فرص السلام ونشر معلومات عن هذه القمة والدور الفلسطيني فيها بعضها صحيح والآخر مغلوط، وادعاءها بأن ما قدم للفلسطينيين في هذه القمة كان مكسبا لم يستغله عرفات بالشكل الصحيح، لاذ الفلسطينيين بالصمت ولم يصدر عن السلطة أي توضيح لما جرى، بإستنثاء ما كان يطلق من تصريحات فردية من هنا وهناك تحاول تبرير الموقف الفلسطيني .

إلا أنه وبعد أن سربت الحكومة الإسرائيلية معلومات وحقائق مغلوطة اضطر الرئيس الراحل عرفات إرسال رسالة ثانية إلى الرئيس كلينتون بتاريخ 2000/8/2، يشكو فيها إسرائيل ووسائل الإعلام الأمريكية وهجومهم الشرس على القيادة الفلسطينية . [236]

وقد أكد الرئيس عرفات في هاتين الرسالتين على تعهده بأن يعمل كل ما في استطاعته للإبقاء على مناخ وزخم عملية السلام، وأكد على أنه سيناضل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك لتحقيق السلام العادل والدائم بمساعدة الرئيس كلينتون .

واستمرت المفاوضات بين الجانبين في عدد من العواصم العالمية وخاصة في واشنطن والسويد وفي منتجع طابا المصري، وعقدت جولات من المفاوضات الماراثونية قدمت فيها العديد من الاقتراحات إلا أنها لم تكن تحمل أي جديد بخصوص القدس، وأمام هذا الواقع قام الرئيس الأمريكي في أخر أيامه في الحكم بصياغة مقترحات جديدة أطلقها ضمن مبادرة سميت مبادرة كلينتون لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

مبادرة الرئيس كلينتون حول القدس في كامب ديفيد

اعتبر الرئيس كلينتون قضية القدس القضية الرئيسية التي أدت إلى فشل جميع المحادثات السابقة بين الجانبين، وتوصل إلى قناعة مع طاقمه التفاوضي بأن حل مشكلة القدس سيساهم في

إمكانية حل بقية القضايا الرئيسية، ولهذا ركز في كامب ديفيد على موضوع القدس أولا وقبل كل شيء، وطرح مبادرة لم تخرج عن سياق الموقف الأمريكي المعروف من القدس، كما أنها جاءت على شكل إعادة صياغة للمواقف الأمريكية السابقة وتضمنت مجموعة من العناصر التي يمكن إيجازها بما يلي : [242]

1- المناطق العربية هي مناطق فلسطينية ستؤول للفلسطينيين فيما تكون المناطق اليهودية إسرائيلية وستؤول إلى إسرائيل وهو ما ينطبق على البلدة القديمة أيضا .

2- تطوير خرائط جغرافية جديدة لمدينة القدس من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بهدف خلق نوع من التواصل الجغرافي بين الأحياء اليهودية من جانب والأحياء العربية من جانب آخر .

3- اقتراح صيغتين جديدتين للتفاوض إضافة إلى ما هو مطروح من قبل كل من الجانبين، والطلب من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني دراسة هاتين الصيغتين والتفاوض حولهما وهما :

- السيادة على الحرم القدس الشريف للفلسطينيين وعلى حائط البراق المبكى لإسرائيل، شريطة التزام كل طرف بعدم القيام بحفريات أسفل الحرم أو وراء الحائط الغربي .

- السيادة على الحرم للفلسطينيين وعلى حائط البراق لإسرائيل ومنح السيادة المشتركة للجانبين على أسفل الحرم وخلف الحائط الغربي، والاتفاق على منع الحفر في أي من هذه المناطق قبل الحصول على الموافقة المتبادلة بين الجانبين .

4- التأكيد على احترام المعتقدات الدينية لليهود وأماكن عبادتهم في مناطق القدس الواقعة خارج حدود البلدة القديمة وداخلها .

5- المطالبة بوجود مراقبة دولية في القدس وفي الأماكن المقدسة بهدف توفير الثقة المتبادلة بين الجانبين ومراقبة تجاوزات أي جانب منهما .

والحقيقة أن مبادئ كلينتون لحل قضية القدس صيغت بشكل مبهم وغامض وركزت على العموميات، على الرغم من أنها تطرقت إلى بعض الجزئيات والتفصيلات المتعلقة بالجانب الإسرائيلي، إلا أن غموض المبادرة يظهر بشكل واضح عند الحديث عن مفهوم السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية والأماكن المقدسة، ومحاولة اللعب على الألفاظ باستبدال كلمة السيادة بعبارات "السيطرة" الفلسطينية على الأماكن المقدسة .

والأخطر ما في هذه المبادرة أنها تتبنى الموقف الإسرائيلي الذي يستند إلى الوضع القائم حاليا في القدس، وتؤكد على حق إسرائيل في بسط سيادتها على 35% من القدس الشرقية وضمها إلى

القدس الغربية، من خلال مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بأن تـؤول المنـاطق اليهوديـة في القـدس الشرـقية إلى إسرائيـل، ويتبين لنا خطورة هذا الطرح أذا علمنا أن هناك مـا يزيـد عـلى 165.000 مسـتوطن يهـودي، يعيشـون في أكـثر مـن 15 مستوطنة وحي سكني في منطقة القدس الشرقية . [243]

ومن المعلوم أن الرئيس كلينتون حاول إيجاد حل لموضـوع التواصـل الجغـرافي بـين أحيـاء المدينـة في مبادرتـه، إلا أنـه طبيعة هذا الحل هي في غاية الصعوبة والتعقيد والحساسية بآن واحد، لأن موضوع التواصـل الجغـرافي لا يمكـن أن يـتم تنفيذه إلا على حساب الجانب الفلسطيني، وهو ما تعرفه الإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون شخصيا حق المعرفة، فعـلى سبيل المثال فإن ربط مستوطنة جبل أبو غنيم مع القدس الغربية لا يمكن أن يتم إلا من خلال شق طرق في أراضي بلدتي أم طوبا وصور باهر الفلسطينيتين، وهو ما يعني الاستيلاء على هذه الأراضي وضمها على إسرائيل . [244]

كما أن ربط حي جيلو الاستيطاني في مدينة بيت لحم بالقدس الغربيـة لا يمكـن أن يـتم إلا عـلى حسـاب أراضي بيـت صفافا وشرفات الفلسطينية، إضافة إلى أن هذا الوضع يظهر أكـثر تعقيـدا في البلـدة القديمـة، لتـداخل الأحيـاء اليهوديـة والإسلامية والمسيحية مع بعضها البعض، ولأن ربط الحي اليهودي مع حائط البراق لا يمكن تنفيذه إلا مـن خـلال المـرور بالحي الأرمني ومدينة داود التي تطالب بها أصلا إسرائيل . [245]

من ناحية ثانية فإن التداخل السكاني والجغرافي بين الأحياء العربية واليهودية يعتبر أشد تعقيدا، خاصـة إذا علمنـا أن 69% من المواطنين العرب الذي يعيشون في شمال القدس، و71% من السكان اليهود في المنطقة ذاتها يستخدمون نفـس الطرق الداخلية والخارجية، وهو ما يصعب فصله بأي شكل من الأشكال . [246]

إضافة إلى كل ذلك فإن مبادرة الرئيس كلينتون تعطي إسرائيل الحـق في بسـط سـيادتها الكاملـة عـلى كامـل الحـائط الغربي والبالغ طوله 485 مترا، على الرغم من أن المساحة المقدسة لليهود والتي اعـترف بهـا الفلسـطينيون لا تتجـاوز 58 مترا فقط، كما أن خطورة الطرح الأمريكي تبدو أكثر وضوحا إذا علمنا أن هذا الحائط يضـم بـاب المغاربـة الـذي هدمتـه إسرائيل 1967، والنفق الذي افتتحه بينيامين نتنياهو عام 1996 والـذي يصـل إلى أسـفل الحـرم القـدسي الشرـيف، ويمـر الجزء الشمالي منه من تحت بيوت الحي الإسلامي، إضافة إلى أنه يتضمن قاعات قوس ولسون والساحة التي يصـلي فيهـا اليهود .

وردا على هذه المقترحات كلف الرئيس عرفات لجنة المفاوضات إعداد رسالة تفصيلية أرسلت إلى كلينتون بتاريخ 2000/12/26، تضمنت التأكيد على عودة السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية المحتلة عام 1967 وعلى الحرم الشريف بكامله، باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية القادمة، كما تطلب السلطة الفلسطينية من الإدارة الأمريكية الحصول على تعهد من الجانب الإسرائيلي بعدم القيام بأي حفريات، أو إجراء أي عمليات تنقيب تحت الحرم أو في محيطه وضرورة توفير الضمانات الدولية لذلك . [247]

وبتاريخ 2001/1/1 أرسل الرئيس عرفات رسالة أخرى إلى الرئيس كلينتون أعاد فيها التأكيد على أن مقترحاته لا تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، ولا يمكنها أن تحقق سلاما شاملا وعادلا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأنها تعترف ضمنا بالسيادة الإسرائيلية على القدس أولا والحرم الشريف ثانيا، وهو أمر في غاية الخطورة ولا يمكن لأي عربي أو مسلم أن يقبل به، كما أنها تعترف بملكية الحائط الغربي كاملا للإسرائيليين، وتعمل على تقسيم القدس إلى جزر متناثرة وغير متصلة ببعضها البعض . [248]



الفصل السابع

الرؤية الدوليـــة لقضيتي السيادة والتدويل في القدس



تستند الرؤية الدولية بشكل عام من قضية القدس بما فيها قضيتي السيادة والتدويل على مجموعة من الحقائق والمطالب، المتناقضة والمتعارضة أحيانا مع المبادئ التي قامت عليها أسس الشرعية الدولية ومن أهمها :

- الاعتراف بالمطالب التاريخية لطرفي الصراع الرئيسيين في المدينة وبالمطالب الدينية لإتباع الديانات السماوية الرئيسية الثلاث في العالم، وبنفس الوقت السكوت على السياسة الإسرائيلية، وإقصاء ملايين المسلمين في العالم عن ممارسة عقائدهم في والمطالبة باسترداد حقهم التاريخي في هذه المدينة .

- اعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة وإعلان بطلان جميع الإجراءات التي اتخذتها لتغيير معالم المدينة، مع رفض الإقرار عمليا بهذا الاحتلال وغض الطرف عن ضمها إلى إسرائيل وعدم اتخاذ أي إجراء لوقف عملية الضم هذه .

- العمل على تقريب وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية حول القدس وحل قضيتها بالطرق السلمية، من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وعدم اتخاذ أي موقف يستبق نتائج هذه المفاوضات، على الرغم من أن دعم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للموقف الإسرائيلي يشكل استباقا لنتائج المفاوضات النهائية .

- الموافقة على بسط إسرائيل لسيادتها الكاملة غير المنقوصة على القدس والأماكن المقدسة لدى اليهود، ومحاولة الانتقاص من السيادة الفلسطينية أو حتى العربية والإسلامية على الأماكن المقدسة لدى المسلمين، واختراع مفاهيم وأشكال جديدة للسيادة على هذه الأماكن يطلب من الجانب العري والفلسطيني القبول بها كحل لهذه المعضلة .

- طرح المشاريع السياسية لحل قضية القدس استنادا إلى تطورات المواقف الإسرائيلية من هذه القضية، بحيث يعتبر مفهوم تدويل المدينة والأماكن المقدسة أمرا مقبولا في حال توافق ذلك مع مصلحة إسرائيل، والتخلي عن هذا المفهوم والتحول عن محاولة بحثه عندما تعلن إسرائيل رفضها له بشكل مطلق .

مشروع تدويل المدينة المقدسة

لقد ظهر مفهوم تدويل مدينة القدس في السياسة الدولية لأول مرة في بداية القرن الماضي، عندما أوصت لجنة بيل الملكية التي شكلتها حكومة الانتداب البريطاني في عام 1936 لحل الخلاف العربي الإسرائيلي في فلسطين، بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ووضع مدينة

القدس وما جاورها "مدينة بيت لحم" تحت إشراف الدولة المنتدبة للمحافظة على الأماكن المقدسة وضمان حرية الوصول إليها . [249]

وعلى الرغم من تراجع بريطانيا عن هذا المشروع بسبب رفض العرب والمسلمين له، إلا أنه كان حجر الأساس الذي استند عليه قرار مشروع التقسيم المعروف عام 1947 بوضع القدس تحت نظام دولي خاص بإشراف الأمم المتحدة .

ثم ظهر مشروع التدويل مرة ثانية في تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين حين أوصت عام 1947 بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ومنحها الاستقلال، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية بموجب صك وصاية تصدره الأمم المتحدة .

ومن بعدها جاء قرار التقسيم الذي نص على "وضع القدس تحت نظام خاص تديره الأمم المتحدة من خلال مجلس وصاية يقوم بمهمات السلطة الإدارية، على أن تقوم هذه السلطة بحماية المصالح الروحية لجميع الأديان، وأن تعين السلطة مجلساً حاكماً للقدس من غير الدولتين القائمتين في فلسطين، واعتبار اللغتين العربية والعبرية لغتان رسميتان في القدس، يضمن المجلس الحاكم حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة فيها" . [250]

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أيد قرار التقسيم بما فيه مشروع تدويل القدس باعتباره أفضل تصور لحل هذه القضية، إلا أنه عاد وتراجع عن موقفه بعدما نقضت إسرائيل هذا القرار بعد قيامها عام 1948 باحتلالها للجزء الغربي من المدينة وتهويدها، واستكملت ذلك باحتلال القدس الشرقية عام 1967 وضمها إلى إسرائيل رسمياً، وفرضها أنظمتها وقوانينها على المدينة وسكانها وبذلك أصبح القرار 181 في ذمة التاريخ على الأقل في المفهوم الإسرائيلي .

وبعد عام 1967 احتلت القدس حيزا أكبر في أجندة المجتمع الدولي الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية، وأخذت تبحث عن فرصة لتقطع الطريق على أي محاولة لتدخل أي دولة والأمم المتحدة في الصراع وتمنع قيام أي حل إلا من خلالها، ووجدت فرصتها المناسبة في قمة غلاسبورو التي عقدت عام 1967، حيث بادر الرئيس الأمريكي جونسون ليعرض على الاتحاد السوفيتي ضرورة حماية الأماكن المقدسة، وإيجاد الضمانات الدولية اللازمة لحرية وصول المتعبدين من أتباع الديانات السماوية الثلاث إليها بأمان، ووضع ترتيبات خاصة تعترف بمصالح جميع الأديان في المدينة المقدسة . [251]

وللتفرد بموضوع الصراع العربي الإسرائيلي أبطلت الولايات المتحدة اقتراح مجموعة دول أمريكا اللاتينية القاضي بإحياء وتفعيل مشروع التدويل، الذي تقدمت به إلى الجمعية العامة عام 1968، خاصة وأن هذه المجموعة كانت الأكبر في المنظمة الدولية آنذاك وكانت تتأثر بموقف الفاتيكان الذي كان يدعم مشروع التدويل، الذي كان يعارض آنذاك بشدة إدخال الأماكن المقدسة في حدود الدولة اليهودية المقترحة، وكان له الدور الأكبر في إقرار مشروع قرار التقسيم ووضع القدس تحت الوصاية الدولية عام 1947 . [252]

وقام الرئيس نيكسون بإرسال مبعوثه الخاص وليم سكرانتون إلى المنطقة بتاريخ 1968/11/29، لدراسة مشروع أمريكي أعده سكرانتون شخصيا يقضي بإعادة القدس العربية القديمة إلى الأردن، ووضع جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية واليهودية تحت سلطة دينية مشتركة، مؤلفة من ممثلين لهذه الأديان تعترف بها رسميا الأمم المتحدة، وهو ما يشير إلى بداية تغيير الموقف الأمريكي من مشروع التدويل والاعتراف بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل في المدينة . [253]

وعلى الرغم من أن مبدأ مشروع التدويل قد تم تجاوزه من قبل جميع الأطراف ولم يعد يحظى بإجماع إسرائيلي أو حتى فلسطيني، وذلك لأن إسرائيل تعتبر القدس عاصمتها الموحدة والأبدية، وأنها اتخذت من الإجراءات القانونية والإدارية والديموغرافية ما يكفي لتحقيق ذلك، فيما يرى الجانب الفلسطيني أن فكرة التدويل تعني انتهاك السيادة الفلسطينية وانتقاص من حقه في الإشراف على مقدساته في أرضه، إضافة إلى أنه يصادر حقه بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إلا أن التوجه الدولي العام وأراء الخبراء والمختصين في هذه الأيام يرون بضرورة التمسك بمشروع التدويل، باعتباره أفضل الحلول المقترحة لحل المشكلة وحماية المدينة والأماكن المقدسة والخروج من الأزمة المستعصية على الحل، ولأنه الأسلوب الوحيد الممكن لحل المشكلة لأنها مهما تأجلت فستبقى مطروحة للبحث والتفاوض، على الرغم من أن هذا الحل يأتي على حساب المصالح الفلسطينية والعربية في المدينة المقدسة .

ولهذا تؤكد الأمم المتحدة على أن قرار التقسيم رقم 181 ما زال قائماً وساري المفعول، وأن الهيئة الدولية لم تعترف يوماً بالإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت في القدس، كما يقول فرانسوا جولياني المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة [254] .

ويضيف الخبير في شؤون الشرق الأوسط هنري كتن على ذلك بقوله "إن نص قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن حول الوضع القانوني للقدس، والوضع المتميز للمدينة، إنما جرى

إرساءه في القرار 181 لعام 1947، الذي كان مشروع تدويل القدس أحد أهم أركانه، ويقول إن اعتماد الأمم المتحدة على وضع القدس لإبطال مفعول التدابير التي اتخذتها إسرائيل أمر مهم من ناحيتين : [255]

الأولى : على الرغم من أن التدويل لم يطبق بشكل عملي على الأرض إلا أن نتائجه القانونية قد جرى الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي، كما حظيت هذه النتائج بدعم كامل من اجل إلغاء التدابير التي اتخذتها إسرائيل في المدينة، والتي تتعارض أصلاً مع وضع المدينة التاريخي والديني المتميز .

الثانية : إن النتائج القانونية للتدويل تنطبق على الكيان المنفصل أو المستقل للمدينة بشطريها الشرقي والغربي بكل ما في هذه العبارة من معنى، حيث لا يوجد اختلاف قانوني أو واقعي بين شطري المدينة في القرار 181، ويترتب على ذلك أن التواجد الإسرائيلي والإجراءات الغير مشروعة التي اتخذت في القدس، تعتبر كل لا يتجزأ وذلك اعتباراً من تاريخ اشتمال الوضع القانوني الدولي للقدس بشطريها .

ويؤكد الدكتور كتن مرة أخرى على أن إسرائيل لا تستطيع إنكار شرعية الوضع الخاص للمدينة المقدسة، لأنها قبلت بالقرار 181 واستندت عليه للإعلان عن قيامها كدولة عام 1948، واعترفت بصورة واضحة بالأثر القانوني لذلك القرار على المدينة، من خلال التأكيدات التي قدمتها أمام اللجنة السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 لنيلها عضوية المنظمة الدولية، كما أن مندوبها لدى الأمم المتحدة أبا ايبان انذآك أعلن أمام الجمعية العامة بأن الوضع القانوني للقدس يختلف عن وضع بقية البلاد . [256]

موضوع السيادة على القدس

على الرغم من أن مفهوم السيادة بدأ بشكل بدائي منذ القدم ومع ظهور المجتمعات البشرية الأولى، إلا أن معظم كتب السياسة والقانون الدستوري تقول بأن هذا المفهوم تبلور بشكل واضح مع بداية تشكل الدولة الحديثة وكياناتها السياسية في عصر النهضة في القرن الخامس عشر، ويعتبر الفقيه القانوني الفرنسي جان بودان هو أول من أدخل مصطلح السيادة على الفكر القانوني والسياسي، وقد ضمن بودان نظريته الكاملة للسيادة في كتابه "الكتب الست للجمهورية" عام 1576، والتي يقول فيها بأن السيادة هي السلطة العليا على المواطنين والرعايا، والسلطة الدائمة التي لا يمكن تفويضها والتصرف بها، ولا يمكن أن تخضع للتقادم كما أنها سلطة مطلقة لا تخضع للقانون . [257]

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات لمعنى السيادة "باعتبارها ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية مطلقة وانفرادية على جميع الأشخاص والأملاك، وهو ما يعني أن تتمكن الدولة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تراها مناسبة"، أو "إمكانية الدولة بأن تقرر ما تريده سواءً في المجال الخارجي أو الداخلي" أو غيرها من التعريفات، إلا أن هناك إجماعاً على أن السيادة هي "السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها داخل الإقليم أو في إطار علاقاتها مع الدول الأخرى، إضافة إلى اعتبارها ركنا نظريا ومعياراً يحكم من خلاله على مدى استقلالية هذه الدولة أو تبعيتها، وليست ركنا مادياً من أركان استقلال ووجود الدولة" .

أما في العصر الحديث فقد اختلط مفهوم السيادة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، باعتبار السيادة تجسد معاني الحرية والاستقلال، وتم تداول كلمتي السيادة والسلطة كما لو أنهما يعنيان نفس الشيء، رغم اعتبار فقهاء القانون الدستوري أن السيادة أشمل من السلطة التي تفوض إليها ممارسة السيادة على إقليمها وسكانها، ويبدو أن هذا التغير في إعادة تفسير وتأويل مفهوم السيادة يعود إلى تطور النظام الدولي، خاصة بعد إعادة صياغة تعريف مفهوم النظام الدولي ومفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين . [258]

ولهذا بدأ المجتمع الدولي يضع شروطا محددة على ممارسة الدولة لحقوقها السيادية، خاصة إذا تبين أن هذه السيادة ستتسبب في إحداث اضطراب في النظام العالمي وتهديد لأحدى دوله أو مجموعاته الإقليمية، وقد ظهر ذلك بوضوح عندما مارس مجلس الأمن دوراً فعالاً في فرض الأمن والسلم الدوليين بالقوة في بعض الدول بشكل تجاوز موضوع سيادتها داخل إقليمها، بحجة أن تصرفات هذه الدول لم تتوقف داخل حدودها كما حدث في العراق وكوسوفو والصومال ويوغسلافيا السابقة وتيمور الشرقية وأفغانستان .

أشكال السيادة

يجب الاعتراف أولا أن السيادة تسمو على كل شيء وهي واحدة لا تتجزءا ولكن تطور النظام الدولي وظهور مفهوم الدولة الحديثة والعلاقات الدولية، ألزم فقهاء القانون الدستوري على تصنيف السيادة وتقسيمها إلى أشكال متعددة استنادا إلى طبيعة هذا التطور، حتى أن الصراع حول القدس والمسجد الأقصى مثلا أوجد مفاهيم جديدة للسيادة أطلق عليها السيادة العمودية والوصائية والإلهية ومن هذه الأشكال : [259]

الشكل الأول : السيادة المطلقة EXCLUCIVE SOVERIENGTY وتعني تمتع دولة واحدة بمطلق السيادة في حدودها الداخلية والخارجية وفرض سلطتها السياسية والمدنية وأنظمتها وقوانينها على أرضها ومواطنيها .

الشكل الثاني : السيادة الدولية INTERNATIONAL SOVERIENGTY وتعني أن تقبل الدولة ممثلة بحكومتها وإرادة شعبها تفويض كل سيادتها أو جزء منها إلى هيئة دولية، أو تقبل بما تفرضه الإرادة الدولية بأن ينقل على إشرافها وسلطتها وتمارس الجهة الدولية "مجلس وصاية" أو "هيئة خاصة"، السلطة السياسية على بقعة الأرض ومواطنيها .

الشكل الثالث : السيادة الثنائية SHARED SOVERIENGTY وتعني مشاركة دولتان في ممارسة منفصلة لسلطتهما السياسية والقانونية والإدارية والمدنية على مدينة ما، من خلال إدارة وحكم أقسام جغرافية وإحياء سكانية مقسمة بالاتفاق بينهما، مع احتمال اشتراكهما معاً في حي واحد أو أكثر أو إقامة أحياء مشتركة .

الشكل الرابع : السيادة الوظيفية FUNCIONAL SOVERIENGTY وتعني أن تتراجع دولتان عن إدعاءات ومطالب لهما، أو تجمد حقوقهما أو تتنازل عن سلطتهما السياسية حول مدينة ما، وتتفقان على عدم طرح مسألة السيادة كمشكلة بينهما وتتفقان على سلة من الخدمات الوظيفية والمعاشية في هذه المدينة، مثل المياه والكهرباء والمواصلات والتعليم والصحة والضرائب والسياحة والاقتصاد والتخطيط والتنظيم، وتتفقان على تصنيف هذه الخدمات إلى قسمين، خدمات مركزية تشتركان معاً في إدارتها، وخدمات ذاتية تقوم كل جهة بواجباتها نحوها بشكل منفصل ومستقل عن الآخر .

الشكل الخامس : السيادة المشتركة JOINT SOVERIEGNTY وتعني الاتفاق على صياغة نظام مشترك لإدارة مشتركة لمدينة واحدة، من خلال مؤسسات وأجهزة مشتركة على أساس من المساواة والعدالة .

مسألة السيادة على القدس

شكلت قضية استحواذ السيادة على القدس محور إجماع سياسي وشعبي لدى طرفي الصراع، باعتبارها قضية مرتبطة بجملة من الاعتبارات الدينية والسياسية والعاطفية والسيكولوجية، ولهذا فان حل موضوع السيادة على القدس يشكل مقدمة لحل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي برمته، وأعتقد أنه لا بد من توفر الاستعداد لدى الجانبين للتغلب على جملة الاعتبارات السالفة الذكر، ومحاولة إيجاد ترتيبات خاصة للتوصل إلى حلول مرضية لموضوع السيادة على هذه المدينة والأماكن المقدسة فيها .

لقد راج مبدأ فرض السيادة الدولية على المدينة منذ صدور قرار التقسيم عام 1947، عندما نص القرار المذكور على تطبيق نظام خاص على المدينة تحت إشراف دولي CORPUS SEPATATUM ،

واستندت معظم القرارات والمشاريع الدولية التـي صـدرت لاحقـا عـلى فحـوى هـذا النظـام ومـن أهـم هـذه المشـاريع والقرارات : [260]

1- خطة مجلس الأمن التي قدمت في شهر تشرين الثـاني عـام 1948 والتـي دعـت لتقسـيم فلسـطين الى دولتـين ووضـع القدس تحت السيادة الدولية .

2- المشروع الأسترالي الذي قدم في شهر كانون أول 1949 والذي طالب بتدويل المدينـة ووضـعها تحـت السـيادة الدوليـة من خلال مجلس وصاية مكلف من الأمم المتحدة .

3- مشروع المطران مكنتر بري الذي قدم في شهر أكتوبر من عام 1949 والذي دعا الى وضـع الأمـاكن المقدسـة في البلـدة القديمة والمناطق المجاورة لها تحت السيادة الدولية .

4- المشروع السويدي الذي اقترح في شهر أيلول عام 1950 والـذي طـرح مبـدأ وضـع الأمـاكن المقدسـة في جميـع أنحـاء منطقة الانتداب البريطاني في فلسطين تحت السيادة والإشراف الدولي .

5- قرار مجلس الوصاية رقم 117 الصادر بتاريخ 1950/12/10 والذي أكـد عـلى ضرورة وضـع نظـام دولي خـاص لمدينـة القدس يستند على تفويض السيادة عليها إلى الأمم المتحدة .

إلا أن عملية فرض السيادة الدولية على طرفي الصراع فشلت بسبب حرص كل منهما على الاستحواذ بشكل منفرد عـلى القدس بأكملها، إضافة إلى أن هذا النظام أثبت فشله في سوابق تاريخية عدة، مثلما حصل في مدينـة دان سـنغ في ألمانيـا عام 1938 وفي مدينة تريستي في ايطاليا عام 1945 ، وفي مدينة طنجه المغربية بين عامي 1923- 1956 عـلى الـرغم مـن نجاح تجربة طنجه في الجانب الاقتصادي فقط، وفشلها في الجانب السياسي وانتهاء التجربة بعـودة المدينـة إلى السـيادة المغربية . [261]

ونتيجة لهذا الفشل ولأسباب أخرى تتعلق بالموقف الإسرائيلي تراجعـت فكـرة السـيادة الدوليـة عـلى القـدس، وأعلـن الرئيس الأمريكي جونسون في خطاب له عام 1967 بضرورة الاعتراف بعدالة المطالب الخاصة للأديان السماوية الـثلاث في القدس، الأمر الذي يعني انحراف الموقف الأمريكي باتجاه البوصلة الإسرائيلية، وظهور بوادر التراجـع الأمـريكي عـن مبـدأ تدويل المدينة، وهو ما ظهر لاحقاً في الخطـاب السـياسي الرسـمي الأمـريكي الـذي واصـل تراجعـه حتـى مرحلـة القبـول بالسيادة الإسرائيلية على القدس، وهو ما تحدث عنه المنسق الأمريكي لعملية السلام دينيس روس حين قال :

"إن حل مشكلة القدس من وجهة النظر الأمريكية يفترض أن يأخذ بعين الاعتبار الوقائع الجديدة والتغييرات الجغرافية والعمرانية التي قامت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في القدس، حتى تتوافق مع الظروف والمعطيات الجديدة في الشرق الأوسط ومع متطلبات النظام العالمي الجديد" . [262]

وقد عملت إسرائيل على تهيئة الظروف لفرض سيادتها المطلقة على القدس من خلال توحيد شطري المدينة، ورفض فكرة تقسيمها ثانية أو إدراجها على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، الأمر الذي يرفضه الجانب العربي والفلسطيني كونه عملا غير منطقي ويتعارض مع جميع القرارات والمشاريع الدولية التي صدرت بخصوص القدس، ولهذا فهي مرفوضة من معظم دول العالم إن لم تكن كلها باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية .

وأمام الرفض الفلسطيني أولا والعربي ثانيا فقد عمدت إسرائيل إلى الالتفاف على موضوع السيادة على القدس، والإعلان عن استعدادها بحث موضوع السيادة على البلدة القديمة والأماكن المقدسة، وبحث مسألة توسيع مجال الولاية أو السيطرة الإدارية والمدنية على بعض أجزاء القدس الشرقية، والأماكن المقدسة الإسلامية للفلسطينيين أو لأي طرف عربي أو إسلامي آخر، على أن تقتصر مهمة هذا الطرف أو ذاك على الإشراف الديني على هذه الأماكن، إضافة إلى استعدادها لقبول سيادة فلسطينية منقوصة على أجزاء محددة من الحرم القدسي الشريف كما سنرى لاحقاً بالتفصيل .

وبذلك تكون إسرائيل قد قدمت من وجهة نظرها تنازلاً تاريخياً للجانب الفلسطيني عليهم التمسك به وعدم تفويته كفرصة سانحة، والحقيقة أن هذه الفرصة لا تعدو كونها حملة دعائية لإظهارها بمظهر الدولة التي تتصف بالتسامح الديني وتقدم التنازلات في سبيل السلام، ولتلميع صورتها أمام الرأي العام العالمي الذي وقف إلى جانب الحق الفلسطيني وأدان الأعمال والممارسات الإسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة الأخيرة .

أما الجانب الفلسطيني فعلى الرغم من أنه صاحب الحق التاريخي في السيادة على المدينة، فلا يظهر انه يطالب بسيادة مطلقة على القدس بشطريها لا بل أنه على استعداد للتنازل عن حقه كاملا في القدس الغربية، التي لم تعد تثار بوضوح في أدبيات السياسة الفلسطينية، ويتمسك بسيادته على القدس الشرقية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، مع استعداده للتنازل عن جزء من هذه السيادة في الحي اليهودي وحائط البراق "المبكى"، لضرورات التوصل إلى حل مرض للطرفين انطلاقا من اعترافه بإسرائيل، وقبوله بدولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 كما نصت عليها القرارات الدولية .

ولأن إسرائيل لا تقبل بالتنازل عن موقفها بوحدة المدينة وبسيادتها المطلقة عليها، كما أن الفلسطينيين لا يقبلوا بأقل من سيادة ظاهرة في القدس، ولسعي الولايات المتحدة إيجاد تسوية مستقرة ترضي الجانب الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وتقنع الجانب العربي بهذه التسوية، فقد حاول الرئيس كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة حل موضوع السيادة من خلال طرح مفهوم جديد تمثل في مفهوم السيادة الوظيفية أو المشتركة بين الجانبين على الأماكن المقدسة والأحياء العربية واليهودية في البلدة القديمة .

وللخروج من أزمة هذا الموضوع يرى بعض الفلسطينيون أنه يمكن الجمع بين عناصر السيادة الوظيفية والسيادة المشتركة في موضوع السيادة الثنائية، وفي هذا يقول الدكتور مهدي عبد الهادي إن هذه السيادة "تعني أن يقبل الفلسطينيون والإسرائيليون تقاسم وممارسة سيادة ثنائية ومنفصلة في المدينة في جعلها عاصمة للدولتين، أي ممارسة كل منهما لسلطته السياسية والقانونية والإدارية والمدنية على جزء أو قسم أو مجموعة أجزاء أو أقسام أو أحياء في المدينة بعد اتفاقهما على أمرين هامين" : [263]

الأول : إيجاد نظام خاص للقدس يوفر العدالة والمساواة لموطني المدينة ويصحح أخطاء الممارسات الإسرائيلية السابقة .

الثاني : الاتفاق على خارطة للقدس وتحديد مساحة وحدود المدينة ورسم الخطوط الحدودية بينهما ، بحيث تعتبر هذه الخطوط هي الحدود الفاصلة بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل وتصبح القدس عاصمة للدولتين .

السيادة على القدس في مبادرة الرئيس كلينتون

يبدو أن إدارة الرئيس كلينتون وفي محاولة منها لحل موضوع السيادة ابتدعت أشكال ومفاهيم جديدة غير المتعارف عليها في القانون الدستوري وعلم العلاقات الدولية، كالسيادة العمودية والسيادة الغالبة والسيادة الوصائية، فهي ابتداء تحاول إقناع الجانب الفلسطيني بقبول فكرة ما تسميه "السيطرة على الأماكن المقدسة" وليس "السيادة عليها"، فيما تتحدث بشكل واضح عن سيادة مطلقة EXECLUSIVE SOVERNEIGNTY على القدس بشطريها والأماكن المقدسة اليهودية للجانب الإسرائيلي .

كما تطرح على الفلسطينيين شكلا من أشكال السيادة على المنطقة الواقعة حول الأقصى وما فوقه السيادة العمودية VERTICAL SOVERIEGNTY"، مقابل الاعتراف للإسرائيليين بالسيادة الكاملة

على المنطقة الواقعة تحت الأقصى وبقية الأماكن المقدسة بما فيها الحائط الغربي كاملاً، دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين في حائط البراق وباب المغاربة وما يتصل بهما .

والحقيقة إن هذه المطالب تمنح إسرائيل بعداً قانونياً وتاريخياً ودينياً في الحرم القدسي الشريف لم يكن موجوداً في السابق، وهو ما يتعارض مع الحقائق التاريخية والدينية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ويشكل غاية في الخطورة على مستقبل القدس الروحي والاقتصادي والسياحي والتنموي والبيئي، كما أنه يتبنى المفهوم الإسرائيلي لحل قضية القدس وتثبيت السيادة الإسرائيلية على المدينة .

وقد خاض الرئيس الراحل ياسر عرفات معركة السيادة على القدس والأماكن المقدسة بشراسة، ورفض كل المحاولات التي حاولت الانتقاص من سيادة فلسطينية كاملة على القدس الشرقية والحرم القدسي الشريف .

كما رفض الاقتراح الذي تقدمت به مصر إثناء مفاوضات كامب ديفيد الثانية بإعطاء السيادة على الأماكن المقدسة لمجلس الأمن، وهو ما أسمته "بالسيادة الوصائية" CUSTODIAN SOVERNEIGNTY ، على أن يقوم المجلس بتفويضها للفلسطينيين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، ولليهود على حائط البراق والحي اليهودي في البلدة القديمة، حتى أن الرئيس عرفات قال في هذا الاقتراح "إن الفلسطينيين لن يقبلوا أن يكونوا تحت رحمة مجلس الأمن الذي عجز عن تنفيذ قراراته بشكل دائم" . [264]

الفصل الثامن

الرؤية الدولية لقضية القدس

شكلت المعتقدات الدينية والإيديولوجية والمصالح الاقتصادية والسياسية الدور الأكبر والحاسم في تحديد موقف هذا الطرف أو ذاك من قضية القدس، وكان للحركة الصهيونية الدور الأبرز في تشكيل موقف الرأي العام الغربي المسيحي من قضية القدس والصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام، من خلال تشويش الخلفية الفكرية والثقافية والدينية للشعوب الغربية والعمل على تغييبها عن الحقائق التاريخية دون تزوير .

ولهذا توافقت رؤى العديد من الدول مع ادعاءات إسرائيل بأحقيتها التاريخية والدينية المطلقة في القدس، وغضت الطرف عن الإجراءات الإسرائيلية التي تعمل على تهويد القدس، ولم تمارس أي دور فاعل لردع إسرائيل عن القيام بمثل هذه الإجراءات، على الرغم من اعتراض بعض الدول على آلية وأسلوب التعامل الإسرائيلي مع موضوع القدس، ورفض هذه الدول نظريا للإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة .

الموقف الأمريكي من قضية القدس

يعتمد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أي قضية في العالم على مدى تأثر المصالح الأمريكية بهذه القضية، ثم من قوة شخصية الرئيس الأمريكي ومدى توافر مقومات القيادة لديه، بما يمكنه من التحرك واتخاذ القرار المناسب للتدخل في هذه القضية أو تلك بما ينسجم مع المصالح الأمريكية، وعلى الرغم من أن سلطات الرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية محددة في الدستور الأمريكي، إلا أن قوة شخصيته تعطيه سلطات معنوية لفرض رؤيته على الكونغرس الأمريكي صاحب القرار في هذا المجال .

اتسم الموقف الأمريكي من قضية القدس بالانفصام والازدواجية والغموض عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية منذ عام 1947 وحتى اليوم، فمثلا نسمع تصريحات المسئولين الأمريكيين التي تؤكد التزام السياسة الأمريكية بالمبادئ التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تدعي أنها تستند إلى مبادئ وأحكام القانون الدولي واحترام قرارات الشرعية الدولية، فيما نرى العكس يحدث عند التطبيق العملي للسياسة الخارجية لهذه الإدارة أو تلك اتجاه القضية الفلسطينية وقضية القدس بالتحديد .

حيث يدعي بعض المسئولين الأمريكيين أن الموقف الأمريكي من القدس لم يتغير وظل يؤيد مبدأ تدويل المدينة لمدة تزيد عن عشرين عاما، ولم يعترف بأي إدعاءات إسرائيلية لبسط سيادتها على المدينة، ويعتبر جميع الإجراءات التي قامت بها إسرائيل في المدينة غير قانونية وباطلة، كما

أنه لم يعترف بأن لإسرائيل مطلبا متفوقا في القدس على بقية الأديان السماوية، ويعلن مرارا بأن مصالح المجتمع الدولي وأتباع الديانات السماوية الثلاث يجب أن تؤخذ في الحسبان ويحافظ عليها في المدينة . [265]

في مقابل ذلك تظل هذه الادعاءات حبرا على ورق، لأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تمارس أي دور عملي لمنع إسرائيل من الاستمرار في إجراءات تهويد المدينة وطرد سكانها العرب الفلسطينيين، لا بل تقوم بتقديم الدعم المادي والمعنوي إلى إسرائيل لتثبيت وجودها في القدس، وتقف إلى جانبها في المحافل والمنظمات الدولية وتمنع إصدار أي قرار يدين هذه الإجراءات، وفي الجانب الآخر تقوم بالضغط على العرب والفلسطينيين للقبول بالرؤية الإسرائيلية للقدس والتنازل عن حقوقهم في هذه المدينة .

حتى أن الولايات المتحدة أيدت الموقف الإسرائيلي بإعلان القدس عاصمة للدولة بعد عام 1948، وتخلت عن موقفها المؤيد لمشروع التدويل كما ورد في قرار التقسيم الذي بذلت الولايات المتحدة جهدها الخارق لاقراره، والدعوة إلى إنشاء مجلس عربي إسرائيلي مشترك لإدارة شؤون المدينة وتدويل الأماكن المقدسة فقط . [266]

وليس خافيا على أحد أن هذا التحول جاء لتثبيت الحق الإسرائيلي في القدس، ولتأكيد التفرد الأمريكي في المنطقة وتقليص دور العالم والأمم المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وحصر مهمة هذه الأطراف بتقديم المساعدات المادية والعينية والبحث في حل مشكلة وإدارة الأماكن المقدسة، وقد ظهر ذلك بوضوح عندما صوتت الإدارة الأمريكية ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 303 الصادر بتاريخ 1949/2/9 الذي دعا إلى التأكيد على مبدأ تدويل المدينة المقدسة كحل أمثل لهذه المشكلة . [267]

كما دعمت وجهة النظر الإسرائيلية المبنية على قبول سياسة الأمر الواقع الذي فرضته في المدينة، على الرغم من أن القرار 181 نص على أن يتخذ مجلس الأمن التدابير المنوه عنها في المشروع لتنفيذه، وتخويل لجنة الأمم المتحدة السلطة لتمارس سيادتها في فلسطين، وأن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير هذه التسوية بالقوة تهديدا للسلم أو خرقا له، وعملا عدوانيا بموجب نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة . [268]

والمؤسف أن المجتمع الدولي استجاب لهذا التحول وبدأ اهتمامه بقضية القدس ينحسر ويكتفي بإصدار البيانات، التي تطالب إسرائيل بوقف أي إجراء يؤدي إلى تغيير واقع المدينة ويعلن عن قلقه وأسفه على ما آلت إليه الأوضاع فيها، حتى وصل إلى حصر القضية وتحجيمها في مشكلة الأماكن

المقدسة فقط، وبحث كيفية تأمين حرية الوصول إليها والتعبد فيها كما تريد الولايات المتحدة وإسرائيل .

القدس في إدارة الرئيس ليندون جونسون 1963 - 1968

حددت إدارة الرئيس جونسون موقفها من قضية القدس من خلال مشروع السلام الـذي طرحـه الـرئيس جونسـون بعـد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار عام 1967، والذي اشتمل على خمس نقاط رئيسية هـي، احـترام الاسـتقلال السـياسي لجميع دول المنطقة، المحافظة على السلم والأمن الإقليمي فيها، بقاء القدس موحدة وتبني فكرة حل قضيتها مـن خـلال المفاوضات كجزء من تسوية شاملة للقضية الفلسطينية .

والحقيقة أن مبدأ احترام الاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة كما نص عليه المشروع انطوى عـلى مفهـوم الاعـتراف بإسرائيل كأمر واقع في المنطقة، من خلال احترام حدودها السياسية كإحدى دول هذه المنطقـة، والتمهيـد لتثبيـت هـذه الحدود استنادا إلى حدود الرابع من حزيران بدلا من خطوط الهدنة لعام 1949 التي كانت تعـترف بهـا الـدول العربيـة، على اعتبار أن المكاسب السياسية والعسكرية التي حققتها إسرائيل عام 1967 لا يمكن تجاهلها والتراجع عنهـا بـأي حـال من الأحوال . [269]

وعلى الرغم من أن مندوب الرئيس جونسـون في هيئـة الأمـم المتحـدة آرثـر جولـدبيرغ أعلـن يـوم 1967/7/14، "بـأن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل مؤخرا منطقة محتلة، تخضع لقـانون الاحـتلال الحـربي ولا يجوز إجراء أي تغيير فيها، كما أن التغييرات التي جرت باطلة ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي والدائم للمدينـة، أما السيادة على المدينة وتقرير مستقبلها النهائي فهو أمر لا يمكن البت فيه إلا من خلال الحـل الـذي سـيتقرر في الشرق الأوسط"، إلا أن الإدارة الأمريكية امتنعت عـن التصـويت عـلى القـرارين 2253 و 2254 الصـادرين بتـاريخ 1967/7/4 و 1967/7/14 على التوالي، والذين طالبا إسرائيل بالتوقف عن أي إجراء يتعلق بتغيير وضع القدس، وإلغـاء جميـع مـا تـم اتخاذه والقيام به في هذا الخصوص . [270]

كما نشطت إدارة الرئيس جونسون سياسيا مع المجتمع الدولي وفي أروقة المنظمة الدولية لمنع صـدور أي قـرار يتعلـق بالضغط على إسرائيل أو إدانتها بشكل واضح بسبب ممارستها العملية في القدس .

القدس في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون 1968 - 1974

حاولت إدارة الرئيس نيكسون أن تبدوا أكثر اعتدالا في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال عدم الاعتراف بالقدس عاصـمة لدولة إسرائيل، والتأكيد على اعتبارها منطقة محتلة كبقية

الأراضي العربية المحتلة، وهو ما أكده المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة تشارلز يوست عندما أعلن أمام مجلس الأمن بتاريخ 7/1/ 1969 ، "بأن الولايات المتحدة تعتبر الجزء الذي احتلته إسرائيل أراض محتلة خاضعة للقانون الدولي، فيما يتعلق بواجبات وحقوق القوة المحتلة، وان استملاك الأراضي وهدم الأبنية والاستيلاء عليها، بما في ذلك الأبنية التي لها أهمية دينية أو تاريخية وتطبيق القانون الإسرائيلي على الجزء المحتل من المدينة، كل ذلك ضار باهتماماتنا المشتركة في المدينة . [271]

وعلى الرغم من أن الموقف الأمريكي الذي أعلنه يوست خاض في تفاصيل مخالفات إسرائيل لميثاق جنيف الرابع إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير في محطتين رئيسيتين :

المحطة الأولى تمثلت بإعلان الرئيس نيكسون بتاريخ 1968/12/18 عن مشروعه الذي تمحور حول إعادة القدس العربية إلى الحكومة الأردنية، ومنحها ميناء على بحر غزة وممرا بريا إلى الميناء يمر في القدس والخليل وبئر السبع تكون السيادة عليه كاملة للأردن، فيما تخضع الأماكن المقدسة لإشراف سلطة دينية مشتركة مؤلفة من ممثلين عن أتباع الديانات السماوية الثلاث تعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى . [272]

أما المحطة الثانية فتمثلت بالإعلان عن مبادرة ويليام روجرز وزير خارجية الرئيس نيكسون بتاريخ 1969/12/9، والتي أكد فيها على بقاء القدس مدينة موحدة ورفض فكرة تقسيمها ثانية، وهنا يمكن النظر إلى هذا الموقف من مبدأ التأكيد على مساعدة إسرائيل لبسط سيطرتها على القدس وفرض سياسة الأمر الواقع فيها، والإقرار باعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل ومن أهم عناصر هذه المبادرة ما يلي : [273]

- إدخال تعديلات طفيفة على الحدود بالاتفاق بين الجانبين من خلال المفاوضات .
- تأمين العبور إلى الأماكن المقدسة في القدس مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الدينية لجميع السكان مصالح أتباع الديانات السماوية الثلاث، من قبل إدارتها كمدينة موحدة .
- التأكيد على بقاء القدس مدينة موحدة وتسوية مشكلتها من خلال المفاوضات بين الجانبين العربي والإسرائيلي .

القدس في عهد الرئيسين فورد وكارتر 1974 – 1980

ظل الموقف الأمريكي في عهد الرئيس فورد الذي استلم السلطة بعد فضيحة ووترغيت واستقالة الرئيس نيكسون كما هو منحازا إلى إسرائيل ومتجاهلا للحقوق العربية، لا بل أنه تراجع عن بعض حسن النوايا التي أبدتها بعض المراجع الأمريكية، عندما أعلن المندوب الأمريكي لدى

الأمم المتحدة في عهد الرئيس فورد السفير وليام سكرانتون أمام مجلس الأمن، على أن سياسية إسرائيل فيما يتعلق بالاستيطان هي عملية معيقة للسلام، بعد أن كانت تصفها الولايات المتحدة بأنها غير شرعية ومعيقة للسلام في آن واحد [274] .

فيما استمرت إدارة الرئيس كارتر على نفس السياسة إلا أنها سعت إلى فصل قضية القدس عن بقية المناطق المحتلة، وفي محاولة من الرئيس كارتر لإقناع الدول العربية باللحاق بالرئيس أنور السادات والانضمام إلى قطار السلام الذي بدأته مصر، أعلن في الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس المصري أنور السادات بتاريخ 1978/9/22، بأن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولدبنيرغ وأكد عليه السفير تشارلز يوست أمام الجمعية العامة . [275]

كما أعلن وزير الخارجية سايروس فانس أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن القدس الشرقية أرضا محتلة، إلا أن السياسة الأمريكية اتجاه القدس تؤكد على فصل المدينة عن بقية الأراضي المحتلة والتعامل معها على نحو منفصل، فيما تقدم مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي زبيغنيو بريجينسكي عام 1977 باقتراح يعتبر فيه القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، إلا أنها من الممكن أن تصبح أيضا العاصمة الإدارية للإقليم الفلسطيني، ومن الممكن إنشاء مجلس ديني يضم ممثلين عن الديانات الثلاث يتولى الإشراف على الأماكن المقدسة . [276]

القدس في إدارة الرئيس رونالد ريغان 1980 – 1988

بدأ التحول الأكثر خطورة وتحد للمشاعر العربية والإسلامية في الموقف الأمريكي اتجاه قضية القدس في عهد الرئيس ريغان، حينما تبنت إدارته الموقف الإسرائيلي الذي يدعو إلى بقاء القدس عاصمة موحدة تحت السيادة الإسرائيلي بشكل كامل، وأعلن الرئيس ريغان في خطاب له بتاريخ 1982/9/5 عن معارضته لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة، وتأكيده على وجوب أن تبقى القدس موحدة وغير مقسمة ودعوته إلى تحديد وضعها النهائي من خلال المفاوضات . [277]

ولمجاملة العالم العربي طلب الرئيس ريغان على استحياء من إسرائيل تجميد عملية الاستيطان - وليس وقفها - في الأراضي المحتلة عام 1967، باعتبار الاستيطان لا يحقق الأمن والسلام لإسرائيل الذي تلتزم به الولايات المتحدة، من خلال اتفاق التعاون الإستراتيجي الذي وقعه الرئيس ريغان مع إسرائيل، وهو الاتفاق الذي أكد دعم إدارة ريغان الكامل لإسرائيل لتهويد القدس وطرد سكانها العرب منها، وهو الذي شجع الحكومة الإسرائيلية على غزو لبنان وضرب الوجود الفلسطيني فيه . [278]

وقد توج الرئيس ريغان انحيازه المطلق لإسرائيل وتبنيه لموقفها من القدس في آخر أيام ولايته بتاريخ 1989/1/18، عندما وقع على عقد شراء واستئجار قطعة أرض في القدس الشرقية لإقامة مبنى للسفارة الأمريكية عليها، وهو ما يعني إلغاء الموقف الأمريكي السابق باعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة، والاعتراف بها جزءا من القدس الموحدة وعاصمة لدولة إسرائيل، وزاد على ذلك بأن طلب من الكونغرس الأمريكي اتخاذ الإجراءات اللازمة للموافقة على نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس . [279]

وعلى الرغم من أن إسرائيل حاولت التخفيف من حدة القرار والادعاء بأن الأرض تقع في القدس الغربية وليست الشرقية، إلا أن ذلك لم يغير من الواقع شيئا لأن نقل السفارة إلى القدس أي كانت الشرقية أو الغربية، سيعطي المبرر والذريعة لبقية دول العالم للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما أنه يمنح الكونغرس الأمريكي غطاءا قانونيا لتمرير تشريعاته المتعلقة بالقدس، وهو ما حدث فعلا عندما أقر الكونغرس ما عرف بقانون القدس عام 1995، والذي نص على إلزام الإدارة الأمريكية بنقل السفارة إليها في موعد لا يتعدى 1999/9/13، وهو الموعد الذي يصادف موعد إعلان الدولة الفلسطينية حسبما نصت عليه اتفاقيات أوسلو وهو ما سنتحدث عنه بالتفصيل لاحقا . [280]

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تنفذ حتى الآن قرارات الكونجرس الأمريكي والقاضية بنقل سفارتها للقدس، نظرا لضرورات المصلحة القومية الأمريكية ولمجاملة العالم العربي والإسلامي الذي يرفض هذا الإجراء، وبسبب تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتوقف عملية السلام، وتقوم بتمديد وقف العمل بالقانون لحين تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذه ونقل السفارة إلى القدس، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية ما يتخذه الكونجرس من قرارات ويعطي المبرر لتنفيذه في الوقت المناسب .

القدس في إدارة الرئيس جورج بوش الأب 1988 – 1992

حاول الرئيس جورج بوش الأب إجراء تغيير ما في السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، وقد نجح في بداية ولايته في خلق حالة من التباين في وجهات النظر مع إسرائيل، ويبدو أن ذلك يعود لوجود مصالح اقتصادية خاصة للرئيس بوش وكبار قادة إدارته مع العالم العربي ومع دول الخليج بالتحديد، إضافة إلى معرفته المسبقة بخفايا وحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، منذ أن كان سفيرا لبلاده في الأمم المتحدة عام 1971 ، وهو الذي قدم مبادرته بتاريخ 1971/9/25 والتي نصت على عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وأوصى بعدم نقل السفارة إليها . [281]

واتخذ الرئيس بوش موقفا حازما وصارما من موضـوع الاسـتيطان في الأراضي المحتلـة في بدايـة ولايتـه، ورفـض تقـديم ضمانات للقروض التي طلبتها إسرائيل لبناء مستوطنات جديدة لإسكان المهاجرين الروس في أوائل عام 1990، وأكد عـلى ضرورة وقف بناء المستوطنات في جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وطالـب في رسـالة بعـث بهـا إلى رئـيس بلدية القدس تيدي كولك آنذاك، بضرورة الموافقة على تقسيم المدينة والتنازل عن القدس الشرقية للفلسـطينيين وقـال : "هكذا كانت سياسة الولايات المتحدة وهكذا يجب أن تبقى وتلك هي سياستي" . [282]

وقد حاول الرئيس بوش الأب إظهار بعض التجـاوب مـع المطالـب الفلسـطينية والحقـوق الفلسـطينية في القـدس،من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس عرفات عشية انعقاد مـؤتمر مدريـد للسـلام، والتـي جـاء فيهـا "إن مـا يقـوم بـه الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة، لن يؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية ولن يضر أو يشكل سـابقة لما ستضفي إليه المفاوضات، ولهذا لن نعترف بضم القدس الشرقية أو التوسع في حدودها البلدية، كما أن بإمكـان سـكان القدس الشرقية والذين تنطبق عليهم شروط المشـاركة في المفاوضـات المشـاركة فيهـا، وستسـاند الولايـات المتحـدة حـق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك قضية القدس الشرقية على طاولة المفاوضات . [283]

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم يتمكن بوش الأب من الصمود أمام ضغط اللوبي الصهيوني والكونغرس الأمريكي، خاصـة وان الموقف العربي في حيينها كان مفككا وضعيفا بسبب غزو الرئيس العراقي السابق صدام حسين للكويـت، وتـداعيات الغزو الذي حدثت للنظام الرسمي العربي، فقد رضخ الرئيس بوش في نهاية الأمر لرغبـة الكـونغرس وأقـر بالموافقـة عـلى مشروع السناتور باتريك مونيهان الذي طالب بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل مع حفظ حقوق الآخرين فيهـا [284] .

ثم عاد وتراجع بوش مرة ثانية في نهاية ولايته عندما استخدمت إدارته في شهر أيار من عام 1990، حق النقض الفيتـو لإسقاط مشروع قرار مجلس الأمن الـذي دعـا إلى اعتبـار المسـتوطنات الإسرائيليـة في الأراضي المحتلـة بمـا في هـا القـدس الشرقية غير شرعية، وأعلن تخليه عن شروطه لمنح ضمانات القروض لإسرائيل في شهر آب مـن عـام 1992، مقابـل تعهـد شفوي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أسحق رابين لوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، وبذلك يكـون قـد أعطـى الضوء الأخضر لإسرائيل لتكثيف الاستيطان في مدينة القدس وضواحيها . [285]

وفي مقابل هذا التراجع قدم الرئيس بوش الأب تطمينات إلى الدول العربيـة مـن خـلال رسـائل بعـث بهـا إلى الـزعماء العرب، تضمنت عدم اعتراف الولايات المتحدة بضم القدس الشرقية،

والتأكيد على حق سكانها المشاركة في المفاوضات النهائية وحق التصويت في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالية، إلا أن حقيقة هذه التطمينات لم تكن جدية ويمكننا أن نلاحظ أربعة ملاحظات أساسية في هذه الرسائل : [286]

الملاحظة الأولى : تجنب إدارة الرئيس بوش الأب البحث في موضوع القدس عند الإعداد والتحضير لعقد المؤتمر، الأمر الذي زاد القضية صعوبة وتعقيدا وأعطى المبرر لإسرائيل لفرض سياسة الأمر الواقع في المدينة المقدسة .

الملاحظة الثانية : الإشارة إلى المطالب الفلسطينية في القدس الشرقية فقط على شكل قضايا عمومية مبهمة وغير واضحة، على الرغم من أن القرارات الدولية بلا استثناء تتحدث عن القدس بشطريها الشرقي والغربي .

الملاحظة الثالثة : وهي أن هذه الرسائل لم تتضمن أية إشارة لمرجعية التفاوض حول القدس في مراحل المفاوضات المختلفة، بإستثناء القرار 242 ، على الرغم من أن القرارات ذات الصلة بالقدس كثيرة بدءا من قرار التقسيم لعام 1947 وحتى اليوم .

الملاحظة الرابعة : يبدو أن هذه الرسائل جاءت لتهدئة مخاوف الدول العربية من انحراف موقف الرئيس بوش الأب وإقناعها لحضور مؤتمر مدريد للسلام .

القدس في إدارة الرئيس كلينتون 1992 – 2000

لقد ظهرت أولى إرهاصات موقف الرئيس كلينتون من قضية القدس منذ انطلاق حملته الانتخابية، عندما أعلن هو ونائبه آل غور بأن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، لا بل أنه انتقد في تلك الحملة الرئيس بوش الأب لربطه ضمانات القروض لإسرائيل بموضوع تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة، وقال "بأنه ما زال يعتبر القدس هي عاصمة إسرائيل، وأنها يجب أن تظل غير مجزأة ، لكنه يعتقد بأن التوقيت هو العنصر الحقيقي، وأن نقل السفارة إلى هناك بينما المفاوضات جارية، قد يخل بتقدم عملية السلام بطريقة تهزم الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة" . [287]

وعلى الرغم من أن هذا الموقف اتخذ لضرورات انتخابية إلا أنه لم يتغير بشكل جذري بعد وصول كلينتون إلى البيت الأبيض كما أثبتت الأيام اللاحقة، إذ وافق على نقل السفارة إلى القدس بموعد نهائي لا يتجاوز تاريخ 1999/9/13، شريطة أن يرتبط ذلك باتفاق فلسطيني إسرائيلي على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، كما استخدمت إدارته حق النقض الفيتو لمنع استصدار قرار يدين الاستيطان في القدس الشرقية . [288]

كما أظهرت إدارة الرئيس كلينتون تراجعا عن الالتزامات التي قدمها جيمس بيكر وزير خارجية الرئيس بـوش الأب إلى الدول العربية، التي أكد فيها على التزام الولايات المتحدة بقرار مجلس الأمن 242، باعتباره أساس المفاوضات بين العـرب وإسرائيل، وأكد على عدم الاعتراف بامتلاك أراضي الغير بالقوة عن طريق الحرب بما فيها القدس الشرقية .

وظهر هذا التراجع بشكل لا يقبل التأويل عندما بعثت وزير خارجيته رسالة إلى الوفود العربيـة المفاوضـة في واشـنطن بتاريخ 1993/6/30، تنص على عدم التزام إدارة الرئيس كلينتون بـالقرارين 242 و 338 خـارج إطـار التفسـير الإسرائـيلي لهذين القرارين، الأمر الذي أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين المبرر الكافي لسحب موضوع القدس مـن جـدول أعمال المفاوضات كمقدمة لوقف التفاوض حولها . [289]

كما قامت إدارة الرئيس كلينتون بالتغاضي عـن قيـام الحكومـة الإسرائيليـة ببنـاء المزيـد مـن المسـتوطنات في القـدس، وامتناعها عن التصويت على الجزء المتعلق في القدس الشرقية باعتبارها أرضا محتلـة، في قـرار مجلـس الأمـن عـام 1994 بإدانة مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف، وقيام نائبه أل غور بالاعتذار من المـنظمات اليهوديـة في شـهر آذار مـن العـام نفسه عن عدم استخدام الفيتو لتعطيل القرار المذكور، مبررا ذلك بأن الإشارة إلى القـدس لم تكـن في صـلب القـرار وإنمـا كانت جزءا منه، إضافة إلى أن الفيتو كان سيعرقل سير المفاوضات الجارية آنذاك ولهذا امتنعـت الإدارة عـن التصـويت . [290]

لقد أوضحت إدارة الرئيس كلينتون حقيقة السياسة الأمريكية اتجاه القدس دون مواربة أو تضليل، على الرغم مـن أن هذه السياسة كانت معروفة إلا أن إدارة كلينتون عرتها عنـدما أعلنـت بـان أي قـرار يصـدر ضـد إسرائيـل، هـو اسـتباق للحكم على وضع القدس الذي تم الاتفاق على تأجيل بحثه إلى مفاوضات الوضع النهائي .

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تناست هذه الإدارة بأن موقفهـا بعينـه مـا هـو إلا اسـتباق واضـح لمفاوضـات الوضع النهائي، وتعد صارخ على حقوق المسلمين والفلسطينيين في القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، كما انـه تحـد لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وللسياسة الأمريكية، التي ما انفكت تعلن أن القدس أرضا محتلـة ينطبـق عليها قانون الاحتلال الحربي واتفاقيات جنيف الرابعة .

ويمكننا أن نزداد فهما لحقيقة موقـف الـرئيس كلينتـون في مفاوضـات كامـب ديفيـد الثانيـة ومبادرتـه لحـل مشـكلة القدس، إذا علمنا أن الرئيس كلينتون يؤمن عقائديا بالطرح الإسرائيلي لقضية

القدس، ويذكر التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية لعام 2000، بأن كلينتون كان يقول "أنه مقتنع شخصيا كمسيحي بأن الهيكل موجود تحت الحرم الشريف"، ولهذا مارس ضغوطا مكثفة على الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية لقبول مبادرته والتوقيع على ما تريده إسرائيل .

القدس في إدارة الرئيس بوش الابن

يقول المؤرخ الأمريكي آرثر شليسنجر في مقالة له نشرت يوم 2005/10/29 " إن فترة رئاسة الرئيس بوش الابن هي أول تجربة أمريكية تقوم على استغلال الدين لأغراض سياسية، إذ لم يكن الدين يحتل أهمية في فكر الرؤساء الأمريكيين وحياتهم، على الرغم من أن بعضهم كان لديه إيمان شخصي من أمثال الرؤساء ودرو ولسون وجيمي كارتر و رونالد ريغان، إلا أن بوش الابن استغل الدين بشكل فاضح ومخالف للعقيدة، وتحالف مع الليكود الإسرائيلي لتحقيق أهدافه السياسية والدينية . [291]

وقد تعود أسباب هذا الاستغلال إلى أن الرئيس بوش انضوى تحت عباءة من سموا بالمحافظين الجدد، والذين هم عبارة عن مجموعة من المسيحيين الأصوليين الذين يمثلون الحركة المسيحية السلفية، والتي تطالب بعودة المسيحية إلى أصولها الأولى وتتبنى ما جاءت به التوراة بقدسية شديدة، وتؤمن بكل ما تقوله بخصوص فلسطين والقدس والهيكل وعودة المسيح وإقامة دولة إسرائيل .

وينتمي المحافظين الجدد إلى المذهب الإنجيلي البروتستنتي ويصل عددهم في الولايات المتحدة إلى نحو 70 مليون مواطن، ويؤمنون بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف، وأن على الولايات المتحدة أن تفرض مفاهيمها وأفكارها على العالم من خلال الاقتصاد والسياسة معا، بغض النظر عما يمكن أن ينتج عن هذه السياسة من فقر وجهل ومرض ودمار وفساد، باعتباره أمرا طبيعيا يتماشى مع قوانين الطبيعة ولا يخالف مبادئ المحافظين الجدد ورغباتهم . [292]

وقد سقت هذه المقدمة للتوضيح بأن الرئيس بوش والمحافظين الجدد يلتقون في فكرهم هذا مع اليمين المتطرف في إسرائيل، إذ يعمل هؤلاء جميعا على إحكام السيطرة على منطقة الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا وتجاريا، ويعملون على إعداد مشاريع لتغيير قيم وثقافة وحضارة هذه المنطقة بما يخدم مصالحهم وأهدافهم .

ولهذا لا غرابة في أن يستمد الرئيس بوش آراءه ومواقفه حول القدس من أفكار المسيحيين الصهاينة، من أمثال دوغلس فيث الذي ينادي بأن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل،

ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال المنظمة التي يرأسها تحت اسم "منظمة قدس موحدة"، وريتشارد بيرل الذي أصدر عام 1996 دراسة مطولة بعنوان "القطيعة الكاملة" CLEAR BREAK ، حث فيها الإدارة الأمريكية على تبني إستراتيجية تضمن وجود إسرائيل الدولة الأقوى سياسيا واقتصاديا في المنطقة، وتدعو إلى اعتماد مبدأ السلام من خلال القوة أو السلام مقابل السلام بدلا من مبدأ السلام مقابل الأرض . [293]

وخلافا لذلك هناك من يقول إن الرئيس بوش الابن هو أول رئيس أمريكي يعلن موقفا واضحا من موضوع إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن السؤال الأهم هو ما هي طبيعة هذه الدولة؟ ومن أين تبدأ حدودها وأين تنتهي وما هي عاصمتها ؟، ويبدو أن الرئيس بوش ترك أمر تحديد مواصفات هذه الدولة وموعد إقامتها إلى الحكومة الإسرائيلية، بعد استكمال بناء الجدار الفاصل وغلاف القدس وتوسيع المستوطنات، عندها لن تكون دولة بوش أكثر من مجموعة جزر متناثرة ممزقة الأوصال وبدون القدس .

كما أعلن بوش بعد اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 2000/8/29 أن حل موضوع القدس يجب أن يتحدد من خلال المفاوضات السياسية وليس من خلال العمليات الإرهابية، واعتبرت إدارته خطة خارطة الطريق، التي تركز على المتطلبات الأمنية الإسرائيلية والإصلاحات الفلسطينية، على حساب المفاوضات السياسية أساسا لعملية السلام .

القدس في خطة خارطة الطريق

أشرفت إدارة الرئيس جورج بوش على ولادة خطة خارطة الطريق بالتنسيق مع بعض الأطراف العربية والسلطة الفلسطينية، وتعمل جاهدة على تنفيذها بإشراف اللجنة الرباعية، "الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة"، باعتبارها المرجعية الأساسية والرئيسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في هذه المرحلة . [294]

وتنص الخطة على حل الصراع على مراحل متعددة يسيطر الجانب الأمني فيها على الجانب السياسي، وتدعو إلى وقف جميع أعمال العنف وتفكيك المنظمات الفلسطينية المسلحة، وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية وإدارية في السلطة الفلسطينية، كشرط لإقناع إسرائيل بالانسحاب من المناطق الفلسطينية والعودة إلى طاولة المفاوضات، مع تجاهلها لقضية القدس وما يجري في محيطها من مشاريع استيطانية وإجراءات تعسفية تفرضها إسرائيل على سكان القدس والأماكن الإسلامية المقدسة .

إلا أن قضية القدس ظهرت باستحياء في المرحلة الثالثة من الخطة بشكل غير مباشر من خلال المطالبة بإعادة فتح المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في القدس الشرقية، دون الإشارة إلى المؤسسات السياسية - كبيت الشرق - باعتباره يمثل شكلا من أشكال السيادة الفلسطينية على المدينة، وهو ما لا يمكن تحقيقه لأن الخطة أعطت إسرائيل أولوية تقرير فيما إذا كان بالإمكان الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وكلمة الفصل في تقرير العودة إلى المفاوضات السياسية التي تشمل الحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس .

كما رحلت الخطة قضية القدس في مرحلتها الأخيرة إلى حين انعقاد المؤتمر الدولي الذي سيتم عقده، فيما إذا رأت إسرائيل واللجنة الرباعية أن الفلسطينيين قد أوفوا بجميع الالتزامات المطلوبة منهم، والمتمثلة بإجراء إصلاحات المذكورة أعلاه ومن أهمها إعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة الأمنية، بهدف جعلها قادرة على مواجهة التيارات والفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لعملية السلام والعمل على تصفية المقاومة الفلسطينية .

ويمكن القول أن الخطة تحدثت عن معالم الحل النهائي لقضية القدس استنادا إلى الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، والمبنية على ضرورة الاعتراف بالحقائق الموجودة على أرض الواقع كما فرضتها إسرائيل سياسيا وجغرافيا وديمغرافيا، إضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصالح الدينية المشتركة لليهود والمسيحيين والمسلمين في هذه المدينة المقدسة وفي الحرم الشريف بالتحديد، وهو ما أفصحت عنه الإدارة الأمريكية صراحة بمفهوم الحقائق الجديدة على الأرض في القدس NEW REALATIES .

قرار الكونغرس الأمريكي بتسمية القدس عاصمة لإسرائيل

وقع الرئيس بوش الابن يوم 2002/9/30 على قانون العلاقات الخارجية رقم H.R.1646 والذي يتضمن بندا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويقضي بالإشارة إلى القدس في كل الخرائط والوثائق الرسمية الموجهة من الخارجية الأمريكية إلى الدول الأخرى في المواضيع ذات العلاقة، كما ينص القانون على حظر صرف أية موارد مالية لأغراض نشر المطبوعات أو النشرات التي تتعلق بدول العالم الأخرى وعواصمها، ما لم يذكر اسم القدس في هذه المطبوعات والخرائط باعتبارها عاصمة لإسرائيل . [295]

وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية سارعت إلى الإعلان بأن سياستها اتجاه القدس لم تتغير وعبرت عن معارضتها لفحوى هذا القرار، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء عملي لوقفه أو تعطيله، خاصة وأن الرئيس يملك صلاحية استخدام الفيتو لنقض القوانين التي يقرها الكونغرس إلا أنه لم يفعل، مما

يوضح أن جميع المبررات التي ساقتها الإدارة لم تكن أكثر من امتصاص حالة الغضب التي ثارت ضد الولايات المتحدة، وان الرئيس بوش صادق على القرار ليصبح قانونا نافذا وساري المفعول مع وقف التنفيذ مؤقتا . [296]

ولإرضاء العرب والمسلمين أعلنت إدارة الرئيس بوش الابن أن البند المتعلق بالقدس في هذا القانون يتعارض مع سلطات الرئيس الدستورية، ويشكل تدخلا في هذه السلطات التي تمنح الرئيس صلاحية صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، والتحدث باسم الشعب الأمريكي، إلا أن هذا الإعلان لا يعدو كونه أكثر من ذر الرماد في العيون، لأن توقيع القرار يعني اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل، والتزامها بنقل السفارة إلى القدس في أقرب فرصة مناسبة [297] .

وقد أظهر توقيع الرئيس بوش على هذا القرار مدى التزامه الشخصي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من منطلقات سياسية ودينية، على الرغم من أن هذا الموقف يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية والمواقف الأمريكية السابقة بهذا الخصوص، ولهذا فان القرار يتضمن مجموعة من الحقائق والمغالطات التالية :

1 - ينسف القرار جميع المواقف الأمريكية السابقة التي كانت تعتبر القدس الشرقية أرضا محتلة منذ عام 1967، ويلغي كافة الالتزامات الأمريكية السابقة التي أيدت مبدأ التدويل واعتبرت جميع الإجراءات التي اتخذت في القدس غير قانونية وتعتبر باطلة، على الأقل من الناحية النظرية، كما أنه يلغي رسائل التطمينات والضمانات التي قدمتها إدارتا الرئيس بوش الأب والرئيس كلينتون إلى الفلسطينيين بعد انطلاق عملية السلام في مدريد .

2 - يتعارض القرار الأمريكي مع جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس والقرار 242 واتفاقيات جنيف الرابعة، التي لا تعترف جميعها باحتلال القدس أصلا ولا بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، إضافة إلى أن القرار يتنصل من اتفاقيات أوسلو التي تركت تحديد مصير المدينة لمفاوضات المرحلة النهائية بين طرفي الصراع .

3 - يعطي التوقيع على القرار غطاء قانونيا وسياسيا لأي رئيس أمريكي قادم لتنفيذه دون تردد، ويزيد من صعوبة وتعقيد عملية السلام ويضعف الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية نفسها لإحياء المفاوضات، ويشكك في قدرة هذه الإدارة على أن تكون وسيطا نزيها بين الجانبين كما تدعي على الأقل .

4 - يشكل هذا القرار غطا قانونيا لسياسة التهويد والاستيطان التي تقوم بها إسرائيل في القدس، ويساعد على فصل المدينة عن محيطها العربي وتوسيع حدودها من خلال الضم

والاستيطان والطرق الالتفافية، وهو ما تسعى إليـه إسرائيـل لزيـادة مسـاحة المدينـة إلى 245 كـم2 مربـع عـلى حسـاب الأراضي الفلسطينية .

5 - إن قرار الكونغرس يجعل من القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل لوحدها بشكل متسرع وانفـرادي، وقبـل التوصـل إلى حل المشكلة من خلال المفاوضات، ويجعل من مسألة تنفيذ القرار مسألة وقت لا أكثر ولا أقل .

6 - يشكل القرار سابقة سياسية وقانونية تؤدي إلى أن تحذو بقية دول العـالم حـذوها خاصـة تلـك التـي تسـير في فلـك الولايات المتحدة، ويشرع مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة ويشجع الدول على اسـتخدام القـوة لحـل خلافاتهـا، بـدلا مـن الحوار الذي ينادي به النظام العالمي الجديد الذي تدعي الولايات المتحدة أنها تقوده لخدمة الإنسانية .



الفصل التاسع

الرؤية الأوروبية لقضية القدس



لقد ارتكبت الدول الأوروبية خطيئة لا تغتفر بحق العالم العربي وبحق فلسطين بوجه خاص، عندما أقدمت بريطانيا وفرنسا على تقسيم المنطقة عام 1916 وأصدرت بريطانيا وعد بلفور عام 1917، وأمدتا مجتمعتين إسرائيل بكل مقومات البقاء في السنوات الأولى لإعلان الدولة، كما أن أوروبا مجتمعة لاذت بالصمت إزاء احتلال فلسطين عام 1948، وسارعت إلى الاعتراف بدولة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وتناست موافقتها على مشروع قرار التقسيم، ثم التزمت الحياد ولم تحرك ساكنا بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 لا بل ساهمت في دعم هذا الاحتلال .

ويمكن القول أن الاهتمام الأوروبي في المنطقة العربية وبفلسطين خصوصا يعود إلى قرون طويلة خلت، بدأت في القرن الحادي عشر مع انطلاق الحملات الصليبية على المنطقة واحتلال القدس لأسباب عقائدية حينا واقتصادية وتجارية حينا آخر، حيث عملت الدول الأوروبية منذ بداية القرن الثامن عشر للسيطرة على منطقة الشرق الأقصى وكان لا بد أن تستخدم فلسطين والمنطقة العربية ممرا تجاريا لقوافل وأساطيل وجيوش الأوروبيين هذه، باعتبارها الممر الأمن والأقصر للوصول إلى الشرق، ولهذا قال نابليون بونابرت، "لو كنت حصلت على عكا لكنت وصلت إلى الهند واستطعت أن أغير العالم" . [298]

أما من الناحية العقائدية فيقول المفكر الفرنسي روجيه جارودي "إن العقيدة الصهيونية خرجت من رحم القومية الأوروبية ونشأت وتطورت في مجتمعاتها، كما أن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين في الفكر المسيحي يستند إلى نبوءة مسيحية، تشكل أحدى ركائز العقيدة لدى المسيحيين البروتستانت بشكل خاص، تقوم على فكرة بناء الهيكل وعودة السيد المسيح بعد إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وتخليص البشرية من آثامها . [299]

وقد وجد ساسة أوروبا في البعد الديني وسيلة مناسبة لاستغلال مشاعر المسيحيين وإقناعهم بالسيطرة على فلسطين، بدعوى حماية المسيحيين الكاثوليك واللاتين واليهود المقيمين فيها، ولهذا بدأت منذ بداية القرن السابع عشر بإقامة قنصليات عامة لها في القدس، وافتتحت بريطانيا أولى هذه القنصليات عام 1838 ثم تبعتها فرنسا عام 1848 ثم تلتها روسيا وألمانيا وبقية الدول الأوروبية، وكان الفاتيكان والبابا يباركون هذه الأعمال حتى بلغت ذروة هذه المباركة للحملات الصليبية التي انطلقت تحت شعار حماية المقدسات المسيحية من أيدي المسلمين عام 1096 . [300]

وبعد أن تصاعدت مطالب الحركة الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية المحرك الأساسي لهذه المطالبة والداعم الأول لتحقيق الأهداف الصهيونية، وبدأ الامبرطور الألماني غليوم الثاني التوسط لدى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالسماح لليهود بشراء الأراضي في فلسطين .

وعلى الرغم من أن الامبرطور الألماني تراجع عن موقفه بعد رفض السلطان العثماني طلبه خشية على مصالح ألمانيا مع الدولة العثمانية، إلا أنها كبقية الدول الأوروبية ظلت تساعد الحركة الصهيونية بشكل سري، وتقدم لها المساعدات المادية والخبرات الفنية لإنشاء المستوطنات الزراعية في شمال فلسطين، ثم توجت بريطانيا الدور الأوروبي الاستعماري هذا بإصدار وعد بلفور عام 1917، وعملت على تثبيت الوجود اليهودي في فلسطين وساهمت بإقامة دولة إسرائيل وطرد السكان العرب منها . [301]

وقد تقلب الموقف الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية ومدينة القدس تبعا لقوة اللوبي الصهيوني في هذه الدول، وعلاقة صانعي القرار فيها بإسرائيل وفي القيادات اليهودية في العالم، ومدى تأثر سياسة هذه الدول وتبعيتها للموقف الأمريكي وأخيرا لمصالح هذه الدول الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي .

ففي البداية أيدت جميع الدول الأوروبية مشروع تدويل القدس الذي نص عليه قرار التقسيم عام 1947، وجاءت مواقفها متماشية مع موقف الفاتيكان والكنائس الكاثوليكية التي ساهمت في إصدار قرار التقسيم، حتى لا تقع الأماكن المسيحية المقدسة تحت السيطرة الإسرائيلية، باستثناء اليونان باعتبارها تمثل الكنيسة الشرقية ولم تكن تريد أن تخسر نفوذها في مدينة القدس، وامتناع بريطانيا عن التصويت لدوافع سياسية كانت ترى أن هذا القرار سيؤدي إلى تقليص نفوذها وإخراجها من المنطقة . [302]

إلا أن الموقف الأوروبي هذا ما لبث أن تغير بعد ذلك استجابة للموقف الأمريكي الذي بدأ يتخلى عن فكرة التدويل، ويدعو بدلا من ذلك إلى تشكيل مجلس مشترك لإدارة شؤون المدينة، ثم انقسم لاحقا عندما قررت إسرائيل نقل عاصمتها إلى القدس عام 1960 بين مؤيد ومعارض، ووقفت بعض الدول ضد مشروع قرار الجمعية العامة رقم 303 الذي دعا إلى التأكيد على وضع القدس تحت النظام الدولي الخاص كما جاء في قرار التقسيم، كالدنمارك وأيسلندا والنرويج والسويد وبريطانيا، فيما لم يؤيد القرار سوى بلجيكا وفرنسا واليونان ولكسمبورغ وامتناع هولندا عن التصويت [303] .

ثم تراجع الموقف الأوروبي ثانية بعد تخلي الفاتيكان عن موقفه المؤيد لمشروع التدويل عام 1969، وإعلانه في 6 تشرين الثاني من العام نفسه بضرورة إقامة نظام خاص في مدينة القدس أطلق عليه "الأمانة الدولية لمدينة القدس"، بحيث يضمن هذا النظام حماية الأماكن المقدسة المسيحية، وبهذا تكون معظم الدول الأوروبية التي تدين بالمذهب الكاثوليكي قد تخلت عن فكرة التدويل منذ ذلك التاريخ . [304]

أما بخصوص احتلال القدس الشرقية عام 1967 فقد جاء الموقف الأوروبي لينسجم مع الموقف الدولي الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرارين رقمي 2253 الصادر بتاريخ 1967/7/4 و 2254 الصادر بتاريخ 1967/7/14، واللذين نصا على إلغاء جميع التدابير المتخذة بتغيير الوضع في مدينة القدس والامتناع عنها مستقبلا، ولم يعترض على هاذين القرارين أي دولة أوروبية، إلا أن هذه الدول صوتت لاحقا ضد القرار رقم 196/35 الصادر بتاريخ 1980/12/15، والذي طالب إسرائيل بالامتثال التام لجميع القرارات المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس، باستثناء اسبانيا وقبرص ومالطا . [305]

الموقف الأوروبي من القدس بعد حرب تشرين 1973

أدى استخدام النفط كسلاح سياسي لدعم المجهود الحربي في حرب عام 1973 إلى تطور الموقف الأوروبي اتجاه القضايا العربية، حيث شعرت العديد من هذه الدول بأن مصالحها الاقتصادية والسياسية باتت مهددة، وكان لا بد من المحافظة على هذه المصالح باتخاذ إجراءات عاجلة، بدأت بإصدار المفوضية الأوروبية بيانا بتاريخ 1973/11/6 بدا أكثر قربا وملامسة للحقوق والمصالح العربية، وتضمن لأول مرة ذكر الحقوق المشروعة للفلسطينيين وضرورة اخذ هذه الحقوق بعين الاعتبار عند إقرار أي تسوية سياسية للصراع، إضافة إلى المطالبة بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة دون الإشارة إلى إجراء أي تغييرات على الحدود كما كانت تدعو سابقا . [306]

واتبع ذلك البيان بموافقة المفوضية الأوروبية على إنشاء مجلس للحوار العربي الأوروبي عام 1974، حيث عقد أولى جلساته في لوكسمبورغ في شهر أيار عام 1976 ثم في تونس في شهر شباط عام 1977، وأصدر عدة بيانات طالبت بضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأكدت على معارضة دول المجموعة الأوروبية لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، وأعلنت رفضها وعدم اعترافها بأي محاولة لإجراء أي تغييرات على الوضع القائم في مدينة القدس من جانب واحد . [307]

ثم توجت الدول الأوروبية موقفها هذا بإعلان بيان البندقية بتاريخ 13 حزيران 1980 البيان الذي أعاد مدينة القدس إلى دائرة الاهتمام الأوروبي ولو بشكل نظري، بعد أن غابت عنه فترة من

الزمن، كما دعا إلى وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية، ورفض أي مبادرة أحادية الجانب تهدف إلى تغيير معالم مدينة القدس، وأشار إلى خطورة استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967 وخاصة في مدينة القدس الشرقية، وبهذا اعترفت دول أوروبا بأهمية القدس لجميع أطراف الصراع . [308]

وفي عام 1987 وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عارضت الدول الأوروبية الأساليب الوحشية التي انتهجتها إسرائيل في معاملة الفلسطينيين، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بضرورة التخفيف من القيود المفروضة على الفلسطينيين ومعاملتهم بإنسانية، ومنحهم حق تقرير مصيرهم والاعتراف بحقوقهم المشروعة، وأصدرت بيان بروكسل الذي أيد قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر بتاريخ 15/ تشرين الثاني 1988 ، بإعلان إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، واعتبر قرارات المجلس خطوة ايجابية لحل الصراع العربي الإسرائيلي . [309]

وقد حاولت الدول الأوروبية القيام بدور أكبر في الصراع العربي الإسرائيلي والبحث عن دور أكثر فاعلية، خاصة بعد صدور تقرير لجنة ميتشل التي شكلت لبحث أسباب اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 ، ووجدت في دور الوساطة ما يمكنها من لعب هذا الدور ولهذا كثف المسئولون الأوروبيون من زيارتهم للأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وأعلن المفوض الأوروبي بأن دول الاتحاد ستبذل ما في وسعها لدفع عملية السلام إلى الأمام .

كما أصدرت المفوضية الأوروبية بيانا أكدت فيه على أن وزراء الخارجية الأوروبيين سوف يبنون جهودهم بناء على نتائج تقرير لجنة ميتشل، التي طالبت الفلسطينيين بضرورة وضع حد للعمليات الفدائية داخل الأراضي الإسرائيلية، ومنع استخدام العمليات "الإرهابية" كوسيلة للضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات إلى الفلسطينيين، إضافة إلى مطالبة الجانب الإسرائيلي بضرورة وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية واحترام حقوق الديانات الثلاث فيها . [310]

وقد اصطدم التحرك الأوروبي هذا بالتعنت الأمريكي والإسرائيلي ومحاولات الإدارة الأمريكية إقصاء القوى الدولية عن ساحة الصراع، على الرغم من أن هذا التحرك ما كان ليتم بدون التنسيق المباشر مع الولايات المتحدة، وبدون الحصول على الضوء الأخضر منها وما كان ليتعدى إطار الدائرة التي تسمح بها الولايات المتحدة، إضافة إلى أنه كان يتماشى مع متطلبات التسوية السياسية التي تقودها الولايات المتحدة، ويستند إلى عملية السلام التي قامت على أساس مؤتمر مدريد والتي رعتها الولايات المتحدة نفسها .

وبموازاة ذلك تقوم ممثلية الاتحاد الأوروبي في القدس بنشر تقارير سنوية عن أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ففي التقرير الصادر عام 2005 أوضحت الممثلية أن سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن القدس، تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم 242 ، ومعارضتها للإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت في القدس بدءا من قرار اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وحتى إجراءات التهويد والاستيطان التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية الآن في القدس وبقية الأراضي المحتلة عام 1967، إضافة إلى موافقة الاتحاد على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية لبناء الجدار في الضفة الغربية وحول القدس . [311]

وقد أثار التقرير ردود أفعال دولية مختلفة لتناوله الانتهاكات الإسرائيلية في القدس والأراضي المحتلة، خاصة فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات، حيث أشار التقرير إلى التخطيط لبناء ما لا يقل عن 3500 وحدة سكنية في منطقة "إي 1" وهو المصطلح الذي أطلقته وزارة الإسكان الإسرائيلية على حد جديد لمستوطنة معاليه أدوميم، وهو ما يعني زيادة مساحة المستوطنة لتصل إلى 35 كم2 تمتد من القدس إلى أريحا . [312]

كما أظهر التقرير الممارسات التعسفية التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين في القدس، من خلال فرض القيود على بناء المنازل وعدم منح التراخيص وهدم البيوت وسحب الهويات ووضع الإقامة، حيث بين التقرير صعوبة الأوضاع المعيشية لمواطني القدس في كافة المجالات الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، ويقول التقرير أن إسرائيل تساهم في الكساد الاقتصادي في القدس، مع العلم أن الفلسطينيين يساهمون بنحو 33% من ضرائب البلدية ولا يصرف عليهم أكثر من 8% من ميزانية البلدية . [313]

وعلى الرغم من أن جميع الدول الأوروبية التزمت بالتصويت لصالح القرارات التي تدين الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية، وطالبت بضرورة استعادة حقوق الفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة، وعلى الرغم من تعالي الأصوات العربية المطالبة بتدخل أوروبي أكثر فاعلية في الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن الموقف الأوروبي كان ولا يزال غامضا ومترددا ويمكن وصفه بما يلي :

1- عدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي على تفعيل البيانات والقرارات التي اتخذها والتي ظلت حبرا على ورق ودون أية فاعلية، ولم تتمكن أي دولة من اتخاذ أي إجراء لتغيير ما يجري

على أرض الواقع في القدس المحتلة، على الأقل من ناحية طرد السكان العرب الفلسطينيين وحتى المسيحيين منهم .

2- لقد أظهرت هذه المواقف أن تأييد الدول الأوروبية للقرارات المتعلقة بالقدس والأراضي المحتلة، لم يكن يتجاوز تلك التي تدعو إسرائيل إلى الامتناع عن القيام بأي إجراءات أحادية الجانب في القدس، أو تلك التي تبدي أسفها واستنكارها لما تقوم به إسرائيل، فيما كانت تمتنع عن التصويت لصالح أي قرار يمثل إدانة صريحة لإسرائيل .

3- لقد تمسك الموقف الأوروبي بشكل عام بالعمل على تفعيل عملية برشلونة التي بدأت في عام 1995، ومحاولة دمج إسرائيل في المنطقة العربية من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه العملية .

4- الدعوة باستمرار إلى تأييد عملية مدريد السلمية، والطلب من طرفي الصراع الالتزام بالمفاوضات السياسية سبيلا لحل مشاكلهما، وعدم استخدام وسائل العنف والأعمال الإرهابية للضغط على أي جانب لتحقيق أهداف سياسية .

5- تبني دول الاتحاد الأوروبي إستراتيجية محددة مع العالم العربي تهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والتركيز على بحث القضايا المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان والهجرة، واعتمادها كمدخل رئيسي لحل الخلافات السياسية بين دول الاتحاد ومنطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها إسرائيل .

6- تجاهل الدول الأوروبية لكل النداءات العربية التي دعت إلى اتخاذ موقف حازم اتجاه الممارسات الإسرائيلية في القدس والأراضي المحتلة، واستهتارها بمطالب العرب لتأجيل مؤتمر الشراكة الأورو- متوسطية، الذي عقد بتاريخ 2000/11/15 وبحضور إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه الآلة العسكرية الإسرائيلية تقوم بعمليات تدمير وتهجير للمواطنين العرب وسكان مدينة القدس وتطويقها بكتل استيطانية، مما يوضح مدى ضعف الموقف الأوروبي وتبعيته للموقف الأمريكي .

7- عدم قدرة دول الاتحاد الأوروبي على التحرر من القيود الأمريكية واستمرار ارتباط سياستها بشكل كبير بالمواقف والمبادرات الأمريكية، وإعلانها مساواة الاعتداءات الإسرائيلية بعمليات المقاومة الفلسطينية، مسايرة ومجاملة للموقف الأمريكي، على الرغم من محاولات الانتقاد الخجولة التي كانت توجه في بعض الأحيان من بعض الأطراف الأوروبية للسياسات الإسرائيلية المتعسفة بحق الفلسطينيين والقدس .

وبهذا يمكننا القول أن الدور الأوروبي السياسي قد إنكفأ بالفعل في الموضوع الفلسطيني، واكتفى بما رسمته له الإدارة الأمريكية باعتباره أحد مصادر تمويل عملية السلام، وإعادة أعمار الأراضي الفلسطينية وتمويل المشاريع الاقتصادية المزمع إقامتها في المنطقة، والتركيز على موضوع الشراكة الأورو – متوسطية وخاصة الجوانب الغير سياسية منها، والتي تأمل منها دول الاتحاد الأوروبي بتحقيق مكتسبات على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وموضوع هجرة العمالة وحقوق الإنسان .

ونظرا لأن بريطانيا وفرنسا لعبتا الدور الأوروبي المحوري فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فلا بد من الإشارة إلى موقف كل منهما اتجاه قضية القدس بالتحديد .

الموقف البريطاني من قضية القدس

لقد شكلت بريطانيا أفضل أدوار الاستعمار الأوروبي في العالم العربي لخدمة الحركة الصهيونية وإسرائيل، وظلت وفية لإسرائيل ومؤيدة للمواقف الأمريكية بشكل كامل منذ انسحابها من المنطقة وإحلال الولايات المتحدة مكانها عام 1947، على الرغم من أنها لم تمل من الإعلان عن رفضها للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية وأيدت مشروع التدويل الذي نص عليه القرار رقم 181 رغم امتناعها عن التصويت على هذا القرار .

ولم يحتاج الموقف البريطاني لفترة طويلة من الزمن ليتحول ويصبح تابعا للموقف الأمريكي على الرغم من ظهور بريطانيا بمظهر المحايد في هذا الصراع، ولتبدأ مرحلة الغموض والنفاق في مواقف بريطانيا السياسية اتجاه القضية الفلسطينية وقضية القدس على وجه الخصوص، ففي الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا بأنه ليس في نيتها الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، شارك رئيس مجلس العموم البريطاني في احتفالات افتتاح الكنيست في القدس الغربية عام 1966، كما شارك سفيرها في تل أبيب في كل الاحتفالات الإسرائيلية التي أقيمت في القدس . [314]

كما زاد من غموض الموقف البريطاني من القضية الفلسطينية التأكيد على أن سياستها اتجاه القدس تستند على اعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة، وتؤيد قرارات مجلس الأمن "250 ، 251 ، 252 ، 267" التي أدانت الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وفي الوقت نفسه تحاول الالتصاق بالسياسة الأمريكية وتنتظر رد أفعال الأطراف المختلفة، ولم تقم بأي مبادرة سياسية أو تلعب دورا فعال للوصول إلى تسوية حقيقة وعادلة لمشكلة صنعتها هي بنفسها وكانت المبادرة إلى خلق جميع الظروف التي رافقتها . [315]

وفي عام 1967 صاغ مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة اللورد كارادون القرار رقم 242 وتمكن من تمريره في مجلس الأمن بصيغته المبهمة، لتمكين إسرائيل من رفض الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلها عام 1967، وأعتقد أن مكمن الخطورة في صياغة اللورد كارادون تكمن في تعزيز سيطرة إسرائيل على القدس، وترك الباب مفتوحا لطرفي الصراع لتفسير بنود القرار بالطريقة التي تتناسب مع مصالح كل منهما وأهدافه .

ولم يكتف اللورد كارادون بذلك بل عاد ليقترح في العام 1978 في مشروعه الجديد تقسيم القدس إلى مدينتين قدس عربية وأخرى إسرائيلية دون وجود أية حواجز بينهما، ويترك موضوع ماهية حدود وطبيعة القدس العربية إلى تفسيرات وتأويلات متضاربة، ولم يوضح إن كانت القدس العربية التي يتحدث عنها ستشمل القدس الشرقية أو جزءا منها أو ستشمل أراض أخرى في القدس أو حولها . [316]

أعتقد أن الموقف البريطاني موقف لم يكن ينم عن جهل وإنما كان موقفا مخططا له ومدروسا بعناية، كيف لا وهي الدولة التي احتفظت بعلاقات وطيدة مع الحركة الصهيونية منذ نشأتها ومن بعدها إسرائيل، ولهذا رأت في الموقف الأمريكي مكملا لدورها في فلسطين، حيث كانت من أوائل المؤيدين لسياسة هنري كيسنجر لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وظل دورها في مشاريع التسوية التي كانت تطرح بين حين وأخر مشجعا لجهود الإدارة الأمريكية دون اتخاذ أي موقف محدد من قضايا الصراع الرئيسية .

كما كان الموقف البريطاني سلبيا من قضية القدس ففي رد وزير الدولة البريطاني على مجلس اللوردات لتوضيح الموقف الرسمي من القدس، قال وزير الدولة "إن الحكومة البريطانية تعتقد اعتقادا راسخا بوجوب عدم عمل أي شيء من شأنه استباق محادثات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول القدس"، "إن بريطانيا ترفض مزاعم إسرائيل بأن القدس هي عاصمة موحدة ودائمة لها"، "كما يجب على الطرفين أن لا يقوما بتغيير أي وضع للمدينة حتى المحادثات النهائية"، "إن مستقبل القدس يجب أن يتحدد من خلال مباحثات سلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن أي خطوات من شأنها تغيير وضع القدس أمر غير مرغوب ولا يساعد على أتمام عملية السلام" . [317]

الموقف الفرنسي من قضية القدس

يمكن القول أن الموقف الفرنسي كان متقدما على الموقف البريطاني وكل المواقف الأوروبية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضية القدس، خاصة بعد وصول الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى الحكم وإعلان الجمهورية الخامسة، حيث بدأت فرنسا بانتهاج سياسية مستقلة عن قطبي النظام الدولي آنذاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأخذ يعمل على استعادة الدور الفرنسي الذي اختطفته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ويدعو إلى تعزيز موقع فرنسا أولا والدول الأوروبية ثانيا في السياسة الدولية، ويبدو أن الحرب العربية الإسرائيلية التي اندلعت عام 1967 كانت بداية هذه الانطلاقة الفرنسية، حين اعتبرت فرنسا أن إسرائيل هي البادئة في العدوان عام 1967 ورفضت تبريرها الذي يعتبر هذه الحرب حربا دفاعية عن حقها في الوجود . [318]

وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية والبريطانية على فرنسا إلا أنها استمرت في بناء سياستها المستقلة، وأصبح لديها رؤية مختلفة إلى حد ما عن بقية الدول الأوروبية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولهذا كان لها موقفا مختلفا عن الموقف الأوروبي في تفسير القرار رقم 242 ، حين رفضت المواقف المؤيدة لترجمة النص الإنجليزي الداعي إلى الانسحاب من أراض محتلة، واعتبرت أن ترجمة القرار الصحيحة هي ما ورد في النص الفرنسي والعربي والذي يقضي بالانسحاب الإسرائيلي من كامل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في الرابع من حزيران من عام 1967 . [319]

كما أعلنت عدم اعترافها والتزامها بجميع القرارات التي اتخذتها إسرائيل لضم القدس وتوحيدها، وقال الرئيس الفرنسي ديجول "نرفض رسميا السكوت على إقامتهم في الجزء الشرقي الذي احتلوه من القدس وسنبقي على سفارتنا في تل أبيب"، ورفضت المشاركة في أي احتفالات تقيمها إسرائيل في القدس، وأيدت جميع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أدانت إسرائيل بسبب إقدامها على إجراءات أحادية الجانب في القدس لتغيير واقعها الديموغرافي والجغرافي . [320]

وتطور الموقف الفرنسي إلى أكثر من ذلك عندما عقد رئيس وزرائها جان سوفانيارج اجتماعا مع الرئيس الراحل ياسر عرفات في بيروت عام 1974، وطالبت بإشراك المنظمة في مؤتمر جنيف، ثم بالعمل بناء على سياسة الرئيس جورج بومبيدو الذي قال يوما "ان سياستنا في الشرق الأوسط مبنية على أساس مصالحنا وليس لخدمة إسرائيل"، وبقيت تعارض أي تفرد للولايات المتحدة في المنطقة وتدعو الى حل النزاع العربي الإسرائيلي من خلال مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير . [321]

ثم جاء الـرئيس فرانسـوا ميـتران ليـدعو مـن عـلى منصـة الكنيسـت في القـدس عـام 1980 الحكومـة الإسرائيليـة إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة، وهـو مـا أصبح يشكل أحدى ركائز السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه فلسطين والقدس، والذي أكـد عليـه الـرئيس الفرنسيـ جـاك شيراك عندما زار الأراضي المحتلة ومدينة القدس الشرقية عام 1996 . [303]

كما لعبت فرنسا دورا هاما في توحيد سياسة الدول الأوروبية اتجاه القضية الفلسطينية، وكـان لهـا دور بـارز بإصـدار وثيقة شومان CHUMANN عام 1971 باعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة ينطبق عليها قـرار مجلـس الأمـن رقـم 242، ودعت إسرائيل للانسحاب من كافة الأراضي المحتلة عام 1967 ، وإقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة مـع إجـراء بعض التعديلات الطفيفة على الحدود بالاتفاق بين طرفي الصراع، وطالبت بالمحافظة على الأمن والسلامة الإقليميـة لكـل دول المنطقة، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح ترابط فيها قوات من الأمم المتحدة وحل قضية القـدس مـن خـلال تـدويل الأماكن المقدسة فيها . [323]

وسعت فرنسا من خلال هذه السياسة المختلفة أن يكون لها دور مميز في الساحة الدوليـة وفي المنطقـة العربيـة، عـلى اعتبار أن ذلـك سـيقوي مـن حضـورها ومـن دورهـا في المنطقـة وبالتـالي تحـافظ عـلى مصـالحها الاقتصـادية والسياسـة والتجارية، خاصة بعد أن أحكمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على مناطق نفـوذهما في الشرـق الأوسـط، ولهـذا تحفظت على زيارة الرئيس السادات إلى القدس مجاملـة للموقـف العـربي الـرافض لهـذه الزيـارة آنـذاك، وقـال الـرئيس جيسكار ديستان "إن أي سلام لن يكون شاملا في الشرق الأوسط وسلام إذا لم يكن مقبولا من جميع الأطـراف المعنيـة ولم يكن عادلا" .[324]

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الحقيقة تقتضي القول أن فرنسا لم تكـن قـادرة عـلى مجابهـة الولايـات المتحـدة في الشرـق الأوسط، وكانت على علم بان قدراتها محدودة في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين كانتا تعملان بشـتى الطـرق والوسائل على عزل أي طرف دولي عن هذه القضية مهما كانت قدراته وقد نجحتا في ذلك، ولهذا لم تـتمكن مـن تحقيـق ما كانت تريد أو ترغب في المنطقة، وبدأت بتليين سياستها في الشرق الأوسط خاصة بعد انطلاق عملية السلام عام 1991 وأيدت عقد مؤتمر مدريد، مع احتفاظها بدور أكثر فاعلية في العلاقات مع الدول العربية والفلسطينيين .

ولهذا لم تتمكن فرنسا من القيام بدور منفصل ومستقل عن الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائـيلي حتـى في عهـد الرئيس جاك شيراك، وهو الذي أكد على "ضرورة إيجاد اتفاق عادل

ومتوازن بين كل الأطراف المعنية حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، وذلك على أسـاس محـورين هـما، مبـدأ الأرض مقابل السلام وعلى مثل هذا الاتفاق أن يتناول القضايا الأكثر صعوبة كقضية القدس، وأن لا يكون الحل دينيا أو وطنيـا" . [325]

كما عبرت وزارة الخارجية الفرنسية عن موقف فرنسا مؤخرا من قضية القـدس بقولهـا "إن فرنسـا تأمـل في مسـاعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في إيجاد صيغة للتوافق بين مختلف المصالح والمقاربات حول القدس والأماكن المقدسة"، "كـما يتعين أن تندرج أي فكرة سيادة أيا كان مصدرها في إطار تسوية تتم بالتفاوض وفق ما نصت عليه اتفاقات أوسلو وعـلى هذه التسوية أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات وحقوق جميع الأطراف" . [326]



الفصل العاشر

موقف الفاتيكان وقضية القدس



الفاتيكان والقدس

ما من شك أن الفاتيكان الذي قال عنه الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين يوما ما، "كم فرقة يملك البابا هذا"، لعب دورا لا يمكن إنكاره في عدد من الأحداث الدولية الكبرى بدءا من الحروب الصليبية، ومرورا بإقناع الدول الكاثوليكية التصويت لصالح مشروع تدويل القدس في قرار التقسيم عام 1947، ومن ثم تراجع هذه الدول عن المشروع بسبب تراجع الفاتيكان نفسه، وانتهاءا بدوره في انهيار المعسكر الاشتراكي بسبب ما يملكه الفاتيكان من قوة تأثير في العديد من الدول الغربية خاصة تلك التي تدين بالمذهب الكاثوليكي .

ومن هنا ليس مستغربا أن يكون للفاتيكان دور خاص في موضوع القدس التي تشكل ركنا أساسيا من أركان العقيدة المسيحية، المتمثلة بعلاقة الكنسية مع الأرض المقدسة في فلسطين بشكل عام، إضافة إلى تداخل علاقة الفاتيكان مع أطراف الصراع الرئيسية العرب والمسلمين واليهود، وموقف الكنيسة الكاثوليكية من اليهود بوجه خاص وعلاقتها بالكنيسة البروتستنتية والكنائس الأخرى، ولفهم حقيقة هذا الموقف لا بد من الإشارة ولو بشيء من الإيجاز إلى علاقة الكنيسة الكاثوليكية بالحركة الصهيونية وإسرائيل .

موقف الكنيسة الكاثوليكية التاريخي من القدس

في عام 1581 أصدر البابا غري غوري الثالث عشر حكما بإدانة اليهود في قتل السيد المسيح عليه السلام، وقال "أن خطيئة الشعب الذي رفض المسيح وعذبه تزداد جيلا بعد جيل، ويحكم على كل فرد من أفراده بالعبودية الدائمة"، وأصبح هذا النص ركيزة أساسية في العقيدة الكاثوليكية منذ ذلك التاريخ وحتى منتصف القرن الماضي، عندما تخلت الكنيسة الكاثوليكية تحت ضغط الحركة الصهيونية والولايات المتحدة عن هذه المعتقدات لصالح المصالحة التاريخية بين اليهود والمسيحيين . [327]

وعشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 أصدر الفاتيكان بيانا جاء فيه، "لقد مر 1827 سنة على تحقيق نبوءة المسيح بأن القدس سوف تدمر، أما فيما يتعلق بإعادة بناء القدس لتصبح مركزا لدولة إسرائيلية يعاد تكوينها، فيتحتم علينا أن نضيف أن ذلك يتناقض مع نبوءات السيد المسيح نفسه، والذي أخبرنا مسبقا بأن القدس سوف تدوسها العامة حتى نهاية الزمان كما جاء في إنجيل لوقا الإصحاح 21 /24 . [328]

وأضاف البابا بيوس العاشر عندما طلب منه حاييم هيرتزل الدعم لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بأنه لا يستطيع أن يتعاطف مع الحركة الصهيونية ولا يستطيع أن يمنع اليهود من التوجه إلى

القدس لكنه لا يمكن أن يقر بذلك، وأنه بصفته قيما على الكنيسة لا يستطيع أن يجيب بشكل آخر، كما أنـه لا يسـتطيع أن يعترف بالشعب اليهودي لأنهم لم يعترفوا بالمسيح، وقال له "إذا جئتم إلى فلسطين وأقام شعبكم هنـاك فإننـا سـنكون مستعدين لتعميدكم جميعا"، لأن إقامة الوطن اليهودي في فلسطين يتناقض مع المعتقدات الدينية للمسيحيين الكاثوليك [329] .

كما رفض الفاتيكان وعد بلفور عام 1917 وأصدر بيانـا أوصى فيـه كافـة المـؤمنين المسـيحيين باتخـاذ عبـارة "لا سـيادة لليهود على الأرض المقدسة" شـعارا لهـم، ولتأكيـد رفـض الفاتيكـان للضـغوط الصـهيونية اسـتقبل البابـا البعثـة العربيـة الفلسطينية عام 1921، ووجه الكاردينال غاسباري رسالة إلى الدول ذات العلاقة بالقضـية الفلسـطينية آنـذاك، أكـد فيهـا على رفض البابا منح اليهود أي وضع متميز في فلسطين، وحث المسيحيين العرب عـلى المشـاركة في المقاومـة ضـد الحركـة الصهيونية . [330]

وعندما علم الفاتيكان أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعملان على إقامة دولة يهودية في فلسطين، أرسل البابا مبعوثا إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة في عـام 1946 يبلـغ الإدارة فيهـا بـأن الكاثوليـك في العـالم لا يمكـن أن يُجرحـوا في كرامتهم الدينية إذا سلمت فلسطين لليهود أو وضعت في صورة عملية تحت السيطرة اليهودية . [331]

المواجهة بين الحركة الصهيونية والفاتيكان

قررت الحركة الصهيونية العمل على تغيير موقف الفاتيكان وشطب كل ما يحتويه العهد الجديد من خطايا اليهود بحـق المسيح، وبدأت التشـكيك في قـيم ومعتقـدات الفاتيكـان الدينيـة، بهـدف الضـغط عليـه لتجيـير موقفـه لصـالح اليهـود ومخططاتهم وخاصة ما يتعلق منها بالقدس، وإضفاء الشرعية الدينية على احتلال المدينة المقدسة والسيطرة عليها، وقـد تحدثت بروتوكولات حكماء صهيون عن ذلك بوضوح ووعدت بأن تنجح الحركة بتحقيق نصر في هذا الجانب في القريـب العاجل .

وكانت بداية المواجهة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما بدأت مناقشة مشرـوع قـرار التقسـيم عـام 1947، حيـث مارسـت الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطا مكثفة على الفاتيكان لإقناعه بقبول القرار بعد أن أعلن رفضه له، إلا أنه عاد ووافق بعد تعديل البند المتعلق بالقدس، ووضعها تحت نظام دولي خاص حتى لا تقع المدينة تحـت السـيادة الإسرائيليـة، وبـررت صـحيفة الفاتيكـان يومها هذا التراجع بالقول "إن الحركة الصهيونية ظاهرة معاصرة وفلسفة سياسية علمانية ولا تجسد إسرائيـل كـما وصـفتها التـوراة، إلا أن الأراضي والأماكن المقدسة فيها تشكل جزءا وقطعة من العالم المسيحي" . [332]

ولتحقيق أهداف الحركة الصهيونية كان لا بد من اختراق الكنيسة من داخلها، ووجد قادة الحركة ضالتهم في الكنيسة البروتستنتية التي انشقت عن الكنيسة الأم في القرن الرابع عشر، والتي تؤمن بمبدأ "أن عودة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة إسرائيل هو تحقيق لنبوءة السيد السميح عليه السلام بإعادة بناء الهيكل، ومن ثم عودة المسيح إلى هذه الأرض مرة أخرى"، ولهذا كان قساوسة ورهبان الكنيسة البروتستنتية يدعون إلى تقديم المساعدات المادية والعينية لتوطين اليهود في فلسطين . [333]

كما وجدت الحركة الصهيونية في علاقة الكنيسة بالنازية مبررا كافيا لتصعيد الضغط عليه لتغيير موقفه والتحول عن مواقفه المعارضة لإسرائيل، واتهمت البابا بتأييده للحركة النازية ودعم أفكار الزعيم الألماني هتلر، لتعيد إلى الأذهان قضية العداء للسامية والهولوكوست الأمر الذي لم يستطع الفاتيكان الصمود أمامه .

والحقيقة أن الفاتيكان لم ينكر علاقته بالنازية والتقرب منها وتوقيع اتفاق تعاون معها عام 1933، باعتبارها حركة غير إلحادية وعلى نقيض مع الشيوعية التي تحارب الأديان والإيمان بالله، إلا أن هذه العلاقة لم تزد عن هدف تحقيق حضور واقعي للكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا والدول المتحالفة معها لحماية مصالح المسيحيين في العالم . [334]

إلا أن تولي البابا يوحنا الثالث والعشرين الكرسي الرسولي وانعقاد المجمع المسكوني الثاني عام 1962 عجل في عملية التحول الجذري المطلوبة، حيث تم في هذا المجمع إقرار التقريب بين مختلف المذاهب والطوائف المسيحية، وتعزيز مفهوم مبدأ التسامح الديني والانفتاح على الثقافات والديانات الأخرى، ومن بعدها انعقاد اللقاء بين البابا يوحنا الثالث عشر ورأس الكنيسة الإنجليكانية بعد انقطاع بينهما دام لأكثر من 600 عام . [335]

ثم توالت مظاهر التحول هذه في إعلان البابا يوحنا الثالث والعشرين إلغاء مقطعا من الصلاة الكاثوليكية تتحدث عن "اليهود الملعونين"، ثم تبعها بإلغاء النصوص الدينية التي تجرم "قتل الرب"، والطلب من المجمع إعداد وثيقة تنص على أن موت السيد المسيح لا يمكن أن يعزى عشوائيا إلى جميع الذين عاشوا في عهده أو إلى يهود اليوم، ولا يمكن أن ينظر إلى اليهود كمنبوذين من الرب وملعونين كما جاء في الكتاب المقدس . [336]

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة لم تصدر في عهد البابا يوحنا الثالث والعشرين إلا أنها صدرت في عهد البابا بولس السادس عام 1965 تحت اسم وثيقة نوسترا ايتاني، وهي الوثيقة التي أحدثت تحولا جذريا وخطيرا في موقف الفاتيكان من القدس والأماكن المقدسة، نظرا لتغيير الفاتيكان لمبادئ

عقائدية في المذهب الكاثوليكي كانت مرفوضة سابقا من قبل الفاتيكان نفسه، وبهذا تمكنت الحركة الصهيونية ومن خلفها الولايات المتحدة والكنائس البروتستنتية في تغيير موقف الكنيسة لصالح اليهود . [337]

وقد تم تبرير هذا التحول باعتباره موقف سياسي يتعامل مع إسرائيل باعتبارها أمر واقع، الأمر الذي انعكس على نظرة المسيحيين في العالم إلى القدس والأماكن المقدسة وحق دولة إسرائيل بالسيادة على هذه المدينة، وجعل موقع الكرسي الرسولي عرضة للمساومة والابتزاز من قبل الجانبين الأمريكي والإسرائيلي .

موقف الفاتيكان من القدس بعد عام 1967

فرضت عملية احتلال وضم القدس إلى إسرائيل بعد عام 1967 وضعا قانونيا وسياسيا كان لا بد من التعامل معه بحذر وجدية، وعاد الفاتيكان باستحياء يطالب بإحياء مشروع تدويل المدينة والأماكن المقدسة، وأظهر تعاطفا أكثر من ذي قبل مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أنه وأمام الضغط الأمريكي والإسرائيلي والنفوذ الصهيوني داخل الفاتيكان عاد وتراجع ثانية عن هذا المطلب عام 1974، عندما أعلن "بأن الكنيسة الكاثوليكية في روما لم تعد تتطلع إلى تدويل القدس لأن مثل هذا الإجراء غير واقعي وأن الكنيسة ترغب في حرية الإشراف على الأماكن المقدسة" . [338]

وقد حدد بابا الفاتيكان يوحنا بولص السادس في خطاب له عام 1967 ركائز موقف الفاتيكان من القدس والأماكن المقدسة بثلاثة نقاط رئيسية : [339]

1 - حماية الأماكن المقدسة والطابع التاريخي والديني لمدينة القدس .

2 - تحديد ماهية الطبيعة الدولية للقانون الذي يجب أن يطبق على الأماكن المقدسة .

3 - تحديد ماهية الضمانات الخاصة بالحقوق المدنية والدينية للأديان في فلسطين .

ويقول جورج عيراني الباحث والمتخصص في شؤون الفاتيكان بأن البابا أعلن في هذا الخطاب عن تخلي الفاتيكان رسميا عن موقفه من مشروع تدويل القدس، ودعا الى وضعها تحت نظام خاص يتمتع بضمانات دولية، أما بخصوص العلاقة مع إسرائيل فيقول أن فهم الفاتيكان لهذه العلاقة يستند إلى مجموعة من العوامل : [340]

1 - تجنب الفاتيكان إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة تفتقر إلى حدود أمانة .

2 - إحجام الفاتيكان عن الاعتراف بدولة ذات واضعة متغيرة ومثيرة للجدل .

3 - ضرورة أخذ وجهة نظر الكنائس العربية المارونية والقبطية في الشرق الأوسط .

4 - اتسمت سياسة الفاتيكان على الأغلب ودوما بطلب ضمانات من أي دولـة تقـيم معهـا علاقـات دبلوماسـية، تتعلـق باستمرار الوجود والتعليم الكاثوليكي، الأمر الذي ما كان يقبله اليهود المتطرفون .

وعلى الرغم من نجاح إسرائيل في تحييد الفاتيكان في موضوع القدس إلا أنها لم تتوقف عند هـذا الحـد، بـل اسـتمرت بممارسة ضغوطها لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الفاتيكـان، لتكمـل حلقـة إضـفاء الشرعية الدينيـة عـلى سـيادتها الكاملة على القدس والأماكن المقدسة، وتمكنت من تحقيق ذلك عندما تولى البابا يوحنا بولص الثاني كرسي البابوية .

ومن حيينها بدأت العلاقة تتسارع بين الجانبين منذ عام 1980 عندما أعلن البابا بعـد لقـاءه الـرئيس الأمـريكي ريغـان "بأن الفاتيكان يطالب بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لأتباع الديانات"، ويؤكد في الوقت نفسه على "وجود ضـمانات دولية خاصة لحماية مصالح الأديان الثلاثة المقدسة دون تمييـز"، وهـو مـا يعنـي تخـلي الفاتيكـان عـن مواقفـه السـابقة والإقرار بالواقع الذي فرضته إسرائيل في القدس، والتراجع عن موقفه الـرافض للإجـراءات الإسرائيليـة في القـدس الشرقية باعتبارها أرضا محتلة . [341]

ثم جاءت الوثيقة التي أصدرها البابا يوحنا بولص الثاني عام 1985 لتشكل التحـول الثـاني الأخطـر بعـد وثيقـة نوسـترا ايتاتي عام 1965، ولتقدم الاعتراف بتقصير المسيحيين الكاثوليـك في التعامـل مـع الـديانات والمـذاهب الأخـرى، وطالبـت بالانفتاح على كافة دول العالم وثقافاته المتعددة،- والمقصود في ذلـك إسرائيـل – إلا أن أخطـر مـا في هـذه الوثيقـة كـان دعوة المسيحيين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم لأن يتفهموا تمسك اليهود الديني بأرض أسلافهم في فلسطين والقدس . [342]

وقد شكلت وثيقة عام 1985 انقلابا آخـر في موقـف الفاتيكـان مـن إسرائيـل مـما انعكـس عـلى موقفـه مـن القـدس وفلسطين بشكل مباشر، حيث تقول "إن المسيح كان عبرانيا وسيكون كذلك دائما"، وتختم بالقول، "إن الشعبين المسـيحي واليهودي وعلى الرغم من أنهما ينطلقان من وجهة نظر مختلفـة، غـير أنهـما يتجهـان نحـو أهـداف متماثلـة تركـز عـلى مجيء المسيح أو عودة المسيح في القدس، وترى من الضروري أن يتقـدم الشـعبان لحمـل مسـؤولية تهيئـة العـالم لـذلك الحضور المنقذ للبشرية" . [343]

وتصاعدت التصريحات الصادرة من الفاتيكان لتغيير المفاهيم العقائدية في الفكر المسيحي الكـاثوليكي، حتـى أن البابـا يوحنا اصدر إعلانا يبرئ فيه اليهود من دم المسيح عليـه السـلام، عـلى الـرغم مـن أن جريمـة الصـلب تشـكل أحـد أهـم الثوابت في العقيدة المسيحية بكافة مذاهبها، ودأب

على التأكيد منذ عام 1986 في لقاءاته مع الزعماء اليهود على اعـتراف الكاثوليـك بالارتبـاط التقليـدي بـين اليهـود وأرض إسرائيل . [344]

وعلى الرغم من الغموض الذي رافق التحول في موقـف الفاتيكـان ومحـاولات التخفيـف مـن حدتـه ونفيـه أحيانـا أو تفسيره بمبررات غي مقنعة أحيانا أخرى، إلا أن توقيع الاتفاق الأساسي للاعتراف المتبادل بتاريخ 1993/12/30 جاء لينهـي هذا الغموض، ويؤكد بما لا يقبل التأويل على أن الفاتيكان قد شطب جميع التزاماته السابقة لصالح إسرائيل، وتخلى عن الصراع العربي الإسرائيلي، استجابة لما قامت به الحركة الصهيونية والولايات المتحدة لمـا سـمي بتـدجين الكنيسـة الغربيـة ومؤسسة الفاتيكان . [345]

وقد أكد المونسينور رؤوف النجار القاصد الرسولي في الأردن على تخلي الفاتيكـان عـن دوره السـياسي عـلى الـرغم مـن تقليله من أهمية الاتفاق حين قال، " إن موقف الفاتيكان من القدس يجب أن يتم تقويمه ضمن إطار محادثـات السـلام والاتصالات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأن الفاتيكان ضـمن هـذه المطالبـة معنـي بوجـوب إيجـاد ضـمانات دولية لهذه المدينة، وبالتأكيد على أن الطرف الذي يمارس سيادته على المدينـة المقدسـة فرديـا أو بالمشـاركة مـع أطـراف أخرى عليه أن يقدم ضمانات بدعم دولي فيما يتعلق باحترام الأماكن المقدسة، وحقوق الطوائف الدينية وحرية العبـادة وحرية وصول المؤمنين الى أماكن العبادة والأمور الأخرى بشكل عام ، وخاصة أتباع الديانات السماوية التي تعتبر القدس مدينة مميزة ووحيدة من نوعها في العالم" [346]

كما قام الفاتيكان بالتوقيع على اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية في شـهر أيلـول مـن عـام 1998 يمـنح بموجبـه الكنيسـة الكاثوليكية وضعا قانونيا واستقلالية إدارية في الأراضي المقدسة، شريطة تطبيق القوانين الإسرائيليـة في علاقـات الكنيسـة بالمؤسسات الإسرائيلية في الخارج، وهو ما يعني اعترافا واضحا بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ويشكل مخالفـة لقـرارات الشرعية الدولية التي تعترف بالقدس الشرقية أرضا محتلة، واستباقا لنتائج مفاوضات الوضع النهائي .

وقد أثار هذا التراجع من حاضرة الفاتيكان الكنائس العربية بمختلف مذاهبها والشرقية وخاصـة الكنيسـة القبطيـة في مصر، وبعض المسيحيين العرب الذين قدم بعض بطاركتهم من أمثال البطريرك ميشيل الصباح والبطريرك لطفـي اللحـام والبطريرك سمير قفعيتي احتجاجهم في البداية على هذا الموقف، إضـافة إلى رفـض المؤسسـات الدينيـة الإسـلامية وعـلى رأسها مفتي الديار الفلسطينية سعد الدين العلمي على هذا الاتفاق . [347]

أما الكنيسة القبطية فالحقيقة أن دورها كان واضحا برفض منح الشرعية الدينيـة لإسرائيـل عـلى القـدس، وقـال البابـا شنودة ان مدينة القدس مقدسة بالنسبة لجميع الأديان لكنها أيضا عربية ويجب

أن تعود إلى السيادة العربية، ويرفض البابا شنودة التفريق بين البعد السياسي والديني للمدينة كما يرفض زيارة القدس قبل تحريرها . [348]

كما اعتبر العديد من المختصين في شؤون الفاتيكان ومنهم جورج عيراني بأن موقف الفاتيكان هذا يضيف بعدا سياسيا إلى وضع المدينة القانوني، إضافة إلى الحقوق المدنية والدينية للطوائف المعنية في القدس، الأمر الذي يضع اليهود على قدم المساواة في الحقوق السياسية والتاريخية والدينية مع المسلمين والمسحيين فيها، وهو أمر غير صحيح استنادا إلى الأحداث التاريخية والحقائق الدينية وقرارات الشرعية الدولية . [349]

والملفت للنظر أن هذا الاتفاق لم يتطرق إلى موضوع القدس وتضمن قضايا ثنائية تتعلق بالتعاون بمكافحة العداء للسامية والعنصرية والتعصب الديني، وتعهد الفاتيكان بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات المدنية خاصة ما يتعلق منها بنزاعات الأراضي والحدود، وهو ما يشير بوضوح إلى تخلي الفاتيكان عن دوره الديني والأخلاقي في حماية المقدسات الدينية الإسلامية منها والمسيحية من خطر التهويد .

وبهذا التحول أصبح موقف الفاتيكان يتجه نحو تثبيت سيادة إسرائيل على القدس والأماكن المقدسة، مع دعوته لاتخاذ إجراءات مناسبة لضمان طابع القدس الخاص بوصفها ميراثا مقدسا، تشترك فيه الديانات السماوية التوحيدية الثلاث، وأن يكفل ذلك بضمان قانوني مناسب لا يكون قاصرا على طرف واحد من الأطراف المعنية، إلا أنه يمكن رصد قضيتين رئيستين من خلال هذا الموقف اتجاه القدس : [350]

القضية الأولى : ظهور صياغة ورؤية جديدة في أروقة الفاتيكان تقول "إن الفاتيكان لا يتمتع بأي صلاحية لفرض رؤيته فيما يتعلق بموضوع السيادة على أراضي القدس، إلا أنهم يريدون ضمانات دولية لاحترام الأماكن المقدسة فيها"، ورد إسرائيل على ذلك بأنها على استعداد لضمان حرية الوصول للأماكن المقدسة لكافة أتباع الديانات الثلاث، وفي هذا إشارة واضحة إلى قبول الفاتيكان بالسيادة الإسرائيلية على المدينة .

وفي هذا نوع من التناقض والغموض في الموقف الرسمي والموقف الديني العام للفاتيكان، حيث يكرر الفاتيكان دعوته لضمانات دولية لحماية الأماكن المقدس، مقابل سكوته عن تأكيدات إسرائيل على تمسكها بالسيادة الإسرائيلية على القدس، وربما رضاه على ما تبديه إسرائيل من استعداد لضمان الطبيعة التعددية الدينية لهذه المدينة .

القضية الثانية : وتتعلق بإهمال الفاتيكان وتناسيه للاحتجاجات العربية والفلسطينية على هذا التحول، وعدم الرد على رسالة البطاركة الفلسطينيين، ميشيل الصباح ولطفي اللحام

وسمير قفعيتي والمفتي الإسلامي للديار الفلسطينية، التي أرسلت للبابا وأوضحت مخاطر العلاقة مع إسرائيل وتراجع الفاتيكان عن مواقفه السابقة .

ومكافأة لموقف الفاتيكان هذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة معه في عام 1984، بعد أن كانت قد قطعتها في عام 1945 بسبب تشدّد الفاتيكان آنذاك من القضية اليهودية، والتقى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان البابا يوحنا بولس الثاني، ثم توج التقارب رسميا بلقاء البابا للحاخام اليهودي الأكبر وقرر إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بتاريخ 1994/6/15 . [351]

وقد أظهر اتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين التمييز بين قضيتين رئيسيتين حول القدس هما القضية الدينية والقضية السياسية، وحصر دور الفاتيكان في البعد الديني وتخليه عن البعد السياسي الذي اعتبره من شأن السياسيين، كما أظهرت إحدى الأوراق الصادرة عن الفاتيكان في شهر أيار من عام 1993 حقيقة الموقف النهائي من قضية القدس التي تقسم القدس إلى ثلاثة أقسام هي : [352]

1 - الجزء المقدس للأديان السماوية الثلاث داخل الأسوار ويشمل أماكن العبادة الرئيسية والأحياء السكنية ومن ضمنها التجمعات التي تطورت حولها .

2 - الجزء الذي يقع خارج الأسوار ويمتد باتجاه الغرب وشمال غرب وجنوب غرب وهو الجزء الذي لا جدال في كونه إسرائيليا .

3 - الجزء الذي يقع خارج السوار والذي يمتد إلى الشرق والشمال الشرقي والجنوب الشرقي وهو الجزء المدعو بالقدس العربية .

ويرى الفاتيكان أن ما يهمه من هذه الأقسام الثلاثة هو القسم الواقع داخل الأسوار باعتباره يضم الأماكن المقدسة، حيث تقول الورقة ما نصه "بأن الكرسي البابوي بالرغم من عدم تجاهله للجوانب الأخرى يأخذ في اعتباره فقط "القدس داخل الأسوار" .

ويختم البابا يوحنا بولس الثاني موقف الفاتيكان الرسمي من القدس بقوله "إن القدس يجب أن تتمتع بوضع خاص وضمانات دولية وأنني أدعو الأطراف المشاركة إلى عدم تجاهل البعد الروحي للمدينة بأماكنها المقدسة، وأنني أومن بأن وضعا خاصا مع ضمانات دولية هو وحده القادر على صيانة الأجزاء الأكثر قدسية في المدينة المقدسة، وضمان حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المؤمنين في المنطقة والعالم أجمع الذين يتطلعون إلى القدس كملتقى للسلام والعيش المشترك" .[353]

الفصل الحادي عشر

الموقف الأردني من قضية القدس



تحتل القدس موقعا متميزا في السياسة الرسمية الأردنية يختلف عـن بقيـة الـدول العربيـة باعتبارهـا كانـت جـزءا مـن المملكـة الأردنية الهاشمية وعاصمتها الروحية، منذ أن وضع الجزء الشرقي منها تحت الإدارة الأردنية عام 1948 وحتى صـدور قـرار فـك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988، وبقاء المقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى وقبة الصخرة تحـت الرعايـة والإشراف الأردني.

وقد شكلت وحدة الضفتين نموذجا متميزا في العالم العربي تميز بالتكامل والانفتـاح السـياسي والاقتصـادي والانـدماج الاجتماعـي، وظلت العلاقة بين أبناء الضفتين بشتى مجالاتها تسمو فوق كـل الاعتبـارات، حتـى جـاءت هزيمـة حزيـران عـام 1967 لتشـكل منعطفا تاريخيا في هذه العلاقة، لتصبح علاقة فلسطينية – أردنية بعـد أن كانـت علاقـة وطنيـة أردنيـة داخليـة، إلا أنـه وعـلى الرغم مما شاب هذه العلاقة من سوء فهم وتحديات في العديد من محطاتها، إلا أنها ظلـت وسـتبقى أقـوى مـما كانـت بسـبب العلاقات الأخوية والروابط الاجتماعية إضافة الى التطلعات السياسية الواحدة والمصير المشترك الذي يواجه الشعبين الشقيقين.

وقبل الحديث عن الموقف الرسمي السياسي الاردني من القدس لا بد من الاشارة الى ان الهاشميين كانوا من أوائـل المـدافعين عـن حقوق العرب والفلسطينيين ، حين عمل الشريف الحسين بن علي طيـب اللــه راه عـلى منـع تنفيـذ المخططـات الصـهيونية في فلسطين وحماية مقدساتها، وعندما رفض مطالب الإنجليز الاعتراف باتفاقية سـايكس بيكـو والانتـداب البريطـاني عـلى فلسـطين ووعد بلفور مقابل الاعتراف له بالملك على الحجاز فقط.

وعلى الرغم من تعامل الشريف الحسين بصدق وإخلاص في علاقاته الدولية لمصلحة القضية العربية، إلا أنـه تعـرض للظلـم مـن قبل الإنجليز وتنكروا له ولوعودهم بتحقيق إقامة المملكة العربية ودرتها فلسطين والقدس الشريف التي أكد خلال مبايعته على الخلافة في عمان بتاريخ 1923/3/11 على استعداده للدفاع عنها وحمايتهـا مـن التهويـد، وتمسـكه بـالحقوق العربيـة واسـتقلال المملكة العربية، وكانت موافقة هذه من القدس والمقدسات الإسلامية في فلسطين تزعج البريطانية.

خاصة عندما استجاب لنداء الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، وتـبرع بمبلـغ 38762 جنيـه مصري إضافة الى تبرع إبنه الملك فيصل بمبلغ 6206 جنيه مصري، من مجمـوع مـا تـم التـبرع بـه في ذلـك الوقـت مـن الـدول العربيـة والإسلامية إنذاك والبالغ

94850 جنيه مصري، على الرغم من أن البريطانيين طالبوا بعدم الاستجابة لنداء الحاج الحسيني، بحجة أن هذه الأموال تذهب لمحاربة خصوم الحاج السياسيين ، ومحاربة الإنجليز وليس لإعمار المقدسات الإسلامي والمسجد الأقصة.(354)

كما اوعز في عام 1924 إلى نجله الأمير عبد اللـه أمير شرق الأردن بالتبرع بمبلغ 000.24 ليره ذهب وتسليمها للحاج الحسيني، الذي طلب بدوره من سمو الأمير المشاركة فيي الإشراف على عملية الإعمار، لتجنب إثارة التهم من جانب خصومه السياسيين والسلطات البريطانية ، وأرسل الى سموه رسالة يقول فيها.(355)

صاحب السمو الملكي مولانا الأمير المعظم أيده اللـه

"تشرفت بالأمر الكريم المؤرخ في 28 محرم سنة 1343 فقابلت هذه الثقة التي تفضلهم بها على هذا الداعي المخلص بجزيل الشكر والثناء ، والدعاء إليه تعالى أن يؤيد ملككم الهاشمي بروح منه وأن يزيد من مكارم الأخلاق النبوية التي بعث جدكم عليه الصلاة والسلام لتتميمها"

"وأن المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة عمارة الحرم الشريف تلقيا ثقتكم بالشكر والثناء وجزيل الدعاء، وإنني بالنيابة عنهما أرجو سموكم أن تتفضلوا بمنة أخرى وهي أن تكون عمارة الحرم الشريف كلها تحت رئاسة سموكم، وعلى ذلك نرجو من سموكم أن تطلعوا على الحسابات، وأن تتفضلوا بإرسال من تأمرون من قبل سموكم للإطلاع على ذلك في كل مناسبة، وسنقدم في أخر كل شهر بيانا وافيا في الحساب والنفقات، و اللـه يرعاكم بعين عنايته ويرفع بكم شأن العرب والإسلام"

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

الإعمار الهاشمي الأردني للمقدسات الاسلامية في القدس

واصل المغفور له بإذن اللـه الملك الراحل الحسين بن طلال مسيرة جده عبد اللـه رحمه اللـه في الدفاع عن القدس ومقدساتها، وكان أول قرار اتخذه الملك الحسين بعد توليه مقاليد الحكم في المملكة، تشكيل لجنة خاصة للإشراف على إعمار المسجد الأقصى-وقبة الصخرة والأماكن المقدسة في القدس الشريف بتاريخ 1954/12/11 انظر الملحق رقم نص قانون إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة رقم 32 لسنة 1954. (356)

وبهذا بدأت أولى عمليات الإعمار الأردني الهاشمي في عهد الملك الحسين والتي شملت ترميم وصيانة معظم الأماكن الدينية والتاريخية في القدس، مع تركيزها على المسجد الأقصى وقبة

الصخرة المشرفة، حيث تم ترميم الجدران الخارجية للمسجد وتركيب الاعمدة الرخامية في الاروقة الشرقية، وزخرفة السطوح الخشبية بالآيات القرآنية المذهبة ، وصيانة القباب الداخلية والخارجية بما يتناسب مع قيمتها الدينية والتاريخية. (357)

أما في قبة الصخرة فقد تم تركيب قبة خارجية من الالمنيوم المذهب وترميم البلاط القبشاني على الواجهات الخارجية، وتركيب الأعمدة الرخامية الداخلية وزخرفة الاسقف والاعمدة بالجبص والذهب، وقد قام المغفور له الملك الحسين برعاية الاحتفال بمناسبة الانتهاء من أعمال الترميم في مرحلتها الأولى بتاريخ 1964/7/6.(358)

وبعد جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك بتاريخ 1967/8/21 بدأت عملية إعمار جديدة في المسجد لإزالة آثار الحريق، وقد تمكنت لجنة الإعمار الأردنية بإعادة مرافق المسجد التي تعرضت للتلف إلى سابق عهدها، حتى أنها حصلت على جائزة أغا خان العالمية للعمارة نظرا للدقة العالية والمهارة التي تميز بها المهندسون والفنيون.(359)

أما في قبة الصخر فقد أجرت الحكومة الأردنية أكبر عملية ترميم حصلت في التاريخ الحديث، حيث قامت لجنة الإعمار بالتعاون مع المركز الأردني لمهندسي الرأي بوضع التصاميم لتحديث القبة، وتغطيتها بالنحاس المذهب لضمان بقاء لونها الذهبي الى أكبر فترة ممكنة، وتم تغطية القبة بطبقة نحاسية بسمك 12 ميكرون يعلوها طبقة من النيكل بسمك 4 ميكرون ، ثم طبقة من الذهب الخالص عيار 24 بسملك 2 ميكرون، وقد بلغت كمية الذهب المستخدمة في هذه العملية حوالي 80 كلغم، وبلغت تكاليفها نحو 8.25 مليون دولار أمريكي تبرع بها المغفور له الملك الحسين بن طلال رحمه الله . (360)

وتقوم الحكومة الأردنية الآن بوضع اللمسات الأخيرة على منبر صلاح الدين الذي أتلفه الحريق والذي بناه نور الدين زنكي وأبنه إسماعيل عام 1168"564ه" وتم نقله الى المسجد الأقصى بعد أن حرره صلاح الدين الأيوبي عام 1174"570هـ".

ولبناء منبر يتناسب مع المنبر الأصلي باعتباره تحفة فنية لا مثيل لها في التاريخ فقد قامت لجنة إعمار المسجد الأقصى الأردنية بتشكيل فرق متخصصة في أعمال الحفر والزخرفة والتعشيق من الدول ذات الخبرة في هذا المجال، ومن المتوقع الانتهاء من صناعة المنبر خلال هذا العام ونقله الى المسجد الأقصى، باعتباه يمثل رمزا دينيا وتاريخيا للأنتصار الذي حققه المسلمين في القدس الشريف بقيادة القائد صلاح الدين الأيوبي.

بعد احتلال فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 فرض الاحتلال تقسيم المدينة المقدسة الى شطرين، على الرغم من أن المجتمع الدولي رفض عملية التقسيم هذه وطالب بإيجاد نظام خاص للمدينة من خلال قرار التقسيم رقم 181.

اعتبر الاردنن بداية أن القدس الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1948 تشكل جزءا من الأراضي العربية المحتلة، تخضع للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ، وطالب بإعادتها الى السيادة العربية، ورفض جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في القدس لتغيير معالمها الديمغرافية والجغرافية، وفرض واقع سياسي وقانوني في المدينة على الأمة العربية وعلى شعب فلسطين.

وقد عبر المغفور له الملك الحسين عن هذا الموقف بقوله"إن مدينة القدس ليست موضوع مساومة بيننا وبين إسرائيل، لأن القدس جزءا من الأراضي العربية المحتلة وعلى إسرائيل ان تنسحب منها كما تنسحب من غيرها من المناطق المحتلة، وبغير هذا لن يقوم السلام في المنطقة"، وظل الأردن يؤكد في كافة اتصالاته الدولية خلال هذه المرحلة على عروبة الجزء الغربي من المدينة المقدسة، ويطالب بعودتها الى السيادة العربية ويقول"بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ما لم تعاد القدس لاى اصحابها". (361)

وقد كان للدبلوماسية الأردنية دور فاعل في استصدار قرار مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة رقم 114 بتاريخ 1949/12/20، والذي دعا الحكومة الإسرائيلية الى إلغاء جميع الإجراءات والقرارات التي اتخذتها لتثبيت سيادتها في القدس الغربية، من خلال نقل بعض الوزارات عمل من شأنه ان يعيق تنفيذ هذا القرار.

واستمرارا لموقه السابق فقد رفض الأردن التجاوب مع دعوة مجلس الوصاية لتعديل النظام الخاص الذي أقرته الجمعية العامة بقرارها رقم 181 وتنفيذه، حيث كان المجلس قد مشروعا لتعديل النص المتعلق بالقدس في قرار التقسيم عام 1949، وطالب كل من الأردن وإسرائيل بإبداء الرأي حوله، وأصدر المجلس قراره رقم 234 بتاريخ 14-6-1950 أكد فيه على أنه لم يتسلم ردا من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، فيما تسلم تعبيرا عن وجهة نظر إسرائيل، الأمر الذي يوضح أن كلتا الدولتين غير مستعدتين للتعاون على تطبيق النظام الخاص بالقدس كما اقره مجلس الوصاية.(362)

وظل الأردن يعترض على جميع الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في القدس الغربية ويدعو الى وقفها، حيث اعترض بشدة على إقدام إسرائيل بإجراء عرض عسكري في القدس الغربية، وتقدم بشكوى الى مجلس الأمن لإدانة هذا الإجراء باعتباره عملا يتعارض مع قوانين الاحتلال الحربي، ولان القدس الغربية محل نزاع ولا يجوز لإسرائيل القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى تغيير وضع المدينة القانوني او السياسي.

وكان الأردن يتجاوب بفاعلية مع جميع المشاريع التي اقترحت لحل القضية الفلسطينية وقضية القدس، وكان يستند على مبدأ ضرورة حل هذه القضية بما لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولا ينتقص من الحقوق العربية والإسلامية في هذه المدينة المقدسة باعتبارها السياسية في تاريخه، استجابة لتطور الأوضاع الدولية والإقليمية وتمشيا مع سياسته المعتدلة الهادفة الى حل النزاع بالطرق السلمية.

الموقف الأردني من القدس بعد حرب حزيران عام 1967

جاءت هزيمة حزيران عام 1967 لتشكل منعطفا خطيرا في قضية القدس ولتزيد من تعقيداتها السياسية بسبب احتلال الجزء الشرقي من المدينة وإعلان ضمه الى إسرائيل واعتبارها عاصمة موحدة لها، وتكثيف عمليات الاستيطان في داخلها وفي محيطها، إضافة الى تحول الموقف الأمريكي وتبنيه لوجهة النظر الإسرائيلية بخصوص القدس، وما رافق ذلك من تبعية الموقف الأوروبي وبقية دول العالم للموقف الأمريكي.

ونتيجة لهذه التطورات السياسية بدأت معظم دول العالم بإعادة صياغة سياستها اتجاه القضية الفلسطينية وقضية القدس على وحه الخصوص، لتتواكب مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية التي باتت تفرض على العالم بالقوة، حتى أن الفاتيكان المؤسسة الدينية التي كانت تساند قضية القدس، وتشكل سندا لتوجهات معظم الدول الغربية التي تدين بالكاثوليكية تراجع وتخلى عن جميع مواقفه السابقة اتجاه القدس، وأعلن تأييده لإسرائيل وأقرلها بالسيادة على المدينة.

وأمام هذا الضغط الدولي والتطورات السياسية المتلاحقة إقليميا ودوليا بدأت مواقف الدول العربية ومن ضمنها الأردن بالتحول التدريجي، والبحث عن حلول وسط لحل هذه القضية وبدأت المطالبة العربية في القدس تنحصر في موضوع القدس الشرقية فقط باعتبارها أرضا محتلة، مع التأكيد على تمسك العرب بحقهم في كامل القدس استنادا الى قرار التقسيم وجميع القرارات ذات العلاقة.

وقد ظهر هذا التحول في الموقف الرسمي الأردني لأول مرة في الرد على مبادرة مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج لحل النزاع العربي الإسرائيلي عام 1967 ، حين أكد رئيس الوزراء الأردني آنذاك على "أن أي سلام حقيقي وشامل يجب أن يشمل انسحاب القوات الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس العربية"، ثم تأكيد الملك الراحل الحسين بن طلال على ذلك في كلمته التي ألقاها أمام نادي الصحافة الوطني الأمريكي بتاريخ 10-9-1969 حين قال "أننا لا نستطيع أن نتصور أي تسوية لا تشمل عودة القسم العربي لمدينة القدس إلينا بما في ذلك الأماكن المقدسة".(363)

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأردن خلال هذه الفترة كان يعمل على اعتبار أن القدس أرضا أردنية محتلة، وكان الموقف السياسي الأردني يزعج العديد من قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية وبعض الدول العربية التي كانت تسعى لتعطيل مسعى الأردن هذا، وترى أن على الأردن أن يتخلى عن مطالبه في القدس والضفة الغربية كأراض أردنية محتلة.

وعلى الرغم من الحملات الظالمة التي تعرض لها الاردن من البعض الا انه قاد حملة دبلوماسية نشطة بالتعاون والتنسيق مع الأشقاء العرب والأصدقاء في العالم، كان من نتائجها استصدار العديد من القرارات الدولية التي أكدت على الحق العربي والإسلامي في هذه المدينة، وطالبت إسرائيل بالتراجع عن كافة الإجراءات التي اتخذتها والقوانين التي أصدرتها لتهويد المدينة وتغيير طابعها التاريخي والجغرافي والسياسي.

ومن أهم هذه القرارات قراري الجمعية العامة رقم 2253 الصادر بتاريخ 4-7-1967 ، ورقم 2254 الصادر بتاريخ 14-7-1968 والتي طالبت جميعها إسرائيل بإبطال جميع الإجراءات التي اتخذتها في القدس، واعتبرت كل ما قامت به من إجراءات إدارية وقانونية لاغية وباطلة، لأنها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي وتخالف نصوص معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بواجبات دولة الاحتلال.(364)

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 242 وما تبعه من اختلافات واجتهادات في التفسير، سارع الأردن الى مطالبة المجتمع الدولي لتبني النص العربي للقرار باعتباره يشمل جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها لقدس الشرقية، وليس كما ادعت إسرائيل بأن النص الإنجليزي يدعو إلى الانسحاب من بعض المناطق من الأراضي المحتلة.

وتصدت الدبلوماسية الأردنية للسياسة الإسرائيلية التي عمدت الى الترويج للتغيير في تفسير القرار، بهدف استثناء مدينة القدس وجزء من أراضي الضفة الغبية من عملية الانسحاب ، لأهمية هذه المناطق الإستراتيجية والأمنية والعسكرية والدينية والمائية المستقبلية لدولة إسرائيل.

كما ساهم بفاعلية في إصدار قراري مجلس الأمن رقم 267 الصادر بتاريخ 3-7-1969 ورقم 271 الصادر بتاريخ 15-9-1969 ، اللذين صدرا في أعقاب إحراق المسجد الأقصى وطالبا إسرائيل بإبطال جميع إجراءاتها وأعمالها الغير قانونية في القدس، ودعاها للتقيد بنصوص اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الذي ينظم واجبات دولة الاحتلال (365)

ونظرا لأهمية القدس وموقعها المتميز في المنظومة السياسية الأردنية الرسمية والشعبية، قام الأردن وبعد هزيمة حزيران عام 1967 بإنشاء المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية، كاللجنة الملكية لشؤون القدس والمؤتمر الإسلامي لبيت المقدس وغيرها من المؤسسات، بهدف إحياء قضية القدس في المحافل الدولية والإقليمية وإبراز هويتها والدفاع عنها على كافة المستويات السياسية والاعلامية والقافية، إضافة الى دعم صمود أهلها والمحافظة على الأماكن المقدسة من خطر التهويد، وقد عملت جميع هذه المؤسسات تحت مظلة الحكومة الأردنية وأبقت قضية القدس مطروحة دوليا وإقليميا.

ولم يتوقف الجهد الأردني السياسي اتجاه قضية القدس عند حدود رد الفعل ورفض الإجراءات الإسرائيلية، بل كان فاعلا ومؤثرا في خلق المبادرات وطرح المشاريع السياسية ومتجاوبا مع التطورات السياسية المتلاحقة على الساحتين الدولية والإقليمية.

وحتى لا يكون متلقيا لمشاريع تفرض على العرب من وجهة نظر إسرائيلية وأمريكية، تقدم الأردن بعدد من الاقتراحات لحل القضية استندت جميعها الى مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ، ومن أهمها القرار رقم 242 الذي كان الأردن ولا يزال يعتبره إطارت مناسبا للعمل من تحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة ، باعتباره ينص على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

ومن هذه الاقتراحات ما اقترحه المرحوم الملك الحسين بن طلال على الإدارة الأمريكية بتاريخ 10 نيسان 1967، والتي أكد فيه على استعداد الدول العربية للاعتراف بالاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة ، واحترام سيادتها الإقليمية وحقها في العيش بسلام داخل حدود أمنه ومعترف بها، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع، ووقف جميع الأعمال العدادئية وعد تعرض أي دولة للتهديدات أو الأعمال الحربية، مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة

عام 1967 بما فيها القدس، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتنفيذ بقية بنود القرار رقم 242.(366)

كما اقترح الأردن بتاريخ 25 كانون ثاني 1971 مشروعا تضمن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة واعترافها بمبدأ عدم الحصول على مكاسب إقليمية عن طريق الحرب، مقابل الاعتراف بإسرائيل ضمن حدود أمنة ومعترف بها، مع تعهد الأردن بضمان حرية وصول جميع أتباع الديانات السماوية الثلاث الى الأماكن الدينية والتاريخية في مدينة القدس وضمان حرية العبادة فيها للجميع.(367)

لم يكن الأردن يتعامل مع قضية القدس من موقف عاطفي على اهميته بل كانت رؤيته للتطورات السياسية المتلاحقة في المنطقة، تتجاوز حدود المرحلة الآنية وفهم بعض الآخرين لها، وكان يرى أن هذه التطورات والمواقف بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص، ولهذا كان يدعو إلى التجاوب مع المشاريع والمبادرات الدولية والاشتباك معها لتحقيق الحد الأدنى من المطالب العربية والبناء عليها لاحقا.

وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية تعمل بالتنسيق مع بعض الدول العربية على عرقلة جهود الأردن في هذا المجال ، وتطالبه بالاعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وتحميلها مسؤولية استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره المنظمة.

وللخروج من هذا الوضع السياسي الذي أزم العلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير فقد اقترح الأردن بتاريخ 15 آذار عام 1972 مشروع المملكة المتحدة، الذي تضمن إقامة " المملكة العربية المتحدة"، المكونة من قطرين فلسطين(الضفة الغربية وأي جزء يتم تحريره أو يرغب بالانضمام) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فدرالية تحت سلطة جلالة الملك، وسلطتين مركزيتين وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين، ولكل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضا، وله سلطة تشريعية خاصة به هي"مجلس الشعب"، وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الملك.(368)

وهنا يؤكد المشروع مرة أخرى على مركزية قضية القدس في السياسة الأردنية من خلال اعتبارها عاصمة لقطر فلسطين، الأمر الذي يعني عودتها الى السيادة العربية باعتبارها جزءا من

الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ، إلا أن رفض سوريا ومصر والمنظمة للمشروع، ووصفه بأنه شكلا من أشكال تصفية القضية الفلسطينية، إضافة الى رفض إسرائيل له باعتباره يتحدث عن القدس كأرض عربية محتلة.(369)

أدى فشل المشروع الى تطورات سياسية متتالية أدت لاحقا الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، في مؤتمر الرباط الذي عقد في الفترة من 29-26-تشرين الثاني 1974 دون رغبة من الأردن في ذلك ، الأمر الذي حدا بالملك الراحل الحسين بن طلال يوما أن يقول"

"لأن كان الأخوة العرب في المؤتمر يرون أن المملكة الأردنية ليست لها صفة شرعية في التكلم باسم الفلسطينيين، الذي يعيشون في كنفها ويحملون جنسيتها والذين أصبحوا جزءا من مؤسساتها، ولا الدفاع عن حق الشعب ولا مسؤولية العمل لاستعادة أرضه المغتصبة ورفع الاحتلال عنه وإزالة العدوان ، وإذا كانوا يرون أن هذه الصفة الشرعية منحصرة في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، فإنني باسم المملكة الأردنية الهاشمية أحملهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم وكل النتائج المترتبة عليه، وأعتبره إعفاءا لنا من مسؤوليتنا السياسية الراهنة ونترك الحكم على هذا القرار إن صدر للتاريخ".(370)

وعلى الرغم من صدور هذا القرار دون رغبة من الأردن لقناعاته بأن الآثار التي ستترتب عليه لن تكون في صالح فلسطين وقضية القدس، إلا أن الأردن ظل ملتزما بمواقفه القومية ومدافعا عن مبادئه ولم يتخلى عن دعم الأشقاء الفلسطينيين.

وظل يطالب بضرورة الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وعلى رأسها القدس الشرقية، إلا أن مفردات السياسة الأردنية وصياغتها تبدلت لتناسب مع طبيعة المرحلة، فبدلا من المطالبة بإعادة القدس الشرقية الى السيادة الأردنية أصبحت المطالبة تركز على عودة القدس الى السيادة العربية، وأصبح الموقف الأردني ينظر الى القدس باعتبارها شائنا فلسطينيا وإسلاميا مع وجود وضع خاص للأردن في هذا الشأن.

وقد ظهر ذلك بوضوح في موقف الأردن من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية حين أكد البيان الرسمي الصادر بتاريخ 9-9-1978، "إن أي تسوية نهائية يجب أن تتضمن انسحابا اسرائيليا من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة القدس الى السيادة العربية ، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة في إطار التسوية السلمية التي تحقق الأمن والسلام لجميع الأطراف".(371)

وكان الأردن يرى في تنامي اليمين الإسرائيلي المتطرف سلبية على مجمل القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، ولم يخفي قلقه من خطورة أطروحات اليمين الإسرائيلي لتسوية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، من خلال طرح مشروع الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن، ولهذا كان يؤمن بضرورة الاشتباك مع جميع المشاريع والأطروحات الدولية، التي تدعو لحل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية ومن خلال المفاوضات دون التنازل عن الحقوق العربية المشروعة.

وكان الأردن من المؤيدين لحضور مؤتمر جنيف الدولي عام 1973 والداعين الى استثماره لحل القضية الفلسطينية ، حيث أكد الوفد الأردني بقوة على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العربية، ومن بعده المغفور له الملك الحسين بن طلال الذي قال في 15\3\1974" إن لدى الأردن اهتماما إضافيا وخاصا حول الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338"، والتأكيد مرارا على موقف الأردن المرتكز على عودة القدس الشرقية الى العرب وإلا فلا يوجد ما يمكن التفاوض عليه.(372)

كما قاد الأردن حملة سياسية مكثفة على مسار لحماية القدس والأماكن المقدسة من المخاطر التي باتت تهدد المعالم التاريخية والأثرية والتراث الثقافي والطبيعي في المدينة المقدسة، وخاصة ما يتعلق منها بعمليات المصادرة والهدم والحفر أسفل المسجد الأقصى بحجة البحث عن هيكل سليمان، وقدم الى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" ملفا كاملا عن البلدة القديمة في القدس، وتمكن من استصدار مجموعة قرارات من منظمة اليونسكو بالغة الأهمية فيما يتعلق بالقدس من أهمها : (373)

القرار الذي صدر في عام 1981 والذي تم بموجبه إدارج القدس ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي، والقرار الذي صدر عام 1982 تضمن إدراج القدس على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وفي عام 1983 صدر القرار الذي أدان بشدة إسرائيل لعدم امتثالها لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي وسياساتها في تهويد القدس.

وقد واجه الأردن في حملته الدبلوماسية هذه الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية المؤيدة لإسرائيل والتي رفضت التصويت على القرارات السالفة الذكر، وقاوم كل المحاولات الأمريكية لثنيه عن القيام بواجبه الوطني والقومي والإسلامي اتجاه القدس، ورفض محاولات الولايات المتحدة الأمريكية التقليل نم شأن مسرولية الأردن في القدس في منظمة اليونسكو العالمية، عندما تمكنت من إنهاء رئاسة أحمد مختار أمبووعينت مكانه فريدريكو مايور الإسباني الجنسية الذي راح ينفذ تعليمات الإدارة الأمريكية.

وأعلن الأردن رفضه لقرارات الرئيس الجديد لمنظمة اليونسكو وأكد على أنه واستنادا لدوره الوطني والإسلامي في حماية الأماكن المقدسة في القدس، وبهدف حمايتها من السيطرة الإسرائيلية وإلحاقها بوزارة الأديان الإسرائيلية، فقد أعلن الأردن استمرار مسؤوليته في هذه الأماكن دون تدخل من أي دولة أخرى، مع ترحيبه بأي تعاون مالي أو فني من الخارج شريطة أن يتم ذلك من خلال القنوات الأردنية الرسمية المعنية. (374)

وفي عام 1988 أعاد الأردن تأكيده على موقفه من المقدسات الإسلامية في القدس باعتبارها أمانة تاريخية وإسلامية لا يجوز التنازل عنها أو التفريط بها، ولهذا استثنى قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، الأوقاف الإسلامية وعملية الإشراف على الأماكن المقدسة ورعاية المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، لأن شمول هذه المقدسات بهذا القرار في ظل عدم وجود سلطة سياسية فلسطينية تحل مكان الأردن، سيؤدي الى تبعية هذه المقدسات الى وزارة الأديان الإسرائيلية وخضوعها للسيطرة الإسرائيلية بشكل مباشر وهو ما تسعى إسرائيل الى الحصول عليه منذ زمن بعيد.

الموقف الأردني من قضية القدس بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991

رأينا سابقا كيف بدأت عملية التحول في مفردات الخطاب السياسي الرسمي العربي اتجاه قضية القدس، والتي تسارعت بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية واعتماد أسلوب التسوية السياسية والمفاوضات كخيار إستراتيجي بدلا من المقاومة المسلحة، على الرغم من مظاهر الرفض التي أظهرتها الدول العربية في حينها للاتفاقية المصرية الإسرايلية، والتي وصفها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بأنها"خطوة استسلامية لتصفية القضية الفلسطينية وتعترف بشرعية الاحتلال الصهيوني".

ولكن الواقع كان على عكس ما كان يظهر في الخطابات الرافضة لهذه الاتفاقية والتي تمقلت بإخراج مصر من جامعة الدول العربية ومقاطعتها، وقد تزعمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لمظاهر الرفض والتنديد بالاتفاقية، وكانت بنفس الوقت تعد لإجراء عملية تحول جذري في سياستها يوازي ما قام به الرئيس السادات إن لم يكن أكثر.

ومن هنا تسارعت عملية التحول في الخطاب السياسي الرسمي العربي اتجاه القدس، وبدأ هذا التحول يترجم الى واقع فعلي وعملي انعكس في قرارات القمم العربية، التي راحت تتحدث عن مصطلحات جديدة حول القدس كالقدس العربية والقدس الشريف والسيادة لله على القدس وحده، الأمر الذي لم يكن الأردن بعيدا او منفصلا عنه، لا بل أنه تبنى هذا الموقف واعتمده كأساس

لتحركاته السياسية، وزاد من تشجيع الأردن على تعزيز هذا التحرك بدء الحوار الفلسطيني الأمريكي، وإعلان استقلال الدولة الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988 وتنبيه لهذه الأطروحات.

وبعد هذه التطورات انصب الجهد الأردني على تعزيز استقراره وحماية أمنه مع التزامه بتقديم كافة أشكال الدعم السياسي للأشقاء الفلسطينيين ، واستخدم خبراته الدبلوماسية لساندة المنظمة في مواجهة الضغوط الإسرائيلية التي تعمل على تهويد المدينة، كما ظل يعتبر القدس مشكلته وهاجسه الأول وأن حل قضيتها هو مفتاح السلام في المنطقة، مع تأكيده على دوره المميز والخاص في أي عملية سياسية تتعق بموضوع القدس.

وقد ظهر ذلك بشكل واضح في تعليق المغفور له الملك الحسين بن طلال على توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي عام 1993، حين قال"لا يمكن أن يكون هناك حلا للقضية الفلسطينية لا يعالج موضوع القدس"، "كما لن يكون هناك سلاما حقيقيا ما لم نعالج موضوع القدس ومكانتها لدينا بما يكون مرضيا وصريحا لنا جميعا".(375)

وممكن القول أن السياسية الأردنية في هذه المرحلة بدأت تميز بين بعدين رئيسين في موضوع القدس هما البعد الدنيني والسياسي، ففي البعد الديني اعتبر الأردن أن القدس لإتباع الديانات السماوية الثلاث، ورمز التقاء أبناء أحفاد سيدنا إبراهيم عليه السلام، وهي مدينة مقدسة لدى الجميع، وقد قال المغفور له الملك الحسين يوما"اعتقد أنه يجب التوصل الى وضع خاص للقدس يسمو على قضية سيادة أي طرف في الأماكن المقدسة".(376)

ولم يرى الأردن غضاضة في الاعلان عن أن المدينة المقدسة تشكل وحدة دينية متكاملة إسلامية ومسيحية ويهودية، وظل يركد على أنه لا يجوز المساس في هذه الوحدة المقدسة أوتجزئتها، ويجب أن تبقى مفتوحة لجميع أتباع الكتب السماوية الثلاث التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، وأن السيادة الدينية على القدس ليست مملوكة لأتباع أي كتاب سماوي ولا يجوز أن تكون مملوكة لأحد مطلقا".(377)

أما البعد السياسي فقد ظل الموقف الأردني على ثباته باعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة ينطبق عليها القرار 242، إلا أنها لم تعد محل نزاع مع إسرائيل وبدأ يحمل مسؤوليتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها محل نزاع بين إسرائيل والمنظمة"السلطة الوطنية الفلسطينية"لاحقا استنادا الى قرار قمة الرباط.

كما ظل يؤكد على انه لن يكون هناك حلا دائما وشاملا وسلام حقيقي ما لم تقبل إسرائيل بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن عودة القدس للسيادة العربية ليست شأنا أردنيا، برغم كل الاعتبارات الروحية والديموغرافية والسياسية التي تربط الأردن بالقدس وإنما هي شأن فلسطيني عربي وإسلامي".(378)

وبهذا الخصوص يقول جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين" إن القدس بالنسبة لنا أرضا فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينبطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونحن ندعم ونساند أشقائنا الفلسطينيين للتوصل الى كامل حقوقهم، كما أننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيق السلام المنشود بدون تسوية هذه القضية تسوية عادلة".(379)

وقد سعى الأردن بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إقناع الإدارة الأمريكية لأن تشمل خطة خارطة الطريق قضية القدس، وعلى الرغم رفض الإدارة الأمريكية لذلك ، إلا أن وزير الخارجية كولن باول أعلن في مدينة لويسيفل في ولاية كنتاكي بتاريخ 15-11-2001 موقفا أكثر مرونة حين قال"إن مستقبل القدس يشكل تحديا يستطيع الطرفان حله بينهما عبر المفاوضات ، التي يجب أن تأخذ بالحسبان الاهتمامات الدينية والسياسية التي سيطرحها الجانبان على طاولة المفاوضات ، وأن أي حل يجب أن يراعي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين".(380)

القدس في اتفاقيات السلام الأردنية – الإسرائيلية

نصت المادة التاسعة من معاهدة السلام المتعلقة بالأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان على ما يلي:

1- يسمح كل طرف للطرف الأخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
2- وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة وفي القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.
3- سيقوم الطرفان بالعمل سويا على تعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث ، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

وعلى الرغم من إثارة هذا النص لغطا كبيرا في الساحتين العربية والفلسطينية ورفض بعض الأطراف لأي دور أردني في الأماكن المقدسة، باعتباره من وجهة نظرهم دورا منافسا وبديلا للسلطة الوطنية الفلسطينية ، صاحبة الولاية السياسية والدينية على المقدسات الإسلامية في عموم فلسطين

وفي القدس، إلا أن الأردن أصر أثناء المفاوضات مع إسرائيل على ضرورة تثبيت مثل هذا النص ونجح في إقراره في المعاهدة، رغم معارضة إسرائيل ورئيس وزرائها إسحق رابين شخصيا على ذلك ومن وراءه الولايات المتحدة.

والحقيقة أن إصرار الأردن على هذا المطلب لم يكن يهدف الى منافسة أحد أو أخذ دور السلطة الوطنية الفلسطينية في القدس، وإنما جاء من حس وطني وموقف عقائدي ديني تمليه ضرورات المصلحة الوطنية والقومية والإسلامية، لحماية المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وجميع الأماكن المقدسة والتاريخية في البلدة القديمة من السيطرة الإسلائيلية، لأن إسرائيل ما انفكت تدعي أن المسجد الأقصى وقبة الصخرة مقامان على أنقاض الهيكل وهي تتحين الفرص للاستيلاء عليهما.

وأن تخلي الأردن عن دوره في هذه الأماكن رعايا وإشرافا في هذه المرحلة بالذات، سيؤدي إلى حدوث فراغ سياسي وديني في القدس ستقوم إسرائيل بتعبئة هذا الفراغ فورا، وإلحاق المسجد الأقصى وقبة الصخرة وبقية الأماكن الإسلامية المقدسة بوزارة الأديان الإسرائيلية، خاصة وأن القدس قد تم تأجيل بحثها في اتفاقية أوسلوكما أجلت في الاتفاقيات التي وقعت لاحقا ولا تزل مؤجلة حتى الأن.

من ناحية انية يرى الأردن أن معالم الحل النهائي في القدس لا زالت غير واضحة، ولهذا كان لا بد من الاحتفاظ بدور خاص ومميز له في رعاية الأماكن المقدسة في القدس الشريف، مع تأكيده على أن ليس لديه أية رغبة في التمسك بالولاية الدينية على هذه الأماكن، ولا يمانع من تسليمها الى الفلسطينيين في حال استقرت لهم السيادة عليها، مع احتفاظه بحقه في دور مميز في أي تسوية سياسية قد تتم مستقبلا لقضية القدس.

ولهذا ظل الأردن وفيا لمبادئه في القدس وأولها الدعم السياسي والأقتصادي اللازم، ونجح في إبقاء سياسية الجسور المفتوحة مع الفلسطينيين وأبناء مدينة القدس بهدف تمكينهم من الصمود فوق أرضهم، رغم كل الانتقادات التي واجهها على المستويين العربي والدولي، وما رافق ذلك من تشنجات في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية اتجاه الأردن، والذي أثبتت الأيام صحة وجهة نظره وصدق مقصده.

وقد أكد جلالة الملك عبد اللـه الثاني على هذه المبادئ في كلمته التي افتتح بها المؤتمر السابع للسلام والأديان الذي عقد في عمّان بتاريخ25-11-2000 ، وقال في موضوع القدس"إن قضية القدس هي من أبرز المشاكل التي انتجها الصراع العربي الإسرائيلي، وأن الأردن لن يتوانى عن أي

جهد للمساعدة بحل مشكلة القدس بالطرق السلمية في منأى عن أعداء السلام والإكراه والإقصاء"، وأضاف قائلا"بأنني أسلط الضوء على هذه المشكلة لا لشيء إلا لأنها تجسد ثنائية الدين والحرب"، "وهي أعظم وأكب وأقدس من أن تكون دينية دون أخرى".(381)

وفي الختام يمكن القول أن الموقف الأردني من قضية القدس يرتكز على جملة من المبادئ والحقائق التاريخية المتمثلة بما يلي:

1- الفصل بين البعدين الديني والسياسي لهذه المدينة من خلال الحديث عن البلدة القديمة بما تشمله من أماكن مقدسة لكافة الديانات، باعتبارها نقطة التقاء احفاد إبراهيم عليه السلام وهي مقدسة لجميع الأديان، واعتبار القدس الشرقية من جهة ثانية أرضا محتلة يجب أن تعود إلى السيادة العربية.

2- التأكيد على رفض السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية وعلى الأماكن الإسلامية المقدسة واعترافه بها عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة.

3- التأكيد على أن تبقى القدس رمزا للسلام والأمل للمنطقة بكاملها كما يجب ان لا تصبح عاصمة لشعب واحد على حساب شعب آخر.

4- التأكيد على أن القدس يمكن أن تكون عاصمة لدولتين فلسطينية وإسرائيلية ولايمكن أن تكون عاصمة حصرية لطرف واحد.

5- إن حل مشكلة الأماكن المقدسة يجب أن يتم من خلال الحوار بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث وبشكل قد يكون قريبا من التدويل.



خاتمة

لا يخفى على أحد أن القدس غدت مسرحا للمشاريع والاقتراحات والتصورات مـن مختلـف الأطـراف والاتجاهـات الدوليـة والإقليمية، ويبدوا أن طبيعة المدينة المقدسة وموقعها في ثقافة ووعـي طـرفي الصراع الرئيسـيين ، قـد سـاعد عـلى تـزاحم المشاريع والحلول السياسية لحل هذه القضية المعقدة والشائكة، إلا أن السؤال الذي يطـرح هـو مـا هـو موقـف الجانـب الإسرائيلي الممسك في زمام الأمور في القدس؟ والذي يضرب عرض الحائط في كل المقترحات الدولية والإقليمية ويعتبر القدس عاصمته الموحدة والأبدية، على الرغم من إعلانه احيانا عن استعداده للتفاوض حول آليات معينة، للتجاوب مع الضـغوط الدولية ومبادرات السلام التي تطرح ويتجاوب معها الطرف الفلسطيني بكل فاعلية

إن الإجماع الوطني الإسرائيلي على مدينة القدس وتجاهل إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وتأكيدها على أن القدس ضمن حدودها الحالية مع ضم التجمعات الاستيطانية الكبى المحيطة بها، هي العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيـل، يعيـق حل قضية القدس بالشكل الذي يعيد السيادة الفلسطينية الكاملة علـى القدس الشرقية التي احتلـت عـام 1967 والأمـاكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

ان على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إذا أراد أن تكون القدس بوابة السلام للمنطقة، أن يتحررا من الرؤية الإسرائيليـة ويعملا على فرض تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ودفع إسرائيل الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران عـام 1967 بمـا في ذلك القدس الشرقية، وفرض السيادة الفلسطينية عليها مع مـنح حريـة العبـادة والوصـول إلى الأمـاكن المقدسـة اليهوديـة والمسيحية فيها.

وعلى هذا فأن مبادرة الرئيس كلينتون لحل قضية القدس بحاجة الى مزيد من التطوير لتأمين السيادة الفلسـطينية الكاملـة على الحرم الشريف، ومنع الجانب الإسرائيلي من القيام بأعمال الحفر أسفل المسجد الأقصى والحرم الشريف.

بدون ذلك ستبقى قضية القدس مشتعلة وقابلة للانفجار في أي لحظة خاصة وأنها تمس أحد مرتكـزات العقيـدة الإسـلامية، والتي لا اعتقد أن احدا من الفلسطينيين او العرب او المسلمين على

استعداد للتنازل عنها، إذا لم تحل هذه القضية بشكل يؤمن الحق العربي والإسلامي في المقدسات الإسلامية ويعيد السيادة الكاملة عليها.

ولهذا أدركت إسرائيل مخاطر هذه القضية وراحت تعمل بشكل متسارع في استكمال تهويد المدينة والجدار العنصري الفاصل، وعزل مدينة القدس عن محيطها العربي والإسلامي، بهدف فرض سياسة الأمر الواقع في المدينة وإرغام الفلسطينيين على قبول ما هو موجود من حقائق على مدية القدس ، وقد وجدت إسرائيل في ذلك كل الدعم والمساندة من الجانب الأمريكي، الذي بدأ يطالب العرب والفلسطينيين بأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار في أي مفاوضات قد تجري مستقبلا.



الملاحق



ملحق رقم 1

نص العهدة العمرية

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

هذا ما أعطى عبد الـلـه، عمر، أمـير المـؤمنين، أهـل إيليـاء مـن الأمـان، أعطـاهم أمانـاً لأنفسـهم وأمـوالهم ولكنائسـهم وصلبانهم وسقمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينقص منها ولا من حيِّزهـا ولا مـن صـليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يضارّ أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود .

وعلى أهل إيلياء أن يُعطوا الجزية كما يُعطي أهل المدائن، وعليهم أن يُخرِجوا منها الروم واللصـوص، فمـن خـرج مـنهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا أمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومـن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بِيَعهم وصلبهم، فـإنهم آمنـون عـلى أنفسـهم وعـلى بِـيَعهم وصلبهم حتى يبلغوا أمنهم، فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزيـة، ومـن شـاء سـار مـع الـروم، ومن شاء رجع إلى أهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم .

وعلى ما في هذا الكتاب عهد الـلـه وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين، إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية .

كتب وحضر سنة خمس عشرة هجرية .

شهد على ذلك خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان" .

ملحق رقم 2

نص المادة السادسة المتعلقة بالقدس في وثيقة بيلين – أبو مازن

1- ستبقى القدس مدينة مفتوحة وغير مقسمة مع منفذ حر ومن دون إعاقة للناس من كل الأديان والقوميات .

2- يتفق الطرفان بالإضافة إلى ذلك على أن إصلاح النظام البلدي الحالي للقدس وحدوده سيتم في موعد لا يتعدى 5 أيار 1999، ولن يخضع لتغيير آخر بموجب القانون أو بخلاف ذلك إلا إذا كان ذلك بموافقة متبادلة، وسيوسع هذا الإصلاح حدود البلدية الحالية للقدس، وسيعين حدود المدينة "مدينة القدس" لتتضمن أبوديس والعيزرية والرام والزعيم ومعاليه أدوميم وجعبات زئيف وغيفون ومناطق متاخمة .

3- ضمن مدينة القدس ستعرف الأحياء التي يقطنها إسرائيليون بأنها أحياء إسرائيلية، والأحياء التي يقطنها فلسطينيون بأنها أحياء فلسطينية، ويوجد تصوير دقيق ووصف للحدود المضبوطة لمدينة القدس وللأحياء الإسرائيلية والفلسطينية، وسيعكس عدد الأحياء الإسرائيلية والأحياء الفلسطينية التوازن الديمغرافي الحالي، وستجري مراجعة هذا التناسب وتدقيقه بموجب الوسائل والمعايير باتفاق الوضع النهائي الذي يجري التفاوض بشأنه .

4- يتفق الطرفان على الاحتفاظ ببلدية واحدة لبلدية القدس بصيغة "مجلس بلدي أعلى مشترك" يتألف من ممثلي الأحياء، وسينتخب هؤلاء الممثلون رئيس بلدية مدينة القدس، وفي كل الأمور المتعلقة بمناطق مدينة القدس الخاضعة للسيادة الفلسطينية سيسعى المجلس البلدي الأعلى المشترك إلى الحصول على موافقة حكومة فلسطين، وفي كل الأمور المتعلقة بمناطق مدينة القدس الخاضعة للسيادة الإسرائيلية سيسعى المجلس البلدي الأعلى المشترك إلى الحصول على موافقة حكومة إسرائيل .

5- ستتألف مدينة القدس من المجلس البلدي الأعلى المشترك ومجلسين بلدين فرعيين، مجلس بلدي فرعي إسرائيلي منتخب من قبل سكان الأحياء الإسرائيلية، ومجلس بلدي فرعي فلسطيني منتخب من قبل سكان الأحياء الفلسطينية، بالإضافة إلى لجنة تكافؤ مشتركة لمنطقة المدينة كما هو موضح في الفقرة (12) .

6- يتفق الطرفان على أن تقوم بلدية مدينة القدس

أ - تفويض سلطات محلية قوية للمجلسين البلديين الفرعيين بما في ذلك الحق في أن تكون لهما ضرائب محلية، وخدمات محلية ونظام تعليم مستقل وسلطات دينية منفصلة وتخطيط وتحديد مناطق السكن .

ب - إعداد مشروع مدته (25) سنة لمدينة القدس مع وسائل متفق عليها لتنفيذها بشكل متوازن بما في ذلك ضمانات لحماية مصالح كلا الطرفين .

د - توفير المستلزمات لتمكين المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين المقيمين ضمن نطاق سلطات بلدية مدينة القدس، والمجلسين البلديين الفرعيين من التصويت والترشيح إلى كل المناصب المنتخبة، كما سيثبت في القوانين الداخلية لبلدية القدس .

1- داخل مدينة القدس يقر كلا الطرفين بأن الجزء الشرقي من المدينة سيكون أسمه القدس وسيخضع للسيادة الفلسطينية .

2- عند تبادل سندات التصديق على معاهدة السلام بين الجانبين :

أ – ستعترف حكومة دولة فلسطين بأورشليم حسب التعريف الوارد في المادة (6) باعتبارها العاصمة ذات السيادة لدولة إسرائيل .

ب – ستعترف حكومة إسرائيل بالقدس حسب التعريف الوارد في المادة (6) باعتبارها العاصمة ذات السيادة لدولة فلسطين .

3- السيادة النهائية للمنطقة الواقعة خارج أورشليم والقدس ولكن داخل الحدود البلدية للقدس ستحدد من قبل الطرفين بأسرع ما يمكن، ويحتفظ كل طرف بموقفه بشأن الوضع السيادي داخل المنطقة، وسيتم تشكيل لجنة إسرائيلية – فلسطينية مشتركة لتحديد الوضع النهائي لهذه المنطقة في موعد لا يتعدى 5 أيار 1999 ، وستبدأ أعمالها بعد ذلك فوراً ومن دون الإخلال لتحديد الوضع النهائي لهذه المنطقة :

أ – ستشمل المواطنة الفلسطينية الفلسطينيين المقيمين في هذه المنطقة .

ب – سيلجأ المواطنون الفلسطينيون المقيمون في هذه المنطقة في أمور معينة إلى القانون الفلسطينية .

جـ - سيتمتع الطرفان بحرية الوصول إلى مطار قلنديا واستخدامه في هذه المنطقة، وسيتم بناء جناح فلسطيني جديد للمطار يبدأ العمل بالتزامن مع توقيع معاهدة السلام .

1- يقر الطرفان بالدور الروحي والديني الفريد للقدس بالنسبة لكل الديانات التوحيدية العظمى الثلاث، وانطلاقا من رغبتهما في تشجيع العلاقات بين الأديان والانسجام بين هذه الديانات، يوافق الطرفان على ضمان حرية العبادة وحرية الوصول إلى كل الأماكن المقدسة للمؤمنين بكل المعتقدات والديانات من دون إعاقة أو تقييد .

2- اعترافاً بالمكانة الخاصة لمنطقة المدينة القديمة وأهميتها بالنسبة لمعتنقي الديانات المسيحية واليهودية والإسلامية، يوافق الطرفان على منح هذه المنطقة مكانة خاصة .

3- كما يتفق الطرفان على أن :

أ – المجلس البلدي الفرعي الفلسطيني سيكون مسئولا عن الشؤون البلدية للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في منطقة المدينة القديمة وممتلكاتهم المحلية .

ب – المجلس البلدي الفرعي الإسرائيلي سيكون مسئولا عن الشؤون البلدية للمواطنين الإسرائيليين المقيمين في منطقة المدينة القديمة وممتلكاتهم المحلية .

جـ - يعين المجلسان البلديان الفرعيان لجنة تكافؤ مشتركة لإدارة كل الأمور المتعلقة بالمحافظة على الطابع الفريد لمنطقة القدس القديمة .

د – في حال حدوث خلاف بين المجلسين البلدين الفرعيين بشأن أمور متعلقة بمنطقة المدينة القديمة ستحال القضية لاتخاذ قرار في لجنة التكافؤ المشتركة .

1- ستمنح دولة فلسطين سيادة خارج الأراضي على الحرم الشريف تحت إدارة أوقاف القدس، وسيتم ضمان الوضع القائم الحالي فيما يتعلق بالحق في الوصول إلى المكان والصلاة للجميع .

2- ستدار كنيسة القيامة من قبل المجلس البلدي الفرعي الفلسطيني وستدرس لجنة التكافؤ المشترك إعطاء مكانة خارج الأراضي لكنيسة القيامة .

3- سيتم الإشراف على الأشخاص والسلع التي تمر عبر مدينة القدس عند نقاط الخروج، أما الأمور الأمنية الأخرى المتعلقة بالسيارات والأشخاص والسلع التي يشتبه في تورطها في نشاط معاد فسيجري التعامل معها كما هو موضح في اتفاق الوضع النهائي .

الملحق رقم 3

نص المادة السادسة حول القدس في اتفاقية جنيف

الاهمية الدينية والثقافية

أ ـ يعترف الطرفان بالأهمية التاريخية، الدينية، الروحانية والثقافية العالمية للقدس، وبقدسيتها لليهودية، والمسيحية والإسلام. وانطلاقا من هذا الاعتراف فان الطرفين يعيدان التأكيد لالتزامهما بالحفاظ على حرية العبادة في المدينة، احترام التقصير القائم في الوظائف الإدارية في المدينة، والأنظمة التقليدية بين المؤسسات الدينية المختلفة

ب ـ يقيم الطرفان هيئة دينية مشتركة تتشكل من مندوبي الأديان الثلاثة تشير إلى الطرفين في المواضيع المتعلقة بالأهمية الدينية للمدينة وتحث التفاهم والحوار بين الأديان.

عاصمة الدولتين : يكون لكل طرف عاصمته في مناطق القدس الواقعة تحت سيادته ويعترف كل طرف بعاصمة الطرف الآخر .

السيادة : السيادة في أراضي المدينة تتقرر وفقا للخريطة المرفقة بالاتفاق.

نظام الحدود : نظام الحدود يصمم وفقا للشروط المفصلة في البند 11، وفي ظل الأخذ بالحسبان الاحتياجات الخاصة في المدينة (حركة السياح وتواتر اجتياز الحدود).

الحرم الشريف /جبل الهيكل :

- مجموعة دولية تتشكل للإشراف على تطبيق البند وتتشكل المجموعة من مندوبي "مجموعة التطبيق" ومندوبين آخرين يتفق عليهم الطرفان، بمن فيهم المؤتمر الإسلامي.

- المجموعة الدولية تقيم تواجدا متعدد الجنسيات في النطاق نفسه.

- في ضوء قدسية النطاق والمعنى الديني والثقافي الخاص له بالنسبة للشعب اليهودي، لا تجري أي أشغال حفر أو بناء في النطاق إلا إذا صادق عليه الطرفان.

- دولة فلسطين تكون مسئولة عن الحفاظ على امن النطاق وتحرص على عدم وجود اي استخدام معادي فيه ضد أهداف إسرائيلية.

- في ضوء المعنى العالمي للنطاق، يسمح للزوار بزيارته وفقا للاضطرارات الأمنية والرغبة في عدم عرقلة الصلاة والحجيج في المكان، كما تقررها الأوقاف.

الحائط الغربي : الحائط الغربي يكون تحت سيادة إسرائيلية.

البلدة القديمة :

ـ يرى الطرفان في البلدة القديمة وحدة واحدة ذات طابع خاص. ويعمل الطرفان وفقا للأنظمة العالمية للحفاظ على التراث الثقافي لليونسكو، والتي تندرج فيها البلدة القديمة.

ـ الحركة في حدود البلدة القديمة تكون حرة ودون عراقيل وفقا للقوانين والأنظمة في المواقع الدينية المختلفة.

- نقاط الدخول والخروج من والى البلدة القديمة تشغلها سلطات الدولة التي توجد هذه تحت سيادتها، بحضور وحدة حفظ النظام ل"مجموعة التطبيق".

- سكان كل واحد من الطرفين والسياح لا يمكنهم ان يخرجوا من البلدة القديمة الى مناطق الطرف الآخر إلا إذا كانوا يحتفظون بتأشيرات مناسبة تسمح لهم بعمل ذلك.

- لا يسمح لأي شخص بحمل أو حيازة السلاح في البلدة القديمة، باستثناء قوات حفظ النظام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

مقبرة جبل الزيتون.: المقبرة اليهودية في جبل الزيتون تكون تحت سيطرة إسرائيلية. ــ يكون هناك طريق يوفر حرية وصول غير مقيدة إلى المنطقة.

ترتيبات خاصة للمقبرة : تقام ترتيبات بشأن المقبرة في جبل صهيون والمقبرة في الحي الألماني، لضمان حقوق الزيارة القائمة، بما فيها إمكانيات حرية الوصول.

نفق الحائط الغربي : نفق الحائط الغربي يكون تحت سيطرة إسرائيلية، بما فيها: حرية وصول إسرائيلية غير مقيدة وحق إقامة احتفالات دينية، مسئولية عن الحراسة والصيانة للموقع وحفظ النظام الإسرائيلي.

تنسيق بلديات : تشكل السلطتان البلديتان المنفصلتان للقدس لجنة تنسيق وتطوير للإشراف على التعاون والتنسيق بينهما.

ـ تقام لجان فرعية لمواضيع مياه الشرب، المجاري، جمع ومعالجة المياه العادمة، المواصلات، جودة البيئة، الاقتصاد والتنمية، الشرطة وخدمات الطوارئ والخدمات البلدية في البلدة القديمة.

الإقامة الإسرائيلية الممنوحة للفلسطينيين المقدسيين : الفلسطينيون المقدسيون الذين لديهم حاليا إقامة دائمة في إسرائيل سيفقدون هذه الصفة عند نقل السلطة في تلك المناطق التي يقيمون فيها إلى فلسطين .

ترتيبات خاصة : على طول الطريق من باب الخليل وحتى باب النبي داود تنطبق ترتيبات بشأن الإسرائيليين بالنسبة للعبور، حرية الحركة والامن، كما يتقرر في الملحق للاتفاق.



الملحق رقم 4

مبادرة سري نسيبه وعامي أيلون لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

1 - دولتان لشعبين : يعلن الشعبان أن فلسطين هي دولة الشعب الفلسطيني الوحيدة وأن إسرائيل عي دولة الشعب اليهودي الوحيدة .

2 - الحدود : يتفق على حدود دائمة بين دولتين على أساس خطوط الرابع من حزيران 1967، وعلى أساس مقررات الأمم المتحدة والمبادرة العربية .

- يتم تعديل الحدود على أساس مبادلة الأراضي بنسبة 1:1 بما يتلائم مع احتياجات الجانبين بما في ذلك الاحتياجات الأمنية والتواصل الإقليمي والاعتبارات الديموغرافية

- تحوز الدولة الفلسطينية على اتصال بين شقيها الجغرافيين الضفة الغربية وقطاع غزة.

- بعد اقامة الحدود المتفق عليها لا تبقى مستوطنات داخل الدولة الفلسطينية .

3 - القدس : ستكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين تضمن حرية الديانات وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة .

- تخضع الأحياء العربية في القدس إلى السيادة الفلسطينية فيما تخضع الأحياء اليهودية على السيادة الإسرائيلية .

- لا يمارس أي طرف سيادته على الأماكن المقدسة .

- تعّين الدولة الفلسطينية كحامي للحرم الشريف لصالح الشعوب الإسلامية وتكون إسرائيل حامية لحائط المبكى لصالح الشعب اليهودي .

- لا يتم القيام بأية حفريات تحت الأماكن المقدسة .

4 - تفتح إسرائيل أبوابها لليهود من كافة أنحاء العالم وتفتح الدولة الفلسطينية أبوابها للشتات الفلسطيني واللاجئين .

- يبادر المجتمع الدولي وإسرائيل وفلسطين إلى المساهمة في إقامة صندوق دولي لتعويض اللاجئين الفلسطينيين .

- يقترح المجتمع الدولي استيعاب اللاجئين " المعنيين بالهجرة إلى دولة ثالثة أو الـذين يفضـلون عـدم الانضـمام للدولـة الفلسطينية " .

5 - تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ويضمن المجتمع الدولي كونها قابلة للوجود.

6 - نهاية الصراع : بناءً على تنفيذه هذه المبادئ تسـقط كافـة المطالـب والإدعـاءات مـن قبـل الطـرفين وينتهـي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .



الملحق رقم 5

نص البند المتعلق بالقدس في قرار التقسيم

أ- نظام خاص :

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة .

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا .

ج- نظام المدينة الأساسي :

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية :

1- الإدارة الحكومية مقاصدها الخاصة :

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم -المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام -السلام الديني خاصة- مدينة القدس .

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات .

2- الحاكم والموظفون الإداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين .

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه .

3- الاستقلال المحلي :

أ- يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه. وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

4- تدابير الأمن :

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها .

ب- في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال .

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج فلسطين ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها .

5- التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة

إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي .

6- القضاء :

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

7- الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها .

8- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية .

9- العلاقات بالدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة .

10- اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة .

11- المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (9) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر .

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها .

12- حريات المواطنين :

أ- يضمن لسكان المدينة -بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة- حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم .

ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس .

ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون .

د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ- مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم .

و- تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية -شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة- لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة .

ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة .

13- الأماكن المقدسة :

أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية .

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة .

ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو

بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهـذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة .

د- لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفياً منها وقت إقامة المدينة (بوضـعها الـدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنيـة والمواقـع الدينيـة أو سـاكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملائمة مـما كـان عليـه حـالهم وقـت تبني توصيات الجمعية العامة.

14- سلطات الحـاكم الخاصـة فـيما يتعلـق بالأمـاكن المقدسـة والأبنيـة والمواقـع الدينيـة في المدينـة وفي أي جـزء مـن فلسطين:

أ- إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينيـة الموجـودة في مدينـة القـدس، يجـب أن تكـون موضـع اهـتمام الحاكم بصورة خاصة .

ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحـاكم -بموجـب السـلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين- ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصـة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب .

ج- وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حال حـدوث خـلاف بـين مختلـف الطوائـف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين .

ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامة بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلـين لمختلـف الطوائـف يعملـون بصفة استشارية .

د- مدة نظام الحكم الخاص : يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضـعه مجلـس الوصـاية -في ضـوء المبـادئ المـذكورة أعـلاه- في ميعاد أقصاه أول أكتوبر/ تشرين الأول 1948، ويكون سريانه أول الأمـر خـلال عشرـ سـنوات مـا لم يـر مجلـس الوصـاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب عند انقضـاء هـذه المـدة أن يعـاد النظـر في مجمـوع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل بـه. وعندئـذ يكـون للمقيمـين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة .

القرارات الدولية بشأن القدس

1 - القرار رقم 185 تاريخ 1948/4/26 أن حفظ الأمن والنظام من اختصاص الأمم المتحدة .

2 - القرار رقم 186 التأكيد على حماية الأماكن المقدسة .

3 - القرار رقم 187 تاريخ 1948/5/6 تعيين رجل محايد للعمل كمفوض للأمم المتحدة وقد اختير الأمريكي "هارول ايفانز" ثم تولى المهمة بعده الكونت برنادوت وقد اغتالته الحركة الصهيونية .

4 - قرار رقم 194 وقد جاء بعد إعلان قيام دولة اسرائيل لفلسطين، وقد أكد هذا القرار ضرورة تأمين الوصول إلى المدينة المقدسة وضرورة عودة اللاجئين الفقرة 11 منه، أو دفع التعويضات للذين لا يرغبون العودة. ونص القرار على تشكيل لجنة من أعضاء الأمم المتحدة تقوم بمهام "برنادوت" الذي اغتالته العصابات الصهيونية .

5 - قرار 273 الصادر بتاريخ 1949/5/11 وفيه انضمت إسرائيل إلى الأمم المتحدة وقد اعترف وزير خارجيتها أبا إيبان أن للقدس وضعاً قانونياً يختلف عن بقية البلاد .

6 - القرار رقم 303 بتاريخ 1949/12/9 والذي أكد على القرار رقم 194 وعلى مجلس الوصاية لإنجاز قانون النظام المالي الدولي للقدس .

7 - القرار 2253 بتاريخ 1967/7/4 جاء رداً من الأمم المتحدة على تصرفات دولة إسرائيل وذلك بأغلبية 99 صوتاً.

8 - القرار 2254 بتاريخ 1967/7/11 ويؤكد على القرار السابق وقد طلب من الأمين العام تقديم تقريره دورياً إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس .

9 - منذ 1980 أصبحت مدينة القدس حاضرة في جميع قرارات الجمعية العامة وأهم ماصدر عن هذه الجمعية القرار رقم 122/35 الذي يؤكد على القرار /194/ ووصف "إسرائيل" بدولة الاحتلال.

وبتاريخ 1981/11/28 صدر القرار 15/36 أهم ماورد فيه :

أ- التنديد بأعمال الحفر والتغيير في المواقع التاريخية للمدينة واحترام القانون الدولي واتفاقية جنيف.

ب- تشكل انتهاكات دولة الكيان تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

ج- يطالب القرار أن تكف دولة الكيان عن أعمال الحفر والتنقيب .

وبتاريخ 1990/2/13 صدر القرار 83/45 شجب هذا القرار ماقامت به بعض الدول مـن نقـل لبعثاتهـا الدبلوماسـية إلى القدس .

قرارات مجلس الأمن

1- القرار رقم 250 تاريخ 1968/4/27 يطلب فيه مجلس الأمن من "إسرائيل" عدم إقامة العـرض العسـكري يـوم 5/2 في مدينة القدس صدر القرار بالإجماع .

2- القرار رقم 252 تاريخ 1968/5/21 على أثر عدم امتثال دولة إسرائيل لقرارات الجمعية العامة، واعتبر القرار جميع ما قامت به إسرائيل من إجراءات إدارية أو تشريعية، أو مصادرة للأراضي والأملاك العامة لاغيه وباطلة .

3- القرار رقم 267 تاريخ 1969/7/3 يؤكد على القرار رقم 252 .

4- القرار رقم 271 تاريخ 1969/9/15 وقد جاء على اثر إحراق المسجد الأقصى ـ ويؤكـد عـلى القـرارين السـابقين، وعـدم جواز اكتساب الأرض بالقوة والغزو العسكري، وأشار القرار إلى حرمة الأماكن المقدسة واعتبر أي تدنيس للمواقع الدينيـة أو أي تواطؤ من هذا القبيل تهديد للسلام العالمي، وطلب من دولة إسرائيل الامتناع عن خرق القرارات الدولية المـذكورة أعلاه، وأن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع القدس .

5- القرار رقم 476 تاريخ 1980/6/30 وينص :

أ- يؤكد المجلس على الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 بما في ذلك القدس .

ب- يشجب بشدة رفض دولة إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة .

ج- يؤكد المجلس على رفض أي تغيير يطال مدينة القدس .

6- القرار رقم 478 الذي لام دولة إسرائيل أشـد اللـوم لمصـادقتها عـلى القـانون الأسـاسي بشـأن القـدس ورفضـها التقيـد بقرارات مجلس الأمن. قرر المجلس عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وهو يخالف المادة من اتفاقية جنيف بشـأن الأراضي الفلسطينية .

وعلى أثر الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت عام 1987 صدرت العديد من القرارات أهمها :

7- القراران 672- 673 الصادران في 1990/11/13 وقد أقرا صراحة بحقوق الشعب الفلسـطيني عـلى عكـس القـرار رقـم 242 الذي اكتفى بذكر "حل مشكلة اللاجئين" .

8- القراران رقم 694 الصادر بتاريخ 1991/5/25 والقـرار رقـم 726 الصـادر بتـاريخ 1992/1/7 . واللـذين بحثـا السـلوك الإسرائيلي في مدينة القدس من طرد للسكان أو مصادرة منازلهم وهدمها أو مصادرة الأراضي، باعتباره يخـالف اتفاقيـات جنيف .

فهرس الكتاب



[1] محمد أديب العامري ، "القدس العربية" – دار الطباعة والنشر ، عمان 1971 ، ص 17.
[2] د. كامل العسلي ، "مكانـة القـدس في تـاريخ العـرب والمسـلمين" ، منشـورات وزارة الشـباب- الأردن ، عـمان 1988 الطبعة الأولى ص 13 .
[3] المرجع السابق . ص 15 .
[4] د. سعيد محمد أبوصافي ، "القدس عربية منذ فجر التاريخ" – حركة التحرير الـوطني   الفلسـطيني ، دائـرة الإعـلام والثقافة ، غزة 2005 .
[5] مصطفى مراد الدباغ ، "بلادنا فلسطين" – القسم الثاني ، الجزء التاسـع ، عـمان 1975الطبعـة الأولى ، ص 24 . أنظـر أيضاً د. كامل العسلي ، "مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين" ، مرجع سابق ص . 13 .
[6] د.هنري كتن ، "القدس الشريف" – ترجمة نور الدين كتانه ، مكتبة الأقصىـ –عـمان الطبعـة الأولى ، 1989 ، ص ص 42 ، 43 .
[7] د.كامل العسلي ، "الموسوعة الفلسطينية" القسم الثاني ، المجلـد السـادس، الدراسـات التاريخيـة، بـيروت 1990 ، ص 798 . انظر أيضا ، المرجع السابق ص 897 .
[8] المرجع السابق .
[9] عارف العارف ، "المفصل في تاريخ القدس " ، القدس ، مكتبة الأندلس 1986 ، ص 5
[10] د. احمد بن سوسه ، " العرب واليهود في التاريخ " ، بغداد ، دار العـربي للإعـلان والنشرـ والطباعـة 1972 ، الطبعـة الثانية ، ص 295 . أنظر أيضا عارف العارف ، المرجع السابق ، ص ص25 ، 24 .
[11] عارف العارف ، المرجع السابق ، ص 27 .
[12] معاوية ابراهيم ، "الموسوعة الفلسطينية"، القسم الثاني، الدراسات الخاصة المجلد الثاني، الدراسات التاريخيـة عصرـ المماليك، بيروت 1990، ص 123 .
[13] عارف العارف ، " المفصل في تاريخ القدس " ، مرجع سابق ، ص ص 31.30.
[14] معاوية ابراهيم ، "الموسوعة الفلسطينية" القسم الثاني ، الدراسـات الخاصـة ، المجلـد الثـاني، الدراسـات التاريخيـة، فصل عصر المماليك، بيروت 1990 ، ص 123 .
[15] محمد سلمان، "المعارك الحربية حول القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي ، السنة الثالثة عشرة ، العـدد 85 ، تمـوز – أب - أيلول ، 1991 ، ص ص 29 - 30 .
[16] عارف العارف ، "المفصل في تاريخ القدس" ، مرجع سابق ، ص 65 .
[17] أمين عطايا ، " قضية القدس أبعادها التاريخية والدينيـة والسياسـية " ، مجلـة صـامد الاقتصـادي ، السـنة التاسـعة عشرة ، العدد 110 ، تشرين أول – تشرين ثاني – كانون أول 1997 ، ص 14 .
[18] محمد سلمان ، مرجع سابق ص 30 – 31 .
[19] محمد أديب العامري ، " القدس العربية " ، مرجع سابق ص 234 .
[20] محمود العابدي ، "قدسنا"، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، 1972 ، ص 13 .
[21] عباس محمود العقاد ، " الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبرانيين " ، مطبعة دار العلم ، القاهرة ، تـاريخ بدون ، ص 77 . انظر أيضاً محمد أديب العامري ، " عروبة فلسطين " ، المطبعة العصرية ، بيروت 1972 ، ص 80 .
[22] عارف العارف ، " المفصل في تاريخ القدس " ، مرجع سابق ، ص 5 .

[23]خليل السواحري ، "القس القديمة نظرة تاريخية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110 مرجع سابق، ص ص 39 – 38 .

[24] المرجع السابق ص ص 38 – 39 .

[25] عبدالحميد زايد "القدس الخالدة" ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة 1974، ص 96 ، أنظر أيضا هنري كتن "القدس الشريف" مرجع سابق ص ص 42 – 43 .

[26] فيصل الخيري ، "القدس بين حقائق التاريخ وادعاءات الميثيولوجيا" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110 ، مرجع سابق ص ص 50 – 51 .

[27] محمود العابدي ، "قدسنا" مرجع سابق ص 33 .

[28] د. حسن ظاظا ، "القدس مدينة اللـه أم مدينة داوود" ، الإسكندرية مطبعة جامعة الإسكندرية ، 1970 ، ص 27 .

[29] ظفر الاسلام خان ، "تاريخ فلسطين القديم" ، دار النفائس ، بيروت 1973 ، ص ص 128 – 130 .

[30] انظر في تفصيلات ذلك في سفر التكوين ، الإصحاح 15 :18 ، وسفر الملوك الإصحاح 42:11 ، وفي سفر التكوين الإصحاح 30:23 .

[31] د. عبد الوهاب المسيري ، " الأيدلوجية الصهيونية دراسة في علم الاجتماع المعرفي"، عالم المعرفة ، العدد 60 ، الكويت ، كانون أول 1982 ، ص ص 51-52 .

[32] د. أمين عطايا ، "قضية القدس أبعادها التاريخية والدينية والسياسية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، مرجع سابق ص 19 .

[33] "الفكرة الصهيونية والنصوص الأساسية" ، ترجمة لطفي العابد وموسى عنتر ، سلسلة كتب فلسطينية 21 ، مركز الأبحاث ن دار القدس للنشر ، بيروت 1979 ، ص 120 .

[34] محمد رشيد عناب ، "الاستيطان اليهودي في القدس" ، بيت المقدس للنشر والتوزيع ، رام اللـه 2001 ، ص 24 .

[35] د. عبد الوهاب المسيري ، "موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية" ، الجزء السادس الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة وبيروت 1999 ، ص ص 198 ، 214 – 218 .

[36] بولاك. أ. ن، "إسرائيل أمة وتاريخها" ، دار النشر العربي ، تل أبيب 1971 ، ص 140.

[37] د. عبد الغفار نصر ، "القدس في ظل الاغتصاب الصهيوني" ، بحث منشور على شبكة الانترنت 2005 ،www.Ramadan/quds.com .

[38] د. دوري غولد ، "القدس الحل الدائم" ، مركز يافا للدراسات الإسرائيلية ، تل أبيب 1995، مترجم في مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 26 ، بيروت 1996 ، ص 118 .

[39] د. ياسين سويد ، "حروب القدس في التاريخ الإسلامي" ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، مكتب الإعلام العلاقات الخارجية ، القاهرة 1996 .

[40] الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الثالث ، بيروت 1990 ص 879 .

[41] د. حسن السلوادي ، "المستشرقون اليهود ومحاولة التهوين من قدسية القدس ومكانتها في الإسلام" ، جمعية القدس للبحوث والدراسات ، غزة تشرين أول 2002 .

[42] د. حسن السلوادي ، مرجع سابق ص 34 .

[43] المرجع السابق ، ص ص 43 - 44

[44] أحمد بن سوسة ، "العرب واليهود في التاريخ" ، مطبعة دار الاعتدال ، دمشق 1973 ص 229 .
[45] د. خليل السواحري ، مرجع سابق ص 36 .
[46] د. مصطفى الدباغ ، مرجع سابق ص 20 .
[47] يوسف عبد اللـه ، "التوراه والأرض المقدسة"، بحث غير منشور مركز الدراسات العربية، القدس 1997 .
[48] جيمس هنري بروستيد ، "العصور القديمة" ، ترجمة داوود قربان ، المطبعة الأمريكية، بيروت 1926 ، ص 155 .
[49] د. فيليب حتي ، "تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين" ، ترجمة جورج حداد وعبدا لكريم رافعة ، دار الثقافة ، بيروت 1985 الجزء الأول ص 204 .
[50] د. أحمد عبدا لغفور ، "عروبة فلسطين والقدس" ، المكتبة العصرية ، صيدا 1974 ، ص 42 .
[51] فيصل الخيري ، مرجع سابق ، ص 49 .
[52] ج . هـ . ويلز ، "موجز في تاريخ العالم" ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، الجزء الثاني ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة 1948 ، ص 93 .
[53] فيصل الخيري ، مرجع سابق ص 49 .
[54] د. أحمد عبد الغفور ، مرجع سابق ص 42 .
[55] المرجع السابق .
[56] المرجع السابق .
[57] نيكوس كازانتراكي ، "رحلة إلى فلسطين" ، ترجمة منية سمارة ومحمد الظاهر، مؤسسة بن خلدون للدراسات والنشر ، عمان 1989 ، الطبعة الأولى ، ص 19 .
[58] د. جوزيف موسى حجار ، " القدس ماضيها وحاضرها ، مطابع ألف باء ، دمشق الطبعة الأولى ، 1995 ، ص 32 .
[59] انظر إنجيل إميل مرقص الإصحاح الخامس عشر العدد 39/38 . أنظر أيضا إنجيل لوقا الإصحاح الثالث عشر العدد 33 .
[60] ناديا بدوي ، "المعالم التاريخية والحضارية في القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110 ، مرجع سابق ص ص 57 – 58 .
[61] د. محمد السماك ، "الصهيونية والمسيحية" ، دار النفائس بيروت 1993 ، ص ص 151 – 156 .
[62] د. مصطفى خالدي و د. عمر فروخ ، "التبشير والاستعمار" ، المكتبة العصرية ، بيروت 1978 ، ص 265 .
[63] د. عبد اللـه حلاق ، "نحو جبهة إسلامية ومسيحية في مواجهة الصهيونية" ، على شبكة الانترنت ، 2005 ص 6 www.alwahdaalislamayia.net
[64] د. جورج حداد ، مجلة المجتمع الكويتي ، العدد 1311 ، شهر أب 1998 ، ص 5-12 .
[65] د. عبد اللـه حلاق مرجع سابق ، ص8 .
[66] د، يوسف الحسن ، "البعد الديني في السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990 ، ص ص 13 – 14 .
[67] المرجع السابق .
[68] فيروز الناجي ،" الصهيونية والحكم اليهودي في القدس وفلسطين" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 109 ، مرجع سابق ، ص ص 128-129 .

[69] الشيخ احمد كفتارو ،" نداء للعالمين الإسلامي والمسيحي " ، بحث منشور على شبكة الإنترنت ، بتـاريخ 2005/7/29 ، ص 6 www.kuftaro.org .
[70] المرجع السابق .
[71] نبيه عاقل ، الموسوعة الفلسطينية ، " من الفتح العربي الإسلامي إلى أواسط القـرن الرابـع الهجـري " ، الجـزء الثـاني قسم الدراسات الخاصة ، بيروت 1990 ، ص 264 .
[72] المرجع السابق ص 269 .
[73] د. محمد هاشم غوشه ، " تاريخ المسجد الأقصى " ، دليل موجز للمعالم الإسلامية في المسجد الأقصى ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، القدس الطبعة الثانية 2005 ص 26 .
[74] مصطفى شاكر ، " العرب والإسلام وفلسطين عـبر التـاريخ " ، دراسـات حـول القضـية الفلسـطينية والصراع العـربي الإسرائيلي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى 1983 ص 51 .
[75] الموسوعة الفلسطينية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص 512 .
[76] د. حسن سلوادي ، مرجع سابق .
[77] ادوارد سعيد ، "غزة – أريحا سلام أمريكي " ، مجلة المستقبل العربي ، القاهرة 1994، صفحة 68 .
[78] عمر دعنا ، " القدس والخطر القادم من الانسحاب من قطاع غزة " ، صحيفة القدس المقدسية ، 2005/8/4 .
[79] هاني الهندي ، " المقاطعة العربية لإسرائيل " ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث والدراسات ، بـيروت شـهر أيار 1975 ، ص 62 .
[80] هاني الهندي ، مرجع سابق ص ص 62- 63 .
[81] منى أسعد ،" موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية" ، مجلة صامد عدد 85 ، مرجع سابق ، ص ص 42- 43 .
[82] عبدالقادر ياسين ، " كفاح الشعب الفلسطيني قبـل عـام 1948 " ، منظمـة التحريـر الفلسـطينية ، مركـز الابحـاث والدراسات ، بيروت 1975 ، ص ص 97- 99 .
[83] د كامل خله ، " فلسطين والانتداب البريطاني " ، مرجع سابق ص ص 513 – 614 .
[84] عبدالقادر ياسين ، مرجع سابق ، ص ص 139- 145 .
[85] منى اسعد ، مرجع سابق ص ص 46- 47 .
[86] د. كامل خله ، مرجع سابق ص ص 582- 666 .
[87] هاله منصور ، " المقاومـة الوطنيـة في القـدس 1917- 1997" ، مجلـة صـامد الاقتصـادي ، العـدد 110 السـنة 19 ، تشرين أول – كانون أول 1997 ، ص ص 140 – 142.
[88] انتصار خليل الشنطي ، " دور المجاهدين الفلسـطينيين مـن قـرار التقسـيم إلى دخـول الجيـوش العربيـة " ، مجلـة صامد الاقتصادي ، العدد 113 السنة 20 ، تموز – آب 1998 ، ص ص 61- 64 .
[89] عارف العارف ، " النكبة ، نكبة بيـت المقـدس والفـردوس المفقـود 1947-1957 "، الجـزء الأول العصريـة للطباعـة والنشر ، بيروت ، تاريخ بدون ، ص ص 45- 47 .
[90] انتصار خليل الشنطي ، مرجع سابق ص ص 46- 60 .
[91] هاله منصور ، مرجع سابق ص 142 .
[92] تقرير اخباري في صحيفة الدستور الأردنية ، تاريخ 1968/1/24 .
[93] روحي الخطيب ، " المؤامرات الإسرائيلية على القدس ما بين 1965- 1975 " ، عمان تاريخ بدون ص 15 .

[94] آن لاتنـدريس ، " القـدس المقاومـة الوطنيـة والتغيـر 1967 - 1994 "، الجمعيـة الفلسـطينية الأكاديمـية للشـؤون الدولية ، القدس 1995 ، ص ص 32- 38 .

[95] صحيفة القدس المقدسية ، تاريخ 1968/5/22 .

[96] نواف الزرو ،" القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية "، دار الخواجا للنشرـ ، الطبعة الأولى عمان 1991 ، ص ص 96- 97 .

[97] هاله منصور ، مرجع سابق ص 143 .

[98] نواف الزرو ، مرجع سابق ص ص 90- 93 .

[99] المصدر السابق .

[100] احمد الكايد ، " القدس في خضم الانتفاضة الشعبية ، خلفيات وابعاد "، مجلة صامد الاقتصادي ، العـدد 85 تمـوز – آب – أيلول 1991 ، ص 67 .

[101] آن لا نتدريس ، مرجع سابق ص 48 .

[102] احمد الكايد ، مرجع سابق ص 67 .

[103] المصدر السابق ص ص 72- 73 .

[104] "السلام في فكر الرئيس أبوعمار" ، مديرية الأمن العام مركز الدراسات والمعلومات، السلطة الوطنية الفلسطينية ، ملف رقم 5/1095 ، غزة 2002/4/13 .

[105] المرجع السابق .

[106] رائـد عفانـه ، " السياسـة الإسرائيليـة اتجـاه القـدس " ، بحـث منشـور عـلى موقـع الهيئـة العامـة للاسـتعلامات الفلسطينية على شبكة الأنترنت . WWW.SIS.GOV.PS

[107] د. محمد خالد الأزعر ، مرجع سابق ص 72 .

[108] المرجع السابق . ص 73

[109] المرجع السابق ص 86 .

[110] المرجع السابق . ص ص 85 – 88 .

[111] محمد خالد الأزعر ، " وثيقة جنيف ما آلت إليه القضية على ضوء الخبرات السابقة"، صـحيفة البيـان الإماراتيـة ، أبو ظبي 2004/3/6 . أنظر أيضاً ، يوسي بيلين ، " دورنا في مسـاعدة أبـو مـازن في النجـاح في مهمتـه " ، صـحيفة الـوطن العمانية – مسقط كانون ثاني 2005 .

[112] د. رياض المالكي ، " نعتذر للقدس مليون مرة " ، صحيفة الأيام الفلسطينية 2005/7/24 .

[113] احمد صيام ، " القدس بـين تسـارع وتـيرة التهويـد والتقصـير الفلسـطيني والعـربي والإسـلامي " ، صـحيفة الحيـاة الجديدة ، 2005/7/23 .

[114] احمد صدقي الدجاني ، مرجع سابق ص ص 75- 80 .

[115] المرجع السابق ص 81 .

[116] صحيفة القدس الفلسطينية ، نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية 1992/12/14 .

[117] معتصم حمادة ، " القدس بين خطاب السلطة الفلسطينية وأدائها السياسي ، مجلة صامد الاقتصادي ، العـدد 110 مرجع سابق ص ص 149- 150 .

[118] المرجع السابق صحفية 154 .

[119] باسمة الجزائري ، "القدس وقرارات الأمم المتحدة" ، مجلة صامد الاقتصادي العدد 85 ، مرجع سابق ص 123 .

[120] المرجع السابق ، ص 124 .

[121] "القرارات والمشاريع الدولية حول القدس بعد عام 1967" ، وثائق منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الإعلام والثقافة ، بيروت 1977 ص 185 .

[122] المرجع السابق ص 188 .

[123] باسمة الجزائري ، مرجع سابق ص ص 122 – 123 .

[124] وثائق فلسطينية ، دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت 1978 ص 314 .

[125] " القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1967 وحتى عام 1992 " ، مجلة مجلس الأمة الكويتي ، دراسات وبحوث ، الكويت 2005/7/29 ، بحث منشور على شبكة الأنترنت www.majlesalommah.net

[126] جيفري أرنسون ، "سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية : إسرائيل والفلسطينيون منذ حرب عام 1967 إلى الانتفاضة ، ترجمة حسني زينة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين ، بيروت 1990 ، ص 28 .

[127] صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية ، تل أبيب ، 200/4/25 .

[128] المهندس رائف نجم ، الاعمار الهاشمي للقدس ، دار البيرق للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 1992 ، ص 79 .

[129] معلومات مستقاة من بحث منشور على شبكة الانترنت www.islamtoday.net

[130] المهندس رائف نجم ، "حماية الاثار والمقدسات العربية في فلسطين" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 85 ، مرجع سابق ص ص 100 – 101 .

[131] المرجع السابق ، ص 101 .

[132] مائير بن دوف ،

[133] المهندس رائف نجم ، حماية الاثار والمقدسات العربية في فلسطين ، صامد الاقتصادي مرجع سابق ، ص 103 .

[134] المهندس عدنان الحسيني ، "النفق المشؤوم مثال للسياسات الاسرائيلية اتجاه القدس" ، مجلة هدي الاسلام العدد 3 السنة 24 ، القدس تموز – اب 2005 ، ص 10 .

[135] المرجع السابق ، ص 11 .

[136] المهندس رائف نجم ، "الحفريات الأثري في القدس" ، دراسة مقدمة الى ندوة القدس 5000 عام ، عمان تموز 1997 .

[137] د. عبد الرحمن أسعد ، "المنظمة الصهيونية العالمية" ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت 1990 ، ص ص 23 ، 91 .

[138] حبيب قهوجي ، "إستراتيجية الاستيطان الصهيوني" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق 1987 ، ص 39 .

[139] د. وجيه كوثراني ، "فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلع القرن العشرين" ، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام وتاريخ فلسطين ، الطبعة الأولى عمان 1983 ، ص 541 . أنظر أيضا د. كامل خلة ،

"فلسطين والانتداب البريطاني 1922 – 1939" ،مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت 1974 ، ص 8 .

[140] د. خليل التفكجي ، "الاستيطان في مدينة القدس ، الأهداف والنتائج" ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 2005 ،

www.aqsa-mubarak.org .

[141]"إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي" ، وحدة البحوث والدراسات ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار النشر التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان 1996 ، ص 19 .

[142] نظام العباسي ، "القدس في التاريخ" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 85 ، مرجع سابق ص ص 16 – 17 . أنظر أيضا ، "مؤامرة تهويد القدس" ، المركز الفلسطيني للإعلام ، بحث منشور على شبكة الانترنت 2005 ، www.eyelash.ps .

[143] "وضع القدس الديموغرافي" ، تقرير صادر عن الأمم المتحدة ، دراسة أعدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الغير قابلة للتصرف ، نيويورك 1997 ، ص 3 .

[144] عارف العارف ، "المفصل في تاريخ القدس ، مرجع سابق ، ص 447 .

[145] محمد رشيد عناب "الاستيطان الصهيوني في القدس" ، مرجع سابق ص ص 52-53.

[146]ابراهيم مطر ، "الحقوق العربية في شرق القدس وغربها" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110 ، مرجع سابق ، ص ص 73- 76 .

[147] نبيل السهلي ، " الديموغرافيا بين العرب واليهود في مدينة القدس منذ مؤتمر بازل عام 1897" بحث منشور على شبكة الانترنت 2005 ، www.alqudsgate.com

[148] عبد الغفار نصر ، "القدس في ظل الاغتصاب الصهيوني ، مرجع سابق ص 2 .

[149] تقارير الأمم المتحدة ، وضع فلسطين مرجع سابق ص ص 10 – 11 ، أنظر أيضا حبيب قهوجي ، مرجع سابق ص ص 168 – 184 . الجدول في كتاب محمد عناب

[150] تقرير صحفي لصحيفة دافار الإسرائيلية ، مترجم في مركز الدراسات الفلسطينية قسم الترجمة ، الجزء الأول بيروت 1974 ، ص 25 .

[151] " مخططات الاستيطان حتى عام 2010 " ، بحث منشور في مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 109 السنة التاسعة عشرة ، مرجع سابق ص 253 .

[152] خليل ورده ، " مراحل الاستيطان الصهيوني في القدس " ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110 السنة التاسعة عشرة مصدر سابق ص 96 .

[153] وليد الجعفري ، " المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من 1967 – 1980 " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى – بيروت 1981 ص 44.

[154] " الاستيطان الصهيوني في القدس وتهويدها " ، تقرير منشور على موقع مجلة فلسطين الألكترونية . www.falasteen.com-article

[155] " مقبرة مأمن اللـه في القدس المحتلة تاريخ عريق وإعتداء صهيوني متواصل " ، تقرير خاص منشور على موقع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الانترنت . www.palestine-info/article

[156] خليل ورده ، مرجع سابق ص 97 .

[157] إيفرات أليشع ، " الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً " ، ترجمة دار الجليل ، الطبعة الأولى – دار الجليل للنشر والتوزيع ، عمان 1991 ، ص 25 .

[158] " الاستيطان الصهيوني في القدس تدرجية القضم والتهويد " ، تقرير منشور على موقع بوابة القدس الإلكترونية . www.qudsway.com

[159] المصدر السابق .

[160] خليل ورده ، مصدر سابق ، ص ص 104- 105 .

[161] "القدس والمصير المجهول" ، نشرة دورية صادرة دائرة المعلومات في جهاز المن الوطني الفلسطيني، مديرية الشرطة ، غزة 2004/5/20 ، ص ص 5 – 7 .

[162] المرجع السابق ، ص ص 6 – 8 .

[163] ساره هيلين ، " سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 19 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1995 ، ص 125 .

[164] عماد خضر ، " القدس بين براثن الاحتلال وبؤر الاستيطان " ، بحث منشور على موقع بوابة القدس الإلتكرونية . www. qudsway.com

[165] صحيفة القدس الفلسطينية ، 1993/9/1 .

[166] المرجع السابق .

[167] روحي الخطيب ، "تهويد القدس" ، الموسوعة الفلسطينية الجزء الثاني ، الدراسات الخاصة ، بيروت 1990 ، ص875 . لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكنه الرجوع إلى العديد من المصادر والتقارير الصحفية أيام الحرب .

[168] المرجع السابق .

[169] المرجع السابق

[170] "التغيير الديموغرافي في مدينة القدس 1967 – 1990"، بحث منشور في مجلة صامد الاقتصادي، العدد 85 السنة الثالثة عشرة، مصدر سابق ص 238 .

[171] محمد جرادات ، " الهجرة من مدينة القدس : نحو إستراتيجية فلسطينية اتجاه القدس ، مركز دراسات وتوثيق المجتمع – بئير زيت 1998 ، ص 301 .

[172] مقابلات مع عدد من أبناء مدينة القدس في مناسبات متعددة تم الحديث فيها عن أوضاع المقدسيين والظروف التي تجبرهم على طلب الجنسية الإسرائيلية .

[173] المصدر السابق . انظر لمزيد عن هذه الإحصائيات على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان . www.hrinfo.org/palestine/miftah

[174] وليد مصطفى ، " نحو إستراتيجية فلسطينية اتجاه القدس " ، مركز دراسات وتوثيق المجتمع – بير زيت 1998 ، ص 384 .

[175] تقرير صادر عن الحركة الاسرائيلية ضد هدم البيوت بتاريخ 2006/12/13 منشور على شبكة الانترنت www.paltoday.com

[176] الإجراءات الإسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين بالإقامة الدائمة في القدس" ، دراسة من اعداد بيت الشرق باللغة الانجليزية ، ترجمة سحر القطب ، مجلة صامد الاقتصادي السنة 19 ، العد 109 ، تموز – أب – أيلول 1997 ، ص 111 . أنظر أيضا الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مصدر سابق .

[177] ماجد الزبيدي ، مصدر سابق ص 143 .

[178] تقرير صادر عن مركز الدفاع عن حقوق الفرد في إسرائيل من اعداد منظمة بتسليم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان ، منشور في مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 31 ، حزيران – تموز – آب ، بيروت 1997 ، ص ص 127 – 137 . انظر أيضاً المرجع السابق ، ماجد الزبيدي .

[179] المرجع السابق .

[180] تقرير صادر عنة مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، والبيانات الورادة من تجميع الكاتب من هذا التقرير المنشور على شبكة الانترنت . www.betsleem.org

[181] محمد رشيد عناب ، مرجع سابق ، ص ص 113 – 1134 .

[182] محمد عبد ربه ، "التداعيات الديموغرافية لترسيم الجدار حول القدس" ، جريدة الحياة الجديد ، 2005/7/13 .

[183] محمد رشيد عناب ، مرجع سابق ، ص ص 136 – 137 .

[184] روحي الخطيب ، "تهويد القدس ، مرجع سابق ، ص 910 .

[185] محمد رشيد عناب ، مرجع سابق ص 70 .

[186] إوزي بينزمان ، " القدس مدينة بلا أسوار" ، ترجمة محمد ماضي ، الطبعة الأولى وكالة أبو عرفة للصحافة ، القدس 1976، ص 7 . لمزيد من المعلومات أنظر تقارير ووثائق الأمم المتحدة عن وضع القدس ، مرجع سابق ص 12 .

[187] إبراهيم أبو جابر ، "مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد" جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية ومركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم الطبعة الأولى 1997 ، ص 27 .

[188] روحي الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص 100 – 106 .

[189] صبري جريس ، "القوانين الإسرائيلية لضم القدس" ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 106 ، بيروت أيلول 1980 ، ص 16 . ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ، أنظر أيضا كلا من ، أسامة حلبي ، "مصادرة الأراضي في الضفة الغربية المحتلة ، دراسة قانونية تحليلية ، جمعية الدراسات العربية ، القدس حزيران 1986 ، ص 27 . وميرون بينفستي ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة ياسين جابر ، دار الشروق والتوزيع الطبعة الأولى ، عمان 1987 ،ص 104 .

[190] رجا شحادة ، "قانون المحتل إسرائيل والضفة الغربية" ، ترجمة محمود زايد الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطيني وجامعة الكويت، بيروت 1990 ، ص 46 .

[191] روحي الخطيب ، " تهويد القدس" مرجع سابق ن ص 876 . ولمزيد من المعلومات انظر تقارير الأمم المتحدة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوق الغير قابلة للتصرف نيويورك ، 1983 مرجع سابق .

[192] "قانون أملاك الغائبين احتلال لأملاك وعقارات الفلسطينيين" ، صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية ، رام الله 2005/8/3 ، ص7 .

[193] المرجع السابق

[194] المرجع السابق .

[195] "القدس في قانون أملاك الغائبين" ، دراسة غير منشورة لجهاز المن الخارجي الفلسطيني ، مركز المعلومات ، غزة 2004/9/15 ، ص 15 .

[196] المرجع السابق .

[197] محمد رشيد عناب ن مرجع سابق ص 82 .

[198] كون انطوني ، "التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية والبلدوزرفي خدمة الاستيطان الصهيوني" ، ترجمة محجوب عمر ، مراجعة خالد بطراوي نالطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1995 ، ص ص 210 – 250 .

[199] محمد رشيد عناب ، مرجع سابق ص 85 .

[200] "القدس تحت الاحتلال" ، سلسلة تقارير ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، مطبعة الجراشي بيت لحم 1998 ، ص22 .

[201] صبري جريس ، مرجع سابق ص 13 . أنظر أيضا كتاب الوقائع الاسرائيلية رقم 1980، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1980 ، ص 186 .

[202] صبري جريس ، مرجع سابق ص 13 .

[203] تريز حداد ، "القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947 – 1988" ، عمان 1988 ، منشور في مجلة صامد الاقتصادي العد 110 مرجع سابق .

[204] "المياه وجدار الفصل العنصري" ،تقرير صادر عن مؤسسة بتسليم لحقوق الانسان الاسرائيلية ، القدس 2003 ص ص 5 – 6 .

[205]"الأسباب الجوهرية الاسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار العنصري من الناحية القانونية والاستراتيجية على المدى البعيد" ، دراسة لمديرية الامن العام الفلسطيني ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، رقم الملف 5-1-0- غزة تموز 2004، ص 2 .

[206] مرافعة السلطة الوطنية الفلسطينية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي ، دراسة منشورة على مواقع وزارة الخارجية الفلسطينية ومكتب المعلومات الفلسطيني .

[207] جمال البابا ، "الجدار الفاصل" ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة ، العدد 11 و 12 غزة 2003 ، ص ص 75 – 76 .

[208] عبد الرؤوف أرناءوط ، نشرة الديموغرافي ، العدد الثاني عشر ، السنة الأولى تموز 2005 ، ص ص 2 – 3 .

[209] خليل التفكجي ، "تهويد القدس حقائق وأرقام" ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 22 بيروت 1995 ، ص 126 .

[210] "بيان الإتلاف من أجل القدس ، الخارطة الهيكلية للقدس احادية الجانب" ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 2005 . 5327 . www.falasteen.com.artical .

[211] ميرفت الشافعي ، "عزل القدس وتهويدها أخطار ترسخت في ذاكرة الشعب اليهودي"، بحث منشور على سبكة الانترنت ، . 5152 . www.falasteen.com.artical .

[212] بيان الإتلاف ، مرجع سابق

[213] "شارون يأمر بخنق الأقصى" ، صحيفة الحياة الجديدة ، 2005/7/27 .

[214] المرجع السابق .

[215] اليؤرة الاستيطانية تعني شقة أو وحدة سكنية في البلدة القديمة .

[216] "حي استيطاني جديد داخل باب الساهرة" ، جريدة القدس ، 2005/7/27 .

[217] المرجع السابق .

[218] تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون يوم 2005/7/25 والتي نقلن عبر وسائل الاعلام المختلفة وما تلاها من تصريحات .

[219] منير الموسى وطارق الهور ، مرجع سابق ، ص ص 106 – 107 .

[220] بطرس بطرس غالي ، "القدس والديبلوماسية المصرية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 62 ، القاهرة 1980، ص ص 74 – 77 .

[221] عبدالتواب مصطفى ، " الدولة الفلسطينية وأشكالية العاصمة " ، مجلة صامد الاقتصادي السنة 21 ، العددان 115 و 116 ، كانون الثاني – حزيران 1999 ص 122 .

[222] قضية القدس والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ، مرجع سابق .

[223] د. محمد خالد الأزعر ، " القدس بين الانتفاض والتفاوض " ، مركز الإعلام العربي – القاهرة الطبعة الأولى 2001 ، ص 33 .

[224] "القدس في سياسيات الدول العربية" ، مركز المعلومات ، مديرية الأمن الوطني الفلسطيني ، غزة 2005/5/20 ، ص 5 .

[225] " قضية القدس في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية " ، التقرير الإستراتيجي العربي ، مركز السياسات والإستراتيجية ، صحيفة الاهرام القاهرية ، منشور على شبكة الانترنت www.acpss.ahram.org .

[226] محمد فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1990 ، ص 512 .

[227] المرجع السابق ص 33 .

[228] عماد جاد ، "سر الود المفقود بين اسرائيل والخارجية المصرية"، مجلة الوسط ، العدد 203 لندن 1995ن ص 6 ، 24 .

[229] خليل حسين ، " وثائق مؤتمر مدريد 10/30- 1991/11/5 " ، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلان ، بيروت 1993 .

[230] عبدالتواب مصطفى ، مرجع سابق ص 122 .

[231] " إعلان المبادىء الفلسطينية – الإسرائيلية 1991/9/13 " ، ترجمة واصدار منظمة التحرير الفلسطينية ، القاهرة دار الطيف للمطبوعات .

[232] المرجع السابق .

[233] مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وثائق فلسطينية ، العدد 10 بيروت، ربيع 1992 ، ص ص 215 .

[234] احمد صدقي الدجاني ، " الخطر يتهدد بيت المقدس " ، مركز الإعلام العربي الطبعة الأولى ، القاهرة تشرين أول 2000 ، ص ص 77- 83 .

[235] احمد صدقي الدجاني ، مرجع سابق ص 100 .

[236] وليم كوانت ، " ماذا حدث لعملية السلام على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي " ، صحيفة الاتحاد الأماراتية تاريخ 2005/7/29 ، منشور على شبكة الانترنت . www.hem.bredband.net .

[237] د. محمد خالد الزعر ، ص 99 .

[238] حوار اجري بين معالي امين عام الرئاسة الفلسطينية واعضاء السلك الدبلوماسي العربي في غزة حول تطورات مفاوضات كامب ديفيد عام 2001 .

[239] وليم كوانت ، مرجع سابق .

[240] صحيفة الأيام الفلسطينية تاريخ 2000/8/1 .

[241] المرجع السابق .

[242] حديث للدكتور نبيل شعث مع أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والاجنبي شرح فيه أبعاد الموقف الفلسطيني من مفاوضات كامب ديفيد ، وما رافقها من مغالطات وتسريبات إعلامية مغلوطة في وسائل الإعلام الإسرائيلية والامريكية عن الموقف الفلسطيني .

[243] جمال البابا ، "الأرض والمستوطنات والقدس في أفكار كلينتون" ،مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، السنة الأولى العدد الأول ، غزة كانون ثاني – شباط – أذار 2001 ، ص 15-16

[244] خليل التفكجي ، مرجع سابق .

[245] المرجع السابق .

[246] جمال البابا ، المرجع سابق . ص 16 .

[247] صحيفة الأيام الفلسطينية 2000/12/27 .

[248] صحيفة الأيام الفلسطينية 2001/1/2 .

[249] د. كامل خله ، " فلسطين والانتداب البريطاني " ، مرجع سابق ص 595 .

[250] د. سامي مسلم ، " قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947 – 1972 " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مركز الوثائق والدراسات ، بيروت – ابوظبي 1973 .

[251] ماجد كيالي ، مرجع سابق ص 132 .

[252] منير الهور ، وطارق الموسى ، " مشاريع تسوية القضية الفلسطينية " ، دار الجليل عمان 1986 ، ص ص 80 ، 115.

[253] المرجع السابق .

[254] د. محمد خالد الأزعر ، " مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي " ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة 1996 ، ص 10 .

[255] القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1967 وحتى عام 1992 ، مرجع سابق .

[256] المرجع السابق ، ص 19 .

[257] ليلى حلاوه ، " السيادة جدلية الدولة والعولمة " ، بحث منشور على شبكة الأنترنت www islamonline.net

[258] المرجع السابق .

[259] مهدي عبدالهادي ، " قضايا القدس ومفاوضات الوضع النهائي " ، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع النهائي ، رام اللـه آذار 2000 ، ص ص 124- 125 .

[260] علي بدوان ، مرجع سابق ص ص 125 ، 131 ، 132 .

[261] مهدي عبد الهادي ن مرجع سابق ص 123 .

[262] علي بدوان ن مرجع سابق ص ص 137 – 138 .

[263] مهدي عبد الهادي ن مرجع سابق ص 126 .

[264] معلومات مستقاه من عدة شخصيات فلسطينية كانت على مقربة من الرئيس الراحل عرفات ومن صنع القرار الفلسطيني أثناء مفاوضات كامب ديفيد والانتفاضة الفلسطينية .

[265] وثائق وزارة الخارجية الامريكية ، مجلد رقم 58 وثيقة رقم 1510 ، تاريخ 1968/6/3 ص 712 .

[266] "تقرير حول تسمية الكونجرس الأمريكي القدس عاصمة لاسرائيل" ، مركز المعلومات الفلسطيني ، دراسات وتقارير ، الهيئة العامة للاستعلامات غزة 2005 ، منشور على موقع الهيئة في شبكة الانترنت .

[267] سامي مسلم ، مرجع سابق .

[268] منير الهور وطارق الموسى ، مرجع سابق ص ص 23 – 24 .

[269] نبيل محمود السهلي ، "الادارة الأمريكية وقضية القدس" ، بحث منشور على شبكة الانترنت للاعلام العربي 11 حزيران 2003 ، ص 3 . www.amin.org .

[270] وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، مجلد رقم 58 وثيقة رقم 1510 مرجع سابق .

[271] د.خالد بعباع ، "أمريكا وقضية القدس التحول الى اليمين" ، بحث منشور على شبكة الانترنت نقلا عن مجلة رؤية ، www.sis.gov.ps/arabic .

[272] منير الهور وطارق الموسى ، مرجع سابق .

[273] محمود رياض ، "مذكرات محمود رياض 1948 – 1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط" ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت 1981 ص 143 .

[274] "تقرير حول تسمية الكونجرس القدس عاصمة لاسرائيل" ، مرجع سابق ص 7.

[275] مشاريع التسوية ، مرجعى سابق ص 165 .

[276] د.صالح بكر الطيار ، "القانون الدولي يكرس الحق العربي والاسلامي في المدينة المقدسة" ، بحث منشور على موقع المركز الفلسطيني للاعلام على شبكة الانترنت ، www.palastine.info

[277] عبدة الأسدي ، "المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، السنة 17 العدد 10 ، تموز – اب – أيلول 1995 ، ص 74 .

[278] المرجع السابق ص 84 .

[279] د. سلافة حجاوي ، " القدس في السياسة الأمريكية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، مرجع سابق ص 64.

[280] المرجع سابق .

[281] د. مصطفى رجب ، موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين" ، المركز الفلسطيني للاعلام ، نقلا عن صحيفة الشرق القطرية ، الدوحة 2005/1/27 ، ص 3 .

[282] عبده الأسدي ، مرجع سابق ص 158 .

[283] علي المليحي ، "القدس بين الشرعية الدولية والقانون الأمريكي" ،بحث منشور على شبكة الانترنت نقلا عن مجلة كلية الملك خالد العسكرية . www.kkmag.gov.sa

[284] انتصار الشنطي ، "الولايات المتحدة وقضية القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 107 السنة التاسعة عشرة ، نيسان – حزيران 1997 ، ص 184 .

[285] المرجع السابق ص 184 .

[286] نبيل محمود السهلي ، مرجع سابق ص 6 .

[287] صحيفة الأهرام 1994/11/16

[288] صحيفة الأهرام المصرية ، القاهرة 1994/11/16 .

[289] د.خالد إبراهيم بعباع ، مرجع سابق .

[290] المرجع السابق .

[291] فهمي هويدي ، "أهون الشرين في الانتخابات الأمريكية " ، بحث منشور على موقع وعراباه على شبكة الانترنت . www.waarabah.net

[292] أحمد ماهر ، " المحافظون الجدد ماهي فلسفتهم وكيف يخططون " ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، لندن ، الرياض 2005/4/22 .

[293] " كيـف يفكـر المحـافظون الجـدد" ، تقريـر إخبـاري منشـور عـلى موقـع أنبـاء عـلى شـبكة الانترنـت . www.inbaa.com

[294] جاءت خطة خارطة الطريق بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وبعد العديـد مـن محـاولات الوسـاطة بـين الفلسطينيين والإسرائيليين الفاشلة، وتهدف الولايات المتحدة من تطبيق الخطـة، تفكيـك الفصـائل الفلسـطينية المسـلحة والـبن التحتيـة لهـذه الفصـائل لوقـف العمليـات الاستشـهادية التـي يقـوم بهـا المقـاتلون الفلسـطينيين داخـل الأراضي الإسرائيلية، والتي أثرت بشكل مباشر على كافة دول المنطقة، وساهمت بزعزعة الاستقرار والأمـن الإقليمـي، وقـد قبلـت السلطة الفلسطينية الخطة فيما تحفظت عليها إسرائيل .

[295] " القدس عاصمة لإسرائيل بقرار أمريكي " ، صحيفة الشرق الأوسط اللنديـة ، لنـدن ، الريـاض 2002/9/29 . أنظـر أيضا " الكونغرس الأمريكي والقدس " ، صحيفة الأيام الفلسطينية – رام الـلـه 2002/10/1 .

[296] " قرار الكونغرس الأمريكي تراجع عن الثوابت الأمريكية " ، صحيفة القدس المقدسية، القدس 2002/10/3 .

[297] صحيفة الأيام الفلسطينية ، رام الـلـه 2002/10/1 .

[298] جوزيف حبيب ، "الرؤية الأوروبية لقضية القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي السنة 19 ، العـدد 110 لعـام 1997 ، مرجع سابق ص 113 .

[299] د. محمد خالد الأزعـر ، "الجماعـة الأوروبيـة والقضـية الفلسـطينية" ، دار الجليـل للدراسـات والنشرـ والأبحـاث الفلسطيني ، الطبعة الأولى ، عمان 1991 ، ص 42 .

[300] حسن نافعة ، "المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية" ، معهد الدراسـات والبحـوث العربيـة ، القـاهرة 1993 ، ص 63 . أنظر أيضا جوزيف حبيب ، مرجع سابق ص 113 .

[301] جوزيف حبيب ، مرجع سابق ، ص ص 114 – 115 .

[302] الموسوعة الفلسطينية ، قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، القسم الثاني ، الدراسات الخاصة المجلد السادس ، مرجع سابق .

[303] المرجع السابق .

[304] أنس مصطفى كامل ، "الفاتيكان والسلام في الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 52 ، نيسان 1987 .

[305] تريز حداد ، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطيني 1947 - 1988" ، عمان . أنظر أيضـا سـامي مسـلم قرارات الأمم المتحدة ، مرجع سابق .

[306] حسن نافعة ، مرجع سابق ص 234 .

[307] خضر بشارة ، "اوروبا والوطن العربي القرابة والجوار" ، ترجمة جوزيف عبد الـلـه الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت أيلول 1993 ص ص 99 – 100 .

[308] د. ابراهيم عبدالحميد عوض ، ":الجماعة الاوروبية والصراع العـربي الاسرائـيلي 1970 – 1985" ، مجلـة السياسـة الدولية العدد 83 ، القاهرة كانون ثاني 1986 .

[309] خضر بشارة ، مرجع سابق ص 109 .

[310] التقريـر السـنوي الصـادر عـن ممثليـة الاتحـاد الأوروبي في القـدس وزع عـلى البعثـات الديبلوماسـية في اسرائيـل والأراضي الفلسطينية لعام 2002 .

[311] التقرير السنوي الصادر عن ممثلية الاتحاد الأوروبي في القدس لعام 2005 .
[312] المرجع السابق .
[313] المرجع السابق .
[314] عبد اللـه العرقان ، القدس في المواقف الدولية والعربية والاسلامية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان 2002 ، ص ص 79 - 82 .
[315] عز الدين فودة ، "قصية القدس في محيط العلاقات الدولية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 34 بيروت 1974 ، ص 230 .
[316] بشارة خضر ، مرجع سابق ص 105 .
[317] عبد اللـه العرقان ، مرجع سابق ص 96 – 67 .
[318] د. محمد خالد الأزعر ، مرجع سابق ص ص 123 – 125 .
[319] الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة 1967 ، تحرير برهان الدجاني ، مؤسسة الدراسات الفلسطيني، الطبعة الأولى بيروت 1969 ص 130 .
[320] احمد نوفل ، العلاقات العربية الفرنسية وموقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية ، مؤسسة كاضم للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت 1984 ص 151 .
[321] المرجع السابق ، ص 93 .
[322] جان لوي جير جوران وبسمة قضماني ، "دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط" ، بحث قدم الى الندوة الدولية حول دور مصر في الوطن العربي نظرة مستقبلية، عقدت بتاريخ 8/ كانون اول 1982 ، منشور في مجلة شوؤن عربية شهر ايار ، العدد 27 تونس 1983 ، ص 25 .
[323] نادية محمود محمد مصطفى ، "أوروبا والوطن العربي" ، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 ، ص ص 11 – 12 .
[324]عماد يوسف و أروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية اتجاه الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ا، عمان 1996 ص 90 .
[325] عبد اللـه العرقان ، مرجع سابق ص 94 .
[326] المرجع السابق ، ص 95 .
[327] "الكنيسة الكاثوليكية بين الممانعة والاختراق الصهيوني" ، بحث منشور عبى شبكة الانترنت ، www.arabic.bayyana.org .
[328] محمد السماك ، "تاريخ العلاقة بين الفاتيكان واسرائيل" ، جريدة النهار اللبنانية ، بيروت 1994/6/17 .
[329] المرجع السابق .
[330] نافذ أبو حسنة ، "الفاتيكان والصراع العربي الاسرائيلي" ، بحث منشور على موقع اسلام أون لاين على شبكة الانترنت ، www.islamonline.net .
[331]المرجع السابق .
[332] فايز سارة ، "الفاتيكان واسرائيل وتبديل الاستراتيجية" ، جريدة السفير اللبنانية ، بيروت 1992/9/22 .
[333] د.محمد خالد الأزعر ، مرجع سابق ص 42 .
[334] عبد الرحمن الناصر ، "الفاتيكان واسرائيل من الاعتراف الى التكريس" ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، www.qudsway.com.majallah-islam .

[335] عفيف الرزاز ، "الفاتيكان يطلب الغفران من اسرائيل" ، جريدة السفير اللبنانية ، بيروت 1992/8/6 .
[336] نافذ أبو حسنة ، مرجع سابق ص 16 .
[337] موجز تاريخ انشقاق الكنائس ، ملخص كتاب منشور على شبكة الانترنت . www.servant13.net.history
[338] عبدالرحمن الناصر ، مرجع سابق ص 3 .
[339] د. جورج عيراني ، "الفاتيكان وكاثوليك أمريكا والشرق الأوسط" ، جريدة السفير اللبنانية بيروت 1986/10/20 .
[340] المرجع السابق .
[341] محمد الهزايمة ، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية عمان 1989 ، ص 420 .
[342] "الكنيسة الكاثوليكية بين الممانعة والاختراق الصهيوني" ، مرجع سابق .
[343] نافذ أبو حسنة ، مرجع سابق .
[344] الكنيسة الكاثوليكية بين الممانعة والاختراق الصهيوني ، مرجع سابق
[345] سليم نصار ، ماذا بعد حكاية اكتشاف تابوت السيد المسيح في القدس ، صحيفة الحياة لندن 13 شباط 1996 .
[346] عبد اللـه العرقان ، مرجع سابق ، ص 219 ، نقلا عن تصريح للمونسنيور رؤوف النجار لتوضيح موقف الفاتيكان من اعادة العلاقات مع إسرائيل .
[347] عبدالرحمن الناصر ، مرجع سابق ص 8 .
[348] نشرة صحفية صادرة عن البطريركية القبطية في القدس حول موقف الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر من قضية القدس ، القدس 1995 .
[349] د. جورج عيراني ، "الفاتيكان والحقائق الجديدة في الشرق الأوسط" ، جريدة السفير اللبنانية بيروت 1993/1/27 .
[350] عبد الرحمن الناصر ، مرجع سابق ص ص7 – 8 .
[351]تقارير وسائل الإعلام العربية والأجنبية الصادرة خلال الأسابيع التي تلت يوم توقيع اتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان وإسرائيل .
[352] احمد نافع ، كيف ينظر الفاتيكان الى مستقبل القدس ، صحيفة الأهرام القاهرية ، القاهرة 10 أذار 1995 .
[353]نشرة القدس الصادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس ، عمان - الأردن ،العدد السابع تموز 2000 .
[354] المهندس رائف نجم ، "دور الأردن في العمل على حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين " ، بحث منشور على شبكة الإنترنت موقع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم . www.isesco.org.na
[355] " الهاشميون في القدس" ، بحث منشور على شبكة الإنترنت موقع كلية الأميرة سمية التكنولوجية . www.psut.edu.jo
[356] رائف يوسف نجم ، "الإعمار الهاشمي في القدس" ، دار البيرق للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان – الأردن 1994 ص 74.
[357] معلومات مستقاه من تقارير وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في الأردن حول دور المملكة في الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس ورعايتها .

[358] المرجع السابق .

[359] رائف نجم "دور الأردن في العمل على حماية المقدسات الإسلامية والمسحية في فلسطين " مرجع سابق .

[360] رائف نجم ، " الإعمار الهاشمي في القدس " ، مرجع سابق ص 95 .

[361] مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ ، الجزء الثالث خلال الفترة من1968/2/10 - 1978/8/10 ، دائرة المطبوعات والنشر الأردنية ، عمان ص 92 .

[362] باسمه الجزائري ، مرجع سابق ص 120 .

[363] مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال ، مرجع سابق ص 84 .

[364] القدس في القرارات والمشاريع الدولية ، مرجع سابق ص 133 .

[365] محمد الفرا ، " القدس وقرارات الشرعية الدولية والعربية والفلسطينية " ، نشرة خاصة صادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس ، عمان ، الأردن 1993 ص 18-20 .

[366] منير الهور وطارق الموسى ، مرجع سابق ، ص ص 17-18 .

[367] المرجع السابق .

[368] مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، بحث منشور على شبكة الإنترنت موقع المركز الفلسطيني للإعلام www.palestine-info.ifo-arabic .

[369] ملخص لكتاب الأردن والتأثيرات الاستعمارية وصناعة الهوية الوطنية ، صادر عن جامعة كولومبيا في نيويورك ، سنة 2000 ، منشور على موقع الجزيرة الإلكتروني www.algaazeera.net

[370] مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال ، مرجع سابق ص 489 .

[371] إسماعيل مقلد ، "الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط " الأبعاد الإقليمية والدولية " ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت 1986 ، ص 242 .

[372] عبد اللـه العرقان ، مرجع سابق ص ص 116-119 .

[373] رائف نجم ، "الإعمار الهاشمي في القدس " ، مرجع سابق ص 68 .

[374] المرجع السابق ، ص 72 .

[375] اللجنة الملكية لشؤون القدس ، ملف حول قضية القدس ، عمان ، الأمانة العامة/تشرين أول 1995 ص 13 .

[376] لقاء صحفي مع جلالة الملك الحسين بن طلال نشرته صحيفة الدستور الأردنية ، عمان 10/كانون أول /1996 .

[377] اللجنة الملكية لشؤون القدس ، مرجع سابق.

[378] المرجع السابق .

[379] مجلة الحوادث الأسبوعية ، بيروت 1999/9/17 .

[380]

[381] عبد اللـه العرقان ، مرجع سابق ص ص 124-126 .

قائمة المراجع

الكتب

[1] إبراهيم أبو جابر ، "مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد" جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف الإسلامية ومركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم الطبعة الأولى 1997 .

[2] احمد بن سوسه ، " العرب واليهود في التاريخ " ، بغداد ، دار العربي للإعلان والنشر والطباعة 1972 .

[3] احمد صدقي الدجاني ، " الخطر يتهدد بيت المقدس " ، مركز الإعلام العربي الطبعة الأولى ، القاهرة تشرين أول 2000 .

[4] أحمد عبدا لغفور ، "عروبة فلسطين والقدس" ، المكتبة العصرية ، صيدا 1974 .

[5] احمد عبدربه بصبوص ، "القدس تناديكم " ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان 1995

[6] احمد نوفل ، العلاقات العربية الفرنسية وموقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية ، مؤسسة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت 1984 .

[7] ادوارد سعيد ، "غزة – أريحا سلام أمريكي " ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 1994

[8] الأردن والتأثيرات الاستعمارية وصناعة الهوية الوطنية ، جامعة كولومبيا ، نيويورك ، سنة 2000 .

[9] أسامة حلبي ، "مصادرة الأراضي في الضفة الغربية المحتلة ، دراسة قانونية تحليلية ، جمعية الدراسات العربية ، القدس حزيران 1986 .

[10] اسماعيل احمد ياغي ، " الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية " ، دار المريخ ، الرياض 1982 .

[11] إسماعيل مقلد ، "الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط " الأبعاد الإقليمية والدولية " ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت 1986 .

[12] آن لاتندريس ، " القدس المقاومة الوطنية والتغير 1967 - 1994 "، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، القدس 1995 .

[13]إوزي بينزمان ، " القدس مدينة بلا أسوار" ، ترجمة محمد ماضي ، الطبعة الأولى وكالة أبو عرفة للصحافة ، القدس 1976 .

[14]إيفرات أليشع ، " الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً " ، ترجمة دار الجليل ، الطبعة الأولى – دار الجليل للنشر والتوزيع ، عمان 1991 ، ص 25 .

[15]بولاك. أ. ن، "إسرائيل أمة وتاريخها" ، دار النشر العربي ، تل أبيب 1971 .

توفيق ابوبكر ، " الولايات المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي " ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت 1974 .

[16]تيريز حداد ، " القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947 -1994 " ، مكتبة الأقصى ، عمان 1994.

[17] ج . هـ . ويلز ، "موجز في تاريخ العالم" ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، الجزء الثاني ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة 1948 .

[18]جوزيف موسى حجار ، " القدس ماضيها وحاضرها ، مطابع ألف باء ، دمشق الطبعة الأولى ، 1995 .

[19] جيفري أرنسون ، "سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية : إسرائيل والفلسطينيون منذ حرب عام 1967 إلى الانتفاضة ، ترجمة حسني زينة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة البحرين ، بيروت 1990 .

[20] جيمس هنري بروستيد ، "العصور القديمة" ، ترجمة داوود قربان ، المطبعة الأمريكية، بيروت 1926 .

[21] حبيب قهوجي ، "إستراتيجية الاستيطان الصهيوني" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق 1987 .

[22] حسن السلوادي ، "المستشرقون اليهود ومحاولة التهوين من قدسية القدس ومكانتها في الإسلام" ، جمعية القدس للبحوث والدراسات ، غزة تشرين أول 2002 .

[23] حسن ظاظا ، "القدس مدينة اللـه أم مدينة داوود" ، الإسكندرية مطبعة جامعة الإسكندرية ، 1970 .

[24] خضر بشارة ، "اوروبا والوطن العربي القرابة والجوار" ، ترجمة جوزيف عبد اللـه الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1993 .

[25] دوري غولد ، "القدس الحل الدائم" ، مركز يافا للدراسات الإسرائيلية ، تل أبيب 1995، مترجم في مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 26 ، بيروت 1996 .

[26] رائف يوسف نجم ، "الإعمار الهاشمي في القدس" ، دار البيرق للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان – الأردن 1994 .

[27] رجا شحادة ، "قانون المحتل إسرائيل والضفة الغربية" ، ترجمة محمود زايد الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطيني وجامعة الكويت، بيروت 1990 .

[28] روحي الخطيب ، " المؤامرات الإسرائيلية على القدس ما بين 1965- 1975 " ، عمان تاريخ بدون .

[29] سالم الكسواني ، " القدس في الصراع العربي الإسرائيلي " ، مطبوعات مكتبة المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس ، عمان 1987 .

[30] سالم الكسواني ، " وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية " ، الموسوعة الفلسطينية الجزء الثاني ، المجلد السادس ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 1991 .

[31] سامي مسلم ، " قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947 – 1972 " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مركز الوثائق والدراسات ، بيروت – ابوظبي 1973 .

[32] سعيد محمد أبوصافي ، "القدس عربية منذ فجر التاريخ" – حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، دائرة الإعلام والثقافة ، غزة 2005 .

[33] سمو الأمير الحسين بن طلال ، " القدس دراسة قانونية " ، لونغ مان ، لجنة النشر ، عمان 1979 .

[34] صائب عريقات ، " المفاوضات الطريق المسدود " ، مركز البيادر ، دمشق 1985 .

[35] طارق طاش ، " المواجهة والسلام في الشرق الأوسط - الطريق إلى غزة /أريحا " ، دار الشروق – القاهرة 1995 .

[36] ظفر الاسلام خان ، "تاريخ فلسطين القديم" ، دار النفائس ، بيروت 1973

[37] عارف العارف ، " النكبة ، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1957 "، الجزء الأول العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، تاريخ بدون .

[38] عارف العارف ، "المفصل في تاريخ القدس " ، القدس ، مكتبة الأندلس 1986 .

[39] عباس محمود العقاد ، " الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبرانيين " ، مطبعة دار العلم ، القاهرة ، تاريخ بدون .

[40] عبد الرحمن أسعد ، "المنظمة الصهيونية العالمية" ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت 1990 .

[41] عبد الوهاب المسيري ، "موسوعة اليهود واليهودية الصهيونية" ، الجزء السادس الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة وبيروت 1999 .

[42] عبدالحميد زايد "القدس الخالدة" ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة 1974 .

عبدالقادر ياسين ، " كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام 1948 " ، منظمة التحرير الفلسطينية ، [43] مركز الابحاث والدراسات ، بيروت 1975 .

[44] عبد اللـه العرقان ، القدس في المواقف الدولية والعربية والاسلامية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان 2002 .

[45] عماد يوسف و أروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية اتجاه الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان 1996 .

[46] فؤاد سعد ، " الموقف الأمريكي وقضية القدس – دفاعاً عن عروبة القدس " ، مطبوعات التضامن – القاهرة 1995 .

[47] فيليب حتي ، "تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين" ، ترجمة جورج حداد وعبدا لكريم رافعة ، دار الثقافة ، بيروت 1985 .

[48] كامل العسلي ، "مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين" ، منشورات وزارة الشباب- الأردن ، عمان 1988 .

[49] كامل خلة ، "فلسطين والانتداب البريطاني 1922 – 1939" ،مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت 1974 .

[50] كون انطوني ، "التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية والبلدوزر في خدمة الاستيطان الصهيوني" ، ترجمة محجوب عمر ، مراجعة خالد بطراوي الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1995 .

[51] محمد أديب العامري ، " عروبة فلسطين في التاريخ " ، المكتبة العصرية – بيروت 1982 .

[52] محمد أديب العامري ، "القدس العربية" – دار الطباعة والنشر ، عمان 1971 .

[53] محمد السماك ، "الصهيونية والمسيحية" ، دار النفائس بيروت 1993 .

[54] محمد الهزايمة ، القدس في الصراع العربي الاسرائيلي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية عمان 1989 .

[55] محمد جرادات ، " الهجرة من مدينة القدس : نحو استراتيجية فلسطينية اتجاه القدس ، مركز دراسات وتوثيق المجتمع – بير زيت 1998 .

[56] محمد خالد الأزعر ، " القدس بين الانتفاض والتفاوض " ، مركز الإعلام العربي – القاهرة الطبعة الأولى 2001 .

[57] محمد خالد الأزعر ، " مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي " ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة 1996 .

[58] محمد خالد الأزعر ، "الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية" ، دار الجليل للدراسات والنشر والأبحاث الفلسطيني ، الطبعة الأولى ، عمان 1991 .

[59] محمد رشيد عناب ، "الاستيطان اليهودي في القدس" ، بيت المقدس للنشر والتوزيع ، رام الله 2001 .

[60] محمد فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1990

[61] محمد هاشم غوشه ، " تاريخ المسجد الأقصى " ، دليل موجز للمعالم الإسلامية في المسجد الأقصى ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، القدس 2005 .

[62] محمود العابدي ، "قدسنا"، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، 1972 .

[63] محمود رياض ، "مذكرات محمود رياض 1948 – 1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط" ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت 1981

[64] محمود عواد ، " القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 " ، المكتبة الوطنية – عمان 1995 .

[65] مصطفى خالدي و د. عمر فروخ ، "التبشير والاستعمار" ، المكتبة العصرية ، بيروت 1978 .

[66] مصطفى شاكر ، " العرب والإسلام وفلسطين عبر التاريخ " ، دراسات حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى 1983 .

[67] مصطفى مراد الدباغ ، "بلادنا فلسطين" – القسم الثاني ، الجزء التاسع ، عمان 1975

[38] منير الهور ، وطارق الموسى ، " مشاريع تسوية القضية الفلسطينية " ، دار الجليل عمان 1986 .

[69] منير شفيق ، " اتفاق أوسلو وتداعياته " ، منشورات فلسطين المسلمة ، لندن 1994

[70] مهندس رائف نجم ، الاعمار الهاشمي للقدس ، دار البيرق للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 1992 .

[72] ميرون بينفستي ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، بيانات وحقائق أساسية ، ترجمة ياسين جابر ، دار الشروق والتوزيع الطبعة الأولى ، عمان 1987 .

[73] نادية محمود محمد مصطفى ، "أوروبا والوطن العربي" ، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 .
[74] نظام شرابي ، " أمريكا والعرب – السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين" ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن 1990 .
[75] نظام محمود بركات ، " الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين – النظرية والتطبيق " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 .
[76] نواف الزرو ،" القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية "، دار الخواجا للنشر ، الطبعة الأولى عمان 1991 .
[77] نيكوس كازانتراكي ، "رحلة إلى فلسطين" ، ترجمة منية سمارة ومحمد الظاهر، مؤسسة بن خلدون للدراسات والنشر ، عمان 1989 .
[78] هنري كتن ، "القدس الشريف" – ترجمة نور الدين كتانه ، مكتبة الأقصى –عمان الطبعة الأولى ، 1989 .
[79] وحيد عبدالمجيد ، " إدارة ريغان الثانية – مرحلة ثالثة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1991 .

[80] وليد الجعفري ، " المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من 1967 – 1980 " ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى – بيروت 1981 .

[81] وليد مصطفى ، " نحو إستراتيجية فلسطينية اتجاه القدس " ، مركز دراسات وتوثيق المجتمع – بير زيت 1998 ، ص 384 .

[82] يوسف الحسن ، "البعد الديني في السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990 .

[83] "إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي" ، وحدة البحوث الدراسات ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار النشر ولتوزيع عمان 1996 .

[84] "الفكرة الصهيونية والنصوص الأساسية" ، ترجمة لطفي العابد وموسى عنتر ، سلسلة كتب فلسطينية 21 ، مركز الأبحاث ، دار القدس للنشر ، بيروت 1979 .

[85] "الموسوعة الفلسطينية" القسم الثاني ، المجلد السادس،بيروت 1990 .

الدوريات والمجلات

[1] ابراهيم عبدالحميد عوض ، ":الجماعة الاوروبية والصراع العربي الاسرائيلي 1970 – 1985" ، مجلة السياسة الدولية العدد 83 ، القاهرة كانون ثاني 1986 .

[2] ابراهيم عبدالحميد عوض ، ":الجماعة الاوروبية والصراع العربي الاسرائيلي 1970 – 1985" ، مجلة السياسة الدولية العدد 83 ، القاهرة كانون ثاني 1986 .

الإجراءات الإسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين بالإقامة الدائمة في القدس" ، دراسة من اعداد بيت الشرق باللغة الانجليزية ، ترجمة سحر القطب ، مجلة صامد الاقتصادي السنة 19 العدد 109 ، تموز – أب – أيلول 1997

[3] أحمد الرشيدي ، " حول مستقبل القدس " ، مجلة شؤون عربية ، العدد 83 القاهره 1995 .

[4] أمين عطايا ، " قضية القدس أبعادها التاريخية والدينية والسياسية " ، مجلة صامد الاقتصادي ، السنة التاسعة عشرة ، العدد 110 ، تشرين أول – تشرين ثاني – كانون أول 1997

[5] انتصار الشنطي ، "الولايات المتحدة وقضية القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 107 السنة التاسعة عشرة ، نيسان – حزيران 1997 .

[6] انتصار خليل الشنطي ، " دور المجاهدين الفلسطينيين من قرار التقسيم إلى دخول الجيوش العربية " ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 113 السنة 20 ، تموز – آب 1998

[7] أنس مصطفى كامل ، "الفاتيكان والسلام في الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 52 ، نيسان 1987 .

[8] بطرس بطرس غالي ، "القدس والدبلوماسية المصرية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 62 ، القاهرة 1980 .

[9] تريز حداد ، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطيني 1947 - 1988" ، عمان .

[10] جان لوي جير جوران وبسمة قضماني ، "دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط" ، بحث قدم الى الندوة الدولية حول دور مصر في الوطن العربي نظرة مستقبلية، [10] عقدت بتاريخ 8/ كانون اول 1982 ، مجلة شوؤن عربية تونس .

[11] جلال صادق العظم ، " القضية الفلسطينية دولياً " ، مجلة شؤون فلسطينية ، بيروت 1973.

[12] جمال البابا ، "الأرض والمستوطنات والقدس في أفكار كلينتون" ،مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، السنة الأولى العدد الأول ، غزة كانون ثاني – شباط – أذار 2001 .

[13] جمال البابا ، "الجدار الفاصل" ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة ، العدد 11 و 12 غزة 2003 .

[14] جوزيف حبيب ، "الرؤية الأوروبية لقضية القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي السنة 19 ، العدد 110 لعام 1997 .

[15] حسن نافعة ، "المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية" ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة 1993 .

[16] خليل التفكجي ، " تهويد القدس – حقائق وأرقام " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 22 ، بيروت 1995 .

[17] خليل التفكجي ، "تهويد القدس حقائق وأرقام" ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 22 بيروت 1995 .

[18] خليل السواحري ، "القس القديمة نظرة تاريخية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110

[19] ساره هيلين ، " سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 19 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1995 .

[20] سلافة حجاوي ، " القدس في السياسة الأمريكية" ، مجلة صامد الاقتصادي

[21] سليم الجنيدي ، " سياسة إسرائيل الاستيطانية وأثرها على الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة " ، مجلة شؤون عربية ، العدد 48 ، تونس 1986 .

[22] سمو الأمير الحسن بن طلال ، " الأردن والسعي إلى موقف وسط " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 79 ، القاهره 1985 .

[23] صبري جريس ، "القوانين الإسرائيلية لضم القدس" ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 106 ، بيروت أيلول 1980

[24] عبد الرؤوف أرناءوط ، نشرة الديموغرافي ، العدد الثاني عشر ، السنة الأولى تموز 2005 .

[25] عبد الوهاب المسيري ، " الأيدلوجية الصهيونية دراسة في علم الاجتماع المعرفي"، مجلة عالم المعرفة الكويت 1982 .

[26] عبدالتواب مصطفى ، " الدولة الفلسطينية وأشكالية العاصمة " ، مجلة صامد الاقتصادي السنة 21 ، العددان 115 و 116 ، كانون الثاني – حزيران 1999 .

[27] عبدة الأسدي ، "المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، السنة 17 العدد 10 ، تموز – اب – أيلول 1995 .

[28] عز الدين فودة ، "قصية القدس في محيط العلاقات الدولية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 34 بيروت 1974.

[29] عفيف صافيه ، " مصير القدس مرتبط بمصير مستقبل فلسطين " ، مجلة الباحث العربي ، العدد 36 ، لندن 1994 .

[30] فيصل الخيري ، "القدس بين حقائق التاريخ وادعاءات الميثيولوجيا" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 110 .

[31] محمد الفرا ، " القدس وقرارات الشرعية الدولية والعربية والفلسطينية " ، نشرة خاصة صادرة عن اللجنة الملكية لشؤون القدس ، عمان ، الأردن 1993 .

[32] محمد سلمان، "المعارك الحربية حول القدس" ، مجلة صامد الاقتصادي ، السنة الثالثة عشرة ، العدد 85 ، تموز – أب - أيلول ، 1991 .

[33] محمود عباس ، " قراءه في الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي " ، مجلة شؤون دولية ، العدد 23 ، بيروت 1994 .

[34] المهندس رائف نجم ، "حماية الاثار والمقدسات العربية في فلسطين" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 85 .

[35] المهندس عدنان الحسيني ، "النفق المشؤوم مثال للسياسات الاسرائيلية اتجاه القدس" ، مجلة هدي الاسلام العدد 3 السنة 24 ، القدس تموز – اب 2005 .

[36] نازلي معوض أحمد ، " سياسة الجماعة الأوروبية اتجاه العالم الثالث في الثمانيات ، مجلة الفكر الإستراتيجي العـربي ، عدد 36 ، القاهره 1991 .

[37] ناصر عليوه ، " سلام حكومة نتنيـاهو – حكـم ذاتي للفلسـطينيين وسـيطرة سياسـية وأمنيـة للإسرائيليـين " ، مجلـة الوسط ، العدد 236 ، لندن 1996 .

[38] هاله سعودي ، " سياسة الأردن اتجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقية كامب ديفيد 1978 حتى مؤتمر السلام 1991 " ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد 40 ، بيروت 1993 .

[39] هاله منصور ، " المقاومـة الوطنيـة في القـدس 1917- 1997" ، مجلـة صـامد الاقتصـادي ، العـدد 110 السـنة 19 ، تشرين أول – كانون أول 1997 .

[40] وجيه كوثراني ، "فرنسا وفلسطين والصهيونية في مطلـع القـرن العشرـين" ، بحـث مقـدم في المـؤتمر الـدولي الثالـث لتاريخ بلاد الشام وتاريخ فلسطين ، الطبعة الأولى عمان 1983 .

[41] "التغيير الديموغرافي في مدينة القدس 1967 – 1990"، صامد الاقتصادي، العدد 85 السنة الثالثة عشرة .

[42] الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة 1967 ، تحرير برهان الـدجاني ، مؤسسـة الدراسـات الفلسـطيني، الطبعـة الأولى بيروت 1969 .

الوثائق والدراسات والتقارير

[1] " إعلان المبادىء الفلسطينية – الإسرائيلية 1991/9/13 " ، ترجمة واصدار منظمة التحرير الفلسطينية ، القاهرة دار الطيف للمطبوعات .

[2] "الأسباب الجوهرية الاسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار العنصري من الناحية القانونية والاستراتيجية على المدى البعيد" ، دراسة لمديرية الامن العام الفلسطيني ، السلطة الوطنية الفلسطينية غزة 2004 .

[3] "القرارات والمشاريع الدولية حول القدس بعد عام 1967" ، وثائق منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الإعلام والثقافة ، بيروت 1977 .

[4] "المياه وجدار الفصل العنصري" ،تقرير صادر عن مؤسسة بتسليم لحقوق الانسان الاسرائيلية ، القدس 2003 .

[5] "تقرير حول تسمية الكونجرس الأمريكي القدس عاصمة لاسرائيل" ، مركز المعلومات الفلسطيني ، دراسات وتقارير ، الهيئة العامة للاستعلامات غزة 2005 ، منشور على موقع الهيئة في شبكة الانترنت .

[6] "سياسة هدم المنازل احصائيات ودلائل" ، المكتب الصحفي ، بيت الشرق القدس 1995 .

[7] تقرير بتسليم ، سياسة التمييز - مصادرة الأراضي – التخطيط والبناء في القدس الشرقية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 24 ، بيروت 1995 .

[8] تقرير صادر عن مركز الدفاع عن حقوق الفرد في إسرائيل من اعداد منظمة بتسليم ، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان .

[9] خليل حسين ، " وثائق مؤتمر مدريد 10/30- 1991/11/5 " ، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلان ، بيروت 1993 .

[10] مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي ، بيروت : 1968 ، 1970 ، 1975 ، 1979 ، 1980 ، 1984 .

[11] مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وثائق فلسطينية ، العدد 10 بيروت، ربيع 1992 .

[12] مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ ، الجزء الثالث خلال الفترة من1968/2/10 - 1978/8/10 ، دائرة المطبوعات والنشر الأردنية عمان .

[13] مرافعة السلطة الوطنية الفلسطينية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي ، دراسة منشورة على مواقع وزارة الخارجية الفلسطينية ومكتب المعلومات الفلسطيني .

[14] مهدي عبدالهادي ، " قضايا القدس ومفاوضات الوضع النهائي " ، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع النهائي ، رام الله آذار 2000 .

[15] المهندس رائف نجم ، "الحفريات الأثري في القدس" ، دراسة مقدمة الى ندوة القدس 5000 عام ، عمان تموز 1997

[16] وثائق فلسطينية ، دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت 1978

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية ، مجلد رقم 58 وثيقة رقم 1510 مرجع سابق .

[17] ياسين سويد ، "حروب القدس في التاريخ الإسلامي" ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، مكتب الإعلام العلاقات الخارجية ، القاهرة 1996 .

شبكة الانترنت

[1] عبـــد الغفـــار نـــصر ، "القـــدس في ظـــل الاغتصـــاب الصـــهيوني" ، بحـــث منشـــور عـــلى شـــبكة الانترنـــت . www.Ramadan/quds.com

[2] عبـد اللـــه حـلاق ، "نحـو جبهـة إسـلامية ومسـيحية في مواجهـة الصـهيونية" ، عـلى شـبكة الانترنـت . net www.alwahdaalislamayia

[3] الشـــيخ احمـــد كفتـــارو ،" نـــداء للعـــالمين الإســـلامي والمســـيحي " ، بحـــث منشـــور عـــلى شـــبكة الإنترنـــت . www.kuftaro.org

[4] رائد عفانه ، " السياسة الإسرائيلية اتجاه القدس " ، بحث منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات الفلسـطينية على شبكة الأنترنت . WWW.SIS.GOV.PS

[5] " القدس في قرارات الأمم المتحـدة منـذ عـام 1967 وحتـى عـام 1992 " ، مجلـة مجلـس الأمـة الكـويتي ، دراسـات وبحوث ، الكويت 2005/7/29 ، بحث منشور على شبكة الأنترنت www.majlesalommah.net

[6] معلومات مستقاة من بحث منشور على شبكة الانترنت www.islamtoday.net

[7] خليل التفكجي ، "الاستيطان في مدينة القدس ، الأهـداف والنتـائج" ، بحـث منشـور عـلى شـبكة الانترنـت ، 2005 ، . www.aqsa-mubarak.org

[8] "مؤامرة تهويد القدس" ، المركز الفلسطيني للإعلام ، بحث منشور على شبكة الانترنت 2005 ، www.eyelash.ps

[9] نبيل السهلي ، " الديموغرافيا بين العرب واليهود في مدينة القدس منـذ مـؤتمر بـازل عـام 1897" بحـث منشـور عـلى شبكة الانترنت 2005 ، www.alqudsgate.com

[10] "الاســتيطان الصــهيوني في القــدس وتهويــدها " ، تقريــر منشــور عــلى موقــع مجلــة فلســطين الألكترونيــة . www.falasteen.com-article

[11] "مقبرة مأمن اللـه في القدس المحتلة تاريخ عريق وإعتداء صهيوني متواصـل " ، تقريـر خـاص منشـور عـلى موقـع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الانترنت . www.palestine-info/article

[12] "الاستيطان الصهيوني في القدس تدرجية القضم والتهويد " ، تقرير منشـور عـلى موقـع بوابـة القـدس الإلكترونيـة . www.qudsway.com

[13] عماد خضر ، " القدس بين براثن الاحتلال وبؤر الاستيطان " ، بحث منشـور عـلى موقـع بوابـة القـدس الإلتكرونيـة . www. qudsway.com

[14] مزيـــد عـــن هـــذه الإحصـــائيات عـــلى موقـــع الشـــبكة العربيـــة لمعلومـــات حقـــوق الإنســـان . www.hrinfo.org/palestine/miftah

[15] "بيان الإتلاف من أجل القدس ، الخارطة الهيكلية للقدس احادية الجانب" ، بحـث منشـور عـلى شـبكة الانترنـت ، 2005 . 5327 . www.falasteen.com.artical .

[16] ميرفت الشافعي ، "عزل القدس وتهويدها أخطار ترسخت في ذاكرة الشعب اليهودي"، بحـث منشـور عـلى سـبكة الانترنت ، . 5152 . www.falasteen.com.artical .

[17] " قضـية القـدس في المفاوضـات الفلسـطينية – الإسرائيليـة " ، التقريـر الإسـتراتيجي العـربي ، مركـز السياسـات والإستراتيجية ، صحيفة الاهرام القاهرية ، منشور على شبكة الانترنت www.acpss.ahram.org .

[18] ليلى حلاوه ، " السيادة جدلية الدولة والعولمة " ، بحث منشور على شبكة الأنترنت www islamonline.net

[19] نبيل محمود السهلي ، "الادارة الأمريكية وقضية القدس" ، بحـث منشـور عـلى شـبكة الانترنـت للاعـلام العـربي 11 حزيران 2003 ، ص 3 . www.amin.org .

[20] خالد بعباع ، "أمريكا وقضية القدس التحول الى اليمين" ، بحث منشور على شبكة الانترنت نقلا عـن مجلـة رؤيـة ، . www.sis.gov.ps/arabic

[21] وليم كوانت ، " ماذا حدث لعملية السلام على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي " ، صـحيفة الاتحـاد الأماراتيـة تـاريخ 2005/7/29 ، منشور على شبكة الانترنت . www.hem.bredband.net .

[22] علي المليحي ، "القدس بين الشرعية الدولية والقانون الأمريكي" ،بحث منشور على شبكة الانترنـت نقـلا عـن مجلـة كلية الملك خالد العسكرية . www.kkmag.gov.sa

[23] فهمي هويدي ، "أهون الشرين في الانتخابات الأمريكية " ، بحث منشور على موقع وعراباه عـلى شـبكة الانترنـت . www.waarabah.net

[24] " كيـف يفكـر المحـافظون الجـدد" ، تقريـر إخبـاري منشـور عـلى موقـع أنبـاء عـلى شـبكة الانترنـت .
www.inbaa.com

[25] "الكنيسـة الكاثوليكيـة بـين الممانعـة والاخـتراق الصـهيوني" ، بحـث منشـور عبـى شـبكة الانترنـت ،
. www.arabic.bayyana.org

[26] نافذ أبو حسنة ، "الفاتيكان والصراع العـربي الاسرائـيلي" ، بحـث منشـور عـلى موقـع اسـلام أون لايـن عـلى شـبكة الانترنت ، www.islamonline.net .

[27] عبد الـرحمن النـاصر ، "الفاتيكـان واسرائيـل مـن الاعـتراف الى التكـريس" ، بحـث منشـور عـلى شـبكة الانترنـت ،
. www.qudsway.com.majallah-islam

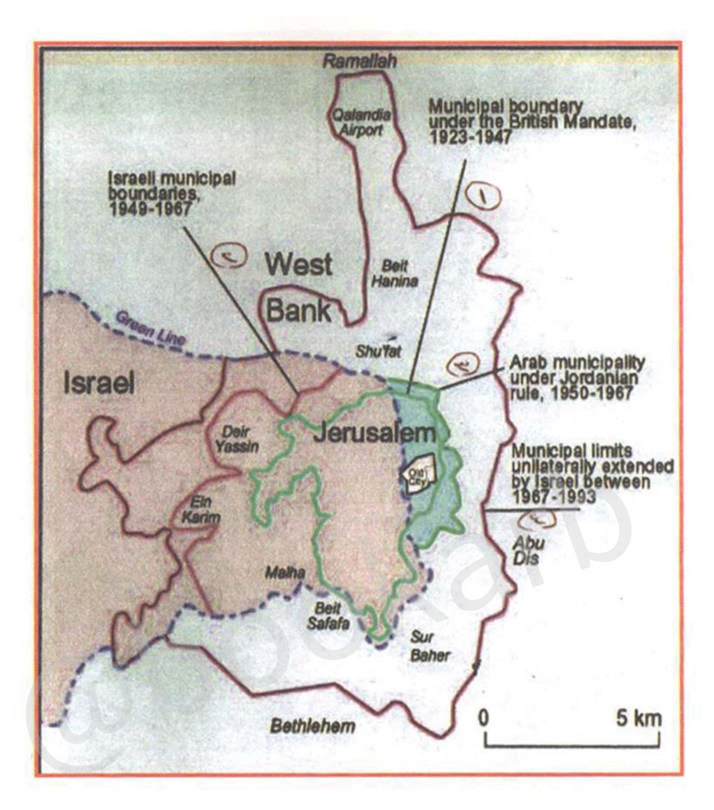
[28] مـوجز تـاريخ انشـقاق الكنـائس ، ملخـص كتـاب منشـور عـلى شـبكة الانترنـت .
353]www.servant13.net.history]نشرة القدس الصادرة عن اللجنـة الملكيـة لشـؤون القـدس ، عـمان - الأردن ،العدد السابع تموز 2000 .

[29] المهندس رائف نجـم ، "دور الأردن في العمـل عـلى حمايـة المقدسـات الإسـلامية والمسـيحية في فلسـطين " ، بحـث منشور على شبكة الإنترنت موقع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم . www.isesco.org.na

[30] " الهاشـميون في القـدس" ، بحـث منشـور عـلى شـبكة الإنترنـت موقـع كليـة الأمـيرة سـمية التكنولوجيـة .
www.psut.edu.jo

[31] مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، بحث منشور على شبكة الإنترنت موقع المركز الفلسطيني للإعـلام .
www.palestine-info.ifo-arabic

[32] صالح بكر الطيار ، "القانون الدولي يكرس الحق العربي والاسلامي في المدينة المقدسـة" ، بحـث منشـور عـلى موقـع المركز الفلسطيني للاعلام على شبكة الانترنت ، www.palastine.info

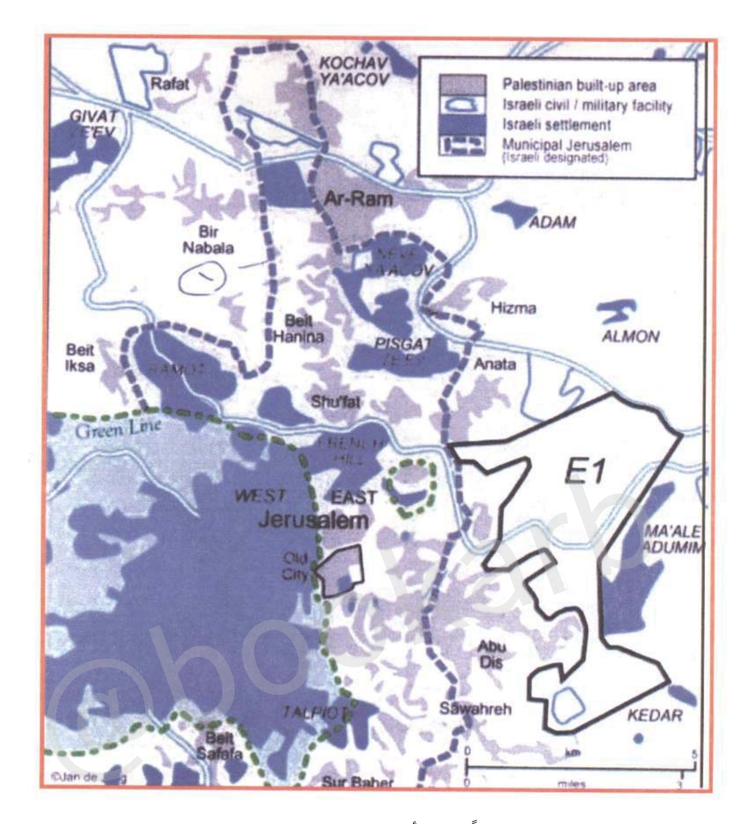


1- حدود القدس خلال الفترة من 1923 – 1947 .

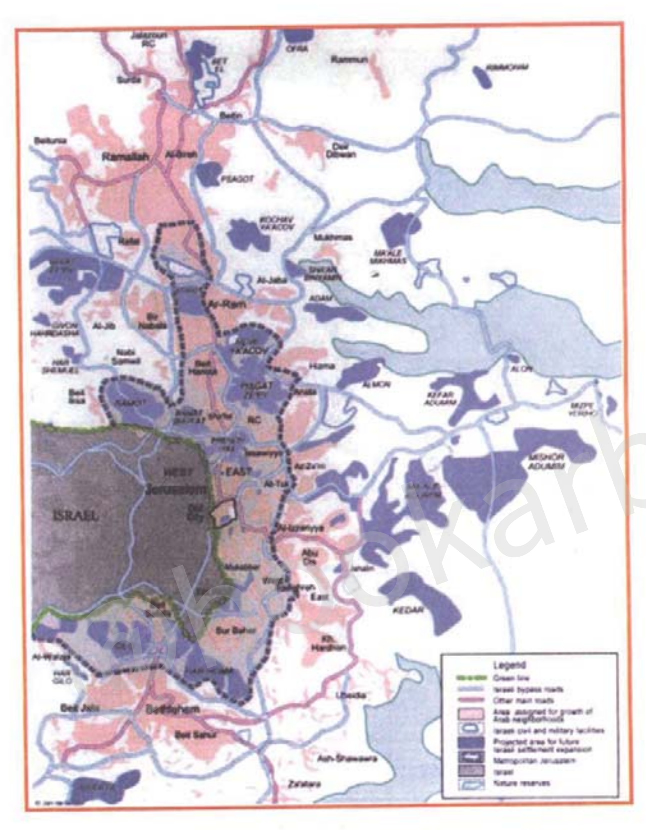
2- حدود القدس خلال الفترة من 1949- 1967 .

3- حدود القدس خلال الفترة من 1950- 1967.

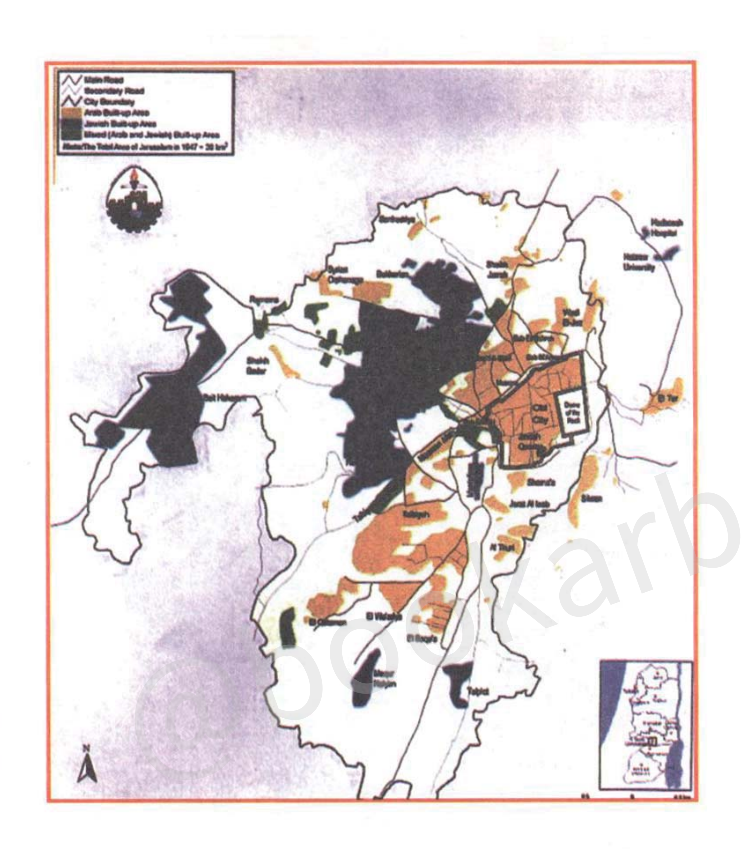
4- حدود القدس خلال الفترة من 1967 – 1994.



1- حدود بلدية القدس موضحاً الخط الأخضر ومنطقة توسيع مستوطنة معاليه اودميم



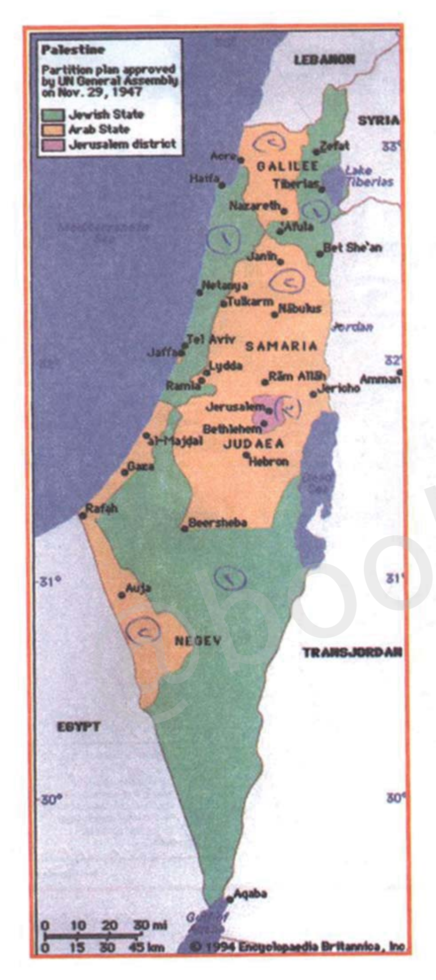
خارطة تظهر حدود ما اطلق عليه ميتدرلوليبيئات القدس والمستوطنات
الاسرائيلية المحيطة بالقدس



المناطق العربيه واليهودية

المناطق العربيه باللون الاخضر

المناطق اليهودية باللون الازرق

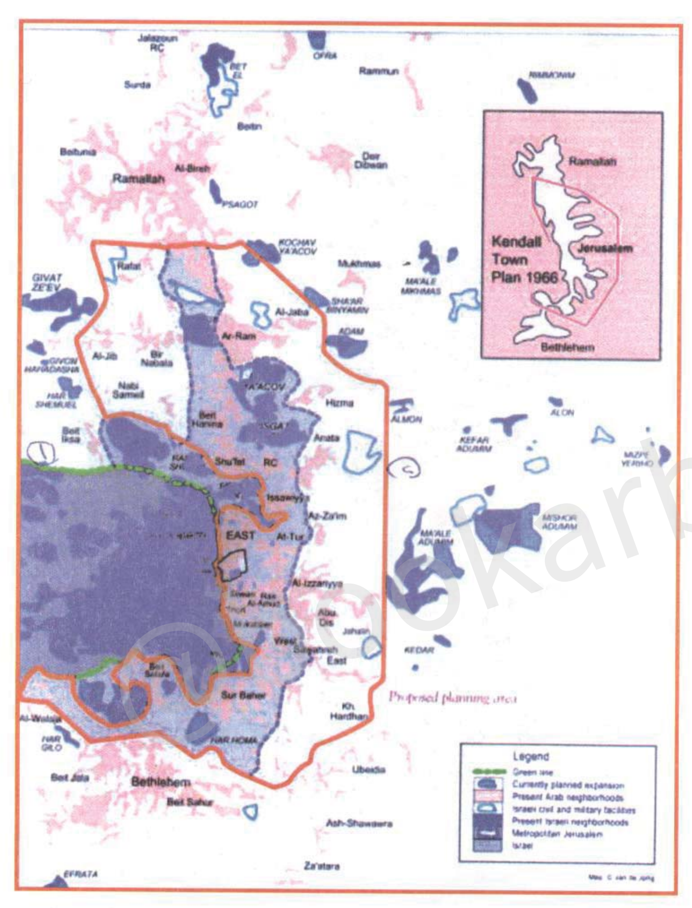


قرار التقسيم فلسطين 1947

1- الدولة اليهودية

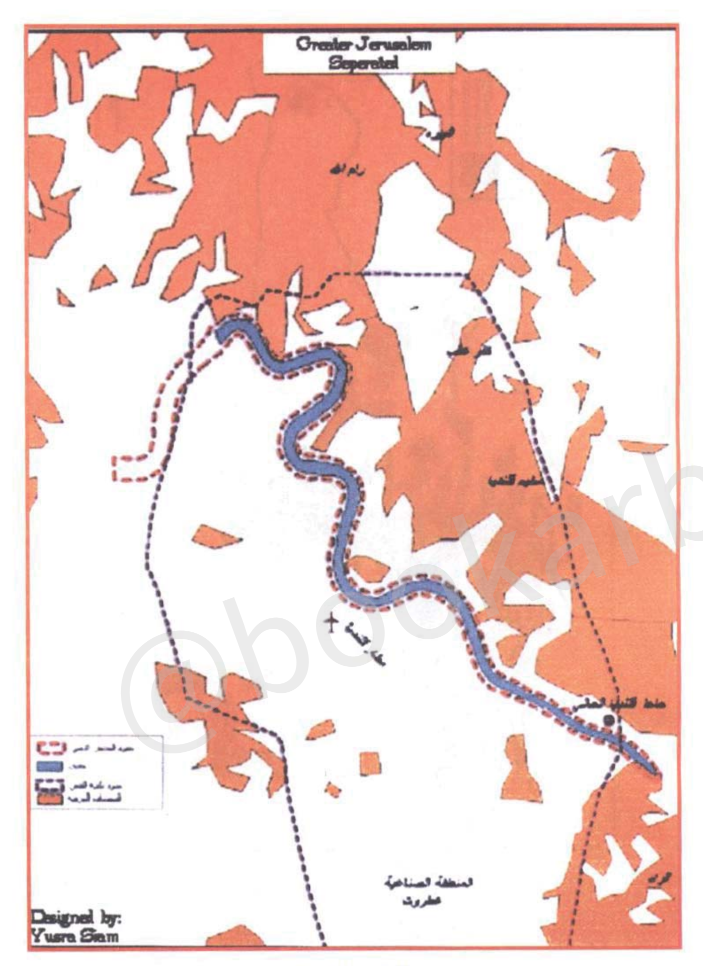
2- الدولة العربية

3- المنطقة الخاصة للقدس

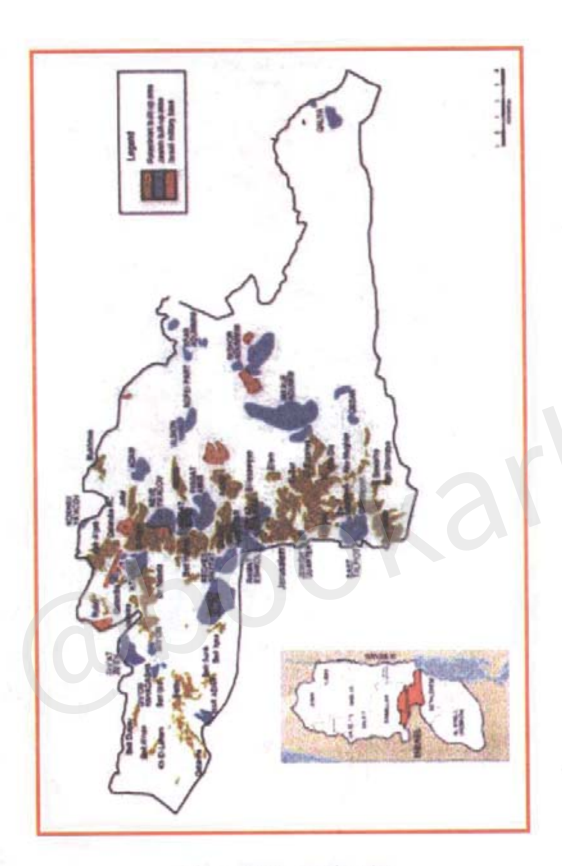


1- الخط الاخضر

2- التوسع المتوسع للقدس الكبرى



القدس الكبرى



اللون الازرق - مناطق عربيه
اللون الاخضر - مناطق يهودية